إنقاذ وإحياء
الموروث العمراني



الدكتور
هاشم عبود الموسوي

الدكتور
محمد صباح الشابندر

دار دجلة

إنقاذ وإحياء الموروث العمراني

إنقاذ وإحياء الموروث العمراني

إنقاذ وإحياء الموروث العمراني

الدكتور

هاشم عبود الموسوي

الدكتور

محمد صباح الشابندر

الطبعة الأولى

2016



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (3041/ 6/ 2015)

723.3

الموسوي، هاشم عبود

إنقاذ وإحياء الموروث العمراني/ هاشم عبود الموسوي، محمد صباح الشابندر.- عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015.

(ص)

ر.أ: (3041/ 6/ 2015)

الواصفات: /العمارة// التراث// التاريخ/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

2016



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171- الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com
www.dardjlah.com

ISBN: 9957-71-547-2

المحتويات

المقدمة

من أجلِ أن تبقى المدن وهي تظهر بأنها مالكة لحيويتها، فلابد من أن توجد عمليات للإنقاذ والإحياء فيها لموروثها العمراني. وهذهِ العمليات هي من صُلب الممارسات المهمة في التصميم الحضري والتي تنطلق مفاهيمها من مبدأ "أن كل شيء يؤثر على كل شيء" فالارض المشيدة والارض الخضراء او المهجورة والابنية القديمة الى جانب الابنية المشيدة حديثاً، والنمو السكاني، وعملية الهجرة الداخلية والخارجية والنشاط التجاري بمختلف مستوياته وخصائصه، وتطور وسائط النقل ومنظومة الحركة، وكذلك الاتجاهات السياسية والفكرية في المجتمع والنظم السياسية الحاكمة وغيرها الكثير من العناصر المكونة للهيكل الحضري، تدخل مجتمعة ومتفاعلة بصورة متكاملة او متعارضة لتؤثر بعضها على البعض الآخر.

وإن عدم الالتفات إلى هذه العناصر مجتمعة يضع سياسة الإنقاذ والإحياء الحضري امام الفشل ويجعلها ضد المجتمع والانسان الذي ينتمي اليه ولذلك فان الإنقاذ والإحياء الحضري هو عملية مستمرة بعيدة المدى لاعادة تكوين مناطق حضرية متكاملة ومترابطة على اساس خطط شاملة ومتناسقة وخطط اقليمية ملائمة. ويتضمن جميع جوانب البيئة الحضرية. اذ يتضمن تطوير وتحسين الاسكان، وشبكات المواصلات والمرافق والخدمات العامة وتوفر الفعاليات الاجتماعية والفضاءات المفتوحة بنسب مناسبة مع مراعاة الاستغلال الامثل للموارد وتقليص او الغاء العوامل الضارة للبيئة.

وبذلك فان مفهوم الإنقاذ والإحياء الحضري هو عملية تكييف الهيكل

الحضري للمدن وقطاعاتها بشكل مستمر للمتطلبات الحديثة للافراد والمجتمع، ويعتمد دائماً في فترة محددة على الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والفنية المتاحة.

ومن ابرز مقومات الإنقاذ والإحياء الحضري، تتمثل في مؤشر الحفاظ التاريخي على هيكل المدينة ومظهرها العام، ان الجانب الاهم لا يكمن في الحفاظ على القيم ذات الأهمية التاريخية فحسب، وانما الترابط والتكامل بين القديم والحديث والعلاقة المتبادلة بينهما وهو ما يمثل احد الاعتبارات المهمة في الإنقاذ والإحياء الحضري، وهناك معايير يمكن على ضوئها وضع السياسات التي تجمع بين الحفاظ على الهيكل الحضري التاريخي واستمرارية ذلك الهيكل على مقياس واسع والجمع بين الابنية القائمة والمباني الحديثة بعناية ورصانة.. واهم هذه المعايير هي معايير الروابط المعمارية والفضائية بين الهياكل العمرانية التي ينبغي الحفاظ عليها والتي لا تتعارض مع الأبنية الحديثة وفي هذا الكتاب سنحاول ان نبحث في طرق الحفاظ والمعايير والخواص الفضائية والحضرية والقيمة التاريخية للنسيج القائم والى اي مدى يمكن تحويره ليتلائم مع المتطلبات الحديثة.

شاع بشكل واسع في يومنا هذا مفهوم (العمارة البيئية) او العمارة المستدامة (Sustainable Architecture) الذي يهتم بالمحيط الطبيعي المادي للبيئة حصراً، ويوصي باستعمال مواد طبيعية غير مصنعة او نصف مصنعة، لا تضر البيئة أو تقلل من الآثار البيئية الناجمة عن الانشطة البشرية المختلفة وتدعوا الى خفض المخلفات والملوثات والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية للمستقبل. وهكذا فسرها دعاة "الاستدامة" على انها (تلبية احتياجات الاجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها). وهكذا فان بواعث تبني مفهوم الاستدامة في القطاع العمراني لاتختلف عن البواعث التي ادت الى ظهور

وتبني مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) بابعادها العمرانية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة للموروث العمراني.

ان أزمة الهوية والعلاقة مع الموروث العمراني تثار بانتقال الانسان من التقاليد الى أشكال اجتماعية اكثر حداثة، بما يتضمنه ذلك من تغير الولاءات والقيم والأنماط السلوكية. فهي ليست شيئاً ثابتاً جاهزاً نهائياً، وانما مشروع مفتوح على المستقبل، اي متشابك ومتفاعل مع الواقع والتاريخ. هي كيان يصيَر ويتطور، يعبر عن الاتساق المطلق للفكر مع نفسه، وعن الحركة والتغير. هي شيء يتم اكتسابه وتعديله بأستمرار، وليس ابداً ماهية ثابتة.

المعماري (جارلس كوريا)، وضع ثلاثة أسس لفهم الهوية العمرانية:

اولاً: انها عبارة عن سلسلة عمليات متتابعة وليس شيئاً جامداً ثابتاً، كما انها تتحول مع الزمن، فهي ديناميكية. اي انها ليست شيئاً موجوداً ملموساً، فهي ترتبط بالاثر الذي تتركه الحضارة عبر التأريخ، ونجدها من خلال فهم انفسنا وبيئتنا العمرانية.

ثانياً: ولانها تتشكل من سلسلة من العمليات، لذلك فأننا لا نستطيع فبركتها، فنحن نطورها من خلال تعاملنا مع ما ندركه من حولنا.

ثالثاً: هي ليست مرتبطة بالوعي الذاتي، فنحن نقيم الآخرين ونضعهم في قالب معين على رغم انهم لا يسعون لكي يكونوا في الصورة التي وضعناهم فيها، لذلك فنحن نجد هويتنا عبر فهمنا لأنفسنا وبيئتنا التي من حولنا، واي محاولة لاختصار هذا التصور، انما هي محاولة لفبركة الهوية.

اليوم نهرع إلى المدينة للحفاظ على مبانيها القديمة ونسيجها العمراني

المتراص بعد أن كاد تيار الحداثة ينال منها أو فعل لجزء أو أجزاء منها. وفي غمرة لهفتنا نودّ لو نحيل مدننا كلها إلى متحف واحد كبير أشبه ما يكون بقرى بوتمكن Potemkin Villages، تلك القرى الوهمية التي بناها الماريشال غريغوري ألكسندروفتش بوتمكن (1739-1791م) Grigori Aleksandrovich Potemkin صديق ملكة روسيا كاثرين الثانية، كي يترك انطباعاً حسناً لديها خلال زيارتها عام 1787م إلى منطقة القرم بعد ضمّها إلى روسيا، بناها من الكرتون المقوى والقماش كي تظهر الصحارى الجرداء في أعين صاحبة السمو الملكي وكأنها حقول خضراء، فينال حظوة لديها. وكذا في أمثلة عديدة من أنحاء العالم. هناك نجد التراث وقد تحوّل إلى سلعة استهلاكية، وهذا بعض مما عناه روبرت فنتوري في تبجيله وتجميله لرموز عمارة الاستهلاك في لاس فيغاس. وهذا نوع آخر من الحفاظ على المباني لا يبدو لنا أنه يختلف كثيراً عمّا فعله توماس بيبي في شيكاغو أو غيتي في ماليبو بكاليفورنيا وغيرهم فيمن يمكن اعتبارهم من معماريي اتجاهات ما بعد الحداثة. هذا هو جزءاً أساسياً مما يسمّى بعمارة ما بعد الحداثة لا يزيد عن كونه مثل داء الحداثة المزمن، في وعي الإنسان المتزايد لذاته في الزمن.

إن العناية الفائقة التي نوليها لتراثنا هي أكبر دلالة على حداثتنا ووعينا لذواتنا كموضوع محدود بتأريخيته في الزمان والمكان.

المدخل:

لا شك وأن موضوع التراث والحداثة في العمارة والعمران واسع ومعقد جدا، لذا سنركز على أهم المحاور، ونحدد الأمور التي تخص الموروث العمراني مع رفض توجهات العمارة العالمية الداعية إلى إهماله.

إذاً ما هو التراث المعماري؟ وما هو مجاله؟ يعتقد الكثيرون خطأً أن التراث المعماري يشمل كل الأبنية والنصب والأحجار التي مازالت قائمة اليوم، بغض النظر عن الوظيفة التي بنيت من أجلها أو أصول تواجدها، فالعمارة ليست هي الحضارة، بل هي الشاهد العادي على الحضارة. فلا عمارة بدون ازدهار حضاري. وما نشاهده اليوم من آثار وبقايا، أو ما قرأنا عنه، قد يكون منشآت بدائية أقيمت لحماية الإنسان من أبناء جنسه، أو من الحيوانات المتوحشة، أو الظروف المناخية. هذه الأبنية لم تقم على نظم معمارية، بل كانت تعتمد على طاقة الإنسان ومواد البناء المتوفرة في الموقع (خيمة، أحجار، كهوف...) العمارة لم تظهر حتى الألف الرابع قبل الميلاد، وتحديداً في البلاد والمدن المتكاملة حضريا (مثل أور ولكش) هذا لا يعني شطب النشاط الإنشائي للإنسان لآلاف السنين قبل السومريين عند متابعة تطور الحياة الإنسانية الجماعية الأولى، لكنه ليس دليل حضارة. وهنالك آثار معمارية قد بطل استعمالها اليوم، فوظائفها قد تجاوزها الزمن، مثل المعابد والقلاع والخانات والنصب. لذا يمكن تحديد التراث المعماري بكونه الأبنية القديمة التي مازالت مستعملة اليوم، أو تلك التي يمكن الاستفادة منها في العمارة اليوم، كلياً أو جزئياً.

التراث المعماري ليس رؤية رجعية ظلامية، كما يدعى البعض، وهو يخلو من صفة قومية فلا يصح الحديث عن تراث معماري عربي وآخر كردي، وكذلك يخلو من صفة دينية أو طائفية، فلا يوجد تراث معماري إسلامي وآخر مسيحي، ومن صفة قطرية فلا يصح القول: تراث عراقي وآخر مصري. إن حدثت استثناءات فهي ليست حاسمة. فضمن منطقة تراثية واحدة نجد أحياناً شعوباً وقبائل مختلفة المشارب والطبقات، بل أن ما يثير الاعتزاز في الأحياء والمدن القديمة هو صعوبة التميز بين طائفة أو قومية أو عشيرة وأخرى، فالكل

سواء والجار يحترم جاره. ومن الطريف ذكره في هذه الأحياء أن صاحب الدار لا يسمح لنفسه في رفع بناء أو جدار مسكنه دون الحصول على موافقة الجار أولاً، لأن ذلك قد يعني حجب الشمس أو الهواء عن الجار.

إن محاولة تحديد التراث المعماري وأصوله مازالت غير وافية، فالأمر الذي يساهم في تعقيد دراسة جذوره. هو غياب أسماء المعماريين وأي نص توضيحي أو نقدي لمنتجي العمارة العربية والعمارة الإسلامية تحديداً، أما أسماء الخلفاء والوزراء الذين أمروا ببناء هذه المنشآت أو مولوَها فسجلت أسماؤهم على واجهاتها ومداخلها. وإن ذكرت المصادر أسماء المعماريين فهي على الأغلب مجهولة للقارئ. وتشير الحادثة المعروفة إلى أنه قبل الإسلام قتل النعمان بن المنذر مصمم وباني قصره والأسطى (سنمار)، فذهب مقتله مثلاً. كما ذكرت المصادر أسماء مصممي ومخططي مدينة بغداد المدورة بقيادة المعمار (الحجاج بن أرطأة). والأستثناءات قليلة، فأبن خلدون (1332– 1406)م كتب القليل عن العمارة، وما كتبه عموماً لا يفي بمتطلبات البحث العلمي، فقد تجاهل مثلاً، العناصر الجمالية أو التشكيلية للأبنية. المثال الآخر المتميز هو المعمار العثماني الشهير (سنان) (1490–1588)م مصمم أشهر مساجد اسطنبول الحالية إضافة للعديد من الحمامات والقناطر، لكنه لم يكتب هو شيئاً، بل ألف أحدهم كتاباً واحداً عن أعماله أثناء حياته هو (تذكر البنيان) وبعد وفاته نشر عنه كتابان هما (تذكرة الأبينة) و(تحفة المعماريين).

أما عن التراث المعماري في أوربا، فيعود حسب أقدم المصادر المعروفة اليوم إلى العهد الاغريقي حيث دونت المبادئ الأولى الفنية والفلسفية للعمارة، مثل مفاهيم النسب والأنظمة المعمارية والتماثيل. مع هذا يعتبر المعمار الروماني (فيتروفيوس) الذي عاش في (القرن الأول ق.م) أول من ألف الكتب

والنصوص المعمارية التي اعتمدت في أوربا حتى بعد عصر النهضة. وفي آرائه مفاهيم كثيرة عن التكوين الفني والرسم وممارسة المهنة المعمارية، كما ومن مبادئه الستة المشهورة نظرية الشكل واستعمال وشروط البناء في الموقع والجانب الاقتصادي في استعمال المواد البنائية. وأكد على أهمية التعليم ودراسة مبادئ التخطيط الحضري. كما تحدث عن القيم الفنية مثل التطابق والتجانس. ورغم ارتباط العمارة في أوربا بالكنيسة في القرون الوسطى خصوصاً، إلا أن المعماريين استطاعوا أن يبدعوا ويحافظوا على موقعهم المتميز في منتصف القرن الخامس عشر ظهر (ألبرتي): كأول من كتب في عصر النهضة في نظرية العمارة ووضع نظرياته وتصوراته حول الكنيسة الأمثل وبعده بمائة عام ظهر (بلاديو 1508– 1580)م متأثراً بأسلافه من عصر النهضة فكتب عن علم الجمال. وهكذا استمر التطور في الكتابة والتفاعل والنقد المعماري في أوروبا حتى وصل إلى ذروته في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنشوء العمارة الحديثة التي شاهدنا مراحلها المتقدمة منذ ذلك الحين وحتى اليوم.

لم تظهر في الشرق دراسات مشابهة إلا في القرن العشرين، وقد سجل العديد من الباحثين هذه الظاهرة، لكن أيا منهم لم يحاول تفسيرها. ولكننا نعتقد أنها تعود إلى المعضلة التاريخية الدائمة ما بين التراث والحداثة، نلاحظ مثلاً أن العمارة الإسلامية تفتقر إلى الخلفية المعمارية، فلم تشر التنقيبات الأثرية حتى الآن عن وجود أي عمارة ملموسة ذات قيمة في مكة أو يثرب قبل ظهور الإسلام. لذا كما يبدو، اعتمد المسلمون عند الفتوحات على معماريين وفنانين من حضارات مجاورة، فارسية أو بيزنطية، ولم تذكر أسماؤهم تجنباً لحساسية محتملة لكونهم من أديان أخرى، أو لأنهم أجانب على الأقل. إن ما يؤكد هذا الاستنتاج غياب المؤلفات المعمارية في أرض عرفت أول الحضارات الإنسانية،

أرض أول أبجدية معروفة حتى الآن/ دونت بها أول القصص الأدبية وأول القوانين والشرائع بل وسجلت فيها وبالتفصيل حياة وأخبار ملوكها. أما ما سجل المسلمون الأوائل بهذا الخصوص فلم يتجاوز جملا سريعة تعكس بدائية معمارية لا تنسجم مع الواقع الحضاري، مثلا، تذكر المصادر التاريخية أن تحديد أول المدن الإسلامية مثل البصرة والكوفة (14 و16 للهجرة) قد تم من خلال رمي السهام في الجهات الأربع، وأن (أبا جعفر المنصور) قد اختار موقع بغداد المدورة (762م) بعد مقارنته مع مواقع أخرى من حيث الزمن الذي يستغرقه تعفن اللحم في كل منها مع العلم أن مخطط المدينة يعتبر من الناحية المعمارية والحضرية من أهم وأكمل المخططات للمدن الجديدة. فأوروبا لم تعرف مخططا مشابها له إلا في أواخر القرن التاسع عشر حين قدم (هيوارد) (1898)م مقترحة للمدينة الحدائقية. إن مصممي بغداد المدورة أجانب بالتأكيد، بقيادة معماريين عرب، حيث يلاحظ على المخطط تأثيرات مبادئ تخطيط المدن الرومانية المعتمدة على الشارعين المتعامدين.

الاحتمال الثاني المفسر لضعف أو عد تسجيل ما يخص العمارة والفن عموما في الحضارة الإسلامية يعود إلى إشكالية العلاقة ما بين الإسلام والفن، إذ يرى البعض أن الإسلام يحرم العمارة والفن بشكل عام، وهو موضوع واسع لا مجال لبحثه الآن، لكن الذي يهمنا هنا هو التأويلات لنصوص قرآنية أو أحاديث نبوية تدعم مبدأ التحريم، ورغم وجود تيار رافض لهذه التفسيرات، لكن التهميش مس المعماريين والفنانين.

لكل ذلك يواجه الباحث الكثير من الصعوبات والارباكات اليوم فيضطر للاجتهاد أحياناً في الأصول والمبادئ الفنية لعموم فن العمارة، وهو ما أدى إلى ضبابية وضعف البت في العديد من خصوصيات النتاج المعماري، وساهم في

استمرار الجدل حتى اليوم حول مفهومي العمارة الإسلامية أو العمارة في العالم الإسلامي والفرق كبير بين المفهومين لذا لا نستغرب اليوم من تعدد الحجج والاجتهادات لمن يهاجم التراث المعماري وهو جاهل له، ومن يدافع عنه وهو لم يفهمه.

لقد ساهمت التنقيبات الأثرية في تأكيد ثراء تراثنا المعماري الذي يعود لما قبلي الألف الثالث قبل الميلاد. فأن أقدم أثر مشابه للتراث المعماري الذي نشاهده اليوم هو المسكن السومري في (أور) ونجد مبادئ تخطيط هذا المسكن منتشرة من أفغانستان والهند شرقاً حتى أمريكا اللاتينية غربا ومن مدن العثمانيين شمالاً (اسطنبول وسراييفو) حتى مناطق الصحراء الكبرى جنوباً. هناك تشابه وتطابق في مبدأ المخططات على مستوي الحي أو المسكن الواحد. ومع هذا فهناك خصوصية لِكُلٍّ منطقة تؤكد التكيّف الموقعي في كل مدينة. إنها الرمزية التي تحدد (هوية) كل مدينة حيث يمكن التعرف على المدينة من رمزها، فعمارة بغداد التراثية تتميز بمساكنها ذات الملاقف (البادكير) المفتوحة على الجهة الشمالية الغربية (الغربي) لتلقف النسيم، في حين يكون الملقف كبيراً وذا فتحات متعددة الاتجاهات في عمارة مدن الخليج العربي، وذلك بسبب تغير اتجاه الرياح يومياً (نسيم البر والبحر) والحاجة الماسة إلى كميات كبيرة من الهواء في مناخ حار ورطب. كما تتميز مساكن القاهرة بالمشربية في الطابق العلوي، وعمارة (غرادية) في الجزائر تتميز بالمئذنة المربعة الشامخة في مركز المنطقة السكنية (القصر).

أمام هذه التنوعات، يطرح التساؤل: لماذا إذاً هذا الإصرار على هذا النمط المتكّيف لأصل معماري واحد؟ وكيف استمر هذا النمط طوال مئات، بل آلاف السنين مع أن أفضل وأشهر نمط معماري معروف لم يستمر لأكثر من ألف عام؟ لاحظ أن الاستمرارية رافقها تغير للظروف الاجتماعية- الاقتصادية

مع توالي حضارات ودول سيطرت على المدن نفسها. والواقع فإن العامل الوحيد، الذي لم يتغير وساهم في بقاء هذا النمط، هو المناخ الذي حدد شكل وطبيعة النسيج العمراني، وبالتالي حدد مبادئ مخطط المسكن الشرقي.

يعتقد البعض أن النسيج العمراني المتضام لمدن التراث المعماري يعود إلى أصول إسلامية، وتسمى مدن الشرق أحياناً المدن الإسلامية في حين ذكرنا أن هذا النظام الخاص بالأحياء الشرقية أو الصحراوية عرف قبل الإسلام بمئات السنين، ثم كان بعد ذلك ملائما من الناحيتين الاجتماعية والمناخية، لطبيعة المجتمع الإسلامي، أن المناخ لم يكن العامل الوحيد المؤثر على شكل ومحتوي النسيج العمراني فالعامل الاجتماعي كان له دور فاعل في تحديد الشكل النهائي لهذه المدن، لنلاحظ مثالا على ذلك مدينة (غدامس) الليبية الواقعة على الحدود مع الجزائر. فجراء العلاقات الاجتماعية المحافظة المتشددة، بالإضافة طبعا للعنصر المناخي، نلاحظ أن النسيج العمراني لا يوضح النسيج المتضام فحسب، بل تم أيضا اعتماد توزيع خاص للوحدة السكنية داخل الأحياء بحيث يتألف المسكن من ثلاثة مستويات: الأرضي، بمستوي الزقاق، وهو مخصص للمعيشة والاستقبال، والطابق الأرضي وهو مخصص لفضاءات النوم، في حين يكون الطابق الثاني مخصصا للمطبخ وفيه مساحات ملائمة لعمل ربة البيت لتدبير شؤون المنزل المختلفة، وبسبب تلاصق البيوت، تستطيع الإمرأة الحركة بحرية تامة في سطح دارها أو الانتقال إلى أسطح الجيران دون رقيب أو عائق! فالسطح أصبح فضاء حركة خاصا بالنساء لا يسمح للرجال باستعماله، في حين أن الزقاق أصبح بالنتيجة فضاء خاصا بالرجال، فلا تمر النساء فيه إلا في حالات الضرورة القصوى.

نادرا ما نجد من هو ضد التراث، مع أنه ليس هناك من هو مستعد للسكن

أو العمل في المبني التراثي. هل السبب هو أننا نقول ما لا نفعل؟ أو السبب في التراث المعماري نفسه؟ قد تتعدد الأسباب، لكن لا ريب أن التراث المعماري يتحمل المسؤولية الأساسية، فهو لم يواكب التطور الواسع الذي حدث، خاصة منذ منتصف القرن التاسع عشر، بحيث فأجاتنا معضلة التراث المعماري الذي ظل منزويا وعاجزا عن توفير مستلزمات حضارية جديدة وفي مقدمتها الحاجة إلى أبنية من طراز خاص ووظائف جديدة ظهرت فجأة، مثل محطات القطارات، والطرق، والجسور، ومناطق الاستراحة، والمصانع، والمخازن ذات المساحات الكبرى، والبنوك، والمطارات، ودور السينما، والمكتبات والجامعات الحديثة، وهذه الأبنية أصبحت ضرورية لا يمكن لأي مجتمع أن يستغني عنها. والتراث بكب عمقه التاريخي، لم يكن مهيأ ليتكيف مع مثل هذه الوظائف، بل هو الواقع عاجز عن توفير حتى المسكن بالمفهوم الحديث، فقد تحول المفهوم الخاص بالسكن من الفضاء خاص للراحة إلى فضاء للراحة والعمل، وهو ما يستلزم اليوم المطالعة واستعمال الكمبيوتر والتلفزة والراديو والفيديو إضافة إلى ممارسة الأعمال المختلفة بواسطة الانترنت من خلال الثورة الرقمية وما أحدثته من سلوكيات جديدة مع العديد من الأجهزة المنزلية والكهربائية، لا يمكن توفير كل هذا في بناء يستلزم من جملة ما فناء مفتوحا وغرفا وفضاءات مباشرة على هذا الفناء.

للإنصاف نقول إن التراث المعماري الأوروبي لم يكن أفضل من حظ تراثنا فحتى نهاية القرن التاسع عشر كان المعماريون ينهلون من تراثهم الغني في العصور الكلاسيكية، وعصر النهضة لم يكن له مصدر سوى التراث. الفرق الأساسي بين ما واجه التراث الغربي والشرقي هو أن الأول استطاع أن ينسجم مع التطور الحضاري في أوروبا، خاصة منذ القرون الوسطى. ولكن فعل هذا

التراث كان قد توقف على أيدي رواد العمارة الحديثة الأوائل الذين أداروا ظهورهم للتراث كلية وتوجهوا إلى العمارة العالمية، أما تراثنا المعماري فتوقف عن التطور منذ بداية القرن الثالث عشر الميلادي، ومع مطلع القرن العشرين وصلت بوادر الحضارة الأوربية بقوة نسبيا إلى بلداننا ومعها العمارة المختلفة شكلا ومضمونا عن الواقع المعماري المحلي، وبدأ انتشار الفيلات المبنية على النمط الأوربي، وظهرت أولى الأبنية العامة الكبرى الخدمية والإدارية والعسكرية، ثم المتاحف ودور السينما والملاعب الرياضية والمستشفيات، إن بداية ظهور هذه الأبنية رافقته حملة متصاعدة ضد التراث والعمارة المحلية، وفجأة اختفت مواد البناء المحلية اللازمة وفقدت الأيدي الفنية والماهرة اللازمة للبناء المحلي، وإن وجدت فهي ذات أجور عالية جداً، والبناء المحلي بطبيعته يحتاج إلى وقت، والوقت أصبح بالتدريج مالا.

أيعني كل هذا أن علينا أن نهمل التراث المعماري؟ الواقع أن العمارة الحديثة القادمة لنا من أوربا قدمت حلولا عديدة لمعضلات من الصعب حلها في العمارة التراثية، لكن مضاعفات العمارة الأوربية عندنا سرعان ما تفاقمت حتى اعتبرت اليوم من مصادر ومظاهر (التلوث) على مستوى مفهوم تخطيط المدن المعاصرة. لقد ساعد على سيطرة العمارة الحديثة الدعم التكنولوجي المتطور بشكل سريع ومتصاعد مع تغيب أو غياب مواد البناء المحلية، فوق كل هذا لقد اختفت العديد من الوظائف والفضاءات الهامة التي كانت ضمن العمارة المحلية، بل عجزت العمارة الحديثة عن توفير بدائل عنها فالفناء المفتوح (الحوش) يعتبر قلب الدار، وأفضل مثال للفضاء المتعدد الاستعمالات تتم فيه كافة الفعاليات اليومية أو الموسمية أو السنوية، مثل الأفراح والاتراح، إضافة إلى أن الحوش يعتبر أفضل فضاء لربة البيت، تقضي فيه متطلباتها اليومية في الطهي أو الغسيل،

لقد استبدلت الصالة بهذا الفضاء الهام أو الفناء المغلق المخصص للحركة من وإلى فضاءات الدار المختلفة، وهو بالتالي فضاء غير مريح نفسيا وجسديا. لأن معظم الفعاليات الاجتماعية عادة ما تتم في أشهر الصيف، تضطر العائلة في فعالياتها الواسعة وفي المناسبات إلى استغلال مسكن الجيران أو نصب خيمة مؤقتة خارج الدار تزعج الجيران أو المشاة. العمارة الحديثة تجاوزت أيضا المدخل المنكسر (المجاز أو السقيفة)، فأصبحت باب الدار تفتح مباشرة على الصالة مما يستدعي غلقها دائما فصارت تعرقل ليس حركة الإنسان فحسب، بل أيضا تمنع عملية التهوية الطبيعية عبر الباب. كما أصبح السطح فضاء مهملا مغبرا مرتعا للحشرات والطيور بدلا من سطح الدار الشرقية، وذلك الفضاء الحميم في أمسيات الصيف أو ساعات النهار شتاء. فهو أفضل فضاء مفتوح للمسامرة والمطالعة واللعب وتناول الطعام ونشر الغسيل والمغازلة! هكذا تم بسرعة تجاوز الكثير من فضائل الدار الشرقية.

ثمة سؤال ملح ومغاير يواجهنا الآن: هل التراث المعماري هو الحل؟ في الواقع لا العمارة التراثية ولا العمارة الحديثة تستطيعان توفير الحل الملائم، الذي يلبي المتطلبات اليومية النفسية والجسدية للإنسان الشرقي اليوم. والحلول الوسطية مستحيلة، فهذا الأمر لا يتحمل تنازلات متبادلة. فإسقاط مخطط بيت شرقي على مواد بنائية حديثة كالأسمنت والحديد والزجاج سيفقد المعنى للمخطط الأصلي. كما أن محاولة تقديم مخططات معاصرة بمواد محلية تقليدية أمر غير ممكن أيضا.

من صفات العمارة الحديثة مرونتها وإمكانية تقديم مختلف المخططات والتفاصيل. يعود ذلك إلى مواد بنائها المختلفة، الخفيفة والمقاومة، وإلى هياكل إنشائها المتعددة والمرنة. ولكن هل تعاني العمارة التراثية من الجمود؟

التراث المعماري ليس جامدا، كما يزعم البعض. فقد احتفظ بمبادئه التصميمية رغم تباعد مناطق وجوده واختلافها تضاريسيا، فقد تكيف بشكل ناجح، كما لاحظنا مع تلك الفوارق وانتشر على رقعة واسعة جدا واستمر لمئات، بل لآلاف السنين، فهذا دليل على مرونته، لاحظ الفناء المفتوح، مرة أخرى، والموجود دائما في أي مخطط ورغم ذلك ليس له مقاييس محددة مع أنه فضاء اعتباطي التصميم فتحديد نسبه وشكله وموقعه واتجاهه يتم عبر الخبرة المتراكمة مع ضمان أن يكون ارتفاعه أكبر من أي ضلع من أضلاع قاعدته، إضافة إلى المرونة في نسب الفضاء ارتباطا بالظروف المناخية أو شروط الموقع أو حجم العائلة. الفناء له تكيف متعدد معماريا، بدءا من إمكانية اختلاف المناسيب للفناء الواحد أو احتمال وجود عدة (طارمات) ممرات مسقوفة وأروقة أو أعمدة، بل يمكن أحيانا غلق الفناء تماماً، كما في المناطق الصحراوية، حين تشتد العواصف الرملية أو الحرارة صيفاً، ثم أن الدار الشرقية في المناطق الحارة عادة ما تكون بطابق أرضي ذي هيكل خفيف وطابق أو أكثر انغلاقا (عدا الدور المتصلة مباشرة بالزقاق) وذلك بهدف مرور الهواء وتغلغله من الفناء خلال الطابق الأرضي إلى الخارج لضمان التهوية الطبيعية صيفا. هذا الأمر يكون معكوسا تماما في أحياء أوربا ذات الطابع الشرقي التي بناها العثمانيون، مثل اسطنبول وسراييفو وغيرهما، حيث يبنى الطابق الأرضي من جدران حجرية سميكة، في حين يكون الطابق الأول من هيكل خشبي خفيف. السبب هنا هو ضرورة مقاومة الطابق الأرضي للعواصف الثلجية شتاء فتحتمي فيه العائلة أما الطابق الأول فيكون فضاء للمعيشة صيفا والمناخ فيه لطيفا عموما.

يختلف تناول التراث المعماري، في العمارة الحديثة، باختلاف قيمة التراث والخلفية التكنولوجية لكل بلد ومدى ارتباطها بالتكنولوجيا العالمية، سنحاول أن

نصنف التوجهات إلى ثلاثة مع إهمال التوجه الذي يدافع عن التراث المعماري بدون دراية كافية. هذا التوجه، مع الأسف، هو المنتشر في الغالب اليوم، أنه عمارة التزويق وتناول التفاصيل المعمارية التراثية بشكل اعتباطي في الواجهات، أنه (العمارة المؤذية) كما يطلق عليها بحق رفعت الجادرجي(*). لذا سنركز فقط على التوجهات الواعية.

التوجه الأول يعتمد التحليل العملي لأصول ومبادئ البناء التقليدي التراثي فيتم ترميمه وصيانته فاستغلاله في وظيفة معاصرة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك ترميم وصيانة المدرسة المستنصرية والقصر العباسي في بغداد وتحويلهما إلى متحفين، وترميم خان مرجان وتحويله إلى مطعم تراثي يتميز بوجود فرق موسيقية تقدم الغناء التراثي الأصيل أثناء تناول الزبائن لوجبات الطعام. إن من شروط هذا التوجه الحرص على شكل وجوهر العمارة الأصلية، في بعض الاحيان تتم إضافة أجنحة وحتى أبنية أخرى مستقلة ولكن منسجمة معماريا مع البناء الأصلي، كأن يتم تشييد مجمع مركزه بناء قديم أثري أو تراثي، وقد تكون الإضافات أوسع بكثير وأكبر مساحة من حجم البناء الأصلي.

التوجه الثاني يعتمد العمارة الريفية أو الصحراوية، يحللها ويقيمها ويقدمها كنماذج ملائمة، مناخيا واجتماعيا واقتصاديا، كحلول لمشكلة نقص السكن أو تخلفه في هذه المناطق، ويعتمد هذا التوجه طرق البناء التقليدية ويستعمل المواد المتوفرة موقعيا، وفي العادة يرفض أي تكنولوجيا أو مواد بناء مصنعة أو

(*) أحد أعمدة العمارة العراقية المعاصرة.

مستوردة. والفضاءات هي كلاسيكية عادة، مع مسحة تغيير بسيط لتحديثها. يميز هذا التوجه بكثرة الأقبية والقباب بسبب طبيعة وإمكانيات مواد البناء المحلية المحدودة، خاصة في التسقيف، وأيضا لكي تنسجم مع العمارة الأصل يتم تدخل المعمار أحيانا لتطوير أو إضافة بعض التفاصيل يحظى هذا التوجه بدعم العديد من المنظمات الدولية والثقافية، وتلك المختصة بإسكان الفقراء والمتشردين، مثل المنظمة الدولية للمستوطنات البشرية التابعة للأمم المتحدة والعديد من مراكز البحوث المختصة بعمارة الطوب، يعتبر المعمار المصري حسن فتحي (1900-1989)م من أشهر ممثلي هذا التوجه.

التوجه الثالث ربما الأكثر شعبية وشهرة، يعتمد استلهام التراث على ضوء دراسة تحليلية للعمارة التراثية من حيث الفضاءات وتوزيع الوظائف وتكويناتها وارتباط كل ذلك بالمتطلبات البيئية والاجتماعية على مستوى الدار والحي والمدينة. هذا التوجه يرفض استنساخ التراث المعماري، وقد صح القول أنه يعتمد (صهر) التراث المعماري وتقديم نتاج جديد له نكهة وهوية محلية تراثية ويفي بالعديد من العناصر الأساسية المفيدة للتراث المعماري والمتطلبات المعاصرة. يؤكد هذا التوجه على الاستفادة من كل التطور العملي والتكنولوجي في مواد البناء المحلية أو المصنعة وكل تطور في مجال الانظمة الإنشائية أو الهياكل البنائية المعاصرة. العديد من المعماريين، خاصة الأجانب من حاذقي التفكير حيثُ قدموا أمثلة متميزة في مدن الخليج، لا سيما مصرف جدة وصالة الحجاج في مطارها، وجامعة الإمارات، ومشاريع سكنية ومساجد عديدة في الكويت ومسقط وغيرها. من العراق تبرز أعمال د. محمد مكية ورفعت الجادرجي، وفي مصر أعمال الأخوة المنياوي وأعمال بويون في شمال أفريقيا.

هل يحق للمدافعين عن التراث المعماري أن يعتبروه مستقبل العمارة؟ كثيرا ما نقرأ ونسمع مثل هذه الآراء المتحيزة. علينا عدم الانغلاق على التراث رغم أهميته وملاءمته. لكن الحاجة تدعو اليوم إلى استخدام أبواب وشبابيك مصنعة، وطوابق تحت أرضية مقاومة للرطوبة، وأرضيات جاهزة، بل ومتحركة، وسقوف ثانوية، وتسطيح مع عازل، وقواطع متحركة، وفضاءات خاصة، للبحث أو للحاسبات المتقدمة، أو للعمليات الدقيقة والطبية، نقية تماما من الغبار والرطوبة والحشرات والفيروسات. مع هذا يبقي التراث مبدئيا، غير عاجز عن الوفاء بهذه الحاجات، ضمن هياكل إنشائية وتكنولوجية وعمارة معاصرة، أو ما بعد المعاصرة، تضاهي أرقى ما يقدم اليوم من عمارة، لكن بهوية، وليس عمارة دولية لا طعم لها، ليس عمارة يقال عنها جاهزة لأي مكان وهي في الواقع غير ملائمة لمناطقنا. علينا أن ندافع عن التراث لا من خلال تقديسه، بل من خلال الإفادة من مضمونه ومعرفة الأسباب وراء استمراريته وتشخيص ما هو ملائم فيه لمتطلباتنا اليوم. ندافع عن التراث من خلال فضح الاستيراد لعمارة البضاعة الرخيصة الكاسدة في أوربا. علينا أن نفضح عمارة الإزالة الشاملة للأحياء التراثية بحجة العصرنة أو الحداثة، وان نفضح عمارة (البلدوزر) التي تزيل كل التراث لتزرع بدله (مكعبات وعلب كبريت) لا قيمة لها. رغم كل هذا، تستمر اليوم، مع الأسف، عمليات التدمير والتحطيم لكل المؤشرات التراثية حتى أصبحت الأحياء (الجديدة) في بغداد والقاهرة وصنعاء وتونس وفاس وغرداية متشابهة، عمارة باهتة لا فرق بينها.

هل المدن الغربية وحدها لها رموزها مثل برج أيفل في باريس، ونافورة جنيف، واكروبولس أثينا وجامعة موسكو وتمثال الحرية في نيويورك وساعة بيج بن في لندن... الخ ألا نملك رموزا معمارية تراثية ليس الهدف (خلق) رموز،

بل دعوة إلى معرفة المدينة الشرقية والتعمق في دراسة التراث والخزين الحضاري لكل مدينة لأجل إحيائه.

مفهوم الموروث العمراني:

التراث المعماري والعمراني هو كل ما شيده الأجداد من الحضارة في المدن وخارجها وتختلف هذه العمائر بالنسبة لقدمها، والعهود التاريخية التي تنتمي اليها، والفنون والمواد المستخدمة في بنائها، وتبعاً لحالتها من حيث القوة والضعف، والظروف التي المت بها وما تم فيها من اعمال تجديد وتعديل وتغيير المعالم. وان يجمع بين اعطافه القيم الروحية والجمالية بالاضافة الى كونه تسجيلاً لثقافة ذلك المجتمع وملامحه الانسانية عبر العصور، ووقوفه في مواجهة التغيير المستمر. وقد أمكن تسجيل تاريخ الحضارات وتاريخ الشعوب من العمائر التي بنتها وخلفتها من تراث معماري والتي أوضحها (فان لون) في موسوعته "تاريخ الحضارة البشرية" حين أوضح ان تاريخ الشعوب وحياة مجتمعاتها منقوش على حوائط آثارها المعمارية، كما وصف الفيلسوف "ابن خلدون" العمارة الاسلامية بأنها طبائع العمران البشري الذي هو أحسن الوجوه وأوثقها، وعلى صفحاته يقرأ على صفحاتها تاريخ الشعوب.

ويتباين التراث المعماري من المباني والمنشآت والعناصر القديمة التي انتهت وظائفها وبقت أسطحها وعناصرها المادية وما تحتويه من فراغات، الى العمائر التي لا زالت تؤدي وظائف وتحوي أنشطة معاصرة وتلعب دورها دونما تغيير يذكر (كدور العبادة مثلاً) أو توائمت مع الاحتياجات الجديدة للجماعة، واستوعبت الوظائف الجديدة كالمتاحف والملتقيات الثقافية والمكتبات وغيرها، ويشكل التراث المعماري والعمراني احد أهم ركائز الطابع المعماري والعمراني

لبيئة الانسان، وحجر الزاوية في ثقافة المجتمعات وتمايزها وهويتها، والتعبير المادي عنها في آن واحد. ويبرز التراث المعماري كمرجع واطار حاكم يضم الثوابت البصرية والتشكيلية التي تمكن من الحفاظ على طابع المناطق والاقاليم ومعمارها من خلال "الاستمرارية" المفتقدة في حركة الحداثة وتوابعها. والمحافظة الواعية على التراث هي فعل مزدوج تتضمن، بالاضافة الى صيانة المخزون التراثي وحمايته، الاستفادة القصوى من ذلك المخزون وتوظيفه كأداة فعالة في التطوير والابداع العمراني، ومن ثم دعم الحركة الثقافية (المحلية والقومية) وبحيث يوفر التراث القواعد للانطلاق والابتكار والاضافة الخلاقة.

وهكذا فالتراث المعماري والعمراني هو تسجيل لمنهج مجتمعي متميز.

ولذلك لم يعد الاهتمام بالتراث المعماري والعمراني قاصراً على أصحابه فقط، بل غدت رسالة انسانية، لذا يمكن القول بأن التراث المعماري والعمراني هو مورد حضاري عالمي تتعاون الشعوب جميعها في الحفاظ عليه ودراسته حتى تحفظ خزانتها البشرية من الاهمال او الاندثار.

الموروث العمراني كمورد:

ظهرت العديد من الاتجاهات العالمية لحماية المناطق ذات القيمة التراثية، واتخذت أشكالاً عديدة لأسس الحفاظ والتنمية المتواصلة ضمن مشروعات اليونسكو في العديد من دول العالم بدءاً بالاتفاقية الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي في نوفمبر 1972، ومروراً بمجموعة العمل (الانسان والمحيط الحيوي 1974)، ثم الشبكة الدولية للمحميات الحيوية 1976، وبعدها مؤتمر مينسك/ روسيا البيضاء لمحميات المحيط الحيوي 1983، والمؤتمر لدولي للمتنزهات الطبيعية في كاراكاس/ فنزويلا- فبراير 1992، ثم اتفاقية التنوع البيولوجي في

مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو- البرازيل/ يونيو 1992، وأخيراً مؤتمر أشبيلية- اسبانيا- مارس 1995، والتي أكدت جميعها ان التكامل والاتزان بين أهداف الحفاظ والتنمية هو أساس التعامل مع النطاقات ذات القيمة التراثية.

ولقد أدى تزايد الاهتمام بصيانة المواقع التراثية والحفاظ على ايجابيات المخزون الطبيعي والثقافي العالمي منذ مطلع الستينات الى استحداث الاطر والآليات التنظيمية والتطبيقية التي تعبر الفجوة بين المفاهيم والادبيات العالمية لصياغة وتنمية مواقع التراث، وبين تطبيقها وتحديات الواقع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحول الفكر العالمي من قضية صيانة مواقع المناطق ذات القيمة التراثية الى قضية أكثر واقعية وهي ادارة تلك المواقع بهدف الصيانة والتنمية المجتمعية المتواصلة معاً وفي آن واحد.

الخلفية التاريخية:

أن مفهوم إنقاذ وإحياء الموروث العمراني هو عملية مستمرة بعيدة المدى لإعادة تكوين مناطق حضرية متكاملة ومترابطة على أساس خطط شاملة ومتناسقة وخطط اقليمية ملائمة. ويتضمن جميع جوانب البيئة الحضرية والمجتمع. اذ يتضمن تطوير وتحسين الإسكان، والمواصلات وشبكة المرافق والخدمات العامة وتوفر الفعاليات الاجتماعية وتوفير الفضاءات المفتوحة مع مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد وتقليص او الغاء العوامل الضارة للبيئة.

وهو بصورة عامة يعتبر كعملية تكييف الهيكل الحضري للمدن ومكوناته بشكل مستمر للمتطلبات الحديثة للأفراد والمجتمع، وهو يعتمد دائماً في فترة محدودة من الزمن على الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية والفنية.

هو نوع من انواع التغيير (بأسلوب التعويض) للعلاقة الفضائية التي تحكم الشكل الفيزياوي للنسج البنائي في جزء معين منه.

صيغ مصطلح التجديد الحضري لأول مرة من قبل الاقتصادي الامريكي (Miles Colean) عام 1950م وهو يغطي معان عديدة ومتنوعة وفقاً للتوجه التخطيطي وطبيعة المعضلات التي يعالجها.

عرف (Grebler) التجديد الحضري بأنه: "جهد أو محاولة مدروسة بعناية فائقة لتغيير البيئة الحضرية من خلال تعديل منسق ذا مقياس كبير لمناطق موجودة في المدينة لتوفير المتطلبات الراهنة والمستقبلية للحياة الحضرية، ويحدث مثل هذا التجديد عادة في مركز المدينة أو قريباً منه.

يعتبر اسلوب تحليل الكلفة- المنفعة (Cost-Benefit) من أهم الاساليب المستخدمة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتجديد، حيث ان اتخاذ القرار بالتجديد والسياسة المتبعة تعتمد على ما اذا كان مجموع الفوائد يتجاوز مجموع الكلف التي يستدعيها، الا ان هناك صعوبات كبيرة تواجه تطبيق هذا الاسلوب في برامج اعادة التطوير بصورة خاصة، أهمها:

- وجود عدد من العوامل غير المرئية التي يصعب او يتعذر قياسها لانها متغيرات لا تظهر في أي سوق.
- عادة ما يكون المدى الزمني لمشاريع اعادة التطوير من الطول بحيث ان موازنات الكلف- المنافع في النهاية يمكن ان تختلف جذرياً عن تلك التي تم تخمينها عند اتخاذ قرارات الاستثمار.
- وجود احتمالية عدم التوقيع الكفوء للموارد من الناحية الاجتماعية.

(Chapin) عرف التجديد الحضري بانه عملية تغيير الهياكل العمرانية

(Physical Structure) والتي اصبحت لا تنسجم مع متطلبات المدينة في الوقت الحاضر خصوصاً بعد ان تغيرت المدينة استجابة الى ضغط التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

(William Wheaton) يعرف عملية التجديد الحضري بأنها البرنامج الذي يهدف الى ازالة الاحياء المتخلفة من ناحية، والعمل على تحسين مستوى العيش في المدينة القديمة وذلك عن طريق استبدال تلك المناطق المتخلفة ببيئة صحية تتوفر فيها جميع الخدمات لضرورية من ناحية اخرى.

(Parry Lewis) عرف التجديد الحضري بعملية التهديم الواسعة الشاملة للملكيات القديمة بطريقة تؤدي الى ازالة منطقة كبيرة من المباني وتسمح بتخطيط وتشييد المباني الحديثة والطرق والفضاءات.

اذن عملية التجديد الحضري هي عملية واسعة النطاق وتهدف الى خلق بيئة حضرية تتكامل فيها الهياكل العمرانية مع الوسط الاجتماعي والاقتصادي محققة بذلك بيئة تتلائم مع مستوى العيش الانساني.

العناصر الأساسية لعملية التجديد الحضري:

1- الواقعية: ان برنامج التجديد الحضري يجب ان تتميز بالواقعية التي تأخذ بنظر الاعتبار البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، عند شروعها في عملية التجديد الحضري.

2- يجب ان تخطط برامج التجديد الحضري وفق السقف الزمني ذو الأجل الطويل وذلك لان احتمال فشل برامج لتجديد ذي الأمد القصير وارد جداً.

3- قبل البدء ببرامج التجديد الحضري بشكل عملي يجب تصنيف البرامج

داخلياً حسب أهميتها مع مراعاة حجم السكان في تلك المنطقة المراد قيام المشروع فيها ومقدار كلفته الكلية.

4- ضرورة تحديد الأهداف التي تسعى من أجلها برامج التجديد الحضري قبل البدء بعملية التجديد.

5- يجب ان تقوم برامج التجديد الحضري على ضوء الدراسات التقييمية المنهجية المرتبطة بشكل عضوي مع السياسة العامة للدولة.

اشكالية الموروث العمراني:

منذ انطلاقة عصر الحداثة في العمارة، عند العقد الثاني من القرن الماضي، انتشرت في الكثير من المدن حول العالم مشاريع غريبة الطراز ورديئة الجودة، مما جعل مراكز المدن تبدو متشابهة إلى درجة كبيرة، وفى ظاهرة الطراز العالمي الذي غزا أكثر مدن العالم، أصبحت تبدو المجمعات السكنية والمراكز المصممة وكأنها مجموعة من المباني المنفردة الممتازة التي صممها معماريون معرفون لكنها في مجملها فشلت في تكوين وحدة إنسانية متكاملة ذات معنى، بعد أن أغمضت عينها على التراث العريق الذى كانت تملكه تلك المدن، ومن الأمثلة التي تتبادر الى الذهن برازيليا (Brasilia) ومنطقة لاديفنس (La Defence) في باريس، ومركز لينكولن (Lincoln Center) في مدينة نيويورك. هذه المراكز فشلت في تكوين وحدة إنسانية متكاملة وذات معنى.

وفي بلداننا الإسلامية، وبالرغم من اتفاق الجميع على أهمية الحفاظ على الموروث العمراني الإنساني إلا إن محاولات الحفاظ على الموروث العمراني تتعسر في مواجهة احتياجات الإحياء العمراني الحديث. فبحساب الكلفة

الاجتماعية والكلفة الاقتصادية والكلفة الثقافية لمشروعات الحفاظ ومقابلتها بالكلفة الاجتماعية والكلفة الاقتصادية والكلفة الثقافية لمشروعات الإسكان أو التعليم أو الصحة نجد الأخيرة تختار على حساب مشروعات الحفاظ وخاصة في دول العالم الثالث الفقيرة. ويجد المسؤولون أنفسهم أمام تساؤلات عدة منها: الحفاظ أم توفير مساكن أفضل وخدمات امثل؟ الحفاظ ام التطور؟ الحفاظ ام الحداثة؟ وعندما تتعارض- كما يحدث في كثير من الأحيان- احتياجات التطوير نحو الحضارة الحديثة مع اتجاهات الحفاظ على الموروث العمراني، عندها يعتبر البعض الحفاظ عائق للتقدم والارتفاع بمستوى الاحوال المعيشية لافراد المجتمع. في واقع الأمر يعتبر الاهتمام باحتياجات الحاضر على حساب التراث الانسانى يعتبر من الأخطاء الجسيمة التى ارتكبتها الإنسانية في كثير من العصور.

إن العمارة المتميزة في مختلف العصور يمكن أن تتعايش بعضها مع بعض ورغم الاختلاف في الطراز والحجم ومواد البناء المستخدمة.

أهداف انقاذ واحياء الموروث العمراني:

لا يختلف المتخصصون على أهمية التراث العمراني في العالم. ففي عام 1840 اكتشف روسكين (Ruskin) القيمة التاريخية للعمارة المنزلية وأعطى لها نفس قيمة الآثار، ثم جاء بعده (Camille Sitte) سنة 1889 ليتحسس قيمة المجالات العتيقة، وتجاوزهما المنظر جيوفاني (Giovanni) في 1913 حينما طور وسائل للتكفل بالأنسجة العمرانية العتيقة.

ويمكن ان نعرف الأنسجة العمرانية التراثية بكونها تمثل مجموعة المباني والمنشآت التي أستمرت أصالتها وقيمتها في مواجهة التغير المستمر، وتوفر لها

القبول والأحترام وأصبحت سجلاً حياً ومرجعاً بصرياً يجسد علاقات الأنسان وبيئته.

وبما ان هذه المناطق تتأثر بتغيرات الظروف المحيطة بها على مر التاريخ، فأنها تتطلب حماية مناسبة من تأثير التطور العمراني. ولا بد من الأشارة الى ان عمليات التدخل للحفاظ على التراث العمراني للمدن العتيقة ودمجه في مسار التطوير المحلي ليست بالعملية السهلة، بل تستند الى مجموعة من الترتيبات المعقدة والاجراءات المتواصلة.

وبالرغم من أهمية العوامل الطبيعية المتأتية من تأثير الزمن، فان الحرب العالمية الثانية بما شهدته من دمار شامل أدى الى اختفاء كثير من المباني الأثرية الكثيرة وزوال أجزاء مهمة من مدن عريقة كانت بمثابة المنبه الذي أيقظ الضمير الانساني على الصعيد العالمي، ودفع للتساؤل على مصير التراث العمراني والمعماري في ظل التحديات الكبرى التي باتت تواجهه، ومن ثم تركيز الاهتمام بكيفيات الحفاظ عليه من الزوال وصيانته.

تعد عمليات انقاذ واحياء الموروث العمراني في كل دول العالم مسؤولية حضارية انسانية تهدف بالاساس الى اطالة عمر معالم الماضي والابقاء عليها شاهدة أطول وقت ممكن، ولا شك ان العالم الاسلامي له معالم معمارية وتراث عمراني يتطلبان اهتماماً خاصاً للحفاظ عليهما كونهما يعكسان الهوية الحضارية لشعوبه ويدلان على العصور الزاهية للامة.

وبالرغم من حصول قناعة شبه تامة لدى المهتمين بالاهمية التي تكتسبها عملية صيانة الأنسجة العمرانية العتيقة لمدننا والمحافظة عليها، فلا يزال تفعيل المحاولات يواجه تحديات تتمثل في متطلبات الحياة المعاصرة واحتياجات التطوير

والتوسع العمراني. وتطرح هذه الاشكالية في اطار الاشكالية الرئيسية المتعلقة بالأصالة والمعاصرة.

أصبح موضوع انقاذ واحياء الموروث العمراني المادي وغير المادي ورد الاعتبار له من القضايا الملحة التي تسترعي اهتمام الحكومات والشعوب والمجتمع الدولي والمهنيين وجمعيات المجتمع المدني... هذا الاهتمام الذي تصاعد بشكل لافت في العشريتين الاخيرتين من القرن العشرين، جاء ليعزز الجهود المبذولة من أجل الحفاظ على الخصوصيات الثقافية والحضارية للشعوب في ظل زحف تيار العولمة الجارف، الذي يسعى الى تنميط الثقافة الانسانية ويجهز على العادات والتقاليد المحلية لحساب نمط موحد في التفكير وفي العمل وفي التفاعل مع الظواهر الكونية.

وبقدر ما يتقوى هذا التيار ليدخل بأذن وبدون اذن، على الانسان ويقتحم عليه خلوته الفكرية والثقافية، بقدر ما تتقوى معه عناصر الممانعة لدى الثقافات المحلية التي تعبر وتنتفض بكل ما اوتيت من قوة للحفاظ على الحد الأدنى من شخصيتها وهويتها الحضارية. لذلك اصبح مطلب المحافظة على التراث مطلباً لكل الشعوب التي تعتز بهويتها وتاريخها. ويجد ذلك انعكاسه في الاهتمام المتزايد، ليس فقط بالتراث المادي، ولكن ايضاً بالتراث غير المادي المتمثل في عادات الشعوب وتقاليدها ولغاتها وطريقة تدبيرها للمجال... وهو ما توج بتبني اتفاقية دولية سنة 2003 تروم المحافظة على هذا النوع من التراث وجعله ملكاً للانسانية.

الا ان التعاطي مع التراث في الوقت الراهن أصبح يتجاوز النظرة "التحنيطية" التي سادت في مراحل متقدمة من القرن العشرين، والتي كان همها

الوحيد هو الحفاظ على معالم الماضي كما هي، دون "تدنيسها" بوظائف جديدة قد تنزع عنها "قدسيتها" وتجعلها تعيش عصراً ليس بعصرها، بل أصبحنا نناقش اليوم التراث كرافد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و"طاقة متجددة" تنهل الشعوب من عطاءها اللا محدود.

وقد تناسلت بفعل ذلك جملة من المفاهيم الجديدة ومن خلالها تصورات جديدة، من قبيل رد الاعتبار واعادة التوظيف والتنمية التراثية وغيرها من المفاهيم التي تعبر بمنطوقها قبل مضمونها، عن ثقافة جديدة واستراتيجية تجعل التراث يعيش ككائن متحرك يتفاعل مع بيئته ويقاوم النسيان والاهمال.

مقومات انقاذ واحياء الموروث العمراني:

ان ابرز مقومات انقاذ واحياء الموروث العمراني، هي:

أ- التجديد والحفاظ لهيكل المدينة ومظهرها العام: ان الجانب الاهم هو ليس في الحفاظ على القديم ذي الأهمية التأريخية وانما الترابط والتكامل بين القديم والحديث والعلاقة المتبادلة بينهما وهو ما يعتبر احد الاعتبارات المهمة في التجديد الحضري.

هناك معايير يمكن على ضوئها وضع السياسات التي تجمع بين الحفاظ على الهيكل الحضري التأريخي الى استمرارية ذلك الهيكل على مقياس واسع والى الجمع بين الأبنية القائمة والجديدة بعناية ورصانة. وهذه المعايير هي:

- الروابط المعمارية والفضائية بين الهياكل التي ينبغي الحفاظ عليها والابنية الجديدة.

- الخواص الفضائية والحضرية والقيمة التاريخية للنسيج القائم والى اي مدى يمكن تحويره ليتلائم مع المتطلبات الحديثة.

- استيعاب تصاميم الابنية والمرافق الحديثة لامكانية التطور والتغيير.

ب- تكامل التجديد ضمن التخطيط الحضري والاقليمي: ان التجديد مفهوم واسع يجب النظر اليه ليس من زاوية الوظائف في تلك المنطقة فحسب، وانما من حيث علاقته وارتباطه مع الاجزاء الاخرى في المدينة والاقليم، لذا فان التخطيط للتجديد يتطلب الترابط والتكامل التام مع التخطيط للاقليم ككل.

ج- الاعتبارات العمرانية والاجتماعية: يجب التعامل مع التجديد الحضري بشكل شمولي (Comprehensively) والالمام بجميع الجوانب الحضرية مثل الاسكان والتكوين العمراني والخدمات التحتية والخدمات والفعاليات الاجتماعية العمرانية، بحيث لا تقتصر على التجديد العمراني فحسب وانما تمتد لتشمل العنصر الاجتماعي بما يؤمن تحسين مستوى معيشة الافراد في المنطقة.

د- المشاركة الجماهيرية: ان المشاركة الجماهيرية في جميع مراحل التجديد ضرورية لرفع مستوى معيشة السكان وتلبية متطلباتهم ولذا فأن التخطيط للتجديد ينبغي ان عكس قيم السكان وتطلعاتهم ويتماشى معها بالسماح لهم باجراء تأثير مباشر في عملية التخطيط لها.

هـ- تجزئة التجديد الى مراحل: ان جميع مراحل التجديد يجب ان تكون جزءاً من سياسة عامة وشاملة للتطور الحضري مما يتطلب الآتي:

- ان تكون معايير التجديد مشتقة من المضمون العام لخطة تطور المدينة.

- تحديد مناطق التجديد بشكل واضح في وثائق التخطيط الاقتصادي والعمراني.

- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على وظائف المدينة ككل طيلة فترة الانجاز.

- اعطاء اهمية خاصة للتطور المستقبلي للخدمات والبنى الارتكازية.

ومن المهم ان يكون هناك تنسيق بين جهود القطاعات الادارية الضالعة بعملية التجديد وبشكل خاص بين البرامج الاجتماعية والعمرانية.

خصائص التشكيل الحضري للموروث العمراني:

تشكلت كتل وفراغات المناطق الحضرية القديمة باسلوب تلقائي نابع من مجموعة عوامل ومحددات اجتماعية اقتصادية سادت في فترات تكوينها، فأصبحت عمارة وعمران تلك المناطق تحمل داخلها خصائص النظام الفكري للمجتمع، تتلاقى بها قيم لا قياسية مثل الفكر والخيال والجمال والابداع الذي يدرك بصرياً، مع القيم القياسية التي تمثل تطور المبنى وتكوين الفراغ وتكوينها المادي الفيزيقي.

ويرى علماء الاجتماع في دراسات الاتجاه الاحتمالي غير الحتمي. ان الوسط المادي- والذي يمثله في دراستنا العمرانية: الكتل والفراغات- من الممكن ان يترك أثراً على سلوك مستخدميه- وهم السكان القاطنين.

وتعرف القيمة العمرانية بأنها مجموعة من الدلالات الجمالية والعلمية والاجتماعية والبيئية التي يحتويها البناء الحضري وتشكل بدورها قيم صالحة

للاستخدام في الحاضر وبعداً حضارياً للمستقبل وتشكل في مجملها اطاراً لنطاق يحمل خصائص مادية للمكان فتمثله في النسيج الحضري.

وسيقوم البحث بعرض بعض الخصائص لتشكيل البيئة الحضرية في المناطق القديمة والتي لها دوراً في تشكيل قيم مجتمع تلك المناطق، والتي ربما تكون- اي تلك القيم- واحدة من عوامل اضفاء تلك الخصائص عند التكوين.

الوحدة البنائية

ساعدت وحدة المعالجات المستخدمة في مباني تلك المناطق على اضفاء مظهراً موحداً للكتل البنائية سواءاً في الارتفاعات او مواد البناء وطبيعة الالوان والتجانس بين المفردات التصميمية ومعالجة الواجهات والفتحات. وعلى الرغم من اختلاف ملكية اراضي ومباني تقاسيم البلوكات البنائية، والتتابع الزمني لبناء تلك التقاسيم الا انه يتكون لدى المتردد على تلك المناطق انطباعاً بصرياً بوحدة التكوين البنائي، وكان تلك المباني تم بنائها في فترة زمنية واحدة او انه سبق تصميمها ليتوحد تشكيلها لتلك الدرجة.

وتبرز تلك الخاصية شعوراً بأن "الكل يعمل في اطار مضمون واحد" مما له تأثيراً في طبيعة العلاقات داخل المجتمع، فتصبح الاستقلالية تعمل في اطار مشاركة الجميع في الحقوق والواجبات فيسهم ذلك المفهوم في تكوين المجتمع المترابط والمتماسك.

التدرج الفراغي:

تساعد طبيعة العلاقات الفراغية في مسارات الحركة بالمناطق القديمة على

تفعيل الشعور بتجربة بصرية يتزايد بها الشعور بالتنوع والتشويق ناتج عن تلقائية تشكيل الكتل المحددة للفراغات، فينتج- غالباً- في تشكيل القصبة الرئيسية لنسيج المنطقة مراحل تصاعدية لتلك التجربة البصرية بوجود نقطة بداية، فارتقاء وتصاعد وانتهاءاً بفراغ رئيسي يحيط به مجموعة من المحددات تتلائم مع مقياس الفراغ في حجمها وصورتها ووظائفها. وتساعد تلك التجربة اليومية لقانطي المناطق في ترسيخ مفهوم التطلع والطموح والرغبة في الارتقاء والوصول للأهداف.

تناسب المقياس:

يتوقف مقياس الفراغ على العلاقة بين أبعاده المادية وامكانيات الانسان البصرية فيتدرج المقياس لبشري الحميمي الى الحضري والتذكاري، طبقاً للنسب بين محدداته الافقية والرأسية، وطبقاً لطبيعة التشكيل الفراغي لنسيج المناطق القديمة، فان معظم قطاعات فراغاته تحمل صفة المقياس الودود او الحميم (Intimate Scale) التي تنعكس بطبيعة الحال على قوة العلاقة بين روادها وقاطنيها. فيسهل له التعامل مع المكان وادراكه لاحتياجاته به، وينمي لديه الشعور بالثقة والامان نتيجة لشعوره بتناسب مقياس الفراغ مع امكانياته وحجمه من جهة وانشطته ووظائفه من جهة اخرى.

تناغم الايقاع:

يعرف الايقاع بأنه تكرار الوحدة لضبط عناصر الاشكال والفراغات وفقاً لنظام محدد نابع من وحدة نسب الفتحات بالكتل ونسب توزيع المسدود والمفتوح واختلاف صفة التناغم عند تجانس وانتظام وحدة الايقاع.

ويعمق الايقاع المنتظم الشعور بأهمية دور كـل جـزء في تشـكيل المنظومـة الكلية والاهتمام باختيـار التفاصـيل وموضـعها في التشـكيل وعلاقتـه النسـبية، مما يخلق شعور اجتماعي باهمية وقيمة الاداء الجماعي ومدى اهمية دور الفرد- مهما كان حجمه- في محصلة عمل المجموعة.

وضوح الهوية:

ان هوية المنطقة عمرانياً هي التي تميزها بخصوصية تجعلها مميزة ومختلفة عن مناطق اخرى- وليس بالضرورة أفضل- فتعبر عن مكتسباتها وانجازاتها وقيمها، ويصبح التشكيل البنائي والنسيج العمراني والتكوين الفراغي من وسائل التعبير عن تلك الهوية، فكلمـا كانـت تحمـل صـفات أكثـر خصوصـية لكـل المقـاييس المذكورة أعـلاه كلمـا كانـت أكثـر وضـوحاً في هويتهـا. وتـنعكس تلـك الهويـة بعناصرها المتمايزة على الأجيال التالية تلقائياً بتنمية شـعور الانتمـاء والارتبـاط الحسي بالمكان.

خصوصية الطابع:

ان التعبير بكلمة "الطابع" قد يعني ضمناً الاشـارة لوجـود متميـز ذو قيمـة، ولكنها في حقيقة الأمـر لـيس الا تسـجيل مركـب يعكـس الواقـع الاجتمـاعي والثقافي للجماعة في مكان ما وزمان ما. ويختلـف الطـابع المعمـاري مـن مكـان لآخر فيكتسب خصوصيته باختلاف المقياس والحجم والالـوان ومـواد الانشـاء وعناصر الزخرفة، كذلك من التشكيل الفراغي والانشطة التي تمارس به.

وبذلك يساعد طابع المكان على التأكيد بأهمية شخصية الفرد في المجتمـع،

فالحفاظ على الطابع يؤكد على الحفاظ على شخصية المكان والانسان الذي يعيش به، فيكون له أثراً على سلوكه وقيمه وتمسكه بمعتقداته ومبادئه.

التعبير الوظيفي:

ان الأنشطة التي تمارس في الاطار الحضري للمنطقة تلعب دوراً هاماً في اكسابها سمات مميزة وتساهم في الربط بين ملامح التشكيل المعماري والنسيج العمراني من جهة وبين النشاط الانساني داخله من جهة اخرى، فكلما كانت مبانيه متناسبة مع انشطته ومعبرة عنها، كلما زاد الشعور بصدق المكان، وواقعيته، وينعكس ذلك على قيم وسلوكيات السكان فيتلائم الشكل مع المضمون، ويترسخ لديهم أهمية البعد عن الزيف المظهري غير المعبر عن المضمون الحقيقي للمشاعر والمبادئ والمفاهيم.

سياسات وعمليات انقاذ واحياء الموروث العمراني:

يوجد العديد من السياسات والأساليب التي يمكن اتباعها للحفاظ على المناطق ذات القيمة، بحيث يمكن استعمالها تبعاً لطبيعة المكان هل هو طبيعي أم مصنوع وتبعاً لحالته هل هو مستقر ام متدهور وتبعاً لسياسة الدولة في ادارة المكان وتبعاً لطبيعة قاطنيه واهميته لدى المجتمع الدولي، ولذا سيتم استعراض بعض من هذه السياسات لسهولة تحليل تجارب الحفاظ أساس هذه الدراسة.

الحفاظ السلبي: "Preservation"

تستهدف سياسة الحفاظ السلبي إبقاء المبنى كما هو دون اي تغيير او تعديل به وحمايته من العوامل البشرية بوضع القوانين والنظم والعقوبات التي لا تسمح

بأي تعديل او اضافات كما هو متبع بالنسبة للآثار الفرعونية مما يتطلب منع الاستخدام واعتبارها مزارات سياحية فقط، ويقتصر هذا النمط من التعامل على المناطق الأثرية، او المناطق الحديثة ذات الطابع الفريد المتميز، وتكون الحماية لمباني بعينها او للبيئة العمرانية او للنسيج او على الطابع المعماري المميز كما تتسع لكي تشمل حماية الهيكل الاجتماعي والاقتصادي جنباً الى جنب مع الهيكل العمراني.

الحفاظ الايجابي: "Conservation"

سياسة الحفاظ الايجابي تتبع عادة في حالة المباني بالمناطق التاريخية التي تخربت او تعرضت الى تعديلات طمست معالمها او في حالة وجود مباني في مناطق تاريخية يراد الحفاظ على طابعها المميز فأنه يتم اللجوء الى مبدأ المحافظة على الطابع المعماري وذلك بهدف استكمال المظهر العام داخل هذه المناطق ويتم في هذه الحالة اعداد التصميمات المعمارية واختيار المواد المناسبة لطراز المبنى والتعرف على طرق الانشاء التي اتبعت من قبل بالاضافة للتكامل والتجانس مع البيئة المحيطة، وبالتالي فالحفاظ الايجابي ثنائي التوجه احدهما موجه الى الحفاظ السلبي على المخزون التراثي ذو القيمة والبعد الآخر موجه الى التحكم الفعال والنشط في الاضافات الانسانية بهدف الحفاظ على الطابع المميز لها وضمان استمرارية حياة كل ماله قيمة مادياً ومعنوياً.

الترميم: "Restoration"

تستهدف سياسة الترميم والاصلاح اعادة المبنى الأثري الى أصله وتحريره من أية تعديلات تكون قد طرأت عليه، وتستند هذه العمليات الى جزء بحثي لوضع تصور دقيق لما كان عليه المبنى في بدايته، فالترميم والاصلاح يأتيان دائماً

مع تقادم المبنى أو بعد الكوارث كالحروب والزلازل من أجل تحقيق السلامة الانشائية، وتمتد الى أسطح الحوائط وتفاصيلها المعمارية، وترتبط سياسة الترميم بشكل كبير بتعامل الأثريين مع المكون الأثري وتأخذ اهمية أقل عند المعماريين.

تطويع الأستعمال: "Adaptive Reuse"

سياسة تطويع الاستعمال تعتمد على وضع استعمال جديد بمبنى ذو قيمة بشرط ان يتوافق هذا الاستعمال مع طبيعة المبنى حتى لا يؤثر عليه ويؤدي الى تدهوره، ويعد السبب الحقيقي لهذا التعديل هو تضاؤل قدرة أصحاب القصور والمباني القديمة على الالتزام المادي للانفاق على مبانيهم مما أدى الى تخلي أصحابها عنها وتدهورها، ومن الأمثلة على ذلك فندق الماريوت بالزمالك الذي كان قصراً أميرياً، وكذلك متحف محمود خليل الذي كان مسكنه الخاص.

اعادة التأهيل والاحياء: "Rehabilitation and Revitalization"

ان تعثر المباني القديمة ذات القيمة في ادائها النفعي او الوظيفي نتيجة الاهمال وغياب الصيانة وأساليب الحفاظ لسنوات طويلة يتطلب عملية اعادة تأهيل حتى يعود المبنى للحياة مرة اخرى ويعاد استعماله في اداء وظيفته أو وظيفة اخرى مستحدثة متوافقة مع طبيعة المبنى.

الارتقاء: "Upgrading"

تختلف طبيعة سياسة الارتقاء عن باقي السياسات ولكنها تتشابه في بعض أوجهها مع التجديد الا ان التجديد يتعرض فقط الى الجانب العمراني ولا يتسع لكي يشمل تطوير الجانب الاجتماعي ويتعرض الارتقاء في الاحياء السكنية الى

كل من الجانبين الاجتماعي والاقتصادي على حد سواء، والارتقاء يعني في مضمونه رفع الحالة العامة للحي من درجة الى درجة أفضل منها.

التجديد: "Renewal"

تختص سياسة التجديد عموماً بالمباني القديمة ولكنها لا تمتد الى المباني الأثرية، ويتم اللجوء الى التجديد او الاصلاح في الاحياء ذات الحالة المتوسطة، ويشمل التجديد كل من المباني والمرافق ويستفاد من التجديد في المحافظة على المباني القائمة بالاضافة الى رفع قيمتها العقارية وقد تشمل أعمال التجديد فتح شوارع جديدة أو ممرات مشاة ويراعى ان تجديد أي حي قد يشمل في مضمونه أيضاً هدم أو ازالة محدودة وذلك بشرط الا تتحول أعمال الازالة الى ظاهرة عامة، وتشمل أيضاً ترميم لبعض المباني القائمة خصوصاً اذا كانت هذه المباني ذات أهمية خاصة.

الاحلال والازالة: "Replacement and Clearance"

تعتبر سياسة الاحلال اسلوباً للتعامل مع الاحياء السكنية القائمة كما يعتبر الصورة المعتدلة للازالة وبهذا يتم تجنب الاضرار التي قد تحدثها الازالة على الهيكل الاجتماعي للسكان. ويكون الاحلال بازالة كافة الابنية المتهرئة واحلال ابنية جديدة تحترم النسيج السابق والطراز السائد.

مفهوم الحفاظ (Conservation):

تتضمن هذه السياسة الحفاظ على الأبنية ذات القيمة التاريخية والتراثية او الحفاظ على مناطق ومساحات من النسيج الحضري بأكملها والتي لها قيمة تراثية عالية بأعتبارها جزءاً من التراث الحضاري لتعريف الأجيال به ولابراز

الهوية المحلية للمدينة. فقد اعتبرت مراكز المدن في العديد من البلدان، مناطق للحفاظ (Conservation Areas) يتم الحفاظ عليها بشكل كامل لتكون مثالاً للاجيال القادمة يتعرفون من خلالها على الفضاءات والاشكال الحضرية لفترات تاريخة محددة وفي مناطق محددة.

ويتعلق الحفاظ التاريخي بمجموعة معقدة من العوامل التي أوجدت الحاجة الى هذه السياسة. وهذه الحاجه برزت مع تنامي الخطر الذي بات واضحاً مع ازدياد هدم الأبنية والمناطق التاريخية واتساع مداها وأوجدت مجموعة من المفردات أو التقنيات، في نهاية القرن التاسع عشر، باعتبارها ضرورية لإيجاد مجموعة من الأساليب للحفاظ التاريخي.

أولاً : نشأة مفهوم الحفاظ وتطوره :

ليس من السهل تتبع المراحل التاريخية التي تكشف عن نشأة عمليات ترميم وصيانة الآثار، وفك اللثام عن تطور هذه العمليات وتلك الفنون بكل دقة وذلك لعدم وجود وثائق مادية كافية يمكن الاستناد عليها لتوضيح هذه الحقائق، لكن يمكن القول استناداً إلى مضمون مصطلح ترميم (وهو أحد مستويات الحفاظ) الذي يعني إصلاح وعلاج ما قد تلف من الأشياء المادية التي لها قيمة نفعية أو جمالية أو تراثية بالنسبة للانسان، إن عمليات ترميم وإصلاح ما قد تلف من المباني والمقتنيات المختلفة، كان قد عرفها الإنسان القديم منذ أن عرف حياة الاستقرار، واتخذ له مسكناً سواء شيده من جذوع النخل أو الأشجار، وقام بتسقيفه بسعف النخل والنباتات الجافة المختلفة، وغطى سطحه الخارجي في بعض المراحل التاريخية بطبقات من الطين لسد الفراغات التي قد توجد بين جذوع الأشجار والنخل كما توصل الإنسان بعد ذلك إلى تشييد منزل

أكثر قوة وصلابة من هذا المنزل البسيط، وقام بتشييده من الطوب المشوي (اللِبن المخلوط بالتبن) فعندما كانت هذه المنازل تتعرض للانهيار بفعل الزلازل أو الأمطار أو العواصف الرعدية أو الحرائق وغيرها من العوامل الطبيعية المختلفة، كان الإنسان القديم يعيد بناء هذه المنازل أو إصلاح ما قد تلف من أجزائها كما عرف الإنسان القديم كيف يعالج ثوبه ويصلح ما قد تلف من أدوات الصيد والطهي وغير ذلك من الأدوات التي كان يستعملها في الأنشطة اليومية المختلفة وهكذا يمكن عد هذه العمليات البدايات الأولى لنشأة ترميم المنشآت وإصلاح ما قد تلف من الأدوات المتنوعة التي تعرضت للتلف كي يستعين بها الإنسان على ممارسة أنشطته المختلفة في حياته اليومية ومن مراجعة ما توفر تحت اليد من مصادر بهذا الصدد، يمكن تشخيص مرحلتين من مراحل تطور مفهوم الحفاظ، هما:

1- مرحلة الفكرة:

نجد فكرة الحفاظ بمستوياتها المختلفة موجودة في مختلف الحضارات وفيما يلي تقصياً لملامحها الأولى في أبرز تلك الحضارات وأقدمها:

- في حضارة وادي الرافدين:

قد يكون معبد (ابو) في أريدو من أوضح الأمثلة وأقدمها على أعمال الحفاظ في وادي الرافدين إذ إن هذا المعبد ومعناه الأوقيانوس أو المياه العميقة، أو (أي- ايو) ومعناه بيت المحيط، وهو مقر (إنكي) أو (ايا) الإله الرئيس للمدينة، ذو المركز الرفيع عند السرمريين والبابليين، كما هو رب الإبداع وحامي أهل الفن والصنعة والعلم وهو والد الإله (مردوخ) وقد أسس الملك أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة في نحو 2000 ق.م معبداً لأله إنكي ثم عني إبنه

شولكي عناية فائقة بمدينة أريدو، لكن الفضل في بناء زقورة الإله إنكي يعود للملك بورسن بن شولكي وزقورة أريدو هذه القائمة الآن هي آخر معبد، بني قبله وتحته طبقات عدة من المعابد، فقد بني فوق المعبد الأول الواقع في الأسفل 18 معبداً في مختلف العصور، وهكذا تدرجت المعابد بعضها فوق بعض، حتى أصبح آخرها الزقورة المذكورة.

إن هذا إنما يدل على احتفاظ مكان أول معبد بقدسيته التي أصبحت جزءاً من هوية المكان، وقد دأب ملوك وادي الرافدين المتعاقبين في الحكم على الحفاظ على تلك القدسية من خلال الإبقاء على معبد المدينة بعد إعادة بنائه في المكان نفسه الذي بني عليه أول معبد.

وتشير المصادر المعنية بتاريخ العراق القديم إلى أن العراق قد شهد نهضة عمرانية فريدة من نوعها إبان العصر البابلي الحديث (سلالة بابل الحادية عشر) (539-626) ق.م ومن بين ملوك تلك السلالة اشتهر ملكان هما نبوبلاصر (مؤسس السلالة الحاكمة)، وولده نبوخذنصر الثاني، إذ أقدم هذان الملكان على إصلاح مدينتهم بابل في فترة قياسية، بعد الدمار الهائل الذي لحق بها على يد سنحاريب وأحاطاها بحلقة مزدوجة من الأسوار ومن أعمال نبوخذنصر بناء وتجديد معبد الإله شمس (معبد إيبارا) في شبار حيث المركز السومري لعبادة هذا الإله، كذلك إكماله بناء زقورة بابل للاله مردوخ وإعادة بناء سن- ننار، وإعادة بناء الجدار المحيط بالمنطقة المقدسة (التمنوس) ومعبد إيماخ للاله ننماخ وإعادة بناء شارع بابل الرئيس (إي- بور- شابو) (أي شارع الموكب)، وتكرار ذلك في السنين التي سبقت وفاته ويضاف إلى نبوبلاصر ونبوخذنصر، الملك نبونائيد (نبونيدوس) آخر ملوك تلك السلالة، الذي أكمل إعادة بناء زقورة أور (العاصمة السومرية القديمة التي كرست منذ القدم لعبادة الإله القمر) وأضاف

عليها فزاد من عدد طبقاتها ورغم إن نبونائيد كما يبدو كان يتفاخر بكونه آثارياً وتقليدياً، وإنه يسعى لصيانة المبنى القديم طبقاً لمخططه الأصلي، فإنه لم يستطع البقاء عند موقفه، فقد توصلت بعثة التنقيبات من خلال دلائل وبقايا عمل نبونائيد على الطبقة الأولى (طبقة أورنمو) ومطابقتها مع رسم مخطط الزقورة بحسب وصف هيرودتس برج بابل إلى أن من المرجح إن نبونائيد بعد صيانته لجدران زقورة أورنمو، وإصلاح السلالم الثلاثة الكبيرة وحائطها الساند وإعادة بناء المدخل المقبب الذي تنتهي عنده، لم يجد شيئاً سوى بقايا لم تدله على شكل المبنى الأصلي، برغم إنه وجد عندئذ الأساس لأورنمو وابنه شولكي، فتخلى عن موقفه المحافظ وبنى البرج بالطريقة المعروفة بزمنه، جاعلاً إياه من سبع مراحل (باحتساب طبقة أورنمو) وقد قامت مديرية الآثار العراقية بصيانة البرج (1959-1963)م، وتثبيت الجدران المتصدعة المتداعية، وإعادة الأجزاء الساقطة منها.

إن ما فعله كل من نبوبلاصر ونبوخذنصر الثاني ونبونائيد إنما يعد حفاظاً لأغراض التواصل مع أمجاد الماضي وإحيائها، كما إن أعمال إصلاح وإعمار مدينة بابل بعد ما لحقها من دمار على يد سنحاريب كانت لإضفاء قيم التحدي وإرساء دعائم الحكم وبث الرهبة في نفوس الأعداء من خلال العمارة الخاصة إذا ما أخذنا بالحسبان السرعة والإتقان التي تم بها ذلك.

ويمكن ملاحظة إن فكرة الحفاظ في وادي الرافدين كانت تتمتع بالمرونة، فالحفاظ علي ما مضى من بناء السلف كان يعقبه أحياناً توسيع أو إعلاء، وعمليات تطوير، كما في زقورة أريدو وأورنمو وغيرها من الأمثلة. فعملية التواصل المطلوبة مع سلف كان له من الإنجازات القيمة ما ترسخ في أذهان المجتمع، هنا، من خلال فكرة الحفاظ إنما جاءت تجسيداً لمعان وقيم تدعم مفهوم

مواصلة مسيرة السلف في الإنجازات العظيمة فضلاً عن النهضة والارتقاء بالحكم والقوة. كما إن للقيم الدينية والروحية حصتها في الأغراض المتوخاة من عمليات الحفاظ في وادي الرافدين، والتي تتمثل هنا غالباً بالحفاظ على قدسية المكان الذي ارتبط في أذهان الناس بالحدث الديني (سواء أكان حدثاً أم معبداً).

- **في حضارة وادي النيل:**

وعلى ضفاف النيل وضع الفراعنة منذ أقدم العصور قواعد حضارة إنسانية متقدمة إذ عرف الفراعنة بمرور الزمن كيف يحفظون أجساد موتاهم من البلى والتلف، وذلك بتحنيط الجثث المعروفة بالمومياوات إذ كانوا يقومون باستخراج أحشاء الموتى وباقي الأجزاء الأخرى التي إذا ما تركت سواء داخل الجمجمة أو القفص الصدري سوف تتسبب في تعفن المومياء وتعرضها للتلف الشديد، وكانوا يقومون بحشو القفص الصدري وفراغي البطن والجمجمة بقطع من قماش الكتان المغموس بالمواد الراتنجية كما وضعوا ملح النطرون في هذه الفراغات لكي يمتص الماء الزائد من جسد الميت، حتى لا تتسبب هذه المياه في تلف هذه الأجساد، ثم يقومون بصب الزيوت والمواد الدهنية والراتنجية الساخنة عليها لسد المسامات حتى لا تتعرض لتفاعلات كيميائية ضارة بينها وبين الظروف الجوية المحيطة بها وبذلك يقومون بالحفاظ عليها وحمايتها من التأثيرات الضارة للظروف الجوية المحيطة كما أدرك الفراعنة خطورة الظروف الجوية خاصة الحرارة والرطوبة على النقوش الجدارية الملونة بالأكاسيد المعدنية والمواد الأخرى الملونة ذات المصادر النباتية والمعدنية التي تزين جدران مقابرهم ومعابدهم لذا قاموا بتغطية أسطح هذه النقوش الملونة بطبقة من زلال البيض لحماية هذه الألوان من التلف، كما إن مادة زلال البيض تحافظ على رونق

وجمال الألوان وتحفظها في حالة جيدة، كما استعمل قدماء المصريين المواد الراتنجية الطبيعية الساخنة في تغطية سطوح بعض أثاثهم الجنائزي التي صنعت من الخشب وبعض تماثيلهم الخشبية، وذلك لحمايتها من التلف الناجم عن ارتفاع الرطوبة في الوسط المحيط، وهجوم الحشرات والكائنات الحية الدقيقة ومن المعتقد أن مادة الورنيش الراتنجية السوداء والتي استعملها الفراعنة في تغطية سطوح معظم الأثاث الجنائزي مثل التوابيت لحفظها من التلف، لم يتم العمل بها في مصر قبل عام 1300ق. م وهذا يدل على أن الفراعنة عرفوا فنون صيانة أجساد موتاهم وأثاثهم الجنائزي داخل المقابر ومن الجدير بالذكر إنه في مجال العمارة، أن معظم المعابد والأهرامات المصرية القديمة قد تعرضت على مر العصور التاريخية لأسباب التلف المختلفة مما كان يستدعي إجراء عمليات ترميم وإصلاح ما قد تلف منها ويعد تمثال أبي الهول من بين التماثيل المصرية القديمة التي حضيت بنصيب وافر من أعمال الترميم والتدعيم والتقوية منذ أقدم العصور وحتى وقتنا الحاضر، لأن هذا التمثال قد تعرض لتأثير عوامل التلف المختلفة منذ أن أقتطع في هضبة الجيزة إبان عصر الأسرة الرابعة (2664-2689) ق. م إذ كانت تغطيه الكثبان الرملية التي كانت تحملها الرياح حتى كادت تخفي معالمه، فضلاً عن تعرضه باستمرار للتغيرات المفاجئة والمستمرة في معدلات الحرارة والرطوبة والتأثيرات الضارة للأمطار الغزيرة والرياح المحملة بالرمال التي تركت بصماتها المتلفة جسم التمثال لذا كان بعض ملوك الفراعنة يأمرون باستمرار بإزالة الرمال والأتربة التي تراكمت فوق التمثال؟ وتنظيف ساحته من هذه التراكمات المتلفة، نظراً للمكانة الدينية التي كان يحظى بها التمثال لدى المصريين القدماء وتثير اللوحة الجرانيتية المقامة أمام تمثال أبي الهول أن الملك تحتمس الرابع عام 1420ق.م أمر بتنظيف هذا التمثال

من الرمال التي غطته وإصلاح الأجزاء التالفة فيه كما أقام هذا الملك سوراً شيد من الطوب اللبن حول هرم أبي الهول لحمايته من الأتربة، كما تشير إحدى الرسائل التي تم العثور عليها في مصر إلى أن الملك رمسيس الثاني (1223-1290) ق.م أمر بإصلاح ما قد تلف في تمثال أبي الهول عندما تعرض للتلف في عصره ومن أقدم عمليات التدعيم والتقوية التي ما زالت موجودة في جسم التمثال تلك التي يعود تاريخها إلى العصرين اليوناني والروماني إذ كسيت الجوانب السفلى للتمثال التي تعرضت للتلف الشديد، إما بتأثير الرياح أو العوامل الطبيعية الأخرى المختلفة، بكتل من الحجر الجيري تشبه حجم الطوب وتنسب معظم الإصلاحات إلى الإمبراطور الروماني ماركوس أوريليوس (161- 180)م وكذلك إلى الإمبراطور الروماني سبتيموس سوفروس (191-211)م. واستمرت الحملة الأصلاحية حتى يومنا هذا.

إن هذا إنما يدل على اهتمام قدماء المصريين بتقنيات الحفاظ وتمكنهم من التعامل معها بأسلوب علمي وموضوعي دقيق وهذا يرجع لبراعتهم في علوم الكيمياء واستغلال مزايا هذا العلم في معرفة خصائص المواد الحافظة التي من شأنها أن تقي المواد العضوية والمواد غير العضوية من التلف، إن الملاحظ في عمليات الحفاظ هنا إنها التزمت بالحفاظ على القيم الشكليلة حفاظاً على القيم الروحية ذات الطابع الديني المقدس، بأسلوب أقل مرونة مما تعاملت به حضارة وادي الرافدين.

- **في الحضارة الإغريقية والرومانية:**

لا شك في أن الحضارة اليونانية والرومانية تعد من الحضارات المتطورة سواء في ميدان العمارة أم الفنون التي ما زال الكثير منها باقياً إلى وقتنا الحاضر

فلقد خلف اليونانيون والرومان وراءهم منشآت معمارية متنوعة يتميز معظمها بضخامة البناء ودقة التصميم وثراء الزخرفة وتذكر المصادر التاريخية أن اليونانيين والرومان قد اهتموا بإصلاح منشآتهم المعمارية التي تعرضت للتلف والانهيار لأسباب طبيعية أو بشرية مختلفة، وحافظوا على التحف الفنية التي كانت تضمها هذه المنشآت وكان الفنانون والمهندسون دون غيرهم الذين يتولون القيام بأعمال الترميم والصيانة وإصلاح ما قد تلف من هذه المنشآت أو التحف الفنية المختلفة، ومن المعروف أن اليونانيين القدماء قد أرسوا تقليداً فنياً نقوم على أساس أن الفنانين يعتبرون أقدر من غيرهم في ترميم الأعمال الفنية والتحف القديمة لأنهم على دراية بطبيعة العمل الفني وما به من زخارف مختلفة وتجدر الإشاره إلى أن هذا التقليد الفني ظل متبعاً في ترميم الأعمال الفنية قروناً عديدة في أثينا وخارجها وقد احتل الفنانون الذين يقومون بأعمال الترميم مكانه طيبة في المجتمع بفضل تشجيع المسؤولين وأصحاب المقتنيات الفنية الخاصه بهم. أن أعمال الترميم المعماري التي قام بها المهندسون أو أعمال الترميم الفني الدقيق التي قام بها الفنانون في ذلك الوقت كانت تعكر أسلوب ومنهج مختلف المهندسين والفنانين العاملين في هذا المجال إذ كانت تحاول كل مجموعه بكل الوسائل والسبل أن يبدو العمل الفني أو المبنى الذى أجريت له عمليات الإصلاح والترميم في أجمل صورة وكان كل مهندس أو فنان فرض أسلوبه الفني على ما يقوم به من أعمال ترميم مختلفة وكان أحد نتائج هذه الأعمال التي لم تخضع لأسس علمية وفنية تحفظ للأثر حرمته، أن ضاعت المعالم الأصلية للاعمال الفنية وفقدت كثير من المنشأت المعمارية عناصرها المعمارية والزخرفية التي أجريت لها عمليات ترميم وإصلاح عشوائية وقد ذكرت باتشلور أن هؤلاء الفنانين قد بذلوا جهوداً كبيرة في نزع صور الفرسكو الملونة التي تزين جدران

المنشآت المعمارية في أثينا من فوق حواملها الجدارية بعد تعرضها للتلف الشديد. إذ قام هولاء الفنانون بنزع مساحات كبيرة من طبقة الألوان. وأجزاء من الطبقات التي تقع أسفلها في قطعة واحدة وقد أدى ذلك إلى تعرض صور الفرسكو للتلف. وفقدان كثير من أجزائها لأن نزع مساحات كبيرة من فوق حواملها يحتاج إلى دقة ومهارة عالية يجب أن يتحلى بها من يقومون بهذه العمليات كما إن أداء هذه العمليات يحتاج إلى إمكانات فنية وتقنية مناسبة تعين على تنفيذ مراحل العمل بصورة جيدة والتي لم تكن متوفرة آنذاك.

وهنا نجد أن أسلوب المعالجة والتقنية المستعملة للحفاظ يتسمان بذاتية أعلى مما نجده في حضارتي وادي الرافدين ووادي النيل إذ إنها تركت لتقدير الفنان أو المهندس المسؤول عن الصيانه، وبسبب ضعف التقنية المستعملة والذاتية العالية للمسؤول عن أعمال الصيانه (التي تحتاج الى دقة وتقنية عالية) بدون حدود وضوابط مقيدة نجد ان اعمال الصيانة تلك اساءت احياناً الى الاعمال التي تمت صيانتها.

2- مرحلة التطبيق (تبلور المفهوم):

ويمكن تشخيص مرحلتين مهمتين لتبلور المفهوم وبدء استعماله كمصطلح بالمعنى الذي يخدمه في يومنا هذا. وإيجاد آليات نظامية مدروسة لتطبيقه على الموروث العمراني، هما:

أ- ما قبل الحرب العالمية الثانية:

إذ ظهر مفهوم الحفاظ على التراث التاريخي (لأول مرة في القرن التاسع عشر الميلادي)، حين استعمل المعماري غوسيب فالاديير، أثناء ترميمه قوس

تيتوس في الميدان الروماني عام 1821م حجر الترافرتين الرخامي ذو الشكل المثقب والمختلف بلونه عن الرخام الأصلي للقوس، ليميز التدخلات الحديثة عن الشكل المفتت والمتهرئ لرخام الزخارف والأعمدة القديمة. كما قام بوضع رقعة صغيرة تذكر تاريخ هذه التدخلات وقد اعتبر احترام فالاديير للبناء الأصلي وتصرفه على ذلك النحو غير عادي في ذلك الوقت.

- في عام 1834م ميز (بروسير) المسؤول عن خدمة النصب الفرنسية بين مفردتي (ترميم) و(إعادة البناء) من خلال استعمال مفردتي (الحفاظ) و(إعادة الخلق) بقوله: "نحن نفهم الحفاظ هو لما موجود، وإعادة الخلق هو لما كان بالتأكيد موجوداً".

- في عام 1877م كان الإهتمام بالأوابد التاريخية يصل إلى حد الهوس بها فظهر تيار تزعمه المعماري الفرنسي (فيوليت لودوك) وكان يعبر عن آرائه في الترميم بقوله "أن ترميم مبنى هو أن تعيد تأسيسه في الوضعية الكاملة، والتي من الجائز أنها لم تكن موجودة أبداً في أي فترة تاريخية سابقة" أي أنه يتبنى فكرة إعادة البناء إلى وضعيته الأصلية عن طريق إزالة التدخلات التاريخية اللاحقة للأثر عبر الزمن كافة (مهما كانت أهميتها الفنية أو المعمارية أو التاريخية) والطبقات المتراكبة عليه، للوصول إلى النقاء الطرزي أو وحدة الطراز.

- في عام 1879م ظهر تيار معارض لفكر (لودوك). تزعمه الناقد المعماري الإنكليزي (جون رسكن) و(وليم موريس) إذ قاما بإنشاء جمعية لحماية الأبنية التاريخية القديمة التي كانت أهم أهدافها الترميمية إعطاء جميع المراحل التاريخية التي مرت على أي مبنى قديم قيمة متساوية، وبالتالي وجوب إتباع

مفاهيم الحفاظ و الحماية عوضاً عن الترميم الذي طرحه لـودوك وقـد كتـب موريس منتقداً أفكار لودوك "إن الترميم ضمن هذا المفهوم مـا هـو إلا تعـبير لطيف ومنمق لاجتماع التخريب مع أبشع أنواع التدنيس للمباني التاريخية".

أما رسكن فقد وصف الترميم بأسلوب لودوك على أنه "أكـبر تخريـب شـامل يمكن أن يعانيه مبنى ما. إن استحالة ترميم مبنى، كاستحالة إحياء الموتى" إذ لم يكن رسكن موافقاً على فكرة أن الترميم يستطيع إعادة الحيـاة لما قـد مـات. وقد اتفق موريس مع آراء رسكن حين ذكر في عام 1894م بـأن كلمـة تـرميم تعني الفناء التام للطابع الأصلي الذي تميزت به الآثار والأعمال الفنية.

- وتجدر الإشارة إلى أنه إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين سادت الحياة الثقافية في أوروبا وجهتي نظر على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلـق بترميم المنشآت المعمارية القديمة إذ عكست وجهة النظر الأولى أفكار رسـكن والتي ترى عدم القيام بأى أعمال ترميم للاثـر ينـتج عنهـا في النهايـة ضـياع معالمه الأصلية وتؤكد وجهة النظر هذه على ترك الأثـر دون تـرميم ولا تمتـد إليه أيدي المـرممين بـالتغيير وتبـديل عناصـره المعماريـة والزخرفيـة الأصـلية وتجديدها، إذا عجزت عمليـات الترمـيم عـن الحفـاظ علـى المعـالم التاريخيـة والفنية لهذا الأثر أما وجهة النظر الثانية فقد عكست أفكار (ماريمي)، وكانت معاصرة لوجهة النظر الأولى، إلا إنها كانت تؤمن بضرورة ترميم وعـلاج مـا قد تلف من المباني الأثرية الـتي تعرضـت للتلـف مـع المحافظـة علـى معالمهـا الأصـلية، وأن يعهـد بأعمـال الترمـيم إلى خـيرة المـرممين ويتضـح الاهتمـام بالمحافظة على المعالم الأصـلية للمنشـآت الأثريـة مـن خـلال خطـاب وجهـه موريس عام 1850م إلى رسكن وقـد جـاء في هـذا الخطـاب، إنـه "مـن المفيـد لحضـارتنا ومجتمعنـا الإنسـاني أن نحـافظ علـى منشـآت الأجـداد القديمـة

ونصوصها من التلف ونحافظ على ما يؤكد شخصيتها ومعالمها الأصلية ويجب أن لا نفرق في المحافظة على هذه المنشآت بين القلاع التي تتميز بضخامة البناء، وبين الأكواخ الخشبية التي سكنها عامة الشعب في الماضي والحاضر".

- في عام 1900م: ظهر مفهوم جديد تبناه (لويس ريجيل)، اعترض فيه بشدة على طبيعة الترميم المتبعة في القرن التاسع عشر الميلادي، وهدف من خلال مبادئه إلى الحفاظ على النسيج التاريخي دون أي تدخلات أي أن يكون الحفاظ نقياً إلى أقصى الحدود الممكنة.

- و حدد ريجيل قيمة كل أثر بقيمتين رئيسيتين: هما قيمة التقادم والقيمة التاريخية وبذلك كان ريجيل يرى "أن الاطلال تظهر بشكل أكثر بهاءاً كلما تطورت حالة تلفها، ولكن هذا بالطبع أمر له حدوده، فإن كومة من الحجر لا شكل لها لا تعود قادرة على إيصال القيمة الزمنية وحملها، يجب أن يكون هناك على الأقل أثر للشكل الأصلي يمكن إدراكه كناتج عن عمل الإنسان".

- ميثاق أثينا، عام 1931م: بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أفاق الأوروبيون على خسارة كبيرة دمرت عدداً كبيراً من مبانيهم وأوابدهم التاريخية، فتنبه المهتمون بالتراث إلى ضرورة الحفاظ عليها، خاصة مع عدم الدراية الكافية بأساليب وطرق الترميم التي تضمن سلامتها واستمراريتها لذلك عقد مؤتمر دولي في مدينة أثينا اليونانية، لمعماريي وفنيي الآثار التاريخية، عام 1931م وصدر عنه ميثاق شهير حدد لأول مرة المبادئ الأساس لصيانة المباني التاريخية وحمايتها، وساهمت هذه المبادئ في تطور حركة دولية واسعة في

شكل وثائق وطنية، وإنشاء مؤسسات دولية مثل اليونسكو، والمركز الدولي للمتاحف، والأيكوموس.

ب- ما بعد الحرب العالميه الثانية:

إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصاب الخراب عدداً كبيراً من المدن الأوروبية، ووجد الأوروبيون أنفسهم أمام كارثه كبيره، بعد أن تنبهوا إلى أن مراكز مدنهم، ومبانيهم الهامة، قد تهدمت بسبب الحرب. نشطت حركة إعادة بناء الأوابد التاريخية المدمرة التي تجسد تاريخهم، لإعادة تأسيس مظاهر الحياة المألوفة قبل الكارثة من جهة، وإعمار ما تخرب من جهة أخرى، وهنا اصطدموا بمبادئ الحفاظ والحماية الصارمة، التي كانت تنادى بها جمعيات حماية المباني القديمة، حيث وجدوا أنها غير واقعية و منافية للمنطق، والتركيز عليها سيقود إلى ازدياد تلف الآثار.

فضلاً عن التطور الكبير في الميادين العمرانيه والتوسع الوظيفي والسكاني في كثير من البلدان، والتغير النوعي في وسائل النقل كان له دور كبير في تبني عملية التجديد الحضري، فأضحت سياسة التهديم الشاملة هي السائدة بوصفها الحل النهائي لمشكلة الأحياء القديمة والمشاكل الناجمة عنها بإنشاء مبان جديدة بدلاً منها، والاكتفاء بانشاء مبان تاريخية وإجراء صيانة منفردة لها. وكان لابد من إعادة تقويم للمباني والأوابد التاريخية، إذ إن الأوابد التاريخية المستعملة يجب أن لا تعامل بالطريقة نفسها التي يتم التعامل بها مع الآبدة غير المستعملة، وهنا ظهرت قيمة الاستعمال والقيمة المعنوية للأثر وقيمة الأصالة أي الحفاظ على مواد البناء الأصلية أو علامات أو كتابات أو رسومات بما في ذلك مظاهر القدم.

وتوسع مفهوم الأوابد التاريخية ليشمل كل موقع حضري أو ريفي

يكتشف فيه دليل على حضارة معينة أو على تطور مهم أو حدث تاريخي مهم، ولا ينطبق هذا على الأعمال الفنية العظيمة فقط بل أيضاً على الأعمال القديمة الأكثر تواضعاً بعد ازدياد الوعي لهذه المشاكل تم عقد الكثير من المؤتمرات التي صدرت عنها وثائق تعد استكمالاً لميثاق أثينا وخاصة ميثاق فينيسيا عام 1964م، الذى تضمن جمع المرجعيات النظرية لمفهوم الحفاظ إذ شدد على التعريف الواسع للأثر التاريخي، واحترام النسيج الأصلي، والمساهمات العائدة لجميع الفترات التاريخية في وظائف اجتماعية مفيدة. ومع ازدياد الاهتمام بحركه التطور الثقافي ظهرت المواثيق والإستراتيجيات للحفاظ على التراث المعماري بالمدن التاريخية التي توضح المقاييس والتوصيات الرسميه للحفاظ على التراث التاريخي وما يتصل به من سياحة ثقافية. وغيرها إذ أشارت المادة 14 من مقررات ميثاق فينيسيا إلى حماية النصب الأثرية والتراثية وبيئتها التاريخية أى إدخال قرى ومدن بكاملها في قائمة التراكيب المتكاملة التي تعد جزءاً من المستوطنات الخاضعة للصيانة. إن معايير تقويم المباني الأثرية والتاريخية قد حددتها االقوانين الدولية الصادرة عن اليونسكو والمجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS) وكذلك العديد من المواثيق الخاصة بالدول الصناعية الكبرى والجدير بالذكر أن هناك قيماً عديدة تلعب دوراً هاماً في تحديد أولويات الحفاظ وتحقيق الحماية وتبدأ هذه القيم من القيمة التاريخية والفنية والاقتصادية وقد تتعارض بعض القيم مع بعضها مما يتسبب في صعوبة العملية الإدارية.

ثانياً: اهداف الحفاظ:

الأسباب التي تدعو إلى عملية الحفاظ هي:

1- أسباب اجتماعية وتاريخية: وهي الحاجة إلى استمرار الوظيفة الاجتماعية

وربطها بذكريات شاغلي المدينة القديمة والتي تعتبر تجسداً لأحداث وفترات تاريخية وشخصيات لها تأثيرها على الأحداث وترجمة لظواهر معيشية خاصة تعطي استمراراً للنبع الحضارى عبر العصور.

2- أسباب اقتصادية: تعد الوظيفة الساحبة للتراث العمراني مصدراً هاماً للدخل كما في مصر وبعض بلدان المغرب وتركيا مع إمكانيات إعادة استخدام المناطق المحافظ عليها سواء أمزارات أم متاحف ثقافية كما تبرز في مناطق الحفاظ والمدن القديمة القيم الفنية والفلسفية والتقنية إلى جانب النقوش والمواد المستخدمة والتي تعتبر ثروة لا تقدر بمادة تقابلها.

3- أسباب سياسية: ويتم من خلال الحفاظ التعلم من الماضي وسرد التاريخ بأحداثه العظيمة وتعبر عن الحالة السياسية في تلك الحقبات الزمنية على المدن وتعبر عن قيم الحكم ورسوخه وقوته واستقراره.

4- أسباب دينية وعقائدية: وتتمثل في وضع القيم الدينية في المجموعات العمرانية من دور عبادة ومساكن وأسواق وغيرها.

وان الأهداف المرجوة من الحفاظ العمراني هي:

1- البعد الحضاري والتأكيد على الشخصية المحلية: الحفاظ ما أمكن على البيئات والمباني التاريخية كجزء من التراث القومي للاجيال القادمة والبيئة المعاصرة.

2- البعد العالمي والتواكب مع اتجاهات الثقافة العالمية: زيادة الوعي الجماهيري بأهمية التراث كجزء من التراث الحضاري والثقافي العالمي.

3- البعد الاقتصادي: إنعاش السياحة كمصدر أساس للدخل.

4- البعد التعليمي والاستدامة: توفر الإمكانية لدراسة المفردات التراثية للعمارة والعمران التقليدي وتحليلها.

ويمكن القول ايضا بان أهم أهداف الحفاظ هي:

1- الحث على تطوير درجة من الوعي التاريخي الذي يعد مطلباً أساساً لإحداث أي تغيير مستقبلي في البيئات العمرانية التراثية.

2- فهم روح الحضارة التي تهيمن على البيئات العمرانية التاريخية ودمج محتوى الماضي مع مكونات المكان وموروثات الزمان وحاضرها ومستقبلها في وحدة متميزة تعطي الإحساس بالاستمرارية.

3- توصيل الرسائل الفنية والثقافية والإنسانية والحضارية التي تحتويها المدن القديمة والبيئات التاريخية والمباني التراثية إلى الأجيال القادمة بصورة جيدة.

4- يجب ألا يكون الهدف من الحفاظ، الوقاية والصيانة فقط، أو استغلال البيئات العمرانية التاريخية سياحياً، بل لا بد من دعوة السكان المشاركين في عمليات الحفاظ إذ إنهم أول المنتفعين إذ إن المشاركة الشعبية هي المفتاح العملي والواقعي لعمليات الحفاظ كافة.

أن الأهداف إنما تركز على البعد الاجتماعي والتاريخي، والبعد الاقتصادي للحفاظ، إلا إنه يمكن ان يضاف اليها البعد التعليمي. إن التوجهات والدراسات الحديثة في الحفاظ تؤكد على المشاركة الشعبية، إذ أثبت هذا الأسلوب بأنه الأنجح والأكفأ.

ثالثاً: الأضرار التي يتعرض لها الموروث العمراني:

تعددت أسباب تلف الآثار والموروث العمراني تبعاً للظروف المحيطة بها وبشكل عام تعتمد حالة أي أثر من الآثار أو مبنى تاريخي أو عمل من أعمال الفن على المادة المصنوع منها وعلى خواصها الطبيعية والكيمياوية. كما تعتمد

على طبيعة الظروف المحيطة به وتعد تهيئة الظروف المحيطة بالأثر أو المبنى التراثي العامل الأساس في إنجاح أعمال الصيانة، لذا فإن أية دراسة لصيانة الآثار أو الموروث العمراني يجب أن تعتمد على دراسة عامة لخواص الأثر أو المبنى التراثي. وتأثير الظروف المحيطة به، آخذين في الحسبان أهم المؤثرات التي توثر في الأثر:

1- درجات الحرارة والرطوبة.

2- الغازات الحمضية المنتشرة في الجو.

3- الأملاح المنتشرة في التربة والمياه.

4- الضوء.

5- الإنسان، ويمكن تلخيص ذلك بأمرين أساسين هما سوء الترميم. والتخريب المتعمد.

ويمكن ان ندرج في ادناه العوامل الآتية التي تعد مؤثرات ذات تأثير سلبي في المناطق التاريخية:

1- العامل الاقتصادي: تحول معظم المحال التجارية المطلة على المحاور الرئيسة للمدينة التاريخية إلى محلات لبيع المشغولات والمنتجات التقليدية التي توحي بتراث المنطقة، ويؤدي التنافس بين هذه المحال إلى المبالغة في واجهاتها، كذلك التمادي في إبراز لافتاتها للخارج، مما يؤدي إلى تغيير شكل المبنى التراثي بالكامل، ويشوه الطابع المعماري للمنطقة.

2- العامل الاجتماعي: ويؤثر هذا العامل تأثيراً مباشراً على تغيير نمط الوحدات السكنية نتيجة الإضافة أو الزيادة في حجم الوحدات السكنية بسبب الزيادة

في عدد أفراد الأسرة واحتياجها لتغيير شكل وتكوين الوحدة السكنية، ومن أسباب تغيير نمط المسكن أيضاً انتقال بعض الأسر إلى خارج المنطقة واحتلال أسر أخرى، بطابع ونمط مختلف للوحدات السكنية القائمة، مما غير من الهيكلة الاجتماعية لمجتمع المنطقة وإفراز سلوكيات معادية لطبيعة المنطقة السكنية نتيجة عدم تفهم القيمة التاريخية والفنية للأثر، خاصة إذا كانت لا تعود بفائدة محسوسة على سكان هذه المنطقة.

3- العامل البيئي: تؤثر العوامل البيئية تأثيراً مباشراً على شكل المباني التراثية، خاصة نتيجة زيادة التلوث، وكذلك الزيادة قي درجات الحرارة على مستوى العالم. فقد تغيرت ألوان الواجهات نتيجة تلوث الهواء وأدى ارتفاع منسوب المياه الجوفية إلى تآكل المباني والأساسات. وكذلك قام السكان بالإفراط في استعمال مكيفات الهواء مما أدى إلى التغيير في شكل الواجهات دون التمييز بين التوجيه والاحتياج، بدلاً من استغلال العناصر البيئية مثل الملقف والشخشيخة والمشربيات والأستعاضة عنها بعناصر صناعية غير مناسبة من حيث الشكل أو الكفاءة.

4- العامل التنظيمي والتشريعي: ويمكن تلخيص العوامل التشريعية والإدارية والتنظيمية التي تؤدى إلى ظهور المؤثرات السالبة على مجتمع المناطق التاريخية، بالتضارب في الاختصاصات بين الاجهزة المشرفة على المباني التاريخية مثل هيئة الآثار ووزارة الأوقاف والأجهزة المحلية، وقيام بعض أجهزة الدولة بتأجير المباني الأثرية لتؤدي وظائف لا تتماشى مع وظائفها الأصلية وعدم وجود مراكز كافية لعملية العناية بالآثار لتقوم برعاية المباني الأثرية والتاريخية وصيانتها وتسجيلها، فضلاً عن وجود قصور في التشريعات التي تهتم بالأثر نفسه بدون الاهتمام بالمنطقة المحيطة بالأثر فمنذ بداية الاهتمام بالآثار،

وإدراك قيمتهـا والتـدخل لصـيانتها، لم تكـن القـوانين المنظمـة لـذلك تهـتم بالترميم والصيانة، وإذا ما حدث أي إجراء فقد كان موجهاً للمبـاني الأثريـة بشكل منفرد، دون النظر لمحيطها وما يهدد المنطقة بشكل عام تلك النظرة التي جاءت متأخرة. وكثرة أعداد المباني الأثرية التابعة لوزارة الاوقاف وما ترتـب عليه ذلك من اشغالات لكثير من المبـاني ولواجهاتهـا، فضـلاً عـن تعـارض القرارات والاتجاهات ما بين وزارة الاوقاف، وهيئة الآثار. كما ان الظـروف السياسية التي مرت بها البلاد منذ بداية الستينات من هذا القرن، لم يكن فيهـا للآثار والتراث نصيب معقول من الاهتمام والرعاية، كذلك غيـاب القـانون الرادع سواء لمعاقبة المتعدي او لمن ينشئ بناءاً حـديثاً داخـل المدينـة القديمـة، والاهمال في متابعة وتحري التجاوزات وعدم الابلاغ عنها.

ويمكن ان ندرج ثلاث عوامل تعد السبب في عدم امكانيـة المحافظـة علـى الهيكل البنائي الاصلي بدون اي تغيير، وتحول دون اعطائه صفة الخلود، وهي:

1- تأثير البيئة في الهيكل: والتي تتضمن الريـاح والأمطـار والفيضـانات والـثلج والغبار والحرارة الشديدة، والبرودة القارسة وتلوث الهواء والتآكـل والتعريـة نتيجة البكتريا..... الخ.

2- تأثير القوى الميكانيكية في الهيكل: والتي تؤثر على حالة التوازن للبناء، سـواء أكان جزئياً أم كلياً وما تسببه من أضـرار مثـل الهـزات الأرضـية والتغـيير في طبيعة التربة، والحريق، والحروب.

3- تـأثير الإنسـان عـبر العصـور: ويكـون ذلـك نتيجـة الحاجـة إلى التغـيير في الفعاليات وتوزيعها ضمن الهيكل والتي تـؤدي الى تغـيير في طبيعـة التصـميم

الداخلي والمظهر الخارجي. وابعد من هذا هدم البناء او اضافة اجنحة وابنية متصلة او منفصلة ليس لها اي ترابط مع الهيكل القديم.

وترى الدراسة بأنه لكي يتم تحديد تلك التأثيرات المستمرة والتقليل من حدتها والحصول على مدى أطول واستغلال أفضل للهيكل تطبق طرق خاصة من عمليات الصيانة والترميم وإعادة البناء. أما تأثير الإنسان على المنشآت التراثية فيمكن ايقافه بسن قوانين خاصة لا يمكن تجاوزها وتشكيل دوائر خاصة تقوم بالعناية في المباني اما تأثير القوى الميكانيكية فقد امكن السيطرة عليها بواسطة التقنيات الحديثة في عمليات المحافظة واعادة البناء والترميم، وهذه الطرق ترتبط اصلاً مع الدراسة التاريخية واصالة الهيكل البنائي.

ان المبنى التاريخي يكون عرضة لظروف (بيئية وفيزياوية) غير جيدة وكذلك الى اخطار يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

1- التعرض البيئي: ويتمثل بالظروف البيئية من حرارة وبرودة ورياح ومياه واهتزازات وغيرها، ويتم مقاومتها عن طريق حفظ المبنى في فضاء خاص، وبأجواء خاصة وهي عملية صعبة جداً.

2- الخدش: ينتج بسبب كثرة أعداد السياح التي تأتي لمشاهدة الأماكن والمواقع التاريخية والتراثية المحافظ عليها. إذ يتعرض المبنى إلى أوزان عالية جداً. فضلاً عن التأثيرات البشرية كارتفاع غاز ثاني أوكسيد الكاربون في الجو والاهتزازات بسبب الحركة والضوضاء وتظهر هنا الحاجة إلى تدعيم الأرضيات لتمكنها من تحمل الضغوط البشرية الإضافية.

3- التخريب: إن إهمال الجاميع التي تأتي لمشاهدة المواقع التاريخية تتسبب بأعمال تخريبية مقصودة أو غير مقصودة. كإلحاق الضرر بأجزاء كالسلالم

والأبواب وغيرها. لكن وجود الإدارة المنظمة والعناية المستمرة للمبنى يقلل من الأثر السلبي للسياح في المبنى.

4- السرقة: إن سرقة الآثار والمباني التاريخية أصبحت من الأعمال التي يمتهنها محترفون ذوو علم ودراية واسعة بالآثار. ووجد أنه من الأفضل تطوير وسائل الحماية والأمن لهذه الممتلكات.

5- الحريق: قد تنشأ الحرائق عن طريق حدوث تماس في التيار الكهربائي أو عملية تخريبية أو ما شابه ذلك وفي معظم الأحيان نجد إن الغازات المنبعثة من الحرائق تلحق ضرراً أكبر بالمبنى من الحريق نفسه.

كما يمكن ان نوجز المشاكل التي تتعرض لها المدن والمراكز التاريخية في العراق بالآتي:

1- تحويلها إلى مراكز اقتصادية وإدارية لمدن حديثة مما أدى إلى جذب النسبة الكبرى من التطور العمراني الحديث مزيلاً بذلك مساحات واسعة من النسيج الحضري التاريخي.

2- عدم انسجام أو تآلف العمران الحديث مع خصائص المراكز التاريخية لا من ناحية الشكل أو المقياس أو الوظيفة.

3- ظهور فارق واضح بين العمران القديم المتميز والحديث المهيمن مما أدى إلى إحداث حالة من الإرباك والتشويش في هذه المراكز وفقدانها لتماسكها الحضري.

4- عدم التفهم العلمي لدى بعض الجهات التخطيطية والبلدية سابقاً لأهمية الحفاظ على التراث المعماري والحضري.

5- فقدان الكوادر الهندسية المتخصصة والمتفهمة لأهمية الحفاظ على المراكز التاريخية. قد ساهم أيضاً في محو الكثير من معالم المدن التاريخية والآثارية.

6- فقدان التنسيق بين الجهات التخطيطية والتصميمية وعدم وجود جهة مركزية عليا توجه أعمال التطور في المدن العراقية القديمة. وتسيطر على مخططات التصميم الأساسية والمعدة أغلبها من جهات أجنبية تفتقر إلى الأوليات اللازمة عن المناطق التاريخية المهمة إذ إن فقدان التنسيق والسيطرة أدى إلى فسح المجال أمام هذه الجمعيات الاستشارية إلى التصرف بحرية في المراكز التاريخية وإزالة نسبة كبيرة من معالمها المتميزة.

7- عدم كفاءة التشريعات الخاصة بالحفاظ المعماري والحضري مما سبب القضاء على نسبة كبيرة من هذه الرموز التراثية.

8- التفاهم والتعامل مع نظريات الحركة الحديثة في التخطيط دون محاولة للتوصل إلى نظرية خاصة يمكن تطبيقها على المراكز التاريخية.

فضلاً عن إمكانية تعرض الموروث الحضاري لأضرار جسيمة نتيجة الحروب والكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات وغيرها، وهذا ما يفيد به تقرير منظمة آلآيكوموس الذي ينبه بأن الظروف العصيبة المتمثلة بالحروب وعمليات النهب والسرقة التي تبعتها بعد عام 2003 وتقوم بها عصابات منظمة ومحترفة. تعرض الموروث العمراني في العراق لخطر الإبادة.

من الملاحظ هنا أن المشاكل والأضرار التي تصيب الموروث الحضاري يمكن تصنيفها حسب طبيعة ذلك الموروث إلى ثلاثة أصناف هي:

أ- المشاكل والأضرار التي يتعرض لها الأثر.

ب- المشاكل والأضرار التي تتعرض لها النصب والمباني التاريخية.

ج- المشاكل التي تتعرض لها البيئات أو المناطق التراثية أو التاريخية.

وبذلك فإن هذه المشاكل تتراوح ما بين المستوى الموضعي (والذي يشمل الآثار والمواد التراثية المنقولة) والمستوى الشمولي (المبنى والمنطقة التراثية والتاريخية).

ومن الضروري تكوين فكرة عامة عن تلك المشاكل بمستوياتها كافة قبل الشروع بأعمال الصيانة والحفاظ لخلق تصور متكامل عن أسلوب المعالجة الأكفأ. فالمشاكل التي يتعرض لها الأثر تتعامل في معظم الحالات مع المادة الإنشائية التي تم صنع الأثر منها وهي بالتالي تشترك مع المباني التراثية في طبيعة المواد الإنشانية المستعملة، ومعرفة المشاكل التي تتعرض لها المادة الإنشائية للآثار واسلوب معالجتها مفيد جداً في التعامل مع الأبنية التراثية، كما إن البيئة أو المنطقة التراثية والتاريخية تتألف من مبان تراثية وناريخية وبدون الالمام بالمشاكل التي تكون تلك المباني عرضة لها وأسلوب معالجتها لا يمكن الحصول على بيئة تراثية وتاريخية ناجحة وكفوءة.

يلاحظ بأن تشخيص المشاكل السابقة على المستويات كافة قد كان على المستوى التطبيقي من حيث الشكل فقط والتقنية، سوى بعض الإشارات السريعة والضمنية إلى الأثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها منظومة المعاني للموروث العمراني، رغم إن الهدف الأساس من الحفاظ كما تم إيضاحه سلفاً هو الحفاظ على القيم المعنوية التي يتم توارثها عبر الأجيال.

رابعاً: مستلزمات اعمال الحفاظ:

تؤكد دراسات الحفاظ على أهمية توثيق التراث الحضاري وإن ذلك أصبح ضرورة وطنية وقومية وخطوة أساس نحو طرق الحفاظ على الموروث الحضاري ولإعداد خطط الصيانة المطلوبة، أو التجديد الحضري، ويمكن تصنيف وسائل التوثيق إلى ثلاثة أصناف هي:

1- **المسوحات الميدانية بأنواعها المختلفة:** إن الغرض من المسح الميداني هو جمع المعلومات والحقائق من الواقع الراهن للمدينة القديمة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية بصورة دقيقة ذات صفة منهجية وعلمية للاستفادة منها في إعداد دراسة إمكانية الحفاظ على المدينة بأجزائها كافة تعتمد مضامين الدراسة الميدانية معرفة النسيج الحضري وحالة المباني العمرانية، وارتفاعاتها بحيث تشمل ما يأتي:

أ- إجراء المسوحات وإعداد الخرائط الهندسية والمخططات الخدمية استناداً إلى المخطط الأساس للمدينة كي تظهر استعمالات الأرض بصورة مفصلة وواضحة (بمقياس كبير) إذ يتم تثبيت المعلومات الضرورية عليها كمناطق النشاط التجاري، والصناعي (الحرفي)، ومناطق الأسواق، والمناطق الثقافية كالمدارس والجوامع والكنائس والمعابد.

ب- إعداد خرائط تفصيلية وتشريحية لكل منطقة أو حي بمقاييس كبيرة لكي يظهر فيها كل دار أو مبنى أو زقاق بشكل واضح ودقيق.

ج- إعداد المخططات المعمارية للمباني وتشمل المقاطع والواجهات والعناصر التراثية المتميزة.

د- إعداد المخططات التشخيصية التي تظهر التصدعات المادية الإنشائية للمباني.

هـ- بما إن أغلب المباني في المدينة القديمة تعتمد مصادر موحدة من المواد الإنشائية، لذلك فمن الضروري أخذ نماذج منها خلال عملية التوثيق لإجراء الاختبارات اللازمة عليها للحصول على المواصفات الفنية لها وإعداد جدول وسجل ثابت يشمل ما يأتي:

- تصنيف المواد الإنشائية.

- مكونات المادة الأصلية وقياساتها وأشكالها ومناطق استعمالها.

- الفترة الزمنية (المرحله المعنية) بما يؤمن إنتاج أو تصنع مواد مشابهة للاصل خاصة بأعمال الصيانة تلافياً لإضاعة الوقت، والتلف بالمواد.

و- إعداد جداول توثيقية لكل منطقة أو حي لتثبيت الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعمراني.

ز- إعداد الدراسة التي تبحث في الخصوصية المعمارية للمسكن العربي والنسيج الحضري للمدينة بكل أجزائها.

ح- انتقاء المناطق الجميلة والواجهات المتميزة للازقة والشوارع والساحات والشواخص الأخرى وتحديدها، للافادة منها عند التجديد الحضري.

2- التوثيق التحقيقي: ويعد جزءاً اساساً في عملية التوثيق التاريخية والفنية والمادية وغيرها، وحسب المراجع والمصادر المنشورة وغير المنشورة، منها:

أ- السجلات الرسمية لدى الدوائر المعنية كالوقفيات والبلديات وغيرها.

ب- الكتب والمجلات الدورية والمخططات القديمة.

ج- رحلات الأجانب القديمة والرسومات والتخطيطات القديمة.

د- التنقيب داخل المنطقة أو المبنى وحوله للتحري عن أصل المبنى التاريخي ومراحل التطور عبر الزمن للاستفادة من ذلك في تحديد عمر المبنى ونوع الاستعمال.

3- أسلوب التوثيق السريع باستعمال التصوير: من الممكن اعتماد التصوير بأنواعه المختلفة.

أ- التصوير الفوتوغرافي (المعدل بعدسات خاصة) وبالاستعانة بالمخططات الأساس للاحياء أو الأزقة أو الشوارع فمن الممكن تحديد مسار معين من مدخل الزقاق أو الحي إلى المجمع ثم إلى المبنى ثم الوحدات البنائية والعناصر المعمارية الأخرى، وعلى هذا المسار تؤشر موضع الكاميرا وزاوية الانفتاح المتجهه نحو الهدف، وتوضح هذه المخططات مع التصوير الفوتوغرافي.

ب- التصوير الجوي (العمودي والمائل بالطائرات) ويستفاد من هذا النوع في تحديد المدينة القديمة وعلاقتها بالمدينة المعاصرة.

ج- التصوير الفوتوغرافي (المجسم) ويستفاد من هذا النوع عند عدم إمكان إعاده إكمال المبنى.

ومن الضرورى قبل البدء بعملية الصيانة، وضع أسس العمل وتوفير الاحتياطات والمتطلبات الأساس كافة لإعداد خطة الصيانة المقترحة، ويكون إعدادها من قبل فريق عمل يضم التخصصات العلمية، والمعمارية، والإنشائية، فضلاً عن الآثاريين والتاريخيين وذلك من خلال:

1- إعداد الدراسات الخاصة بالتحليلات التاريخية للأثر وطبيعة استعماله بموجب التسلسل الزمني وتعيين المتغيرات التي طرأت على المبنى (إن وجدت) خلال الفترات المتعاقبة من عمره.

2- إعداد الدراسات الخاصة بموقع الأثر ومدى تأثره بالظروف المناخية (كالرياح ودرجات الحرارة وكمية الأمطار وغيرها) والظروف الجيولوجية (كالزلازل أو الفيضانات أو انزلاقات التربة وغير ذلك).

3- تهيئة المسوحات الشاملة من نتائج التوثيق العلمي وتشمل إعداد المخططات المعمارية والإنشائية والخدمية وتوضح فيها كافة التفاصيل المعمارية الدقيقة وطريقة البناء وأنواع المواد المستعملة في الإنشاء.

4- القيام بالتحريات الجيولوجية لطبقات الأرض لتعيين الهيكل الجيولوجي للموقع (كتعيين طبقات التربة وتعيين حركة المياه الجوفية وتغيرها الموسمي وضغطها لغرض إعداد المعالجات الضرورية لمشاكل التربة (إن تطلب الأمر ذلك).

5- إعداد مخططات مقارنة بين وضعية الأثر بالنسبة للبناء الأصلي وتحدد العناصر المتضررة أو الضعيفة المعرضة للتلف أو الانهيار لغرض تعيين طريقة المعالجة المناسبة.

6- تهيئة جدول يبين فيه احتياجات الأيدي العاملة الفنية لأعمال الصيانة المطلوبة التي تشمل أنواع التخصصات الفنية وإعدادها وكذلك الحاجة إلى إعداد المعالجات الفنية والإنشائية في مجال الصيانة.

7- اقتراح المعدات والأجهزة المناسبة التي سيتطلبها العمل الصياني مع مراعاة عدم إلحاق الأذى بالأثر (عدم استعمال الأجهزة التي تحدث اهتزازات أو

تسلط في أحمال إضافية). بعد تعيين متطلبات خطة الصيانة المقترحة والمصادقة عليها من قبل هيئة فنية عليا، تبدأ عملية إعداد المعالجات اللازمة وعملية التنفيذ التي بدورها تتطلب خطة عمل منهجية تشترك فيها المعطيات والمواصفات المحددة كافة وتحت إشراف الهيئة الفنية العليا للوصول إلى الدقة في عملية الصيانة والحفاظ على القيمة التاريخية للاثر وتضم تلك المحاور على مراحل داخلية بدءاً من التصميم المبدئي، وصولاً إلى التنفيذ والاشراف وكما يلي:

1- دراسات التوثيق والوضع القائم (جمع المعلومات والرفع المساحي). وهذه هي الخطوة الأساس التي توفر قاعدة بيانات على أساسها يتم اتخاذ القرارات المؤثرة، وتشمل:

- دراسات الوضع القائم لشبكات التغذية بالمياه والصرف الصحي، وتحديث الخرائط.

- توثيق الإمكانات المتاحة (أنشطة. مناطق خربة. ملكيات. مباني متهالكة... إلخ).

- توثيق فوتوغرافي للمباني. الفضاءات والبانورامات. العناصر المعمارية والعمرانية.

2- دراسات تاريخية للمباني والفضاءات. تعد الخلفيات التاريخية أحدى قواعد دراسات الحفاظ. إذ تساعد على حفظ المنطقة بمرجعياتها التاريخية بقدر الإمكان. ومن محاور هذه الدراسة.

- أعمار المباني والقصور. المعالجات المعمارية والعمرانية السائدة للفترات المختلفة.

- تطورات المبنى الواحد والإضافات عليه في الفترات المختلفة.

- دراسات تطور الفضاءات والساحات والنطاق المحيط.

- مراحل تطور النسج العمراني والمباني المهمة.

3- دراسات اجتماعية واقتصادية (المجتمع المحلي المحيط). إن المجتمع المحلي يعد ركيزة قوية في مشاريع الحفاظ المختلفة. إذ يساعد على نجاح أو فشل أي مشروع نتيجة لتدخلات الأفراد وتأثيرهم على تطورات عملية التنمية ومن محاور هذه الدراسة:

- الحالات الاجتماعية (سن. نوع. تعليم. حاله اجتماعية. إلخ).

- أصول السكان ونوعياتهم وثقافتهم.

- نسبه السكان إلى أصحاب المحلات إلى الزائرين.

- الحاله الاقتصادية (الدخل. الإنفاق. المستوى الاقتصادي).

- القوة والنفوذ في مرحلة التنفيذ والمتابعة.

4- دراسات عمرانية وتخطيطية: وهذه تحتل الجزء الأكبر من دراسات مشروع الارتقاء بحيث تغطي هذه الدراسات الجوانب المختلفة لحيز المشروع للوصول إلى أفضل أساليب التعامل ومن محاور هذه الدراسة:

- دراسات تخطيطية على المستويات المختلفة.

- دراسات عمرانية: العمران والبنية الفضائية والنسيج.

- دراسات معمارية: الطابع والمبنى والجدران أو الواجهات.

- دراسات الحفاظ: عمليات الحفاظ العمراني على المناطق والمباني ذات القيمة.

- دراسات الترميم: عمليات الترميم وإعادة التأهيل للمباني ذات القيمة في المنطقة.

- دراسات إنشائية: الحالة الإنشائية والخلفيات بما يدعم بلورة الفكر المعماري والعمراني.

- دراسات تنسيق المواقع: دراسات تفصيلية لعمليات التنسيق بما يدعم فلسفة التنمية والتطوير.

5- دراسات النقل والمرور: يمكن لدراسات النقل والمرور أن تؤثر على قرارات التنمية في المنطقة من خلال مجموعة المحاور المرورية المستحدثة ومناطق المشاة• ومن هذه الدراسات:

- دراسة شبكات الحركة الحالية والمتوقعة نتيجة المتغيرات الحاصلة في الموقع.
- دراسة حركة المشاة ومرور الطوارىء وعمليات الخدمة.
- تفاصيل المعالجات للمسارات والساحات والمحاور المرورية المختلفة.

6- دراسات شبكات التغذية بالمياه والصرف الصحي ومن محاور هذه الدراسة:

- دراسات الوضع القائم لشبكات التغذية بالمياه والصرف الصحي. وتحديث الخرائط.

- احتياجات الموقع للشبكات. فضلاً عن احتياجات المشروع المقترح.

- بدائل وحلول لشبكات التغذية بالمياه والصرف الصحي.

7- دراسات شبكات الكهرباء والإنارة للعمارة: ومن هذه الدراسات:

- دراسات الوضع القائم لشبكات الكهرباء والإنارة العامة وتحديث خرائط الوضع القائم.

- احتياجات الموقع والمشروع المقترح من الكهرباء والإنارة العامة وإنارة المباني.

- بدائل الحلول لشبكات الكهرباء والإنارة العامة فضلاً عن تفاصيل الأعمال.

8- دراسات إنذار الحريق ومكافحته: ومن هذه الدراسات:

- الوضع القائم لأسلوب إنذار الحرائق ومكافحته.

- متطلبات إنذار الحريق ووسائل المكافحة.

- بدائل وتفاصيل حلول إنذار الحريق ومكافحته.

9- عمليات المتابعة والصيانة ومن هذه الدراسات:

- دراسات الوضع القائم لعمليات الصيانة والنظافة العامة القائمان عليها حالياً والإمكانات.

- دراسات مقترحات عمليات الصيانة الدورية للمباني والمناطق المفتوحة.

- دراسات تفصيلية لعمليات الصيانة والنظافة العامة وجمع القمامة والاستفادة منها.

خامساً: أساليب الحفاظ:

يمكن تمييز اتجاهين أساسيين في الحفاظ وأساليب المعالجة هما:

*- الاتجاه الأول: التأكيد على أصالة المنشأ من خلال الحفاظ الدقيق على الشكل كوثيقة وهذا يؤكد على ضرورة صيانة الهيكل البنائي الأصلي وبالمواد الأولية الأصلية.

*- الاتجاه الثاني: التأكيد على أهمية المنشأ كرمز لخصوصية المجتمع. يعمد إلى هذا الأسلوب حين لا يكون القصد منه الحفاظ على الشكل كوثيقة، وإنما صيانة شكلية الشيء لأسباب يراد بها تثبيت خصوصية المجتمع وذاتيته عن طريق موجودات كالأبنية وسواها أو لأسباب سياسية أو وجدانية، وهنا يجوز اعتماد تقنية متطورة لإحداث أشكال تقليدية (تحدارية) لأن الهدف هو إظهار الطابع العام وخصوصية المجتمع وليس التوثيق التاريخي.

او هي:

*- أساليب تقليدية: تهدف إلى إبطال المؤثرات البصرية للاضرار التي تصيب المبنى، دون معالجة أسبابها لقد أثبت هذا الأسلوب عدم كفاءته لأن الجزء الأكبر الذي تعاني منه البنية التاريخية هو الانهيار الاجتماعي والاقتصادي لها لكونها لم تعد تخدم وظائفها الرئيسة.

*- أساليب معاصرة: تهدف هذه الأساليب بالدرجة الأساس إلى:

- ضمان اكتساب المنشأ أو مجموعة الأبنية وظيفة دائمية عن طريق صيانتها وإعادة تأهيلها، مع الحفاظ على القيمة الحضارية والاقتصادية التي تحملها.
- إيجاد وظيفة جديدة للمبنى متقاربة مع الوظيفة الأصلية، بحيث لا تكون هناك فجوة كبيرة بين الماضي والحاضر.
- مراعاة شخصية المبنى وأهدافه الأصلية وعلاقته بالمجاورات قبل إجراء تعديلات عليه.

ويمكن تصنيف تلك التوجهات وفقاً لمحددات واشتراطات التعامل مع المبنى إلى:

*- محددات ذات قالبية صلبة: (وهذا التوجه كان سائداً فترة النصف الأول من القرن العشرين)، وينضوي تحت هذا التصنيف كل من الحفاظ الكلي، والاستنساخ (المطابقة).

*- محددات ذات قالبية مرنة تتحقق من خلال خصوصية المكان: (وقد ساد هذا التوجه فترة ما بعد الستينات من القرن العشرين)، وهذا يشمل كل من الترميم والتعديل، وإعادة الإنشاء، والحفاظ المعماري، وإعادة التأهيل.

وبذلك يمكن القول على أن عملية الحفاظ في تعاملها مع الموروث العمراني تعتمد توجهين يستند الأول منهما وهو المتداول على البعد التطبيقي للحفاظ فيعمد إلى الحفاظ على المعالم الشكلية بأسلوب موضوعي، وفقاً لقواعد علمية بحتة، أما الثاني فيستند على البعد الفكري للحفاظ فيولي اهتمامه بالقيم والمعاني التي يقصد الحفاظ عليها لإيصالها للاجيال القادمة بما يوفر مرونة أعلى في انتقاء الصياغات الشكلية الملائمة لنقل تلك القيم.

سادساً: مستويات الحفاظ:

يمكن تصنيف التوجهات المعاصرة في الحفاظ إلى عده مستويات هي:

1- الصيانة: عملية معالجة تلف أو خلل بالمبنى وقع فعلاً أو يحتمل وقوعه وتكون بالوسائل المتبعة مثل إصلاح الشقوق، الدهانات للخشب والمعادن، إزالة بياض أو أعمال العزل، وهي بذلك تهدف إلى تحسين المظهر العام للمبنى وتدارك تلف قد يؤدي إلى مخاطر أكبر إذا تأخرت المعالجة عن الوقت المناسب والصيانة عمل دوري يجب ان يتم بصفة مستمرة للحفاظ على المبنى وحمايته حتى لا تزداد التلفات.

2- الترميم: إعادة المبنى إلى حالته الأصلية عن طريق إعادة بناء ما تهدم منه أو إصلاحه حسب ما تتطلبه الحالة، حيث يتعرض المبنى بمرور الزمن لتغيرات مختلفة تحدث تشويهاً او تعديلاً به وتعتبر هذه وسيلة من وسائل التعامل مع حالات فردية من المباني التاريخية هذا وتتم عملية الترميم خلال مراحل تبدأ بعمل رصد مساحي ومعماری شامل للمبنى وتحلل العوامل المهددة لسلامة المبنى وتجمع الوثائق التاريخية الخاصة به والترميم قد يكون لمبنى منفرداً أو مجموعة مبان معا، أو لمدينة كاملة.

3- الحفاظ على مجموعات المباني: ويتم ذلك من خلال الحفاظ على المبنى ذاته وإعادته لأصله من خلال تتبع نوعية المبنى وخلفياته التاريخية والأثرية وغيرها.

4- التأهيل وإعادة الاستعمال: تعد عمليات إعادة الاستعمال من التوجهات الحديثة والتي حظت باهتمام العاملين في المجال لما تمثله من دعم إيجابي لعمليات الحفاظ وضمان نجاح واستمرارية عملية الترميم التي تمت على المبنى إن إعادة الاستعمال يركز على ضرورة التعامل مع المباني بحيث يتجاوز مهام التسجيل والتوثيق والترميم الفعال إلى إبراز تلك المباني كقيمة فاعله تتفاعل مع البيئة المحيطة، من خلال تطوير وتوفيق استعمالها ودعم النطاقات العمرانية المحيطة بها، المؤثرة عليها والمتأثرة بها ويكون هذا بهدف إبراز الأثر والتأكيد على أهميته مع التعامل معه كجزء ينبض من عمران المدينة المليء بالحياة والنابض بعبق الماضي.

ويمكن وضع جدولاً يوضح من خلاله سياسات التعامل مع المبنى التاريخي ومحددات التغيير فيها:

جدول يبين سياسات التعامل مع المبنى التاريخي ومحددات التغيير فيها

سياسة التعامل	محور التدخل			
	احداث التغيير	الاضافات	الازالة	تغيير نمط الاستعمال
الاصلاح	-	لا يصرح بأضافات الا في استعمال مواد حديثة لغرض الاصلاح (غير معمارية)	لا يسمح او يوصي بالازالة	لا يسمح بتغيير نمط الاستعمال مطلقاً (الغرض العام الاصلاح، وغالباً ما يكون اصلاحاً اجرائياً)
الحفاظ والوقاية (الصيانة)	لا يسمح بالتغيير مطلقاً	يسمح بأضافة مواد غير ظاهرة للحفاظ على حالة المبنى	لا يسمح او يوصي بالازالة	لا يسمح بتغيير الاستعمال عن الاستعمال الاصلي
الحفاظ العمراني	يسمح ببعض التغيير بضوابط محددة ومعينة من قبل المختصين	يسمح بعمل اضافات معمارية بضوابط تحكمها القيمة التراثية للمبنى (معيار القيمة)	يسمح ببعض الهدم والازالة الجزئية في حالة التأثير الضمني على القيمة التراثية	يمكن في حالات الاعاشة في البيئة المعاصرة (التغيير حتمي) الا في حالة ان تكون الوظيفة الاصلية وظيفة دينية
الترميم	لا يسمح بالتغيير مطلقاً	يسمح بأضافة مواد غير ظاهرة للحفاظ على حالة المبنى (اعمال العزل غير الظاهرة)	يسمح بهدم العناصر غير الاصلية التي لا تؤثر على التكوين والقيم التراثية	يمكن في حالات الاعاشة في البيئة المعاصرة الا في حالة ان تكون الوظيفة الاصلية وظيفة دينية
التطابق	-	يسمح بأضافة مواد غير ظاهرة للحفاظ على حالة المبنى	يسمح بالهدم من خلال التوافق مع السياسة الترميمية المتبعة	لا يسمح بعملية تغير الاستعمال عن الصفة الاصلية الوظيفية للمبنى
اعادة البناء والانشاء	يسمح ببعض التغيير بضوابط محددة ومعينة من	يسمح بعمل اضافات معمارية مرئية من مواد حديثة باستعمال	لا يسمح عند اعادة البناء هدم العناصر الاصلية	التغيير في النمط الوظيفي ضروري للاعاشة في البيئة

سياسة التعامل	محور التدخل			
	احداث التغيير	الاضافات	الازالة	تغيير نمط الاستعمال
	قبل المختصين من خلال الدراسات التاريخية لمراحل تطور المبنى	اسلوب التضاد او التضاد المقيد من حيث الشكل والملمس واللون، في حالة التهدم الجزئي او شبه الكلي للمبنى.	للمبنى بل فقط اصلاحها وترميمها خاصة في حالات البناء الجزئي، ولا تنطبق هذه الحالة على البناء والانشاء الكلي للمبنى.	المعاصرة (مع التحفظ في حالة ان تكون الوظيفة الاصلية للمبنى التاريخي وظيفة دينية)
التوائم والتحوير (التأهيل واعادة الاستعمال)	-	يسمح بعمل اضافات معمارية مرئية بعد دراسة مراحل التطور، وقد تكون عناصر لابراز الوظيفة المستحدثة للمبنى من خلال ضوابط تحكمها القيمة التراثية للمبنى	يسمح به جزئياً من خلال محددات وصفات خاصة تحكمها الصفات التكوينية للمبنى	التغيير في النمط الوظيفي ضروري للاعاشة في البيئة المعاصرة (مع التحفظ في حالة ان تكون الوظيفة الاصلية للمبنى التاريخي وظيفة دينية)

وعلى كل الأحوال يتضح من هذا التصنيف لمستويات الحفاظ تعاملها جميعاً مع مفردة الشكل بشكل مباشر ما خلال عملية إعادة التأهيل التي قد تتعامل مع قيم معنوية فضلاً عن الشكلية بما يعيد الحياة التفاعلية ويضمن التعايش ما بين المبنى والملتقي.

جدوى الحفاظ:

لسياسة الحفظ منافع عديدة، أهمها:

1- يمكن ان تجعل التحضر عملية انسانية وذلك بتسهيل الاتصالات بين الشرائح الاجتماعية ويمكن ان تجعل من المراكز التاريخية عاملاً محدداً وأساسياً ليس من خلال دورها التأريخي فحسب، وانما من خلال الوظيفة الحضرية المعاصرة التي تؤديها.

2- الحفاظ على الموروث الوطني (National Patrimony) المتفرد في نكهته وتأريخه وبعث الحياة فيه من جديد من خلال احياء اشكال التنظيم الاقتصادي والمكاني في المراكز التأريخية.

3- تطوير جميع جوانب الخواص البصرية والعمرانية للبيئة الحضرية. وتحسين الرصيد السكني التقليدي- وبضمنه الرصيد ذو القيمة المعمارية الضئيلة- والذي يمكن ان يرفع من حدة العجز الاسكاني المؤثر في معظم المراكز التأريخية العربية اذا تم هدمه.

4- تساهم في تحولها الى نموذج متفرد للتكوين الحضري يساهم في جذب السياحة (كأحد مصادر العوائد) وتحسين رفاهية السكان المحليين، واستعادة من هاجر منهم.

طبيعة مناطق الحفاظ:

تندرج مناطق الحفاظ تحت صنفين اساسيين:

الاول: ويستدعي الحفاظ على البيئة الحضرية بسبب من خواص نسيجها

الحضري التي تمكنت من الديمومة كما في مدينة (صنعاء). ويتطلب ذلك تطبيق سياسات حفاظية واضحة ومتكاملة لتجنب التهرؤ السريع وما يترتب عليه من اضمحلال الهيكل الحضري كنتيجة للتطور السريع.

الثاني: ويستدعي الحفاظ لان النسيج بصفة عامة بحاجة الى اعادة تطوير مبرمج ومنظم (Systematic Development)، اما بسبب التغيرات الجوهرية في نمط النمو الحضري (كما في مدينة دبي ومدينة مسقط) او بسبب التهرؤ المستمر للهيكل القائم كنتيجة للزيادة السكانية المستمرة مثل القاهرة ودمشق.

مقومات سياسة الحفاظ:

ان الاطار العام لمقومات سياسة الحفاظ هو:

1- ينبغي التسليم بأن المراكز التأريخية معرضة لا محالة لعوامل التغيير، وهنا يجب دراسة وفهم التغير العمراني واستيعاب مسبباته وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية الاساسية.

2- معرفة الاسباب والخواص التي تجعل جزءاً معيناً في المدينة ذا مناخ وهوية تميزه عن المناطق الاخرى، اذ ان الحفاظ لا يتعامل مع تلك الخواص كل على انفراد، وانما التأثير على التطور الحضري وتوجيهه ضمن اطار معبر ومتعاطف مع شكل المدينة وتكوينها الفضائي الحضري مما يحفز الاحساس بالهوية المحلية (Local Identity) وبطبيعة خواص الابنية التأريخية وأهمية ارتباطها.

3- تحديد مناطق التغيير جنباً الى جنب مع مناطق الحفاظ وتقييم مدى امكانية استيعاب التغييرات بشكل متعاطف مع الهيكل القائم بحيث يمكن ان يعطي هوية دائمة (Lasting Identity) للمركز التأريخي.

4- تطبيق سياسات حفاظية شاملة تصب جهودها نحو الحفاظ على الخواص الاساسية للمركز التأريخي من خلال الشكل الحضري، وارتفاعات الابنية، والشخصية الحضرية والخصائص المميزة، المقياس (Scale)، والنسيج الحضري، وتشجيع كذلك على التعبير والمعاصرة موفرة المتطلبات الاساسية لتحسين حياة السكان. ويتضمن ذلك الحفاظ على العناصر التخطيطية والتصميمية المميزة او تكييفها لتصبح ملائمة لروح العصر حيث ينبغي عدم نسخ الماضي وانما الاستلهام منه باطار معاصر، وبذلك يمكن معالجة القطع الحاد في عملية نمو التطور الحضري والذي يحتل قلب مشكلة الحفاظ.

5- اعادة احياء (Revatalization) القطاعات القديمة باعتباره الوسيلة الاسرع والاقل كلفة لاعطاء المناطق الحضرية الآخذة بالتدهور بعداً انسانياً. اذ ان ذلك لا يتضمن الازالة التامة او الحماية السلبية لكل النسيج الحضري وانما تحسين الظروف البيئية وتوفير الفعاليات والخدمات الضرورية لتلك القطاعات بحيث يكون لها دوراً في الحياة المعاصرة للمجتمع.

6- ان من اكثر النقاط اهمية هي اعادة ارتباط المدينة القديمة في نظام المدينة المعاصرة لخلق هيكل متجانس يحقق الوحدة اللازمة، وان كيفية ارتباطها وتكاملها مع الفعاليات الاجتماعية- الاقتصادية والثقافية والفنية المعاصرة بحيث يكون لها مرتبة في النظام الحضري هو من الامور البالغة الاهمية. اذ ان النسيج الحضري يجب ان يبقى حياً ويمتاز مناخه بالتضاد بين المناطق الهادئة والمناطق ذات الحيوية الدائمة وبموجب ذلك يمكن ان تكون جزءاً متميزاً من النظام الحضري ككل.

7- تهيئة المستلزمات القانونية والتمويلية والفنية الاساسية، ومشاركة كل

الأطراف المعنية بالحفاظ واعطاء أهمية للمشاركة الجماهيرية كي يكون ذا تأثير فعال.

التطور الجوهري في مفهوم الحفاظ:

كان الحفاظ سابقاً يعني حماية بناية منفردة أو شاخص معين، أما المفهوم المعاصر فقد توسع ليشمل الحفاظ على مجموعة متكاملة من الابنية ذات القيمة المعمارية العالية والاهتمام. بالقيمة الكلية للمجموعة (Group Value).

وتوسع المفهوم المعاصر للحفاظ أيضاً في صيغة المعالجة الحفاظية من الخصائص المعمارية للأبنية كأرتفاع المبنى والواجهات والفتحات ومواد البناء والهيكل الانشائي... وغيرها، لتشمل هذه الصيغة الخصائص التخطيطية للنسيج الحضري مثل:

"**البنية الحضرية**" (Urban Grain)، "النمط الحضري" (Urban Pattern) أو "الكثافة البصرية" (Visual Density).

ويتطلب ذلك شمولية بجوانب واسعة ومتعددة مثل انماط الحركة وخدمات البنية التحتية والاستعمالات والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن التوسع في صيغة المعالجة الحفاظية اخذ يشمل مفهوم الحفاظ على البيئه التاريخية (Historical Environment) التي يقصد منها الحفاظ على خصائص المراكز التاريخية وشخصيتها الحضرية وهويتها المحلية. وترمي هذه الصيغة إلى إعادة تأهيل الأبنية الحفاظية والمناطق ذات القيمة المعمارية والتاريخية لكي يمكن إعادة استعمالها بشكل معاصر بحيث تصبح تلك الأبنية

نقاط للدلالة (Reference Points) للمقياس المحلي وتكون المناطق الحفاظية معبرة عن الشخصية الحضرية بشكلها المتكامل.

ان ابرز توجهات هذه السياسة في معالجة البيئة التاريخية، تقع ضمن مستويين رئيسيين:

المستوى الاول وهو مستوى الابنية المنفردة، حيث يتم صيانة هذه الأبنية وإعادتها إلى وضعها الاصيل عن طريق تعويض العناصر البنائية الناقصة أو التالفة ببناء جديد مماثل من حيث الشكل والحجم ومختلف من حيث اللون والملمس، والمستوى احياناً، ليتميز الجديد عن القديم. وتشمل المعالجة كذلك إزالة العناصر أو الملامح الدخيلة عليها ويمنع إجراء أي تحوير للملامح الخارجية والزخرفية وطرز الأبواب والشبابيك والشرفات... وغيرها.

أما المستوى الثاني، فهو مستوى مناطق الحفاظ (Conservation Areas) حيث يتم تطبيق سياسة شاملة للحفاظ على الخصائص والشخصية المميزة لها وهي: ارتفاعات الأبنية والخصائص والطرز المعمارية والمقياس البنائي للكتل، وخصائص النسيج الحضري كالنمط الحضري والبنية الحضرية والملمس... .

أن ذلك كله يتطلب ان تكون التصاميم المعمارية للابنية الحديثة، ضمن تلك المناطق، وأعمال الصيانة والإصلاح والتوسيع متوافقة ومتناغمة على المستويين التصميمي والتفصيلي مع محيطها المجاور من حيث المقياس والشكل واللون والملمس والمواد وطرز البناء والمعالجات المعمارية للواجهات والتفاصيل المعمارية.

كما ينبغي ان يحافظ على النمط الأصيل للعلاقة بين الأبنية الحفاظية

والنسيج المحيط الذي يرتبط بتلك الأبنية وظيفياً وبصرياً، فعلاقة الهيمنة التي يفرضها وجود المراقد المقدسة مثلاً يجب أن يحافظ عليها من خلال تحديد ارتفاعات وطرز أبنية الإملاء الحضري إلى مساحات معينة حولها اعتماداً على التأثير الوظيفي والبصري لتلك المراقد.

إن إقرار وضع سياسة للحفاظ على بناية أو منطقة معينة يجب أن يستند إلى اتجاهين أو هدفين أساسيين هما: دوافع الحفاظ ومعايير أو خصائص الحفاظ.

فبالنسبة إلى الحفاظ التاريخي الذي يستند إلى سياسة "دوافع الحفاظ"، يمكن إجمال أهدافها بما يلي:

أولاً: حماية الإرث الوطني، المتمثل بالنسيج الحضري، لأسباب تتعلق بأبعاد تاريخية وروحية ووطنية واجتماعية وجمالية ووظيفية إلى جانب كونه يمثل أنموذجاً رائداً في ملائمة هذا النسيج وبجميع أبعاده الوطنية والبصرية مع الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن الاستلهام منه بإطار معاصر.

ثانياً: تزايد الضغوط والمتغيرات التي تهدد هذا النسيج بالزوال وضرورة تكييفه لملائمة المتطلبات المعاصرة، مثل انتشار تجارة المضاربة بالعقارات وعدم توفر الخدمات التحتية والاجتماعية في أجزاء هذا النسيج وتعرضه للضرر عند إدخالها فيه بدون أشراف فني دقيق، أضافه لمشاكل المرور المختلفة.

ثالثاً: إضفاء التباين في النسيج الحضري وذلك من جانبين أساسيين، وهما:

- الجانب الجمالي (Aesthetic)، بحيث يساعد الحفاظ في كسر الملل وإضفاء التباين في الخصائص البصرية.

- والجانب العملي (Practical)، وذلك بسبب الحاجة لإيجاد تباين

يناسب التباين الاقتصادي والاجتماعي واختلاف تطلعات واحتياجات المجتمع المحلي.

رابعاً: الجدوى الاقتصادية للحفاظ، حيث يمكن أن تحقق أبنية ومناطق الحفاظ، في حالة تحولها إلى مواقع سياحية، مردوداً اقتصادياً مجزياً.

أما بالنسبة الى الحفاظ التاريخي الذي يستند إلى "خصائص الحفاظ" فيمكن إجمال أهدافها بما يلي:

الأولى: الجمالية والتفرد، في النواحي المعمارية والخصائص والقيم الجمالية بما يعكس مراحل التطور الحضاري.

الثانية: التعبير عن طراز معين من طرز الأبنية، أو ندرة نوع الأبنية.

الثالثة: الدور التاريخي لبعض الأبنية والمواقع الحضرية، إما لعلاقته بالموروث الحضاري أو لكونه ذا بعد اجتماعي.

الرابعة: امتلاك المجموعة المتكاملة والمترابطة من الأبنية لما يسمى قيمة المجموع (Group Value)

الخامسة: مساهمة بعض الأبنية في تدهور المنطقة وتشجيع مالكي العقارات المجاورة على تحسينها بما يسهم بالتالي في تطور المنطقة.

والسادسة: التفرد في بعض الخصائص والمميزات.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان مناهج الحفاظ التاريخي، في مختلف البلدان تواجه مشاكل عديدة ومن أبرزها:

- أن الأبنية التي تستحق الحفاظ قد لا توجد بالضرورة ضمن مجمع متكامل وسليم وانما تتواجد متناثرة في مواقع مختلفة من المدينة.

- ان حقوق الملكية العقارية تمنع إلزام مالك العقار أو الضغط عليه لإجباره على الحفاظ على ملكيته التراثية، سيما إذا كان إعادة البناء وتغيير الاستعمال تسبب له تكاليف باهظة.
- مسؤولية الجانب الذى يتولى عملية التمويل للحفاظ، ومن الذي يقرر الأبنية الواجب الحفاظ عليها والمعايير التي يستند عليها لذلك.
- أن وجهة النظر التي ترى أن المدينة ينبغي أن تحوي أجزاء تأريخة تتناقض مع وجهات نظر ومفاهيم أخرى عن المدينة المعاصرة.

ولا يمكن أن تنجح جهود الحفاظ على المباني التاريخية والنسيج التراثي بمعزل عن النسيج الحضري المتكامل في المدينة التي ينتمي أليها. لذا فان للتصميم الأساسي للمدينة دور أساسي في هذا الجانب، ويتمثل ذلك بما يلي:

أولاً: تحديد أهداف ومقاصد الحفاظ وسبل تحقيقها، آخذين بنظر الاعتبار اعتماد المسح والتقصي الميداني وتغطية كل الأبعاد المعمارية والتخطيطية والاجتماعية والاقتصادية للنسيج.

ثانيا: اعتماد البرمجة الفنية وتقسيم التصميم الأساسي إلى مراحل زمنية.

ثالثا: ايقاف أي أعمال للتطوير القطاعي في المناطق التي تتضمن نسيج حضري تراثي، لفترة زمنية محددة، بهدف التأكد من الانسجام والتناغم بين القديم والجديد المضاف.

رابعا: التأكيد على حماية الكل الذي ينتمي إليه الجزء، أي الابتعاد عن الاهتمام بالوحدات المعمارية والتخطيطية الموروثة على انفراد.

خامسا: إدخال وظائف معينة تناسب النسيج الحضري التاريخي من نواحي المقياس، وطبيعة الاستعمال وتوليد الحركة.

ويرتبط مشروع الحفاظ مع مفهوم "إعادة الاستعمال" (Re-Use)، وهو أسلوب متبع لجعل الأبنية والأحياء الحضرية القديمة صالحة للاستعمال ثانية، ولكن ليس بالضرورة، بنفس الوظيفة التي شيدت من اجلها، إذا كانت تلك الوظيفة لا تتوافق مع البيئة الجديدة او غير صالحة لها. لذا يجري تكيفها وتحويرها وإعادة تأهيلها لتخدم أغراضا جديدة مع المحافظة على أصالة شكلها وشخصيتها.

أن أسلوب إعادة الاستعمال يسمح بقدر من المرونة فيما يتعلق بجانب الأصالة التاريخية للمبنى أو المنطقة، حيث يسمح بإجراء بعض التغيرات او الإضافات التي يتطلبها تكييف الأبنية التراثية أو الأحياء التراثية مع الحاجات المعاصرة والوظائف الجديدة المقترحة لها. مع مراعاه الحفاظ على الشخصية التاريخية وطبيعة الإحساس بالهوية المحلية للمناطق الحفاظية.

التأهيل (Rehabilitation):

لتأهيل مراكز المدن أهمية خاصة لكونها- بصفة عامة- أكثر مناطق المدينة تهرؤاً، وهي في الوقت نفسه المناطق التي تحدد الى درجة كبيرة الشخصية المميزة والمحددة للمدينة. وينبع تأهيل مراكز المدن من الدوافع الآتية:

1- الحاجة الى اعادة توقيع استعمالات الارض والفعاليات الحضرية، والذي ينبع من التغيرات في وظيفة مركز المدينة، وكذلك من الرغبة في التماشي مع العمارة المعاصرة.

2- توسيع وتحديث أنظمة المرافق والخدمات العامة والفعاليات الاجتماعية.

3- عدم امكانية التحكم في حركة المواصلات- حالياً ومستقبلاً- حيث تتطلب

حلولاً جديدة الى جانب الحاجة الى مواقف للسيارات والى عزل شبكة مرور المركبات عن حركة السابلة.

4- تحسين مستوى الرصيد السكني في المركز وتحسين ظروف البيئة السكنية عموماً.

5- الحفاظ على القيم الفنية والتأريخية والموروث الحضاري.

وقد تأتي هذه العوامل مجتمعة او متفرقة، الا أن هناك دوافع اخرى مثل تجديد وتحسين الهيكل الحضري القائم واستغلال الارض بشكل أمثل وتجديد وتحسين نظام المراكز الحضرية (اي مراكز المدن، المراكز الثانوية، المراكز المحلية والخاصة).

برزت خلال العقود الاخيرة ثلاثة اتجاهات أساسية لتأهيل المناطق الحضرية، هي:

- الازالة شبه التامة للأبنية القديمة في المناطق المركزية، واعادة تشييدها مجدداً. ويطبق في الحالات التي لا يمكن فيها اقتصادياً صيانة وتحديث النسيج الحضري بأكمله.
- التأهيل الحفاظي (Purely Restorative)، حيث يتم الحفاظ على النمط الحضري للمنطقة. ويطبق عادة في المناطق التي تضم أبنية تأريخية تستوجب الحفاظ عليها.
- التحسين، وهو أكثر الأساليب شيوعاً الآن، ويتضمن تحسين المنطقة وتطويرها عن طريق هدم جزئي لبعض الابنية واعادة تشييد ابنية جديدة، وتطوير

واصلاح البعض الآخر، وهنا يتم الابقاء على معظم الهيكل الحضري واضافة فضاءات مفتوحة الا انه قد تحدث تغييرات جوهرية في المنطقة.

الاملاء الحضري (Urban Infill):

وهي عملية إملاء الفجوات الموجودة في النسيج الحضري الذي يملك ارتباطات تاريخية وخصائص وشخصية حضرية موحدة. وترابط بصري ببناية او أبنية جديدة لتشكل بمجموعها نسيجاً مترابطاً وظيفياً وبصرياً.

ان درجة التلائم والترابط بين الابنية المضافة ابنية الاملاء الحضري، ومحيطها الحضري (Urban Context) تختلف بين حالة واخرى اعتماداً على عدة عوامل. إلا انه يمكن القول، عموماً، عند حصول املاء حضري في مناطق الحفاظ التاريخي (Conservation Areas)، يصبح من المطلوب أن تتناغم أبنية الاملاء الحضري مع محيطها من حيث الخصائص المعمارية بحيث لا تكون موثرة سلبياً من النواحي البصرية.

أن أهم هذه الخصائص المعمارية هي: الارتفاع أو خط السماء، وحجم الكتلة البنائية، والمقياس البنائي، وأبعاد وحدة البناء، ومعالجة الواجهات والفتحات، والطراز المعماري ونمط البناء، والمواد البنائية المستعملة، والألوان والارتداد... وغيرها.

كما يرتبط هذا المفهوم مع منهاج إعادة تطوير، أو إعاده تأهيل المناطق القديمة حيث تصبح هذه الأبنية شواخص بارزة ونقاط للدلالة (Land Marks) مؤثرة في التكوين الوظيفي والبصري للنسيج الحديث.

أن للقابلية الإبداعية للمصمم دور أساسي في هذه العملية التصميمية، إذ

انه يقرر مدى وطبيعة التوجه الذي ينتهجه في عملية الإملاء الحضري. ويتراوح ذلك التوجه بين كون التصميم المقترح للاملاء نسخا متشابهة لمحيطها المجاور أو إلى التناقض التام مع خصائص ذلك المحيط مع وجود حالات وسيطة بينهما.

ويمكن تحديد المستويات الرئيسية لعملية الإملاء الحضري بثلاث مستويات هي:

المستوى الأول: الإضافة إلى مبنى منفرد أو توسيع ذلك المبنى.

المستوى الثاني: إضافة بناية واحدة إلى مجموعة من الابنية.

والمستوى الثالث: إضافة مجموعة أبنية إلى نسيج حضري.

أن كلا من هذه المستويات يؤثر بشكل أساسي في إختيار إتجاه التعامل مع كل منهما إذ ان مدى التعاطف مع القديم يتوقف بدرجة أساسية على حجم كل من الجديد والقديم، أي بين المضاف ومحيطه الحضري.

ويعتمد تقرير الاتجاه التصميمي الذي ينتهجه المصمم على عدة عوامل أهمها:

العامل الأول: حجم الابنية المضافة بالنسبة للمحتوى الحضري.

فكلما كان المضاف ذا حجم أصغر من المحيط، كان التحديد باتجاه المحيط الحضري أشد. ويطغى الجديد وما يحمله من خصائص عمرانية على المحيط الحضري، إذا كان مقياسه وحجمه أكبر وكان هناك هدف من جعله مهيمنا من النواحي البصرية.

العامل الثاني: المدى الذي يسمح فيه للاعتبارات الوظيفية او البصرية ان تتقدم على الاعتبارات التاريخية والقيم الجمالية التقليدية.

العامل الثالث: ذاتية المعماري (Architects Ego) التي تلعب دوراً في تحديد الاتجاه التصميمي إستناداً إلى رغبته في عكس القيم والمفاهيم التي يحملها ضمن العملية التصميمية.

وبذلك يمكن تحديد الاتجاهات التصميمية للاملاء الحضري بثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول: يتضمن الارتباط الوثيق بالمحيط المجاور، ويعمل على تكامل التصميم الحديث لبناية الإملاء الحضري مع المحيط المتجانس بصرياً وباستخدام الملامح والطرز القائمة في ذلك المحيط، وهو اقتباس قد يكون لامفر منه مع وجود عدة معالجات لتحقيق ذلك الاتجاه، منها استنساخ ملامح التصميم بشكل دقيق واستعمال أشكال متشابهة مع إعادة تنظيمها، وابتكار أشكال جديدة لها نفس التأثير البصري الذي يحدثه القديم.

الاتجاه الثاني: يتضمن الارتباط غير الحرفي بالمحيط المجاور، إذ يعتقد كثير من المصممين المعماريين والحضريين بأنه من الضروري أن تعبر الابنية الجديدة للاملاء الحضري عن روح العصر كي تؤدي دورها ضمن سلسلة مراحل تطور النسيج الحضري في المدينة. حيث يمكن بهذا الاتجاه التمازج بين القديم والحديث على ان تعمل اللغة التصميمية لأبنية الإملاء الحضري على استيعاب الخصائص والشخصية البصرية للمحيط القائم بحيث يتم الارتباط من خلال العناصر التصميمية كالمقياس البنائي والتناسب والكتل....

وفي كلا الاتجاهين السابقين، يلعب الابتكار والعمل الخلاق ومهارة المصمم ومرونة توظيف العناصر والمفردات المعمارية دوراً فعالاً في خلق الإحساس بالاستمرارية بين القديم والحديث.

أما الاتجاه الثالث: فيتضمن التضاد التعاطفي بين أبنية الإملاء الحضري ومحيطها المجاور. فقد يتم اعتماد علاقة التضاد في المقياس والكتل والتفاصيل البنائية وطرز البناء كاتجاه للإملاء الحضري، وهو اتجاه اخذ يتوسع في الوقت الحاضر حتى أصبح سائداً في بلدان كثيرة.

ولكن ذلك لا يعني بان كل علاقات التضاد سيئة وغير مرغوبة. فالجوامع والكنائس والشواخص والأبنية المركزية والعامة لها أهمية خاصة ومميزة وبارزة عن مجاوراتها. ولكن كلما زادت تجارب التباين تناقص تأثيرها وأن زيادتها تؤدي إلى الفوضى والعشوائية.

ومن الطبيعي أن تظهر صعوبات عند توقيع أبنية جديدة ضمن محيط قائم يحوي أبنية مختلفة الأعمار والطرز والأنماط. وتتعلق هذه المشاكل أساساً بالنواحى البصرية التى ينبغي أن تتعاطف مع المحيط القائم، إلا أن هذا لا يعني بان التعاطف أو التجانس هو المطلوب في جميع الحالات.

ففي حالات معينة كما سبق يتحتم وجود نوع من التضاد بين ابنية الاملاء الحضري ومحيطها المجاور، اذ ان الهدف الاساسي هو الحصول على "التكامل البصري" (Visual Integration) بين المضاف ومحيطه الحضري لما يحقق الاحساس بروحية المكان (Sense of Place).

وبذلك لا يمكن أن يتحقق التكامل البصري بشكل آلي مباشر، وإنما يتطلب تحليل الواقع القائم للمحيط المجاور بمستوييه الأوسع والمحلي (Wider and Local Context) للتعرف على العناصر التي تساهم في تحقيق التجانس والتي ينبغي أن تتعاطف معها الأبنية الجديدة.

الازالة واعادة الاعمار: Clearance and Redevelopment-

تعني الازالة واعادة الاعمار هدم الموجود الذي لم يعد صالحاً للاستعمال بسبب التقادم أو التصدع أو عدم التوافق مع الاستعمالات المجاورة ثم اعادة التشييد لنفس الاستعمال أو لاستعمال آخر. كأن يكون عمارة سكنية محل دور سكنية أو أي شيء آخر. والازالة واعادة الاعمار غير محبذة في القطاع لسكني عندما تتضمن ازاحة ذوي الدخول المتدنية والمحدودة من مناطقهم. ان مثل هذه المشاريع اذا ما اقتضتها الضرورة فيجب ان تتضمن اعادة اسكان المرحلين (Relocation) وبرامج لمساعدتهم. لأن المرحل الذي يغادر منطقته دون امكانات مادية ينتقل الى أماكن لن تكون أحسن حالاً من المناطق التي غادرها وهذا ما ثبت بالتجربة.

وأكثر الدول تجربة في هذا المجال هي أمريكا وبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية. حيث أطلق على مشاريع الولايات المتحدة في خمسينات القرن الماضي وبداية الستينات "حقبة البلدوزر"(The Age Of the Bulldozer) وازيلت عشرات آلاف الوحدات السكنية في المدن الامريكية كنيويورك وشيكاغو وبوسطن وتسببت في مشاكل داخلية معقدة وبالأخص في مدينة نيويورك حيث الطبقة العاملة من الملونين الذين تربطهم أواصر وصلات لم تتقبل التفكك والترحيل. ولم يكن ما حدث ي بريطانيا بأقل مما حدث في أمريكا فبريطانيا تضررت بالحرب العالمية الثانية ودمرت فيها مراكز خمسة مدن رئيسية كان لا بد من ازالة ما تبقى فيها واعادة تطويرها.

ان الازالة واعادة الاعمار في القطاع السكني دائماً تتطلب التوسع في الانشاء حيث ان سكنة الأحياء الفقيرة يعيشون حياة الزحام ولا بد من تطبيق

معايير التحسين التي تتطلب خفض الكثافات السكنية والسكانية وهذا يعني كلفاً باهضة على الدوام. ان النقد الذي وجه لهذه المشاريع ينصب على:

1- تمزيق النسيج الحضري وعدم تحقيق التكامل بين الحديث والقديم.

2- سلب المدينة من هويتها.

3- الوقوع في مشاكل جديدة عندما لا يكون التجديد الحضري جزء من خطة متكاملة للمدينة.

4- الكلف الاضافية الناجمة عن الهدم والازالة والترحيل مقارنة مع اقامة مشاريع على أرض غير مستغلة.

ان تنفيذ مشاريع الازالة واعادة الاعمار تتطلب مسوحات ميدانية موسعة لتقييم الواقع الاجتماعي والعمراني السائد في هذه المناطق ومحاولة الربط بين الاهداف الاجتماعية والعمرانية لضمان نجاح هذه المشاريع وتقليل المخاطر.

إعادة الإحياء، التجديد الشامل (Revitalization):

ظهرت منذ أربع عقود الحاجة إلى مشاريع للتجديد الحضري تعمل على إعادة إحياء مناطق التهرئ الحضري بنمط يحافظ على شخصيتها الحضرية الأصيلة وليفادي إقحام أنماط غريبة مقتبسة. وتطلب ذلك وضع أسس لسياسات التصميم الحضري التي تجعل من الممكن الحفاظ على الهياكل الأساسية للنسيج الحضري وتعمل في الوقت ذاته على إدخال عناصر مكملة إضافية مترابطة لتحقيق المتطلبات المعاصرة.

إن منهج إعادة إحياء المناطق الحضرية المتهرئة يتطلب إعداد سياسة شاملة للتخطيط والتصميم العمراني ترتبط بشكل وثيق بسياسة التطوير الحضري

للمدينة ككل، بحيث تتم برمجة ذلك المنهج بخطط مرحلية تفصيلية ذات مقياس مناسب إعتماداً على السياسة التمويلية وتوفر الإمكانات والكوادر الفنية والإدارية المطلوبة.

وينبغي أن تستند تلك الخطط إلى دراسات ديموغرافية وإقتصادية وإجتماعية شاملة وتتضمن بالتالي قرارات ومؤشرات تخطيطية وتصميمية متعددة المقاييس والأبعاد بدءاً من تطوير منظومة الحركة واستعمالات الأرض وحتى أدنى مستوى من التفاصيل المعمارية، وهو ما ينبغي أن يرتبط بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي.

إن ما تقدم من مفاهيم ومبادئ تتطلب من سياسة إعادة الإحياء أن تحقق جملة من متطلبات منهجية وهي:

أولا: أن تجمع عملية إعادة الإحياء وبشكل متوازن بين سياسات ومناهج التجديد الحضري المختلفة وهي: إعادة التطوير، إعادة التأهيل، الحفاظ التاريخي، والإملاء الحضري، وحسب خصوصية كل حالة أو منطقة. وبذلك ينبغي تقسيم النسيج الحضري في المناطق الخاضعة لهذه السياسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وهي:

الجزء الأول: وهو الجزء الذي ينبغي الحفاظ عليه وصيانته وتكيفه ليتمكن من تحقيق، المتطلبات المستقبلية.

الجزء الثاني: وهو الجزء الذى يتطلب تحسينات بيئية وتطوير بشكل أساسي ليتمكن من أداء وظيفته وإعادة استخدامه ثانية.

الجزء الثالث: وهو الجزء الذى يتطلب إعادة بناء ثانية لانعدام جدواه وإمكانية استخدامه من جميع الجوانب، الإنشائية والوظيفية والتاريخية وألمعمارية.

ثانياً: ينبغي ألّا تحدد هذه المعالجات، آنفة الذكر، بشكل عام ولكل منطقة، وانما تحدد معايير تفصيلية لمعالجتها، كالصيانة أو الإصلاح أو الإملاء الحضري أو إعادة الاستعمال، ولكل بناية على حدة.

ثالثاً: أن يجري تجزئة مشاريع إعادة الإحياء إلى مراحل تنفيذية، وعلى سبيل المثال:

في حالة إعادة التأهيل، يكون الحد الأعلى لمشاريع الإسكان الصغيرة الحجم هي 50–80 وحدة سكنية. وفي حالة إعادة التطوير، يكون الحد الأعلى 150–200 وحدة سكنية، مع مراعاة ملاءمتها للاطار العام لخطة إعادة الإحياء.

ان استخدام هذه الحجوم الصغيرة لمشاريع الإسكان وتجزئتها إلى مراحل تنفيذية هو الأسلوب الامثل، اذ يجري تجديد أجزاء صغيرة متكاملة وظيفياً ومعمارياً من المناطق المتهرئة الواحدة بعد الأخرى وبشكل يحافظ على حيوية القطاعات في المدينة خلال فترة التنفيذ.

رابعا: إن منهجية إعادة الإحياء تغطي مناطق وملكيات متعددة، وحدود مختلفة، والتي بمجموعها يصعب التنسيق بينها وتنفيذها، ولاجل تسهيل تنفيذ وتمويل أعمال إعادة الإحياء يتم ادخال مدى واسعاً من العمليات لتشمل ما يلي:

- مخططات تحديد مناطق السابلة (Pedestrianization Schemes)
- مناطق الحفاظ التاريخي (Conservation Areas)
- تحسين المناطق التجارية وفق مناهج توفير قروض ومنح لتحسين الأبنية وتحسين البيئة
- مخططات شاملة للمدينة (Town Schemes)

- مخططات معالجة منظومة الحركة والمرور (Traffic Schemes).

ومن الجدير بالذكر إن هذه الإجراءات تتطلب عند تطبيقها في مراكز المدن الكبرى موارد مالية وبشرية كبيرة يصعب توفيرها في الدول النامية، إلا انه يمكن تطبيقها في المدن ذات الحجوم الاقل أو المدن ذات المستوى الثاني والثالث التي تلي المدن الكبرى.

وبذلك ستعمل على توفير فرص عمل في تلك المدن وتساهم في تحسين ورفع مستوى. خصائص البيئة الحضرية، وبالتالي يمكن أن تقلل من إحتمالات الهجرة منها إلى المدن الكبرى وتخفف من الضغط الحاصل على شبكات الخدمات العامة والبنى الإرتكازية والرصيد الإسكاني في بيئتها الحضرية.

خامساً: إن القرار المتعلق بطبيعة المعالجة المطلوبة للابنية ينبغي أن يعتمد على قيمة المبنى وثأثيره وعلاقته مع الابنية الاخرى وإمكانية إشغاله واستعماله ووظيفته.

سادساً: الحد من التهرؤ والتدهور المستمرين للوحدات السكنية والعمل على تحسين المستوى النوعي للبيئة السكنية في مرحلة لاحقة.

سابعاً: أن تؤخذ القيمة التاريخية للهيكل الحضري بنظر الأعتبار عند برمجة أعمال إعادة الأحياء.

عناصر إنقاذ وإحياء الموروث العمراني:

اولاً: الهيكل الحضري:

ينبغي تناول سياسة انقاذ واحياء الموروث العمراني- على المستوى الهيكل الحضري- ليس باستعادة العناصر والمكونات العمرانية المناسبة والتي تعتبر

تجسيداً عن تصور قوي لمجتمع متجانس فحسب، وانما نظام ارتباطها الذي ينتج عنه تكوين الهيكل الحضري. وهذه المكونات الاساسية هي قلب المدينة. ونظام الحركة (المكونات المنتظمة)، والنسيج الحضري التقليدي (المكونات غير المنتظمة).

1- قلب المدينة: ان قلب المدينة يجب ان يبقى العنصر الاساسي المنظم للهيكل الحضري بان يحافظ على الفعاليات التقليدية المكونة له اضافة الى تهيئة مناطق لاستيعاب الوظائف الجديدة- عند اعادة تطويره- وبنمط يتعاطف مع النسيج المترابط والكثيف القائم ونظام ارتباطه بحيث يحافظ على مفهوم التكامل بين الجوانب الدينية والدنيوية في الحياة الحضرية.

ان التصميم الحضري لمناطق التجديد في لمراكز التأريخية يجب ان ينصب باتجاه تحقيق جملة من الاهداف أهمها الحفاظ على امكانية عالية للوصول (Accessibility) ومعايير عالية للأمان وخلق تكوين فضائي (Spatial Structure) يتميز بالوحدة مع التنوع والاثارة الحسية والبصرية والحماية المناخية.

ويتطلب تحقيق تلك الاهداف فصل نظام حركة المركبات عن حركة السابلة مما يسمح بكفاءة كبيرة لاداء كلا النظامين ويسمح بجعل المركز مجالاً خاصاً للسابلة تتركز فيه الفعاليات بكثافة عالية وبنمط متكامل ومتميز عن الفعاليات في المراكز المحلية. كما يتوجب ربط فعاليات المركز بنظام الحركة مع بقية مكونات الهيكل الحضري والمراكز المحلية بوسائل نقل كفوءة- وخاصة النقل العام- اضافة الى توفير منافذ لحركة المركبات لخدمة الفعاليات المختلفة فيه.

وتبرز الحاجة الى خلق بؤر مركزية للفعاليات ترتبط بفضاءات ومراكز ثانوية

للفعاليات لتوفير التنوع في طبيعة الاستعمالات والبيئة الانسانية لحركة السابلة.

ان الحفاظ على عنصر الاثارة الحسية والبصرية للمراكز التقليدية يستدعي تجنب ايجاد اتجاهات بصرية مستقيمة (Straight Vision). اذ ان الاتجاهات المتغيرة لمحاور الحركة الرئيسة في المركز يمكن أن يضفي طابعاً ومقياساً انسانياً لفعاليات المركز ويؤدي الى تكون سلسلة من المشاهد المتعاقبة (Serial Vision) يتحسسها الفرد عند حركته بحيث تكشف له في كل زاوية عن جانب من شخصية مركز المدينة.

2- نظام الحركة: المرور يعتبر احد المشاكل الكبيرة التي تواجه اعادة تأهيل المراكز التأريخية اذ ان هيكلها لا يتلائم مع زخم المرور الحاصل ومتطلبات حركة المركبات وما يسببه من اختناقات. وتتباين الاتجاهات المتبعة لحل هذه المشكلة، فهناك ما يسمى بالحل التوفيقي (Compromis Solution) والذي جرت العادة على تطبيقه بتكوين طريق حلقي يرتبط بسلسلة من الطرق القصيرة المغذية التي توصل حركة المركبات الى المكونات الرئيسية للقلب التأريخي للمدينة. ان هذا الحل رغم سلبياته العملية، الا انه يؤهل المدينة من الديمومة بشكل سليم نسبياً دون اللجوء الى شق الشوارع العريضة على نطاق واسع. كما يمكن ان يجري تحوير شبكة الطرق القائمة لمتطلبات المرور الحديث وهو ما يتطلب اعادة تنظيم هيكل وتوزيع شبكة الطرق القائمة لايجاد نظام يميز تلك الطرق الى مستويات حسب الفعاليات المرتبطة بها دون اللجوء الى اضعاف وتفتيت النسيج الحضري. الا ان عملية التحوير ليس من المتوقع ان تكون كفوءة بشكل تام نظراً لما تتسم به شبكة الحركة من تكامل وترابط مع الفعاليات التي تخدمها وتغذيها والتي تطورت عبر مراحل تكوين النسيج

الحضري. ان السياسة الموضوعة لحل مشاكل الحركة في مناطق الحفاظ والتطوير يجب ان تأخذ بنظر الاعتبار حجم مشروع التطوير ونمط استعمالات الارض المقترحة والشخصية المحددة للمنطقة وطبيعة وأهمية موقعها ضمن الهيكل الحضري.

3- النسيج الحضري: عند اعادة تطوير النسيج الحضري (السكني) في المراكز التأريخية، ينبغي ان تتماشى سياسة التخطيط مع تلك العناصر والمحددات المؤثرة في شكلها العمراني والناتجة عن طبيعة الحياة في المجتمع والتشريعات القانونية فيها. ومن الخطأ الجسيم ان تجري عملية نسخ او محاكاة حرفية للنماذج التقليدية، وانما المطلوب هو استنباط اسلوب يستقي جذوره من المدينة القديمة ويلبي المتطلبات المعاصرة للسكان وهو ما يتطلب تصاميم ودراسات تفصيلية تأخذ بعين الاعتبار الظروف المحددة المؤثرة في كل حالة.

ويمكن تحديد متطلبات كل من مكونات المناطق السكنية عند اعادة التطوير كما يلي:

أ- السكان المستقبليون: هناك خصائص مهمة ينبغي معرفتها تتعلق باسلوب لحياة المتوقع والاداء الاجتماعي والنفسي للسكان المستقبليين. اذ ان نمط حياة المجتمعات يملي على المصمم والمخطط متطلبات ومعايير ينبغي تحقيقها لتتجاوب مع العوامل الاجتماعية والنفسية والقوى المؤثرة في تلك المجتمعات. وان استمرارية الالتزام بالقيم في المجتمعات التقليدية والمعاصرة او المستقبلية تتطلب ان يكون هناك استمرارية في العمارة وهو ما يتطلب العناية والخبرة في اختيار التصاميم والفلسفة التي توجه عمل المصمم.

ب- نمط الوحدات السكنية: يجب تطوير نماذج جديدة في كل الأحوال، ومنها

تطوير مفهوم الأسرة الواحدة المسمى بـ(Extended Family Dwelling) وذلك بربط وحدات سكنية حول فضاء مفتوح شبه خاص يرتبط بالمستوى الأدنى من شبكة الحركة. كما انه من الضروري البحث في تحوير وتكييف مفهوم الاسكان الاجتماعي (Social Housing) مع الظروف المحلية السائدة وخاصة فيما يتعلق بنمط تخطيط المناطق السكنية وتوفير فضاء مفتوح خاص بشكل مناسب واستغلال الفضاءات العامة والخاصة.

ج- البيئة السكنية: وتتضمن عدداً من الخصائص الواجب أخذها بنظر الاعتبار، وهي:

- التدرج في الفضاءات: وهو أحد الملامح التي ينبغي المحافظة عليها بحيث يتم الابقاء على الاسلوب التقليدي في الانتقال التدريجي من الحركة في ممرات السابلة الرئيسة (الحيز العام) الى ممرات الحركة الثانوية (شبه العام) الى الأزقة المغلقة (شبه الخاص)، ومنها الى الفضاء الخاص للمسكن مع تفادي النفوذ بشكل مباشر الى الفضاء الخاص.
- المحلات السكنية: ان مبدأ تقسيم المناطق السكنية الى محلات سكنية كوحدات تخطيطية مكتفية ذاتياً وتضم مركزاً محلياً يضم الخدمات والفعاليات الضرورية كافة التي تنبع من طموح السكان وتطلعاتهم هو مفهوم ينبغي الحفاظ عليه ولا يتعارض مع متطلبات الحياة المعاصرة ويرتبط ارتباطاً وثيقاً مع المضمون الاجتماعي والحضاري لحياة السكان. اضافة الى ارتباطه بمفهوم التكامل والترابط الاجتماعي الناتج عن عدم وجود فصل على أساس اجتماعي أو اقتصادي وهو مفهوم يجب احياؤه وتشجيعه.
- الشكل الحضري: هناك حاجة لخلق مناطق سكنية تستغل الحاجة الى

حجوم مختلفة، والشخصية المحددة والتوجيه والموقع وأي جانب يمكن ان يؤدي الى اعطاء هوية متفردة (Individuality) وتغيرات في المستويات او خط السماء أو مظهر الشارع الحضري (Streetscape) وغيرها من الابداعات الخلاقة التي يمكن ان يحققها المصمم. وبنفس المبدأ ولكن بمقياس مختلف يجب استعادة الواجهات البسيطة الخارجية لتعكس تجانساً واسعاً لملمس بيئة الشارع وللحفاظ على الشوارع كفضاءات انسانية لحركة السابلة حيث تكون للسيارات فيها اهمية ثانوية ويجري توصيل الخدمات من نقاط أخرى.

- الفضاءات المفتوحة: تعتبر الفضاءات المفتوحة أحدى المكونات المهمة للبيئة الحضرية والبيئة السكنية بشكل خاص. ومن الطبيعي ان هناك حاجة أكبر لها في الوقت الحاضر دون خلق فجوات كبيرة في نسيج المدينة.

ثانياً: تخطيط استعمالات الأرض:

1- انعاش المناطق المركزية بالحفاظ على الترابط بين الجانب الديني والدنيوي، بحيث تعبر عن المدى الكامل للفعاليات الحضرية (الدينية والتجارية والتعليمية والصناعية والترفيهية) وتجسيد هذا الترابط بتعبير مادي وبأطار معاصر.

2- تحديد محتوى فعاليات المركز بما له تماس بحياة السكان بشكل أساسي (كتجارة الجملة والمفرد والمكاتب المهنية والادارية، المطاعم والفنادق، الفعاليات الاجتماعية والدينية) أما الفعاليات الاخرى او الفعاليات التي تحتاج الى منفذ مستمر للمركبات فيجب توقيعها خارج المركز وهو ما ينبغي ان يكون معياراً أساسياً للتوقيع.

3- التأكيد على التكامل الأمثل بين الوحدات السكنية ضمن المحلات السكنية، وبين المحلات السكنية ضمن النظام الحضري ككل مع اعطائها أقصى درجة من الحماية والخصوصية والحفاظ على مبدأ التكامل (Symbiosis) ودعمه بالحفاظ على الروابط الاجتماعية واحياء القيم الدينية وتشجيع واستخدام الفعاليات المشتركة كالجامع والسوق والمناطق المفتوحة.

4- ان لا تكون قوى السوق هي العنصر الأساسي المحدد للهيكل الفضائي الحضري ولتنظيم استعمالات الأرض في المراكز التأريخية كي تحافظ رموز القيم الروحية على موقعها المهيمن في قلب المدينة بدلاً من المدن لمعاصرة التي تبلورت ضمن مفهوم المجتمع الغربي والذي استبدلت فيها القيم الروحية للمجتمع بالقيم المادية مما انعكس تخطيطاً في نمط احتل فيه القطاع التجاري المركزي (C. B. D.) موقع الهيمنة.

ثالثاً: التخطيط المتضام (Compact Planning):

ان التخطيط المتضام مبدأ ينبغي الحفاظ عليه وتطبيقه في سياسات اعادة التطوير وذلك لجملة من المبررات أهمها:

1- ان استخدام هذا النمط بالارتباط مع مبدأ توجه الابنية نحو الداخل يساهم في تحقيق كثافات بنائية عالية وبالتالي سيحافظ على كثافات اسكانية عالية تمنع ابعاد جزء من سكان المنطقة وهو ما يصاحب معظم مشاريع التجديد، بالاضافة على المساعدة في جعل جميع الفعاليات العامة (المحلات التجارية والمساجد والمدارس) ضمن مسافة المشي المريحة وتقليل استخدام الطرق مما يؤدي الى ان تكون شبكة ممرات السابلة الفضاء الاجتماعي للمحلة السكنية ولمراكز المدن.

2- تحقيق تنظيم متدرج للفضاءات وتقسيمها الى المجالات العامة والخاصة وتكوين فضاءات مغلقة صغيرة ترتبط مع ممرات الحركة باسلوب علمي مدروس يتجاوب مع المتطلبات الاجتماعية الحضارية للمجتمع وتتجاوب مع متطلبات العمارة المعاصرة.

3- استعادة التكوين الحضري للمناطق المحيطة بالشواخص المعمارية باسلوب يتعاطف مع النمط التقليدي الذي كان سائداً ويؤكد على أهمية موقعها في التكوين الحضري وخط السماء للمدينة وذلك من خلال الحفاظ على التغير المؤثر في المقياس الناتج عن هيمنة هذه الرموز على النسيج العمراني المتضام والمتجانس.

4- الحفاظ على خصائص المنطقة وشخصيتها المكتسبة من اسلوب ارتباط الفضاءات وعلاقتها مع الابنية والمقياس الانساني، وعدم ترك مناطق خالية من الوظيفة والمعنى، وكذلك فهي تحفز الاحساس بالهوية المحلية الى جانب الحفاظ على التقليدية للمدينة وتقوية الروابط الاجتماعية، كما ان خواص الاتجاهات المتغيرة لمرات السابلة تعطي لحركة الفرد تمييزاً لموقعه المحدد في المدينة.

5- الحد من الزحف العمراني واتساعه الى نطاقات بعيدة بشكل يؤدي الى تزايد استخدام المركبات وارتفاع كلف الخدمات والبنى الارتكازية ومشاريع الاسكان واعادة التطوير. كما ان الكثافات الواطئة لمشاريع اعادة التطوير تؤدي الى ارتفاع كلفها بشكل كبير ينعكس على هيكل أسعار القروض والايجارات مما يتطلب دعماً مالياً كبيراً، وفي حالة عدم توفره تصبح كلف الابنية والوحدات السكنية خارج امكانية السكان محدودي الدخل وحكراً

على الاغنياء فقط وهذا مناف أساساً للغرض الذي من اجله تم وضع سياسة التجديد.

استخدام الوسائط الرقمية في انقاذ واحياء الموروث العمراني:

لقد أصبح لزاماً على الدول أن تضع خططاً من أجل صيانة وديمومة هذا الموروث العمراني والمحافظة عليه، ولا بد من وجود تسجيل عمراني على شكل أطلس رقمي يحتوي على كافة المواقع والمباني الأثرية والتراثية وبصيغة منظومة تحتفظ بكل الملاحظات والمشاهدات الدورية والتغيرات الفيزياوية التي تطرأ عليها، وترسم لها خطاً بيانياً تشير الى مواقع الخطورة والزمن المتوقع لضرورة القيام بالتدخل والانقاذ، وتمثيل ذلك في برنامج حاسوبي كجزء مهم يشارك في احياء الموروث العمراني باستخدام ثورة المعلومات لحماية وانقاذ الموروث العمراني وديمومة أصالته.

الثورة الرقمية وتأثيرها على الأداء الإداري-

لقد غيرت الثورة الرقمية- المتمثلة في المعلومات والاتصالات- التي يشهدها العالم الآن الكثير من المفاهيم الإدارية والعمرانية والتسويقية، فنجد أن معظم الدول المتقدمة تقنياً أصبحت تعتمد اعتماداً أساسياً في عملها على نظم المعلومات، وإدخال هذه التقنية في معظم الأجهزة الإدارية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة، ومعظم تلك الأجهزة لها اتصال مباشر من خلال شبكات الحاسوب، ولقد أدركت معظم بلدان العالم الثالث بما فيها الدول العربية أهمية نظم المعلومات، ودخلت الكثير منها بدرجات متفاوتة هذا المجال لكي تشارك في مجال الاستفادة العلمية والاقتصادية والعمرانية.

نظم المعلومات الرقمية مدخل لتحقيق تنمية إدارية جيدة في التوثيق:

نظم المعلومات هي نظم آلية تتكون من مجموعة من المكونات التي تستخدم للقيام باستقبال موارد البيانات، وتحويلها إلى منتجات معلوماتية، وتتعامل نظم المعلومات مع جميع الأنشطة المتصلة بالمعلومات، واتخاذ القرارات لتشغيل الجهاز التنفيذي بغرض رفع كفاءته وفاعليته عن طريق توفير المعلومات وتدعيم قرارات المسئولين.

وتلعب المعلومات دوراً هاماً في تحقيق التكامل بين المتغيرات الخارجية وبين احتياجات وإمكانيات وقدرات الأجهزة المنفذة والإدارية. وهناك عديد من الاتجاهات في الأجهزة الإدارية تبرز الحاجة إلى ضرورة وجود نظام للمعلومات من أهمها الاتجاه إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل، وظهور أساليب جديدة في اتخاذ القرارات، والاتجاه نحو اللامركزية في الإدارة، والتوظيف المؤقت للاستفادة من مهارات معينة ولأداء مهام محددة، وبروز ظاهرة العولمة والتحول نحو اقتصاد الخدمات.

أهمية المعلومات للأجهزة الإدارية بشكل عام:

تعتبر الأجهزة الإدارية والمنفذة هي المنتج الأساسي للمعلومات الموجهة نحو الاستخدامات العامة، وفي الدول النامية تكون تلك الأجهزة غالباً هي المنتج الوحيد للمعلومات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية. ويمكن القول بأن المسئولين في الأجهزة الإدارية بشكل عام ينظرون إلى المعلومات على أنها واحد من ثلاثة: مورد، أو أصل، أو أنها سلعة.

المعلومات كمورد :Information as a Resource

تمثل المعلومات أحد الموارد المستخدمة في تحقيق أهداف مشروع مـا، تماماً مثل النقود والمواد الخام والآلات وغيرها من الموارد التي يعمـل المسئولين علـى حسن استغلالها والتنسيق بينها بما يحقق صالح المشروع. على سبيل المثـال، فـإن تزويد المسئولين بمعلومات جيدة عن طلب المستهلكين علـى منتجـات المشـروع سوف يمكنهم من جدولة الإنتاج بالشكل الذي يحقق أفضل ربح ممكـن، ويقلـل من مستويات المخزون السلعي إلى أدنى حد.

المعلومات كأصل :Information as an Asset

يمكن النظر إلى المعلومات الرقمية بوصفها أصل من الأصول التي تمتلكهـا الإدارة، مثلها في ذلك مثـل المبـاني والآلات والخامـات الـتي تسـهم في العمليـة الإنتاجية. ويؤكد هذا على أهمية أن يعامل المسئولين نظم المعلومـات كاسـتثمار من الاستثمارات، الأمر الـذي يعطـي الجهـاز الإداري ميـزة نسـبية في مواجهـة المنافسين في الأسواق.

المعلومات كسلعة :Information as a Commodity

يمكن اعتبار المعلومات سلعة من السلع التي تنتجها الإدارة، سواء لغـرض الاستخدام الداخلي مثل الرقابة وتقييم الأداء أو دعم القرار أو لغرض البيـع في الأسواق مثل إنتاج الأفلام الإعلامية.

أهمية نظم المعلومات للأجهزة الإدارية :

تستخدم نظم المعلومات جميع أنواع التكنولوجيا لتشغيل ومعالجة وتخـزين

ونقل المعلومات في شكل الكتروني وهو ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات التي تشمل الحاسبات الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وأجهزة الفاكس وغيرها من المعدات. ويقوم نظام المعلومات بتشغيل البيانات وتقديمها للمستخدمين- ربما يكون فرداً أو مجموعة من الأفراد- الذين يقومون بتشغيل مخرجات نظام المعلومات بأنفسهم نتيجة توفر الحاسبات الآلية. وربما تكون مخرجات العديد من النظم مستخدمة بشكل روتيني لأغراض الرقابة على أداء الجهاز الإداري نفسه أو لتبسيط تشغيل أوامر المستخدمين.

وتعتبر القرارات الخاصة بالتكنولوجيا المستخدمة في الجهاز الإداري العنصر الحاكم في نجاح ذلك الجهاز، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية 50٪ من رأس المال المستثمر في الأجهزة الإدارية يتعلق بالمعلومات، كما أن هناك حوالي 63 حاسب آلي لكل 100 عامل، بينما تقدر بعض المصادر أن واحد من كل ثلاثة من العاملين يستخدم الحاسب الآلي. كما تبلغ نسبة المديرين الذين يستخدمون الحاسب الآلي في أعمالهم حوالي 88٪. وبلغ حجم إنفاق الشركات الأمريكية على تكنولوجيا المعلومات في عام 1996 بـ500 مليون دولار، بينما بلغ إجمالي الأموال المنفقة في العالم حوالي واحد تريليون دولار.

أنواع نظم المعلومات المستخدمة في الأجهزة الإدارية:

يمكن تقسيم نظم المعلومات التي تستخدم داخل الأجهزة الإدارية الحكومية للمعاونة في عمليات المستويات الإدارية والتوثيقية إلى أربعة أنواع رئيسية كما يلي:

نظم معالجة العمليات:

هي نظم للمعالجة الآلية للعمليات الروتينية الأساسية لدعم أنشطة التشغيل المختلفة داخل الجهاز الإداري، وأهم وظائف هذه النظم هي معالجة البيانات وإنتاج التقارير، ومن أمثلة نظم معالجة العمليات: نظام شئون الموظفين، ونظام الشئون المالية، ونظام المستودعات ومتابعة المخزون.

نظم المعلومات الإدارية:

تتألف من مجموعة من العمليات المنتظمة التي تدعم المستويات الإدارية المختلفة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في تنفيذ الأعمال واتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، ومن أمثلة هذه النظم: نظام معلومات التسويق، نظام معلومات التمويل، نظام معلومات الإدارة العليا.

نظم دعم اتخاذ القرارات:

تقوم بدعم أنشطة اتخاذ القرارات داخل الجهاز الإداري، حيث تعتبر عملية اتخاذ القرار أساس العملية الإدارية. ويواجه الإداريين في الأجهزة الحكومية العديد من المشكلات المتعلقة بالتخطيط ووضع الخطط، وتحليل البدائل، واختيار أفضل الحلول للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وغيرها. وينتج عن هذا التنوع من المشكلات تنوع في طبيعة وشكل المعلومات التي يحتاجها الإداريون، الأمر الذي يستدعي إنشاء نظم معلومات قادرة على تلبية الاحتياجات المعلوماتية المختلفة على كافة المستويات الإدارية، وفي مختلف المجالات الوظيفية خاصة أن اتخاذ قرار سليم أصبح إحدى التحديات التي تواجه مديري اليوم نظراً للتقلبات الهائلة في المجالات الإدارية في ظل الاتجاه نحو عولمة الأجهزة الإدارية وتعقد المتغيرات التي تواجهها.

نظم المعلومات المكتبية:

تهدف إلى تحسين كفاءة أعمال السكرتارية والعاملين في الجهاز الإداري عن طريق إمكانية إجراء تعديل أو تغيير في هياكل أنشطة المكاتب، وتستخدم هذه النظم تقنيات حديثة لتسهيل عمليات: تجهيز المعلومات من تخزين واسترجاع للمعلومات، ونقل المعلومات.

مظاهر تطبيق نظم المعلومات في الأجهزة الإدارية الحكومية:

تمضي نظم المعلومات والاتصالات قدماً وبشكل متسارع وتأتي مع كل يوم بجديد، ويمكننا القول أصبح للكمبيوتر والاتصالات دوراً رئيسياً في المجتمع بشكل عام وفي تطور أداء الأجهزة الإدارية الحكومية بشكل خاص. ومن المسلم به أنه من الصعب بمكان رسم صورة لنهاية المطاف لهذه التكنولوجيا. ولكن هذه التكنولوجيا لا تزال حتى الآن تتركز بشكل رئيسي في بلدان العالم المتقدم، وبالتالي فإن دراسة منجزات هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها خاصة في مجال الإدارة الحكومية للأنشطة الحضرية بالمدينة، وكذلك دراسة المشروعات والتصورات المستقبلية في هذه الدول يساهم إلى حد بعيد بوضع النقاط الرئيسية لملامح مجتمع المستقبل.

ظهور ما يعرف بالحكومات الالكترونية:

مع تطور مفاهيم نظم المعلومات، وازدهار تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات في النصف الثاني من القرن العشرين، ظهرت أنواع متعددة من نظم المعلومات المبنية على الحسابات كل منها يسعى إلى تلبية احتياجات معينة في المجالات الإدارية المختلفة، وكل منها يعمل على الإسهام بشكل أو بآخر في

تحسين فاعلية الأداء التنظيمي والإداري. وقد كان لذلك الأثر المباشر على الأجهزة الإدارية للمؤسسات ومنها تلك التي ترعى مسألة المحافظة على الآثار والمدن التاريخية، من حيث رفع كفاءتها وتحسين وتطوير طريقة أدائها.

وعلى ذلك ظهر ما يعرف بالإدارة الإلكترونية التي تأخذ بالأساليب الحديثة من تكنولوجيا ونظم المعلومات بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية في الحصول على الوثائق والقرارات وخدمات الصيانة للمباني التراثية من خلال وسائل المعلومات والاتصالات، كما تهدف إلى مساعدة أصحاب القرار في الأجهزة الهندسية على القرار في الوقت المناسب.

تفاوت كبير في تطبيق نظم المعلومات في تطوير وصيانة المدن التاريخية:

المتأمل إلى المناطق التاريخية في مدن العالم المتقدم يجد تفاوتاً كبيراً من مكان لآخر في مدى استجابة الحكومات للمرحلة التي مرت حتى الآن من عمر ثورة نظم المعلومات والاتصالات. ففي أماكن مثل أوروبا الغربية وأمريكا وماليزيا واليابان نجد تصوراً واضحاً للمرحلة القادمة واستعداداً حثيثاً لها، وذلك بمباشرة الحكومات بتطوير البنية التحتية الضرورية لخدمة المرحلة المقبلة وخاصة ما يعرف بطريق المعلومات فائق السرعة The Information Superhighway. وقد بدأت بالفعل التجارب في مدن تلك المناطق على مدى تأثير المفاهيم الناشئة والتصورات المستقبلية لها على طريقة أداء الوظائف الحضرية بها: وعلى سبيل المثال اعتبرت إدارة كلينتون منذ انتخابه 1992م أن الثورة الرقمية- من ناحية إنشاء البنية التحتية اللازمة لها- خاصة موضوع طريق المعلومات فائق السرعة قضية ذات أولوية رئيسية. وفي ماليزيا بدأ تنفيذ طريق المعلومات فائق السرعة منذ عام 1997م. وينتظر المشروع الماليزي الرائد خطوات عدة من التطور

المستقبلي، تشمل تطوير سبع مناطق رئيسة لتنفيذ مشروعات الحكومة الإلكترونية والبطاقات الذكية متعددة الأغراض والمدارس الذكية والخدمات الصحية عن بُعد وعلى الجانب الآخر في دول العالم النامي، نلاحظ مدى التخلف عن ركب التقدم والنقص التكنولوجي الواضح في كافة المجالات، فعلى سبيل المثال جاءت النسبة في قارة إفريقيا في مجال عدد خطوط الهواتف بمعدل خط هاتف واحد لكل 100 فرد عام 1995م، بينما كانت النسبة 50 خط هاتف لكل 100 فرد في أوروبا. ولا يختلف الوضع كثيراً في بعض دول آسيا عن أفريقيا، ففي اندونيسيا بلغت النسبة خطي هاتف لكل 100 فرد.

فروق واضحة في توفير الخدمة المعلوماتية:

يلاحظ أن هناك تفاوت في توفير الخدمات المعلوماتية على مستوى المدينة الواحدة، حيث يوجد ضمن المدينة الواحدة مناطق تنعم بكل الخدمات الحضرية ومناطق أخرى محرومة منها. وهذه الفروق موجودة على حد سواء في الدول النامية والمتقدمة. وطالما أن هناك فروقاً واضحة بين المدن وعلى مستوى المدينة الواحدة في مدى توفر التكنولوجيا الحديثة (معلومات واتصالات) فهناك أيضاً فروقاً في مدى تأثير هذه التكنولوجيا على تطور وتنمية المدينة بشكل عام. بالإضافة إلى أن طبيعة الفترة القصيرة التي تمت بها التغيرات التكنولوجية لن تسمح بظهور تغيرات واسعة النطاق بل بدأت التغيرات بالظهور هنا وهناك. فعلى سبيل المثال استطاعت شركات مثل IBM إغلاق مباني مكتبية كاملة واستعاضت عنها بمكاتب منتشرة في أنحاء المدينة ويعود احد أسباب ذلك إلى تبني هذه المؤسسة تجربة العمل عن بعد. وقد ظهرت في بعض المدن كاليابان وكوريا مناطق خاصة ذات طابع تكنولوجي مثل مدينة تسوكوبا العلمية قرب طوكيا

والتي تضم حوالي 50٪ من مؤسسات البحث العلمي في اليابان، وهي تعتبر من أكبر المجمعات العلمية في العالم. وفي بريطانيا تم إغلاق حوالي ثلث فروع البنوك المحلية منذ عام 1985م وحتى الآن بعد تبني مفهوم آلات صرف النقود الإلكترونية.

ويتعرض الجزء التالي من البحث بدراسة التأثيرات المتوقعة لنظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية، ثم رصد الوضع الحالي لتلك الأجهزة من خلال إبراز أهم المشكلات التي تواجهها تلك الأجهزة، ثم بيان لأهم المعوقات التي تحول دون استخدام نظم المعلومات بالشكل الأمثل.

التأثيرات المتوقعة لنظم المعلومات على الأجهزة الإدارية في المدن العربية :

يتضح مدى إمكانية تأثير نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية في المدن العربية في ثلاثة نقاط هي: إحداث تحولات تنظيمية، وتغير في الوظائف الحضرية، وتغير في الإجراءات الإدارية.

إحداث تحولات تنظيمية :

أحد جوانب تكنولوجيا نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية هو استخدامها لهياكل تنظيمية جديدة، يتم فيها تخفيض عدد المستويات الإدارية، وتوسيع نطاق الإشراف والرقابة، حيث يعتمد أسلوب الإشراف على العاملين على الثقة، ويقل التعامل المباشر والرقابة بين الرؤساء والمرؤوسين وبين الزملاء بعكس ما هو موجود في معظم الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن العربية. ويتم الاعتماد على البريد الإلكتروني والبرمجيات في تحقيق التنسيق بين الأفراد الذين

يؤدون مهام مشتركة، ويقوم المسؤولون بتفويض المزيد من مسؤوليات اتخاذ القرارات للمستويات الأدنى مما يجعل الأجهزة الإدارية أكثر استجابة لعملائها ومنافسيها. وتوفر تلك التكنولوجيا إمكانية أن يعمل بعض أعضاء الجهاز الإداري عن بعد وبدون الحاجة للحضور الدائم إلى مكان العمل.

تغير في الوظائف الحضرية:

يتمثل هذا التأثير في تبلور مفاهيم وطريقة أداء المجتمع لوظائفه الحضرية التي بدأت بالظهور بالفعل، وجعل تطبيقاتها أكثر فاعلية. فعلى سبيل المثال سيؤدي وجود طريق المعلومات فائق السرعة ودمج أجهزة الاتصالات، وكذلك إمكانية الاتصالات وتبادل المعلومات دون حدود زمنية ومكانية إلى توسيع وتأكيد مفهوم الحيز الافتراضي وجعل التواجد ضمن هذا الحيز فعالا لإنجاز كافة الأعمال التي يمكن أن تشملها تطبيقات هذا المفهوم. إن بلورة المفاهيم واكتمال فعالية تطبيقاتها من المؤكد أنه سيؤدي إلى تغيرات جذرية في طريقة أداء الوظائف الحضرية.

وعلى ذلك فإن تطور مفهوم الحيز الافتراضي سيؤدي إلى طريقة جديدة للتعامل مع الأجهزة الإدارية الحكومية- خاصة الخدمية منها- من المنزل، فمع توفر الاتصالات التفاعلية من المنزل وعبر طريق المعلومات فائق السرعة سيكون بالإمكان إنجاز الخدمة من داخل المنزل عبر جهاز اتصال تفاعلي يُمكّن طالب الخدمة من التعامل مع الأجهزة الإدارية المختصة بالخدمات العامة كالكهرباء والتليفون والغاز واستخراج شهادة الميلاد والهوية وجوازات السفر وتصاريح السفر، والتعامل أيضاً مع الخدمات العمرانية والتعليمية والصحية والاجتماعية،

بالإضافة إلى الخدمات التجارية والتجول في متاجر إلكترونية (افتراضية). وكذلك يمكنه طلب توصيل الخدمة إلى المنزل وتسديد قيمتها إلكترونياً.

تغيير في الإجراءات الإدارية:

تشير استقراءات العقود الماضية إلى أنه كانت ردود فعل الأجهزة الإدارية الحكومية المعنية بتقديم الخدمات الحضرية في الكثير من الدول النامية والدول العربية بطيئة جداً تجاه المشاكل التي كانت تتعرض لها مدنهم. وكذلك تميزت هذه الإدارات بغياب الديناميكية في تطبيق وتقييم ومتابعة سياسات تمس بصورة مباشرة استخدامات الأراضي وتوزيع الخدمات. فعلى سبيل المثال استغرق إلغاء العمل بسياسة التملك الواسع للأراضي المخصصة لتطوير المدينة ونقل ملكية هذه الأراضي إلى القطاع الحكومي 40 عاماً في مدينة نيودلهي و21 سنة في مدينة دمشق بعد وضع هذه السياسة موضع التطبيق في كلا المدينتين رغم التأثيرات السلبية التي ظهرت من جراء تطبيق هذه السياسة منذ السنوات الأولى لتبنيها. ولكن مع سرعة التغييرات التكنولوجية الجارية في نظم المعلومات والاتصالات فسوف تتحسن كثيراً الصورة الحالية ويحدث لها العديد من التغييرات النظامية ويكون الاتجاه دوما إلى تبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز لملاحقة ركب التطور والتحديث.

التجارب العالمية في مجال إنقاذ وإحياء الموروث العمراني:

لا يخلو أي بلد في العالم من وجود موروث عمراني عريق على أرضه، يمثل نتاج الحضارات التي تركتها عهود سابقة مرت عليه، ويمثل مسيرة تطور الحياة الحضرية وما نالتها من اهتمام أهلها وحكامها في ميدان البناء والتعمير.

وقد يبدو الموروث العمراني وما يتصل به من الفنون تراثا ماديا للوهلة الأولى، لكنه لايخلوا من الجانب الروحي، ولذا فأن الأمم في مختلف بقاع الأرض تعتز به وتحرص عليه كل الحرص، لأنه يمتزج بتاريخها وذكرياتها وعواطفها الروحية والقومية.

وقد أوجدت مسألة تفسير مصادر الموروث العمراني في عصرنا الحديث وتحديد القيم المرتبطة بها، مطلبا مهما يحتاج إلى قدر كبير من الخبرة والاطلاع والثقافة، ولم تعد تقتصر على الاهتمام المحلي أو القومي، بل غدت رسالة إنسانية تتعاون الشعوب في أدائها، وتتبادل الخبرات بشأنها تحت أشراف منظمات دولية متخصصة أو هيئات إقليمية.

من هذا المنطلق سنقوم بعرض بعض التجارب العالمية في دراسة مصادر الموروث العمراني والقيم المرتبطة بها لدى دول متنوعة على ظهر كوكبنا الارضى من أجل الاستفادة منها كخبرة ومقارنتها بما لدينا من جهود للنهوض في ادارة مصادر الموروث العمراني في مدننا.

شهدت الإنسانية خلال القرن الماضي العديد من الحروب المدمرة التي أظهرت مدى ضعف الموروث العمراني والانساني عامةً أمام القوة التدميرية للاسلحة والحروب، وبأختفاء العديد من المبانى الاثرية اثناء الحرب العالمية الثانية بدأ الانسان يدرك اهمية العمل على الحفاظ على الموروث العمراني من الفناء. فبالرغم من تأثير الزمن والتآكل الطبيعى وتأثير الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وغيرها على الموروث العمراني فأن تأثير الانسان على الموروث العمراني كان افدح واكبر، كذلك اثرت التكنولوجيا في تسهيل التطور العمرانى السريع واختفاء العديد من المبانى والمناطق الاثرية لافساح المجال

للطرق والمشروعات العامة والصناعية الكبيرة وساهمت الصناعة في زيادة التلوث البيئى للهواء والمياه مما اثر تاثيرا مباشرا على الموروث العمرانى فبالاضافة للتلوث الناتج من عادم السيارات انتشرت مداخن المصانع تنشر في الهواء الملوثات التى تؤثر على الانسان والجماد معا. اصبح الحفاظ على الموروث العمراني مسؤولية تاريخية انسانية تساهم في الابقاء على معالم الماضى لكي يراها ابناء المستقبل. فمنذ ان وعى الانسان الحتمية التاريخية للماضى والحاضر والمستقبل حاول تسجيل حاضره والحفاظ على ماضيه ليرى المستقبل، واصبح الموروث العمراني يعكس الهوية الحضارية للانسان: ماضيه وحاضره ومستقبله.

ولقد انتبهت دول مختلفة في العالم لمسألة التجانس بين التراث والمعاصرة في مباني المدينة من اجل ان تظهر كوحدة واحدة تربط التغيرات والتطوير الجديد بالوضع الاصلى للمدينة بكل حساسية وعناية، ومن التجارب التى سنحاول ان ندرسها هي ماقامت بها دول مثل هولندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرها.

ما جدوى عرضنا للتجارب العالمية في مجال إنقاذ وإحياء الموروث العمراني؟

هناك قناعة واسعة الانتشار حاليا تؤكد على ان المدن المصطنعة تنقصها بعض المكونات الاساسية. عندما تقارن المدن القديمة التى اتسمت بطابع الحياة، نجد ان محاولاتنا الحديثة لخلق المدن بطريقة اصطناعية هى من وجهة النظر الانسانية غير ناجحة على الاطلاق.

وعندما نزور مدنا تقليدية محببة للناس- خصوصا في الدول الاوروبية- نجدها غالبا ماتكون جذابة ومألوفة ومريحة. وقد يعود ذلك في بعض الاحيان لكونها صغيرة، وبالتالى سهلة الفهم والتعود. الى جانب حفاظها على موروثها

العمراني القديم وهناك أيضا صفات اخرى تدل على ذلك، مثل الاستغلال المتبع لمختلف المستويات، والاستعمالات المختلطة وتحديد واضح لمركز المدينةعلى سبيل المثال بأستخدام الاسوار والمداخل كالابواب والاقواس، والتى يمكن استخدامها وظيفيا للحد من مرور بعض انواع السيارات، وتميز خط سماء المدينة، وشبكة نافذة من الازقة والممرات، التى غالبا ماتحتوى على اقواس او عقود فوقها، ومبان صغيرة الحجم بأطوال ثابتة تكون خلفية متباينة لمبان مهمة، واستخدامات كبيرة في مبان متواضعة، كما هو الحال في الدكاكين الضيقة الواجهات والغائرة من الداخل، والتى تستغل عمق كتلة البناء في مدينة فلورانسا (Florence) لايعنى ذلك اننا نريد من البيئات الحديثة ان تحاكي القديم. مانريده فحسب هو ان ندرس المدن القديمة، ونعرف كيف تعمل، ولماذا يحبها الناس، وبعد ذلك نطور اشكالا عمرانية ومبان جديدة تتحلى بنفس الصفات الايجابية التقليدية، لكنها بوضوح من صنع الحاضر.

ينبغى ان تكون المبانى الجديدة نتيجة خيال مبدع، وذات جودة عالية وان تكون قوية بالوسط التاريخى الذى توجد فيه، كما ينبغى في نفس الوقت ان تعكس عصرها وزمانها. لذلك، يجب ان تحوى قدرا من الزخرفة والامتاع للناظر اليها، لا ان تكون واجهات مملة مثل الانماط الورقية المطبوعة التى كانت شائعة في الخمسينات والستينات من القرن الماضى. كما يجب الا تكون خليطا غير متناسق من الاشكال الزخرفية الكلاسيكية التى تحط من قيمة التاريخ. ان العمارة المتميزة في مختلف العصور يمكن ان تتعايش بعضا مع بعض رغم الاختلاف في الطراز والحجم ومواد البناء المستخدمة. فوق كل شى يجب ان

نبتعد عن الطراز العالمى (International Style) الذى جعل الكثير من العواصم في العالم تتشابه الى حد كبير.

تحتوى المبانى في المدن والبلدان الناجحة على تجانس في تصميماتها ومواد بنائها مما يبرز التنوع والاختلاف عبر عدد محدود من الافكار.

ينبغى ان تكون المشاريع الجديدة استمرارية لتقليد دائم في بناء المدن والبلدان. من ناحية اخرى، هناك خطر يتهدد البيئات العمرانية الغنية تاريخيا وتراثيا نتيجة التقليد السطحى لذلك التراث. يجب ان توفر المشاريع الجديدة الاحتياجات المعاصرة، وتكون متلائمة مع الوسط الذى تنشأ فيه، لا ان تكون شاذة ومختلفة عن غيرها. وليس من السهل تقدير مكانة المبانى التاريخية الجيدة التى تلائم حجم وطبيعة الاستعمالات المناسبة لمراكز المدن في القرن العشرين وقرننا الحالى- ولاسباب وظيفية واقتصادية وتقنية- ان تكون المبانى الحديثة اكبر واعلى من المبانى التقليدية. إضافة إلى ذلك، فإن قابلية المبانى الحديثة للتكيف مع الاستعمالات المتعددة اقل قدرة من قابلية المبانى القديمة للتكيف. لقد احتلت العديد من المدن الشهيرة مثل طوكيو وباريس ولندن المبانى العالية المتشابهة. ولقد صار تأثير كل من الاقتصاد، والتجارة، والتقنية الحديثة، وانماط الحياة، والعمل اليومى، بالإضافة الى الموضات المعمارية، مسيطرا على الطبيعة الخاصة بكل مدينة ترتفع فيها هذه المباني التى صنعت نمطا خاصا جعل المدن الحديثة تشبه بعضها بعضا في جميع انحاء العالم. لذلك، لابد لنا ان نتلافى الحلول العالمية المكررة، وألا نتجاهل أو ندمر القيم التقليدية الرائعة، وذلك بالاستفادة من المباني التاريخية.

وان الاطلاع على التجارب العالمية، يغني تجربتنا، ويدفعنا لوضع الخطط المدروسة في مجال الحفاظ على مصادر التراث.

إنقاذ وإحياء الموروث العمراني لمركز مدينة استانبول التأريخي:



خارطة توضيحية لمدينة إستانبول

يتشابه مركز مدينة إستانبول التاريخي مع عدد كبير من مراكز المدن الإسلامية التقليدية، فتنتشر فيه المساجد الجامعة وقصر الحاكم والساحات والحدائق، وغيره من العناصر المعمارية الأخرى التي تحولت إلى أماكن جذب السكان والسياح، ولمدينة إستانبول موقع إستراتيجي فريد ومتميز، إذ تقع بين قارتي آسيا وأوروبا، ويقع مركز المدينة التاريخي في القسم الأوروبي من المدينة، ويعد هذا القسم أشبه بنصف جزيرة تاريخية، فيحيط بها بحر مرمرة الذي يربط بين البحر الأبيض المتوسط والممر البحري الممتد نحو البحر الأسود، إضافة إلى ميناء القرن الذهبي.

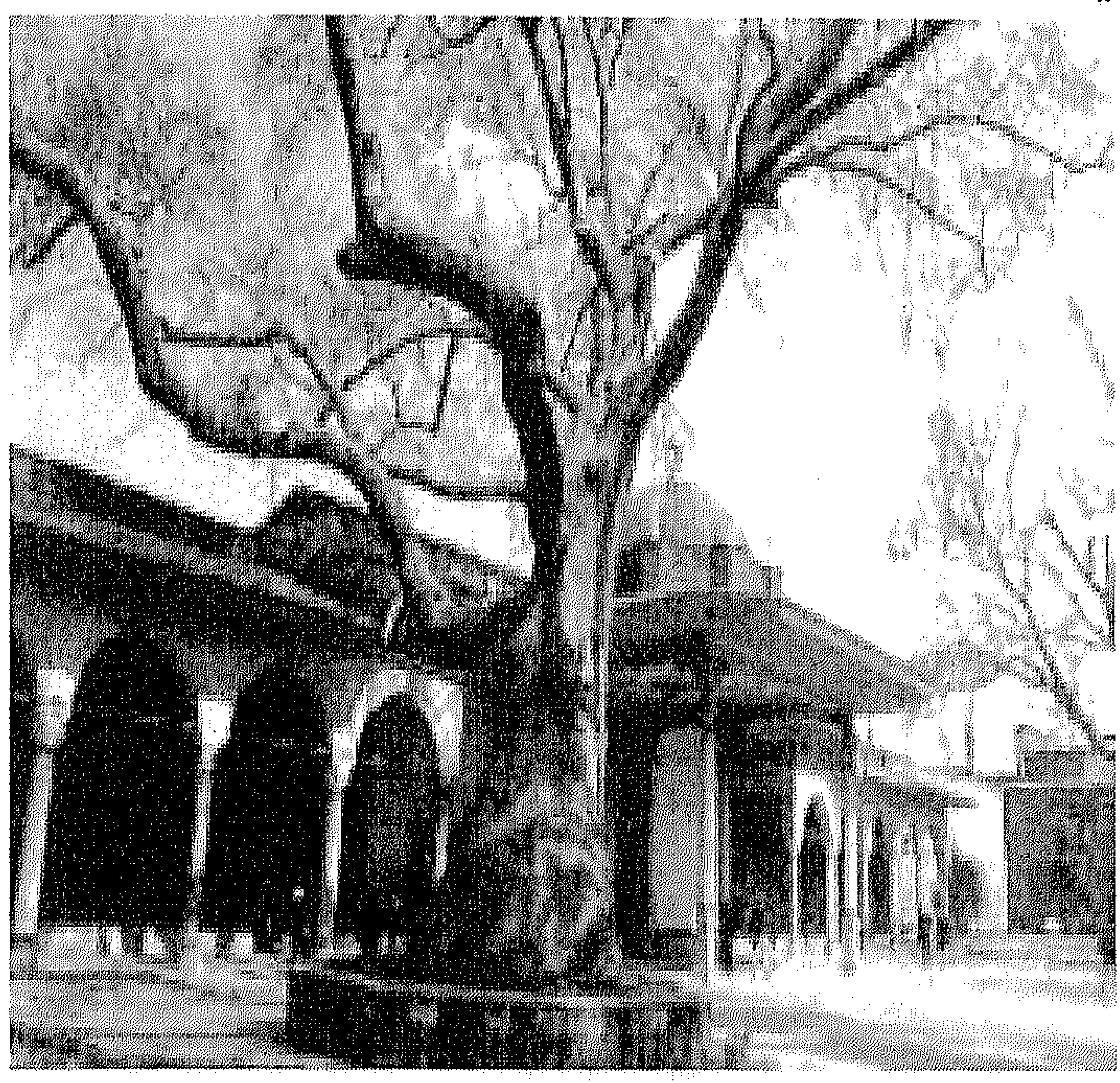
وللمدينة أهمية تاريخية، بعد أن كانت عاصمة للإمبراطورية الرومية الشرقية، ثم أصبحت إمبراطورية شرقية عام 375م، وسميت بالإمبراطورية البيزنطية، والإمبراطورية الرومية أو الإغريقية، وظلت قائمة بعد ذلك لأكثر من عشرة قرون، وذلك لمناعة العاصمة، وفي العهد العثماني فتح السلطان محمد الثاني مدينة إستانبول، وبعد حصار مكثف في 29 أيار (مايو) 1453م. وتحولت العاصمة العثمانية من أدرنة إلى القسطنطينية وسميت بإسلام بول أي مدينة

الإسلام، ودار السعادة، وسميت بالآستانة لتتحول إلى قاعدة للأعمال العسكرية في الشرق والغرب، وأتى السلطان محمد الفاتح بأسر تركية وعربية كثيرة من الأناضول، وأسكنها في العاصمة الجديدة، لتتكون من الأسر الإسلامية، وبدأت سياسة الفاتح في إعمار المدينة، وانتعشت فيها حركة البناء والإنشاء والتجارة والاقتصاد، فقد أصلح الفاتح بعض أسوارها المهدمة، وشيّد فيها عدداً من المباني الكبرى، من الجوامع والمدارس والقصور، وقلده في ذلك وزراؤه وقواده. وفي عام 1600م بدأ بالازدياد وبسرعة في عدد سكان المدينة إلى أن بلغ 800 ألف نسمة، بعد أن تناقص إلى 50 ألف أو 100 ألف نسمة حسب التقديرات المختلفة، وكان هذا العدد أكثر بكثير من عدد سكان أي عاصمة أوروبية آنذاك.

مع تأسيس الجمهورية التركية، ونقل العاصمة إلى مدينة أنقرة، شهدت المدينة إهمالاً ملحوظاً، لغاية عام 1950م، حيث بدأت نهضة عمرانية وصناعية سريعة، كان لها الدور في إعادة الاهتمام بهذه المدينة، انعكست سلباً على نسيجها العمراني، غير أن المشروعات التي قامت بها بلدية مدينة إستانبول الكبرى، وبالتعاون مع القطاع الخاص في بعض المشروعات، كان لها الدور الرئيس في إعادة إحياء مركز المدينة التاريخي.

نحاول هنا الاستفادة من تجربة مدينة إستانبول في الحفاظ على النسيج العمراني لمركزها التاريخي، من خلال التعرف إلى مراحل التطور العمراني الذي شهده مركز المدينة، وإلى الظواهر التي أدت إلى تدهوره، وإلى المشروعات التي قدمت الحلول المناسبة لحماية مركز المدينة، والقيام بتعميمها على مراكز المدن العربية التقليدية التي تتماثل بمدينة إستانبول.

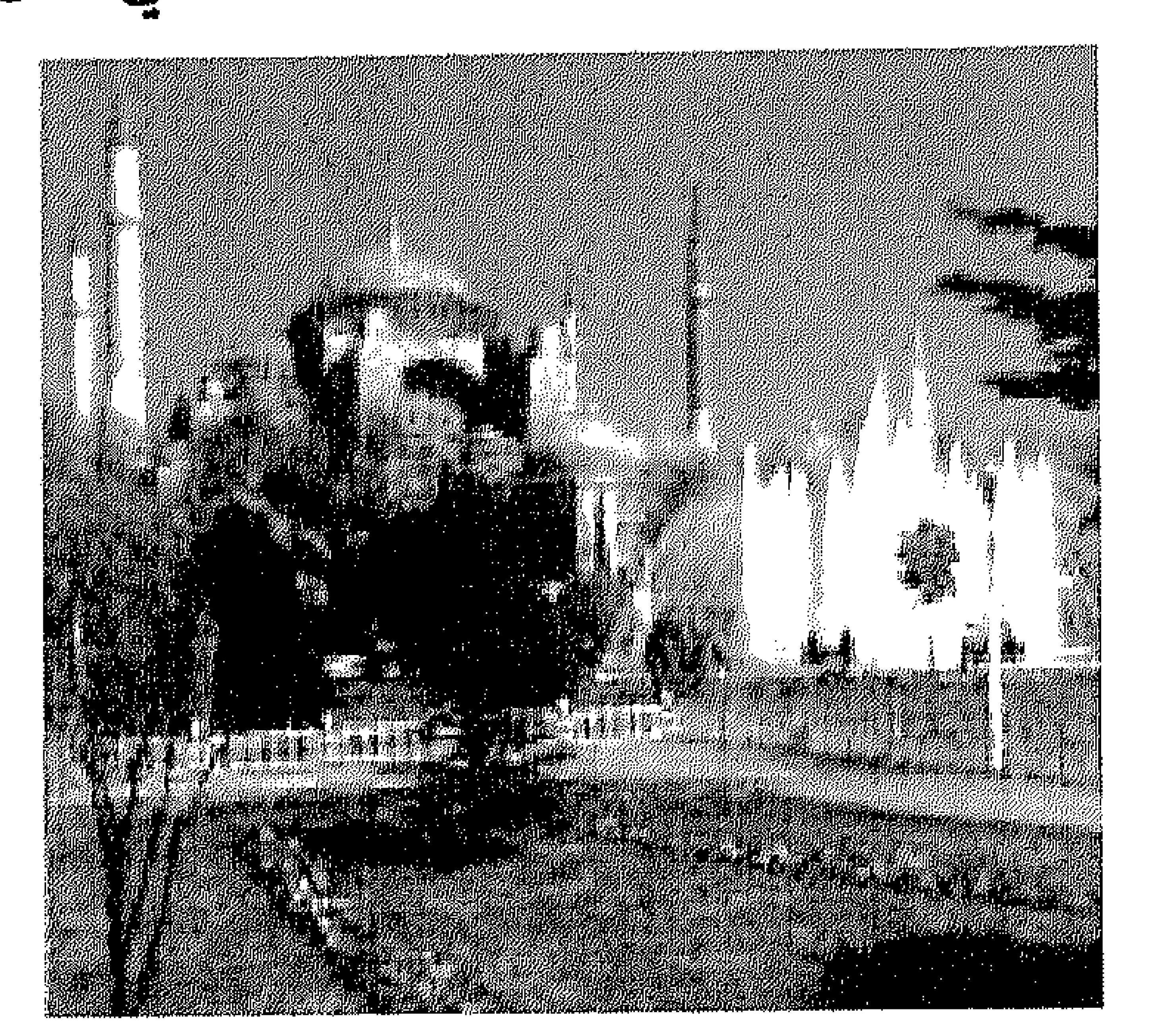
مراحل التطور العمراني للمدينة:



الفناء الخارجي لقصر طوب قابي

يتميز النسيج العمراني لمركز مدينة إستانبول بعدد كبير من الأوابد التاريخية التي تعود معظمها إلى العهد العثماني، وقد بدأت هذه النهضة في عهد السلطان محمد الفاتح (1451-1481م)، الذي أمر ببناء قصر طوب قابي (باب المدفع) (Topkapi Sarayi) بمساحة وقدرها 000700. متر مربع، ويحمي القصر من جهة البر سور ضخم بطول 1400 متر مدعم بثمانية وعشرين برجا، ويشتمل على استراحات ومساجد وقاعات اجتماعات ودواوين حكومية ومكتبات ومعسكرات ومبانٍ أخرى متنوعة، تدور حول أربعة أفنية كبيرة، يقع الواحد منها من وراء الآخر. وأصبح قصر طوب قابي أشبه بمدينة متكاملة داخل مركز مدينة إستانبول، ولأهميته السياسية أحيط القصر بالساحات والشوارع الواسعة، ومن أهمها السوق المغلق) (Kapali Carsi) الواقع بين جامع بيازيد ومنحدر محمود باشا، ويشغل مساحة وقدرها 00030. متر مربع، وللسوق 18 باباً و65 زقاقاً و0003. دكان، ولكل مهنة من المهن منطقة خاصة بها.

كما بنيت العديد من المساجد العثمانية الضخمة والكليات، والتي من أهمها جامع السلطان أحمد وجامع بيازيد، إضافة إلى وجود كنيسة أياصوفيا في نفس المنطقة (منطقة السلطان أحمد). وقد انتشرت عمارة المساجد الضخمة والكليات التي تحمل اسم السلطان وخاصة في عهد المعماري سنان، الذي عاش في القرن السادس عشر الميلادي، وهي الفترة التي حكم فيها السلطان سليمان القانوني (1520- 1566م)، وضمت العديد من المباني المهمة، مثل الجوامع والخانات والمدارس والحمامات والحدائق والساحات والأسبلة والجسور، وتم تأمين المياه إلى المدينة من خلال القنوات، فأخذت مدينة إستانبول في تلك الفترة حلة جديدة ومتكاملة وحوت على جميع عناصر المدينة الإسلامية التقليدية، من حيث المخطط العام للمدينة.



وتعد المنشآت المعمارية الحضارية الضخمة أحد الرموز المهمة المستخدمة كوسيلة من وسائل الدعاية السياسية، وقد عدت من المعايير التي تميز المدينة من غيرها من مراكز الاستيطان الحضري، وتشكل هذه المنشآت جزءاً من تكوينات المدينة الإسلامية. ولم تقتصر النهضة العمرانية على القصور والمساجد فحسب، بل شملت بناء الحمامات والخانات، فأصبحت إستانبول مركز الثقل في العالم الإسلامي كله وموئلاً لعلمائه ومقراً لتراثه العلمي والثقافي والفني.

عوامل تدهور مركز المدينة:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914- 1918م) ومع التطور الذي شهدته الساحة السياسية في العالم، تقهقرت الدولة العثمانية وتقلصت مساحتها، كما أصدر المجلس الوطني في جلسته المنعقدة بتاريخ 13 تشرين الأول (أكتوبر) 1923م، قانوناً ينص فيه على إعلان مدينة أنقرة عاصمة رسمية لدولة تركيا بدلاً من إستانبول، وفي تاريخ 29 تشرين الأول (أكتوبر) 1923م، أقر المجلس بناءً على طلب مصطفى كمال دستوراً أعلنت فيه الجمهورية التركية وانتخب أول رئيس جمهورية لها، وكان تعداد سكان مدينة إستانبول مع بداية القرن العشرين نحو 850 ألف نسمة، وفي عام 1927م وحسب الإحصاءات، تراجع عدد السكان ليصبح 700 ألف نسمة، بعد أن فقدت مدينة إستانبول أهميتها السياسية، فتحولت الأنظار والمشروعات العمرانية والسياسية والثقافية إلى العاصمة الجديدة أنقرة، وأصبحت جميع القرارات التي تتعلق بمدينة إستانبول تؤخذ من العاصمة الجديدة. فقد أهملت المدينة تماماً، وقامت الحكومة الجديدة بإعادة توظيف بعض الدوائر العثمانية (سابقاً) إلى دوائر رسمية، مع تغيير مسميات بعض المباني والدوائر العثمانية إلى مسميات جديدة، بعيدة عن المصطلحات العثمانية، وفي نفس الفترة تم تحويل جامع أياصوفيا إلى متحف.

مظاهر تدهور مركز المدينة:

شهدت مدينة إستانبول أول نهضة عمرانية وصناعية في عام 1950م، وهو التاريخ الذي ترأس فيها الحكومة عدنان مندرس، رئيس الحزب الديمقراطي، والذي استمرت رئاسته إلى عام 1960م، وكان توجهه بجعل إستانبول مدينة حديثة وصناعية أيضاً، فبدأت الحركة العمرانية بشكل سريع ومكثف، رافقها

تنفيذ عدد من القرارات والمخططات الحديثة، التي لم تراع الجانب التاريخي للنسيج العمراني لمركز مدينة إستانبول، ومن أهم تلك المظاهر:

• **هدم المباني التاريخية:**

يتميز مركز مدينة إستانبول بنسيج عمراني تاريخي مترابط فيما بينه، يعود تاريخه إلى ما قبل العهد العثماني، وازدادت كثافته في العهد العثماني، فقد شيد العديد من الجوامع والقصور والحمامات والمدارس، ويربط بين هذه التكوينات المعمارية شبكة من الشوارع، وبمقاييس مختلفة، وفق نوعيتها وحاجة المرور بها، ولم يكن



عرض تلك الشوارع القديمة يخاطب السيارات والمركبات، التي بدأ عددها يتزايد في العهد الجمهوري، مما أدى إلى فتح عدد كبير من الشوارع الواسعة الجديدة مثل شارع الوطن (Vatan Caddesi)، والشارع الذي يربط بين بيازيد وأكساراي (Bayazit-Aksaray)، وشارع أردو- شهزادة باشي (Ordu-Sehzadebasi)، وطريق الساحل الذي يربط بين منطقتي فلوريا وسيركاجي (Florya-Sirkeci)، وتوسعة طريق دولمابهجة (Dolmabahce)، فأدت توسعة هذه الشوارع القديمة، أو شق الشوارع الجديدة إلى أضرار بالغة في النسيج العمراني التاريخي، فقد هدمت العديد من المباني العثمانية المهمة مثل حمام مراد باشا، وخان حسن باشا، وحمام بيازيد ومدارس البحر الأبيض المتوسط التابعة إلى كلية الفاتح ومكتبة كوجا راغب باشا، ومدرسة الصبيان، وغيره من

المباني الأخرى في أثناء أعمال توسعة هذه الشوارع، أو في فتح الشوارع الجديدة، دون الأخذ في الحسبان أهمية تلك المباني التاريخية.

• الاختناقات المرورية:

مع النهضة العمرانية السريعة التي شهدتها مدينة إستانبول تم البدء ببناء عدد كبير من المباني الضخمة والحديثة، في قلب مركز المدينة أو بالقرب منه، وخاصة الفنادق الفاخرة، لاستقطاب السياح ورجال الأعمال، لما تحققه السياحة الثقافية من دخل اقتصادي مرتفع لمدينة إستانبول، ومن أهم الفنادق التي بنيت في فترة (1950- 1960م)، فندق هيلتون وفندق ديوان، فتحولت هذه المباني إلى نقاط جذب للسائح أو الزائر، أدت إلى توجه عدد كبير من السيارات والمركبات نحو مركز المدينة، مما أدى إلى مزيد من الاختناقات المرورية بسبب صعوبة المرور في شوارع المدينة الضيقة، ولعدم وجود عدد كافٍ من مواقف السيارات لتلك المباني، انتشرت السيارات على جوانب الأرصفة، لتزيد في ضيق وازدحام المواصلات، وأصبحت عائقاً لحركة مرور السيارات، أو حافلات النقل العام، كما أن الكثافة السكانية قد رافقها زيادة في عدد السيارات، ولم تعد شوارع مركز مدينة إستانبول القديمة تستوعب هذا الكم الهائل من السيارات، والتي تتوجه معظمها إلى مركز المدينة لوجود الدوائر الحكومية، والتي شيدت في نفس الفترة، مثل قصر البلدية أو المراكز التجارية، وخاصة في بداية ونهاية ساعات العمل.

• ظهور التجمعات السكانية العشوائية:

في أوائل عام 1950م، ومع التوجه الحكومي بجعل مدينة إستانبول مدينة

صناعية وتجارية، انطلقت هجرة سريعة وغير منظمة من الأناضول والمدن المجاورة نحو مدينة إستانبول، للبحث عن فرص العمل، مما أدى إلى كثافة سكانية سريعة، لم تكن الجهات الحكومية قادرة على استيعابها، كما أثر ذلك سلباً على البنية التحتية للمدينة. ولم تقتصر هجرة الناس بمفردهم، بل نقلوا معهم ثقافتهم وطبائعهم التي نشؤوا عليها في الأناضول، علماً أن معظم المهاجرين من المزارعين، قد انعكس سلباً على الهوية الثقافية لمدينة إستانبول، وعلى الكثير من العادات والتقاليد التي كانت تتميز بها المدينة خلال العهد العثماني، فكان هناك تدنٍ في مستوى الوعي لدى السكان الجدد المهاجرين إلى المدينة، وانعكس ذلك على نظافة الشوارع، وعلى حماية المباني التاريخية، وقد ظهرت المجمعات السكنية العشوائية، والمشيدة بطريقة غير نظامية، دون الحصول على رخص من البلدية، فغرقت مدينة إستانبول بمشاكل عدة أهمها النظافة العامة، وتلوث المياه من جهة، إضافة إلى عدم كفاية نسبة المياه الموزعة على سكان المدينة، وإلى قضية المواصلات التي كانت أحد أهم القضايا لمدينة إستانبول، وإلى التلوث البيئي الناتج عن استخدام الفحم في فصل الشتاء، وغيره من القضايا الأخرى التي أدت إلى تدهور شديد وملحوظ في البنية التحتية لمدينة إستانبول. وقد أثبتت آخر الإحصائيات حول الكثافة السكانية التي شهدتها مدينة إستانبول، بأن 62.7٪ من سكانها ليسوا من مواليد مدينة إستانبول، بل هاجروا إليها من مناطق أخرى، وخاصة منطقة الأناضول، بهدف البحث عن العمل ولقمة العيش.

القرارات المتخذة لإنقاذ المدينة:

انطلاقاً من اهتمام بلدية مدينة إستانبول الكبرى وحرصها على حماية

النسيج العمراني للمدينة، ولإعادة الحيوية إلى قلبها التاريخي، صدر عن مجلس الوزراء قرار برقم 97/ 9436 وتاريخ 13 آذار (مارس) 1997م، بإحداث مديرية حماية البيئة التاريخية، وقد بدأت مهامها في عام 1998م. كما صدر عن مجلس البلدية قرار رقم 313، تاريخ 4 حزيران (يونيه) 1999م، حددت فيه مهام هذه المديرية، والتي يمكن أن تنحصر في النقاط الآتية:

- أن تكون هذه المديرية مسؤولة عن كل ما يتعلق بالموروث الثقافي غير القابل للنقل، وذلك ضمن حدود الصلاحيات الواردة في قانوني 2863 و3386 الصادرين عن مديرية مدينة إستانبول الكبرى، والمتعلقين بالمحافظة على الموروث الثقافي والطبيعي، وبقرار بلدية مدينة إستانبول الكبرى رقم 3030.
- القيام بتوثيق الموروث الثقافي والعمراني وتطويره وتقويمه، سواء كان عن طريق المخططات والمشروعات المقامة، أو البرامج التنفيذية بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن أهم المشروعات التوثيقية أسوار مدينة إستانبول التاريخية، والواقعة على بحر مرمرة، وعلى ساحل الخليج (القرن الذهبي)، والبدء بترميمها.
- القيام بحماية البيئة التاريخية لمدينة إستانبول، من خلال أعمال الترميم للمباني التي تصدعت نتيجة الزلازل وفق برامج مدروسة مع مراعاة الأولوية فيها، ومن أهم المشروعات الترميمية التي قامت بها البلدية، ترميم جامع أياصوفيا الصغير عام 2002م، وترميم صهريج يارابطان.
- مراجعة وتقويم المشروعات التصميمية أو التنفيذية الجديدة الواقعة ضمن النسيج العمراني التاريخي لمدينة إستانبول، من قبل مديرية حماية البيئة التاريخية، لمنح الرخص التي تتناسب مع النسيج العمراني والتاريخي لمركز مدينة إستانبول.

أهم المشروعات التخطيطية والعمرانية:

قامت بلدية إستانبول الكبرى، وجمعية السياحة والسيارات (Automobile and Touring Club)، بعدد من المشروعات التخطيطية والمعمارية التي كان لها دور إيجابي في إنقاذ مركز مدينة إستانبول التاريخي، وحماية نسيجه العمراني، وللتعرف إلى تلك المشروعات، نستعرض أهمها وفق الترتيب الآتي:

- **مشروع دراسة الحركة المرورية:**

تعد قضية المواصلات أحد أهم القضايا التي تواجهها مراكز المدن التقليدية، لما تسببه من اختناقات مرورية، وتلوث بيئي ناتج عن دخان المركبات، وقد شهد مركز مدينة إستانبول في السنوات الأخيرة تدهوراً ملحوظاً، بسبب دخول السيارات والمركبات وحافلات النقل العام إلى مركز المدينة.

وانطلاقاً من حرص بلدية مدينة إستانبول الكبرى في الحفاظ على النسيج العمراني لمركز المدينة قامت بدراسة شاملة لشبكة شوارع مدينة إستانبول بشكل عام، إضافة إلى الشوارع الواقعة ضمن النسيج العمراني لمركز المدينة، لإيجاد الحلول المناسبة في قضية تخفيف الاختناقات المرورية داخل وخارج مركز المدينة التاريخي، وفي عام 1994م قامت

القطارات الحديثة المستخدمة في مركز مدينة إستانبول

البلدية بمنع حركة مرور المركبات عن شارع عالم دار- أردو (Alemdar-Ordu)، الذي يعد الشريان النابض والمار من مركز المدينة التاريخي، وهو يربط بين أهم المناطق الواقعة في مركز المدينة، مثل: أمين أنو- السلطان أحمد- بيازيد- أك ساراي، (Eminonu-Sultan-Ahmet-Bayazit-Aksaray)، وتم رصفه بالحجارة، وخصص الشارع لمرور قطارات حديثة تسير على السكة الحديدية، تعمل على الطاقة الكهربائية، ويصل طول خط القطار إلى 12 كم، يربط بين منطقتي: أمين أنو- زيتنبورنو (Eminonu-Zeytiburnu)، وبهذه الطريقة تم الاستغناء وبشكل كامل عن حافلات النقل العام الأخرى.

وقد تم تنفيذ المواقف بشكل مدروس، من ناحية ارتفاع منسوبها بما يتناسب مع منسوب القطارات، ومما يسهل الحركة في صعود ونزول النساء والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، علماً أن لجميع المواقف منحدرات وحواجز ودرابزينات، إضافة إلى أماكن للجلوس، ولوحات إرشادية توضح طول خط القطارات وعدد وأسماء المواقف، مما يسهل حركة التنقل للسكان أو السياح.

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى عدد من النقاط الآتية:

1- عدم السماح بدخول المركبات إلى مركز المدينة التاريخي، لتفادي الأضرار الفيزيائية على المباني التاريخية القديمة، ولتخفيف الضجيج وتلوث الهواء الناتج عن المركبات، للمساهمة في خلق جو مناسب للسائح والزائر خلال تجواله داخل مركز المدينة التاريخي.

2- حل قضية النقل العام، بواسطة مركبات كهربائية تسير على سكة الحديد، ولها مواقف محددة.

3- توحيد اتجاهات السير في الشوارع الفرعية الضيقة، لتجنب الاختناقات المرورية.

4- تأمين مواقف للسيارات في محيط المدينة التاريخي، وخاصة عند أطراف المناطق التاريخية مثل المتاحف (متحف طوب قابي سراي) والمساجد، لوقوف الحافلات المخصصة للسياح، ومواقف لسيارات الأجرة.

5- تصميم وتنفيذ المخططات المرورية ضمن نطاق مخطط تنظيمي شامل لمركز المدينة التاريخي ولأطرافه.

• **مشروع تطوير ميدان السلطان أحمد وشارع عالم دار:**

يعد ميدان السلطان أحمد أحد أهم ميادين مدينة إستانبول، والواقع في مركز نصف الجزيرة التاريخية، ويشكل نواة مهمة، إذ يحيط بهذا الميدان متحف أياصوفيا، وقصر طوب قابي سراي، وجامع السلطان أحمد، الذي يحيط به فناء خارجي رحيب من ثلاث جهات، ويقع المسجد في

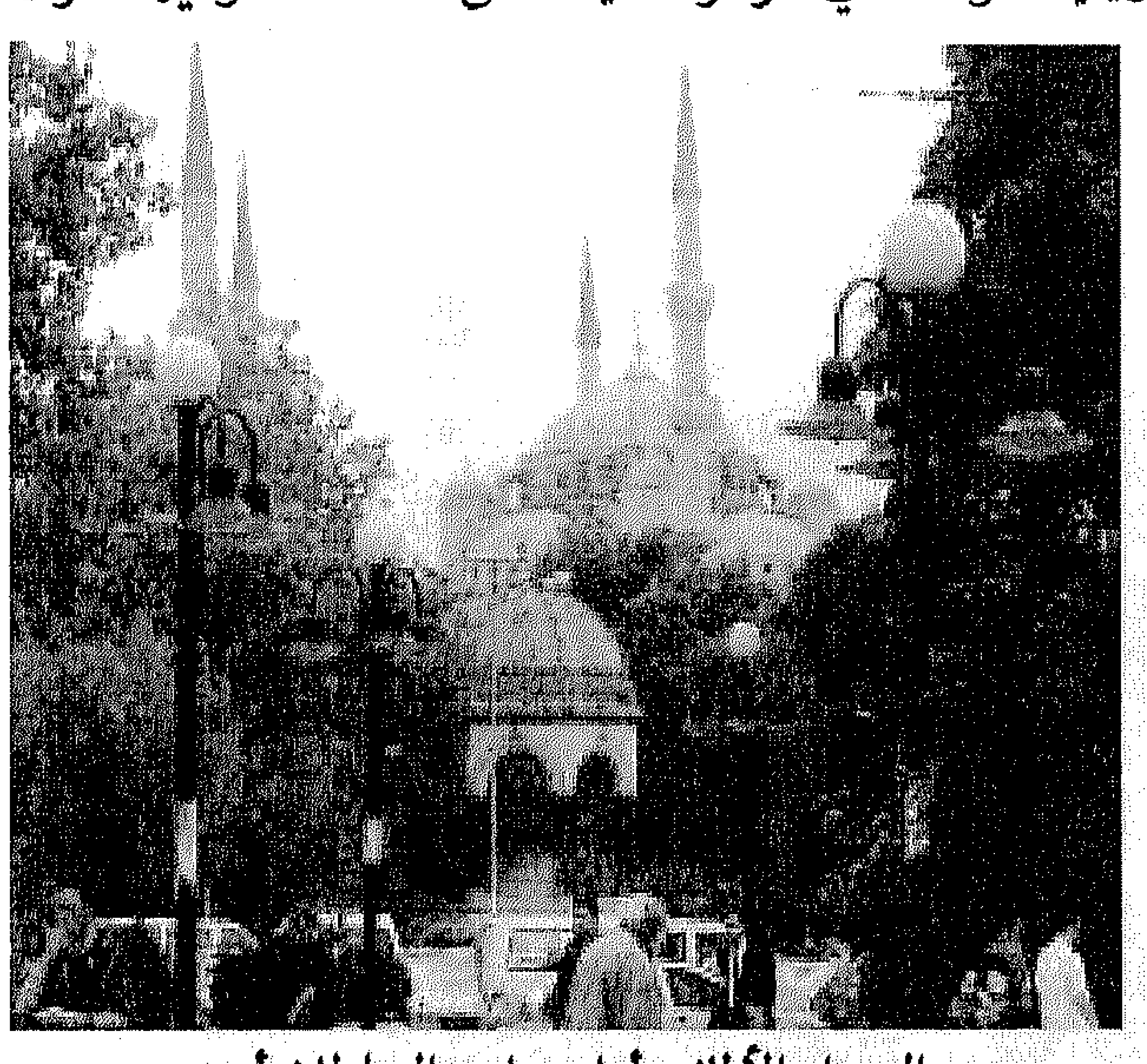
المخطط العام لمنطقة السلطان أحمد

وسط المجمّع الذي يحتوي كذلك على ضريح السلطان أحمد، ومدرسة، ودار للمرق، ومستشفى، وحمام، وسوق، وقيسارية، وصهريج يارابا طان، والمسرح البيزنطي، والسبيل الألماني، وغيرهم من المباني التاريخية التي تعد جميعها نقاط جذب وتدفق سياحي شديد وعلى مدار السنة، إضافة إلى تدفق سكان المدينة، وفي شمال الميدان تقع جادة عالم دار وهناك منطقة السيركجي وحديقة غولهانة التاريخية، وتجتمع هذه التكوينات ضمن نسيج عمراني متكامل وبشكل متجانس وفريد.

أهداف المشروع:

يهدف المشروع إلى الحفاظ على الطابع التاريخي للمنطقة من خلال:

1- الربط بين العناصر التاريخية الواقعة في مركز المدينة من خلال توفير طرق مخصصة للمشاة فقط ومرصوفة بالحجارة، دون دخول السيارات أو المركبات الأخرى.



السبيل الألماني أمام جامع السلطان أحمد

2- توثيق ودراسة واجهات المباني المطلة على ميدان السلطان أحمد بشكل عام، وعلى شارع عالم دار بشكل خاص، والقيام بترميم البعض منها، لتكون جميع المباني متناسقة فيما بينها، دون

اللجوء إلى استخدام مواد بناء تتنافى مع النسيج العمراني التاريخي لمركز المدينة، من حيث اللون والشكل.

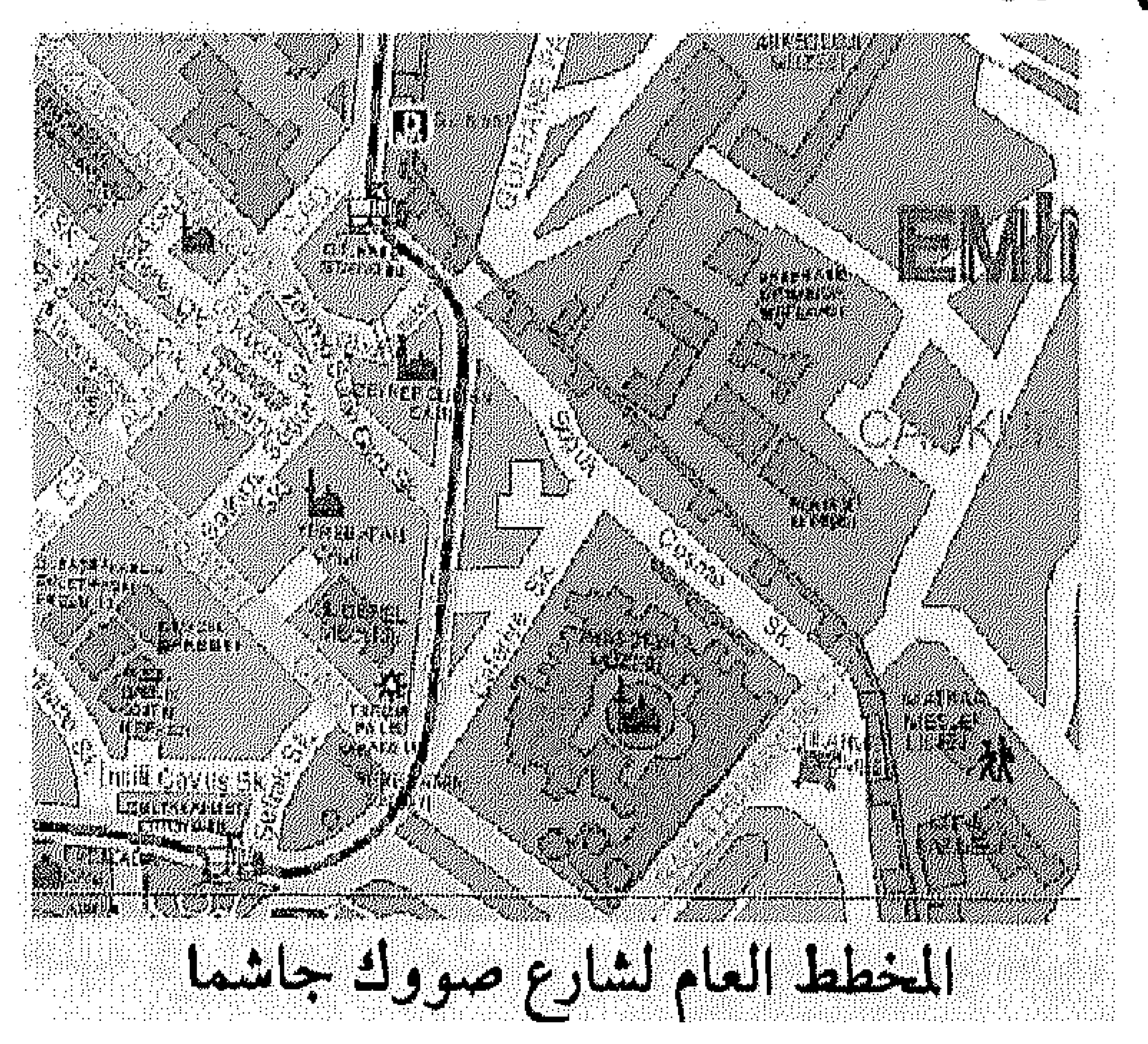
3- تطوير الساحات المحيطة بالمناطق التاريخية، وجعلها مناطق جذب واستراحة للزائر والسائح، وذلك من خلال توفير العناصر الجمالية من مسطحات خضراء ومائية، وتأمين ممرات إضافية للمشاة، إضافة إلى توفير المرافق العامة مثل الأكشاك والحمامات، وتحديد المواقع المناسبة لها.

4- توفير العناصر التأثيثية مثل أماكن الجلوس، ووحدات الإنارة، بما يتماشى مع النسيج التاريخي لمركز مدينة إستانبول، وتأمين اللوحات الإرشادية التي تساهم في سهولة حركة السياح في المنطقة التاريخية.

5- دراسة المسطحات الخضراء، وجعلها أماكن راحة واستجمام، إضافة إلى الاستفادة منها في تنظيم الحفلات والمهرجانات.

- **مشروع ترميم وإعادة تأهيل شارع صووك جاشما (Soguk Cesme):**

يقع شارع صووك جاشما (Soguk Cesme) في قلب مركز مدينة إستانبول التاريخي، إذ يربط بين متحف أياصوفيا وقصر طوب قابي، ويتألف هذا الشارع السكني من تسعة بيوت خشبية يعود تاريخ إنشائها إلى


المخطط العام لشارع صووك جاشما

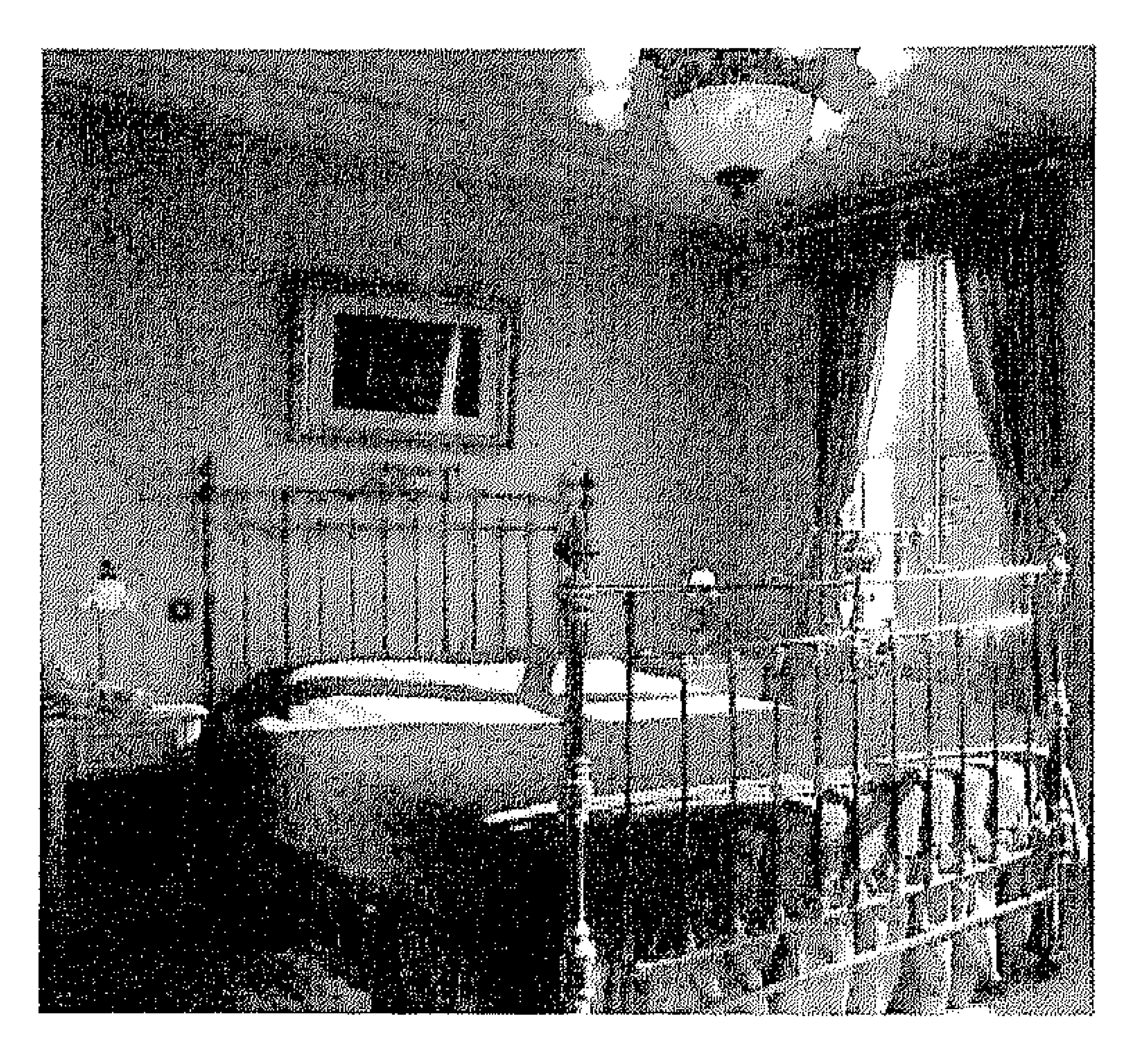
عهد السلطان محمد الثاني (1451-1481م)، وتؤكد البحوث والدراسات التاريخية بأن معظم سكان هذه البيوت كانوا يعملون في قصر طوب قابي، والبعض الآخر يؤكد بأن أصحاب هذه البيوت كانوا


شارع صووك جاشما بعد الترميم

يسكنون في بيوت مطلة على البوسفور (الممر البحري الذي يربط بين بحر مرمرة والبحر الأسود)، ويسكنون في هذه البيوت فترة فصل الشتاء فقط، باعتبار أن موقع هذه البيوت يقيهم من الرياح الشتوية العاتية، وقد استمرت هذه البيوت على شكلها ووظيفتها لغاية عام 1950م، فمع التدهور والازدحام اللذين شهدهما مركز المدينة هاجر أصحاب هذه البيوت إلى أطرافها، فتهدم البعض منها، وتشوه البعض الآخر بهدمه وتشييده من جديد على شكل مبانٍ إسمنتية، بعيدة كل البعد عن الهوية العمرانية للشارع.

وانطلاقاً من أهمية موقع هذه المباني، ومن حرص الجهات الحكومية بأهمية السياحة الثقافية، قامت جمعية السياحة والسيارات (Automobile and Touring Club) عام 1986 بتجديد الشارع وبشكل متكامل كما كان الحال عليه في العهد العثماني، واستثماره سياحياً، وذلك بتحويل جميع هذه البيوت إلى شقق سكنية مفروشة وعلى الطراز العثماني، والتي مكنها أن تستوعب 120

شخصاً تقريباً، إضافة إلى تحويل أحد هذه البيوت إلى مكتبة، وذلك لتفعيل الجانب الثقافي في الشارع.



وتعد هذه التجربة فريدة ومتميزة بمدينة إستانبول، وقد زار شارع صووك جاشما (Soguk Cesme) ملكة أسبانيا صوفيا في ربيع عام 2000م، وقضت أربع ليالي في أحد هذه البيوت خلال زيارة سياحية لها لمدينة إستانبول.

أهداف المشروع:

1- إعادة وضع الشارع كما كان عليه في العهد العثماني، وذلك بالعودة إلى الصورة التاريخية والتوثيقية للشارع قبل تشويهه، فقد تمت الاستعانة بالصور التاريخية لواجهة الشارع، مما سهل في إعادة شكل الشارع كما كان عليه في السابق.

2- استثمار الشارع سياحياً من خلال تحويل جميع البيوت المنتشرة فيه إلى شقق سكنية، مفروشة بأثاث ذي طراز عثماني يعود إلى القرن الثامن عشر الميلادي، من أسرّة نحاسية وستائر حريرية ومقاعد مخملية، تنقل السائح إلى أجواء العهد العثماني.

3- رصف أرضية الشارع بالحجارة وبشكل منتظم، وتزيينه بالأشجار ونباتات

الزينة والزهور، إضافة إلى استخدام وحدات إنارة ذات شكل كلاسيكي يتماشى مع العهد التاريخي الذي شيدت فيه هذه البيوت.

4- تطوير البنية التحتية للشارع من تجديد تمديدات التصريف والتغذية بالمياه للشارع، بسبب تلف شبكات البنية التحتية والتي تعود إلى العهد العثماني، مما يحافظ على جميع المباني من الأضرار الإنشائية.

5- منع دخول حركة السيارات إلى داخل الشارع، وتخصيصه للمشاة فقط، مما يساهم في المحافظة على البعد الإنساني لمركز المدينة التقليدي.

إيجابيات وسلبيات تجربة مدينة إستانبول:

رافق تجربة مدينة إستانبول عدد من الإيجابيات والسلبيات التي يمكن أن نستعرضها وفق الترتيب الآتي:



مدخل جامعة إستانبول الواقعة في ساحة بيازيد

الإيجابيات:

- عدم السماح بدخول المركبات إلى مركز المدينة التاريخي، والقيام بتوحيد اتجاهات السير في الشوارع الفرعية الضيقة، لتجنب الاختناقات المرورية.
- الاعتماد على المركبات الكهربائية التي تعمل على السكة الحديدية، في حل قضية النقل العام بمركز مدينة إستانبول التاريخي وخارجه.

- تأمين مواقف للسيارات في محيط المدينة التاريخي، لوقوف السيارات الخاصة، وسيارات الأجرة، إضافة إلى الحافلات المخصصة للسياح.
- توثيق المباني التاريخية ودراسة واجهاتها، والقيام بترميم البعض الآخر، بما يتماشى مع النسيج العمراني التاريخي لمركز المدينة.
- الاعتناء بالساحات المنتشرة في مركز مدينة إستانبول التاريخي، من خلال توفير العناصر الجمالية، من مسطحات خضراء ومائية، وتوفير العناصر التأثيثية لتلك الساحات، مثل أماكن الجلوس، ووحدات الإنارة، واللوحات الإرشادية.
- التوجه نحو الاستثمار السياحي، من خلال ترميم بعض المباني التاريخية، وتحويلها إلى فنادق سياحية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية لتلك المباني، ومعالجة البيئة المحيطة بها، من رصف الشوارع بالحجارة، وتزيينها بالأشجار والنباتات التزيينية، وتأمين وحدات إنارة ذات شكل يتماشى مع النسيج التاريخي لمركز المدينة.

السلبيات:

- إنتشار الفنادق والأسواق والمطاعم في مركز المدينة التاريخي، أدى إلى الكثافة المرورية، الناتجة عن إقبال الزوار والسياح وسكان المدينة، والتوجه نحو مركزها.
- هجرة السكان من مركز المدينة التاريخي إلى مناطق أخرى، بسبب انعدام الخصوصية في أحياء مركز المدينة، لتحول مركز المدينة إلى منطقة تجارية سياحية، إضافة إلى الضجيج والازدحام الناتج عن الكثافة السكانية لمركز

المدينة التاريخي، مما أدى إلى إرباك السكان وصعوبة حركتهم داخل مركز المدينة.

- تحول مركز مدينة إستانبول إلى منطقة تخاطب السائح فقط، لتوفر جميع احتياجاته، بينما أهملت احتياجات سكان مركز المدينة.
- إهمال بعض المباني السكنية والتاريخية، المنتشرة في مركز المدينة، مما أدى إلى تهدم البعض منها، وتشويه البعض الآخر، أو تحويلها إلى سكن للغرباء والقادمين من خارج المدينة.
- استثمار بعض المباني التاريخية الصغيرة، سياحياً بما يتنافى مع أهميتها التاريخية، مثل استغلال بعض الأسبلة التاريخية، وتحويلها إلى أماكن بيع للمشروبات أو إلى أكشاك لبيع المرطبات.

كيفية الاستفادة من تجربة مدينة إستانبول:

أخيراً وللاستفادة من تجربة مدينة إستانبول في تطوير وإحياء النسيج العمراني لمركزها التاريخي، نستعرض أهم النقاط التي يمكننا أن نستفيد منها ونطبقها في مراكز المدن العربية التقليدية، ومن أهمها:

- حماية النسيج العمراني لمراكز المدن العربية التقليدية، بمنع دخول السيارات والمركبات داخل محاور مركز المدينة التاريخي، والحد من الضغط المروري للمحاور المتوجهة نحو مركز المدينة التاريخي.
- دراسة حركة الشوارع الفرعية المحيطة بمركز المدينة التاريخي، من خلال دراسة تحديد الاتجاه المروري (اتجاه مروري واحد) لضيق الشوارع.
- الاستفادة من وسائل النقل العام التي تسير على السكك الحديدية، والتي تعمل

على الطاقة الكهربائية، للحد من التلوث البيئي الناتج عن دخان المركبات، وإلى الحد من الضجيج الناتج عن الحركة المرورية داخل مركز المدن العربية التقليدية.

- الاستفادة من الاستثمار السياحي، بترميم البيوت التقليدية وتحويلها إلى فنادق ومطاعم ومراكز ثقافية، مما يحقق المحافظة على النسيج العمراني التاريخي لمركز المدينة التاريخي، ويساهم في تشجيع المشروعات الاستثمارية، ويجعل من مركز المدينة مركز جذب سياحي، إضافة إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تحققه الأنشطة الثقافية والاجتماعية للمواطنين والزائرين، على أن تتم دراسة هذه المشروعات الاستثمارية وبعناية فائقة من قبل الجهات المعنية.
- العناية بالساحات العامة في مراكز المدن العربية التقليدية، وتأمين أماكن مخصصة للجلوس، مع العناية بالمسطحات الخضراء والمائية، لكونها مناطق جذب والتقاء واستراحة، مما يساهم بتفعيل الجانب الإنساني داخل مركز المدينة، مع الاستفادة من هذه الساحات في الأعياد والمهرجانات.
- القيام بتوثيق جميع المباني التاريخية، وإنشاء قاعدة بيانات تساعد الباحث بحصوله على المعلومة التاريخية المطلوبة، من خلال وضع هذه المعلومات في مواقع خاصة على شبكة الإنترنت.
- ترميم المباني التاريخية، وبشكل يتوافق مع المعايير والشروط الدولية لأعمال الترميم.

تطوير وسط بيروت بعد الحرب الأهلية:

استمرت الحرب الأهلية اللبنانية حوالي 15 عاماً وانتهت عام (1991) تم

خلالها تدمير المدينة بضمنها المركز التجاري. وبعد انتهاء الحرب كانت المشكلة الكبيرة في اعادة الاعمار وحسم موضوع عائدية الاملاك التي كانت أغلبها أملاك خاصة وليس من السهل اطلاق البناء لأصحابها القادرين على ذلك لان البنى الارتكازية كانت مدمرة تماماً والابنية متداخلة ومتشابكة في حق المالك والمستأجر ومنهم المغترب ومنهم الورثة وخيار استملاك الاراضي المنكوبة لاعادة تأهيلها او بنائها تحمل الدولة أعباء تفوق طاقتها المادية والادارية والتنظيمية.

لهذا أطلق رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري فكرة اعادة الاعمار بدأ من مركز المدينة التجاري بوسط بيروت كونه مكان التقاء كل اللبنانيين ويمثل الهوية الموحدة لانتمائهم

تأسست شركة حكومية تسمى سوليدير (Solidere) وفق القرار رقم 117 عام 1994 مع اعفاء ضريبي لمدة عشرة سنوات واشراف من بلدية بيروت كسلطة توجيه وترخيص وتم دخول المساهمين على شكل فئتين:

- **الأولى** هي فئة (أ) من المالكين للأرض وتمثل 50٪ من رأس مال الشركة.
- **الثانية** هي فئة (ب) هم من يساهم نقداً مع الشركة.

لا يجوز زيادة الأسهم عن 10٪ منعاً للاحتكار.

تم وضع مخطط تصميم اساسي لوسط بيروت وكانت الشركة بكل فصل تخرج مخطط بتقدم خطوات المشروع بكل بلوك واسماء وارقام الكتل البنائية فيه سواء التي في طور الدراسة او التي تحت التنفيذ او ذات الاستعمال المؤقت. كانت استعمالات الارض موزعة بنسبة 50٪ للسكن والخدمات و50٪ للمناطق الخضراء والمفتوحة. يذكر ان معظم المعلومات المذكورة اعلاه تعود الى زيارة

رسمية للموقع في عام 2004 وكلمة سوليدير (Solidere) مشتقة من الحرفين الاولين من تسمية هذه الشركة باللغة الفرنسية وهي:

(La Soiete Libanaise Pour le Development et la Reconstruction du Center ville de Bierout)

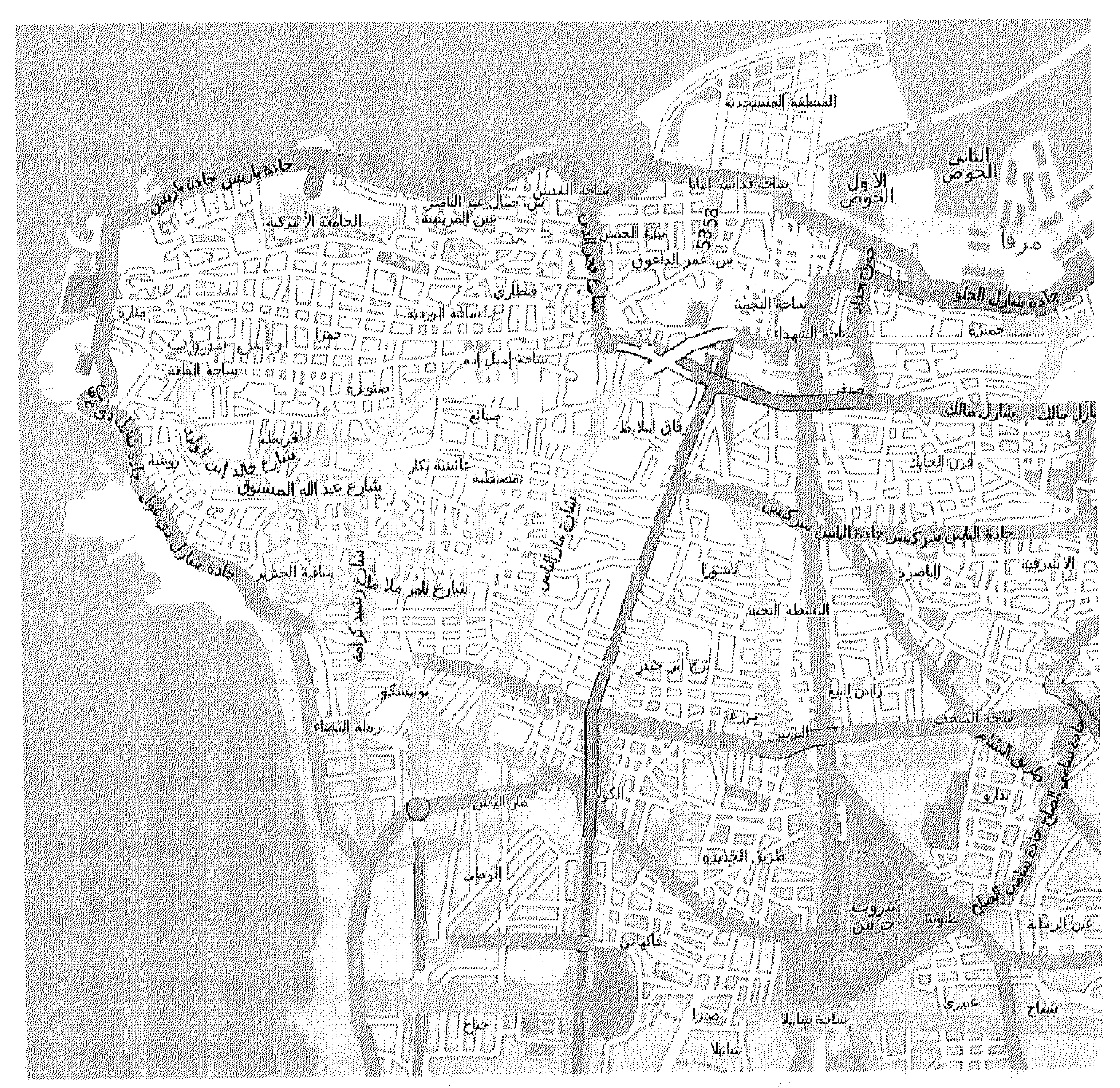
التقدم في مشاريع تطوير وسط بيروت:

من ملاحظة مخطط التصميم الاساسي لتقدم العمل في المشروع نرى النشاطات المنفذة على المواقع (قطع الأراضي الشاغرة).

تم وضع مواقع الاراضي الشاغرة العائدة الى (شركة سوليدير) قيد الاستخدام أثناء تطويرها، بعض هذه المواقع مؤجرة لاطراف ثالثة لغرض استخدامها في انشطة استراتيجية قصيرة الأمد في انشاءات وقتية، من هذه المشاريع (السبعة عشر) المؤشرة على المخطط خصصت (خمسة منها) منها للرياضة و(ثلاثة) للتربية والتعليم و(ثلاثة) للأنشطة الثقافية التعزيزية والترفيهية:

(اثنان) منها ذات طابع سياحي احداها تجاري و(ثلاثة) تشمل على مواقع ذات مناظر طبيعية (Landscaped areas).

وسوف نبين أدناه قائمة بأسماء الانشطة القصيرة الأمد للمشاريع (السبعة عشر) الموضحة في مخطط التصميم الأساسي لوسط بيروت كذلك هناك مواقع (واحد وعشرون مشروع) شاغر آخر، تم توفير مواقف سيارات مؤقتة اثناء اكمال مواقف السيارات التحت أرضية المقررة.



مخطط التصميم الأساسي لوسط بيروت بعد الحرب

أسماء الأنشطة القصيرة الأمد الموضحة والمؤشرة في المخطط لوسط بيروت شملت (سبعة عشر) نشاطاً ترفيهياً وكما يلي:

1- موقع لمناطيد الهليوم (قيد الدراسة).

2- حديقة لتعليم السلامة المرورية.

3- مركز جديد للعرض المائي.

4- استكشاف الكواكب.

5- حديقة ذات منظر طبيعي (Landscaped Garden).

6- تأجير الدراجات.

7- ركوب الخيل.

8- مركز رياضي.

9- مشاتل.

10- تأجير الدراجات.

11- تأجير السيارات.

12- قبة مركز المدينة (قيد الدراسة).

13- ملاعب للتنس.

14- مركز للمعارض والمؤتمرات.

15- جناح للولائم.

16- مطعم ساحلي.

17- مشاتل.

التجربة الفرنسية في التعامل مع الابنية التاريخية:



من ابرز ما ينبغي الاشارة اليه هنا هو ما قام به (هوسمان **Haussman**

في القرن التاسع عشر من عمليات شاملة لاعادة تخطيط مدينة باريس، ويمكن ان يشخص عمله ذلك على انه من التوجهات الرومانسية التقليدية في التعامل مع التراث والبنية الحضرية للمدن القديمة، حيث قام بفتح شوارع عريضة ومستقيمة محاطة في جانبيها بعدد من الابنية ذات النسق الواحد وبارتفاعات محددة دون مراعاة لطبيعة واحتياجات النواحي الاجتماعية والوظيفية وما تحويه تلك الابنية من فضاءات داخلية.

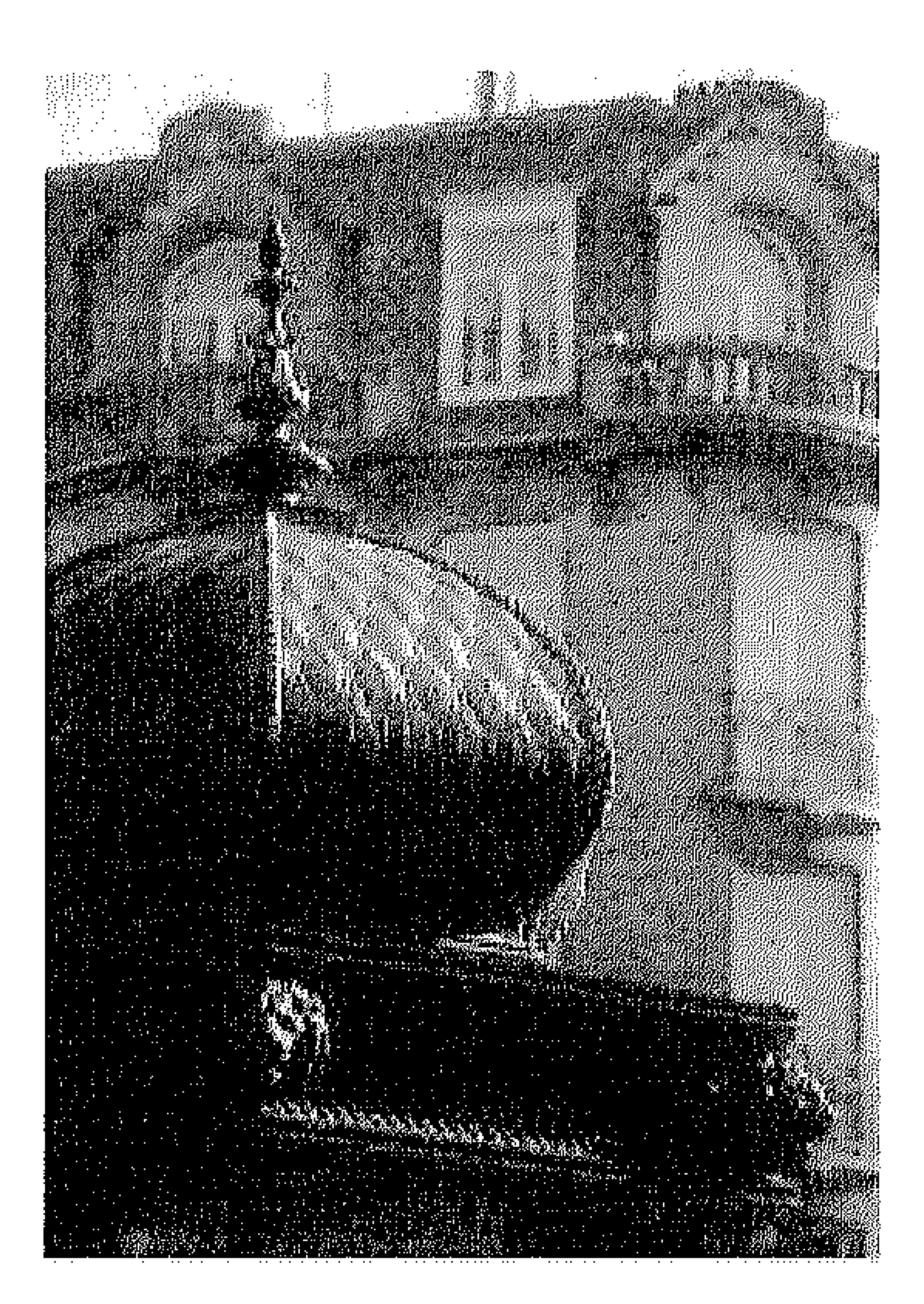
وتجدر الاشارة هنا الى ان المراكز التاريخية والتي تعتبر النواة الرئيسية لعدد كبير من المدن الفرنسية العريقة والتي غالباً ما تاخذ اماكن مركزية في تلك المدن تتاثر بطبيعة التطور والنمو العمراني والحضري للمدن بشكل عام والتي يمكن ان نلخصها فيما يخص المدن الفرنسية باتجاهين رئيسيين هما:

1. اتجاه محيطي يلف حول المراكز القديمة للمدن التي توسعت بشكل دوائر حلقية تحيط بالمركزوترتبط فيما بينها بطرق شعاعية نابعة من المركز.
2. النمو حول المناطق الصناعية في المدن والتي غالباً ما تتواجد بالقرب من شرايين الحركة الرئيسية وباختلاف انواعها.

في البداية كانت الاحياء تقسم الى عدة قطاعات، حيث احتل السكان فيها (وخصوصاً الطبقات الفقيرة منهم) القطاعات التي تقع على المحيط الخارجي للمدينة، بينما احتوى المركز على كل الابنية التجارية والثقافية والادارية المهمة، وكان مقراً لسكن الاغنياء، وصنف من المناطق ذات الاسعار المرتفعة جداً للعقارات فيه، وبمرور الزمن ومع قدم المباني اخذ المركز يفقد رونقه وجماليته، وبذلك بدأت حركة السكان بشكل عكسي، حيث اخذ الاغنياء ينتقلون الى المناطق الخارجية والمحيطة بالمدن في حين تُركت المناطق المركزية (وتحديداً السكنية

منها) لتكون ملاذاً للفقراء والطبقات العاملة تحديداً، وبما يتلائم مع امكانياتها المادية الضعيفة.

ثم وضع 'لو كوربوزيه' طروحات صارمة، في مدينته المثالية والتي أسماها (مدينة السعادة)، فالنظام الصارم وتوزيع النشاطات الحياتية والفعاليات الاجتماعية بهذه الحدة قاد الى ان افتقدت هذه المدينة الشعور بالواقعية.

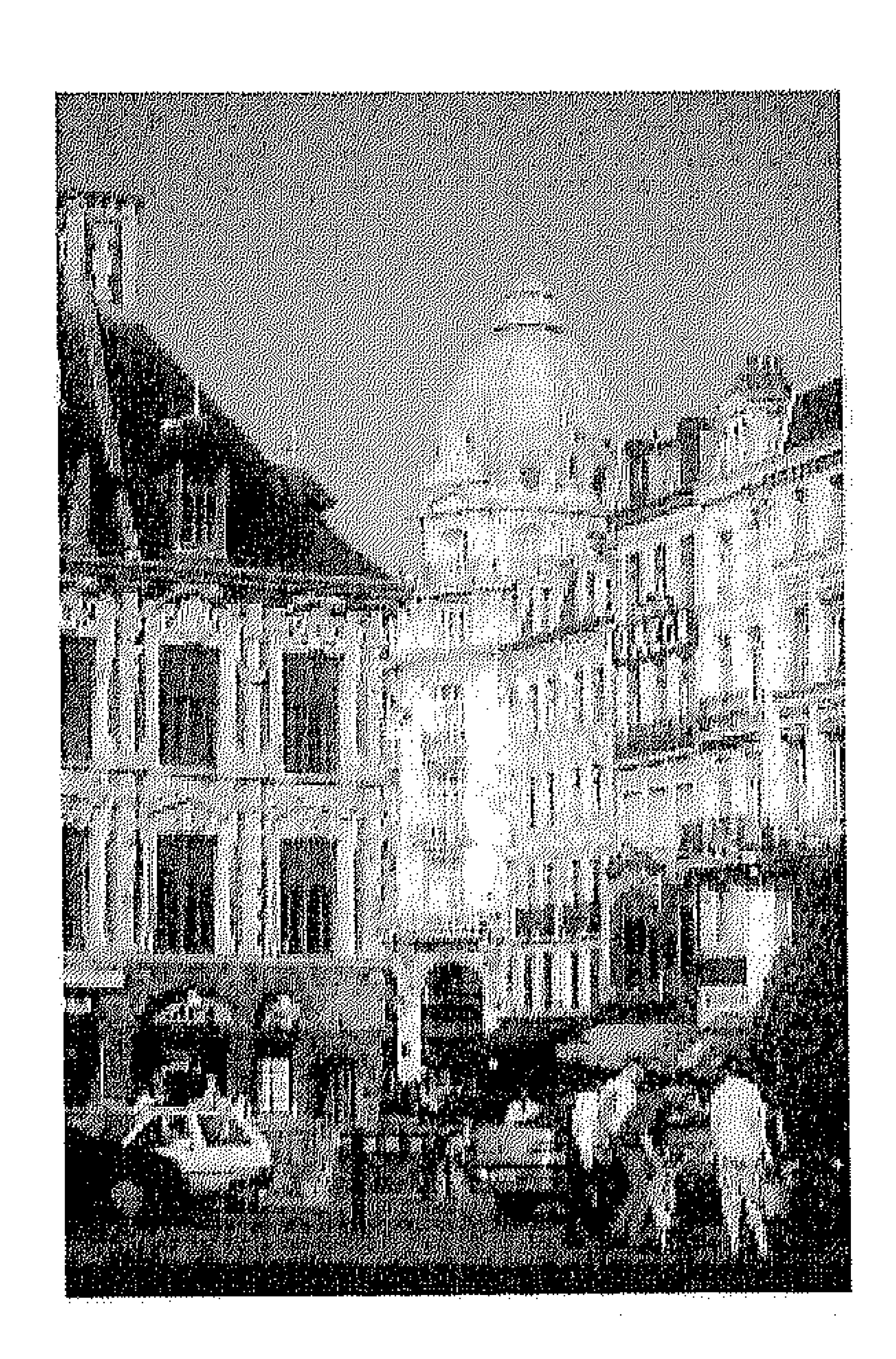


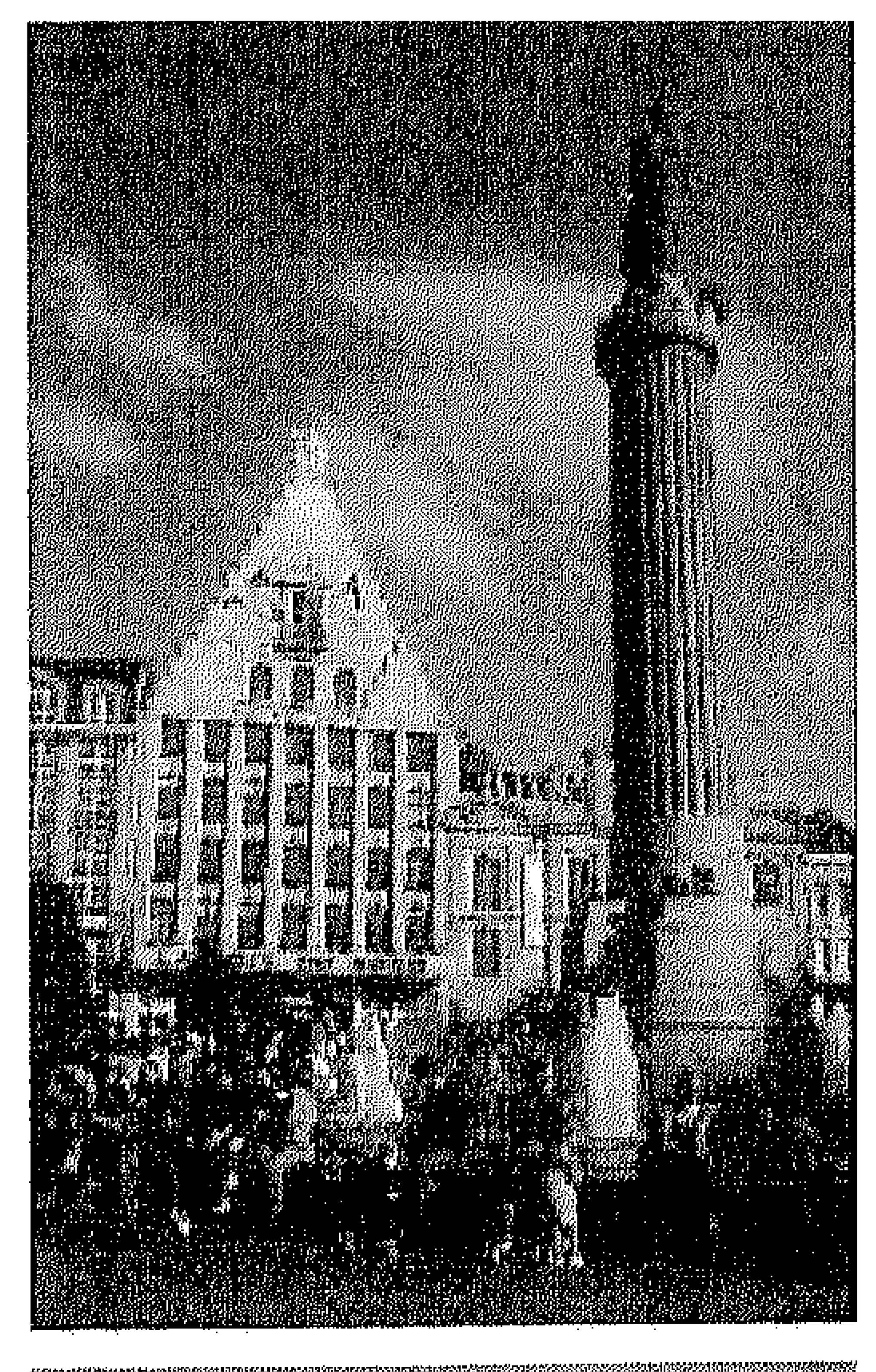
صيانة وتطوير المناطق والابنية التاريخية الفرنسية:

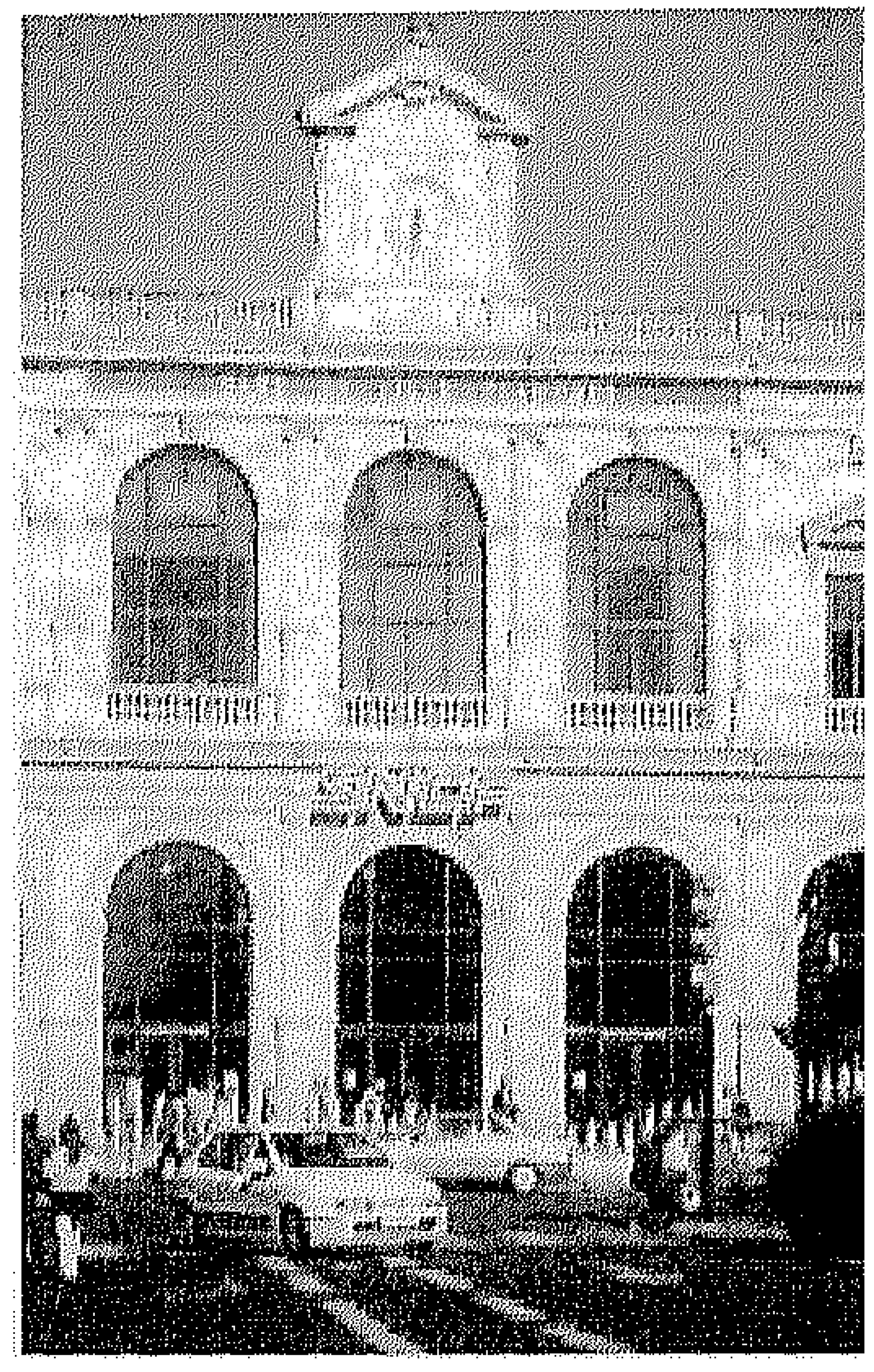
تمتعت فرنسا بوجود مجموعة من القوانين التي تحمي المناطق التاريخية والمباني، فضلا عن الاهتمام البالغ بالتراث العمراني من قبل السكان انفسهم، لذلك عملت الجهات المختصة على ايجاد حلول متوازنة تراعي وتتفق مع القيم التراثية في الحفاظ والتطوير، اضافة الى مراعاتها تحقيق متطلبات السكان العصرية. بعدما اصبحت هناك هجرة كبيرة من المناطق التاريخية والمناطق المركزية للمدن لما تحتويه من ابنية متهالكة وافتقارها الى ابسط شروط السكن الملائم، لذلك انتقل السكان الى اطراف المدن للسكن فيها.

حاولت الجهات المختصة ايجاد خطط لتجديد الاحياء القديمة (خدمة للطبقة الفقيرة) وحماية للمدن من وضعها المزري لكنها لم تكن في غالب الاحيان عمليةً، نظراً لتكاليفها الباهضة، وعوائدها المالية المحدودة، لذلك لم تنجح في هذا المسعى واوقف العمل فيها.

ومع تدخل اصحاب رؤوس الاموال في هذه المناطق، ازيل عدد كبير من المباني وتم بناء ابراج عالية وحديثة مكانها، وحيث اصبحت تلك الابراج لاتمت باي صلة الى القديم وفككت النسيج العمراني التاريخي للمنطقة، وكان هدفها الاهم هو تحقيق العائد المادي بحجة (تصحيح الفوضى التي تعاني منها تلك المناطق القديمة).

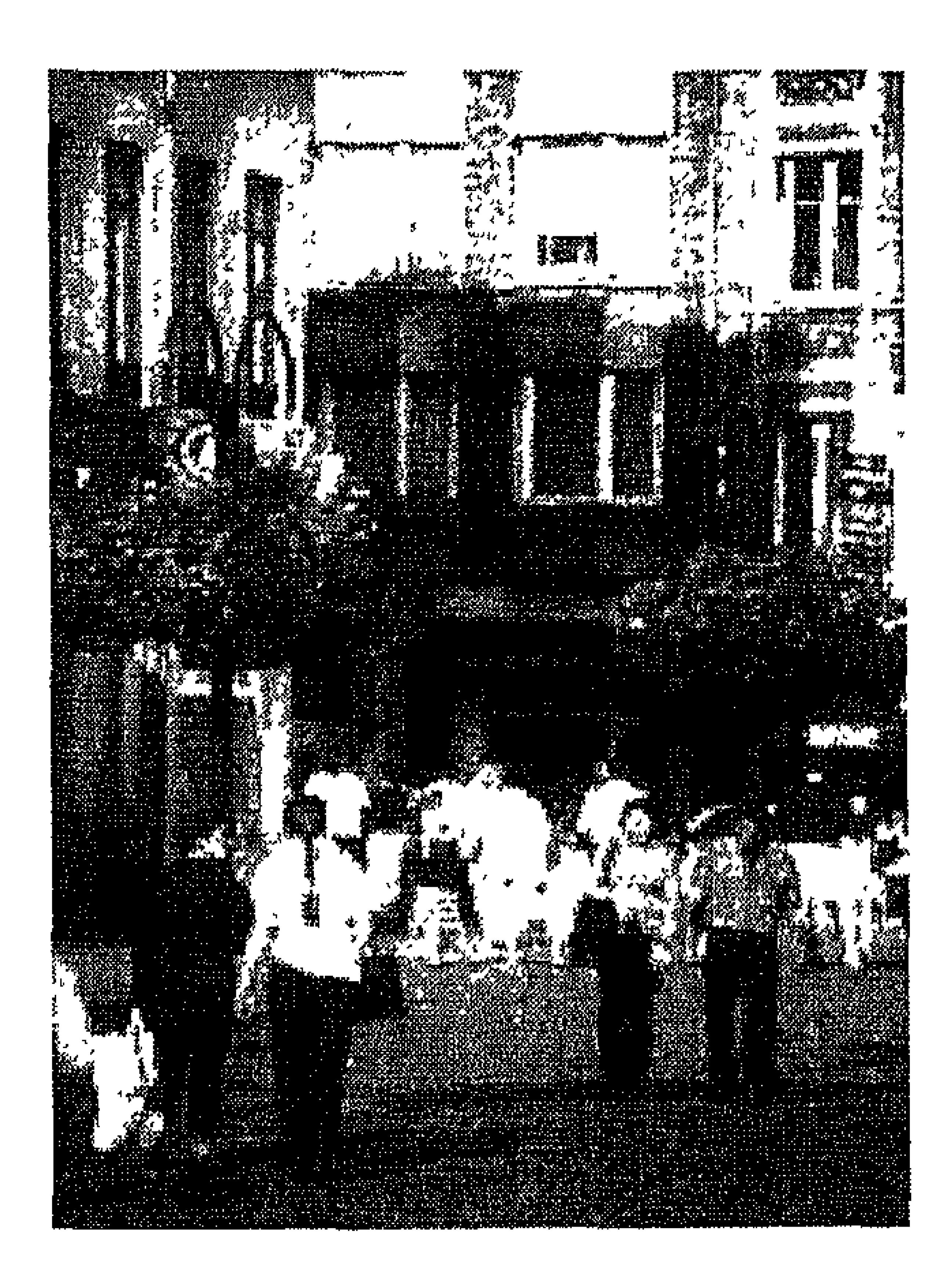






وفي الستينات من القرن الماضي ظهرت توجهات ذات صبغة سياحية تطالب باهمية الاحياء الشامل للمناطق التاريخية، لكن التوجهات هذه كانت تهتم بالمكان غافلة الاهتمام بالحياة والمجتمع الذي يعيش فيه، فالاولوية هنا لحالة المباني ومظهرها، وبدون اي مراعاة للخلفيات الاجتماعية والسكانية فيه. وهنا حدثت مشكلة اخرى، اذ لايمكن ان تكون الاهداف السياحية هي الاساس في

عملية تجديد وصيانة وادامة المدن، خصوصاً المدن المهمة منها دون النظر الى البنية الاجتماعية فيها، لان ذلك سيعود الى ان تتحول تلك الاماكن الى متاحف بدلاً من كونها مدن للعيش والسكن. وفي نهاية السبعينات من القرن الماضي تم اصدار قانون جديد يهتم بترميم وصيانة وتحسين المناطق التاريخية المهمة من خلال وضع خطط مدروسة لاعادة احياء تلك المناطق مع الاحتفاظ بكيانها الحضري والعمراني والاجتماعي ونشاطاتها وتركيبها السكاني وملامحها التاريخية.



وفي الفترة (1850-1947م) تم دراسة وتحليل كل المباني ذات القيمة المعمارية التاريخية والتي بالفعل تتطلب الاهتمام بها وتم توثيق الانشطة التي كانت في السابق تؤدى في تلك المباني، فضلاً عن اقتراح النشاط الحضري الملائم لها بعد التجديد والادامة، او في بعض الحالات القليلة جداً كانت توصي اللجنة المختصة بهدم المبنى بالكامل لتهرئه او قدمه او عدم ملائمته للوضع القائم، وهي حالة نادرة الحدوث.

وبصورة عامة تعاملت الجهات المختصة مع الابنية التراثية والمناطق التاريخية الفرنسية وفق الصيغ الثلاث الاتية:

1. محاولات التجديد: بدأت اولى الافكار لتجديد بعض الاحياء الباريسية الشعبية، وكانت الفكرة الاساسية منطلقة من شعار اعادة تنظيم هذه الاحياء ومحاربة القدم والاستعمال السيء للاراضي، التي تميز نسيجها العمراني بالكثافة المنخفضة، لان معظمها من مباني منخفضة الارتفاع ووجود عدد كبير من المخازن والورش شغلت مسطحات كبيرة من الاراضي. وصاحب عملية التجديد هذه حملة دعائية ضخمة وكان الهدف منها اجتذاب المستثمرين واقناعهم بجدوى هذه العملية.

2. محاولات الحفاظ: تم اختيار "روبيه" في شمال فرنسا وهي مدينة صناعية على بعد 200 متر من البلدية وبمساحة 12000 متر مربع كنموذج مثالي للنسيج العمراني وفي هذه المدينة تقع النشاطات التجارية والحرفية على الشوارع الخارجية وتعلوها الوحدات السكنية وفي الداخل توجد الافنية الكبيرة والحدائق الخاصة ويحتوي الموقع على مصنع للغزل كان قد توقف عن العمل وبدلا من هدمه وضع مشروع لاحياء هذه المنطقة يتضمن:

- الجزء الامامي حيث شغل الدور الارضي فيه النشاطات التجارية والحرفية والدور الاول تحول الى مكاتب وخصص الدور الثاني للاسكان حيث احاطت 40 وحدة سكنية بفناء داخلي وممر حركة طولي يتلقى انارته مباشرة من فتحات بالسقف النهائي كما تم توظيف السطح النهائي ليحوي بعض النشاطات الرياضية والترفيهية.
- في الجزء الاوسط خصصت الادوار العليا لتوفير 30 وحدة سكنية مفردة (استوديو) وشُغِل الجزء السفلي بمسطحات مكتبية ونشاطات عامة وتم

توفير عنصر اتصال مباشر بين هذا الجزء وباقي اجزاء الحي عن طريق ممر خلفي مغطى.

- تم تنسيق الموقع المجاور وتحويله الى حديقة عامة تمثل عنصر ربط مع المركز الثقافي الموجود في الجهة المقابلة، وذلك مع ترميم بعض المباني المجاورة.

3. عمليات التحسين: تم اختيار مبنى سكني في الحي الاول بوسط العاصمة الفرنسية: ويتكون من خمسة طوابق ويقع في منطقة مخصصة لحركة المشاة، وكان الهدف من المشروع هو الابقاء على نفس الوظيفة السكنية للمبنى مع تحقيق طاقة الاستغلال القصوى للفراغات بالمبنى وذلك طبقا للخطوات الاتية:



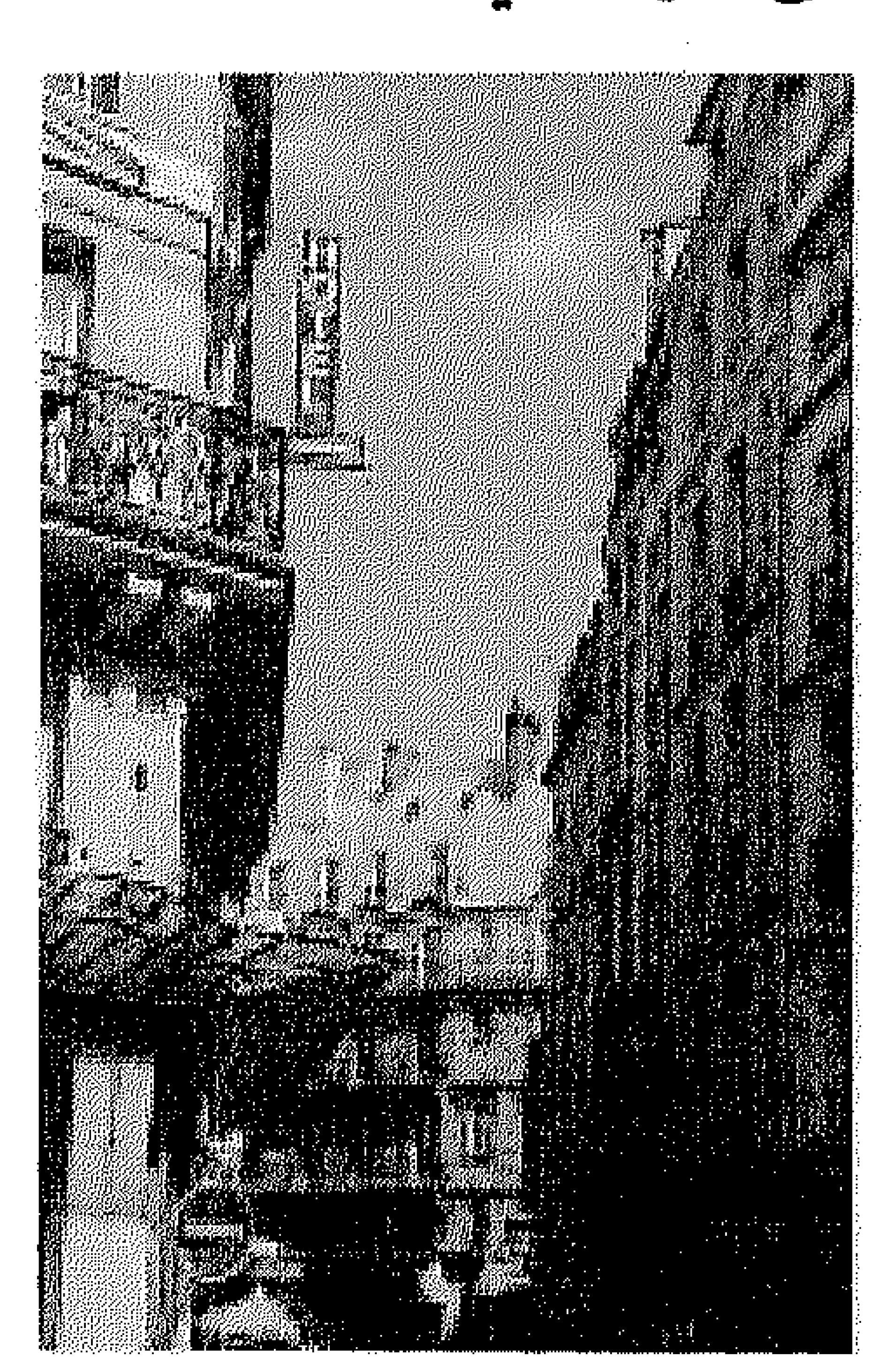
- الدراسة الانشائية لحالة المبنى ومدى قدرته على تقبل الاحمال الزائدة الناشئة عن فكرة اضافة دور وسطي للوحدة السكنية النهائية.
- تم استغلال الفناء الداخلي في وضع عناصر الاتصال الرأسية ابتداء من الدور الاول.

• تم الحفاظ على الشخصية المعمارية الاصلية للواجهات مع اجراء التحسينات واعمال الصيانة والاصلاح والتنظيف اللازمة وقد تمت هذه العملية في نطاق محدود بهدف الحفاظ على احد المباني القديمة التي تتمتع بملامح وخصائص التراث المعماري الباريسي التقليدي.

الاسس العامة المتبعة في التجربة الفرنسية و اسباب نجاحها :

1. إنتشار ثقافة الحفاظ التي تحمي المناطق التأريخية والمباني والأهتمام من قبل المواطنين بالتراث العمراني بالرغم من إن اكثرهم في مناطق الحفاظ ينتمون الى الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

2. توفر الموارد المالية لدى الجهات المخططة والمنفذة حكومية وغير حكومية واعتماد هذه الجهات على المرونة في التخطيط والتنفيذ.



3. توفر الخبرة والتجربة في صياغة ووضع المعايير، التي قادت الى:

• تحديد الأحياء التراثية ذات القيمة المعمارية التأريخية والتي تتطلب بالفعل الأهتمام بها وتوثيق الأنشطة فيها.

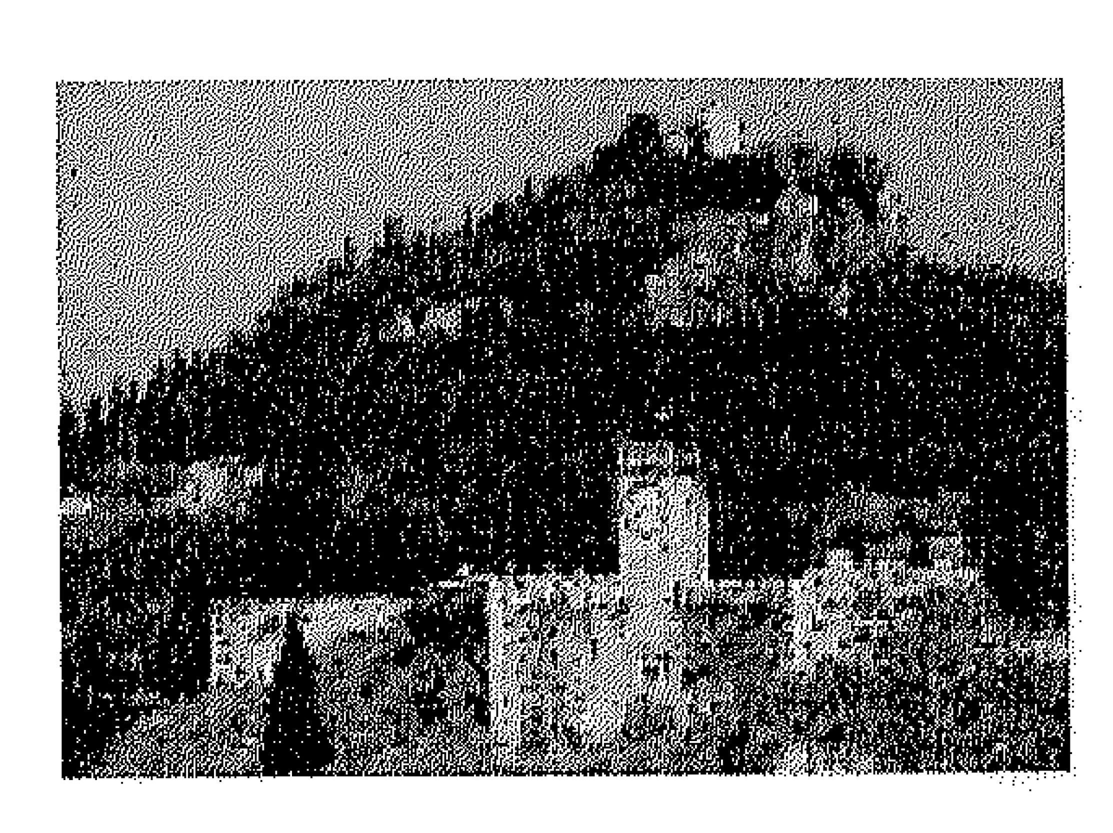
• قدرة الجهات الفنية على تحمل مسؤولياتها والايفاء بالمخططات الموضوعة.

• استنباط الأسس التي يجب اعتمادها في تطوير تصميم هذه المناطق.

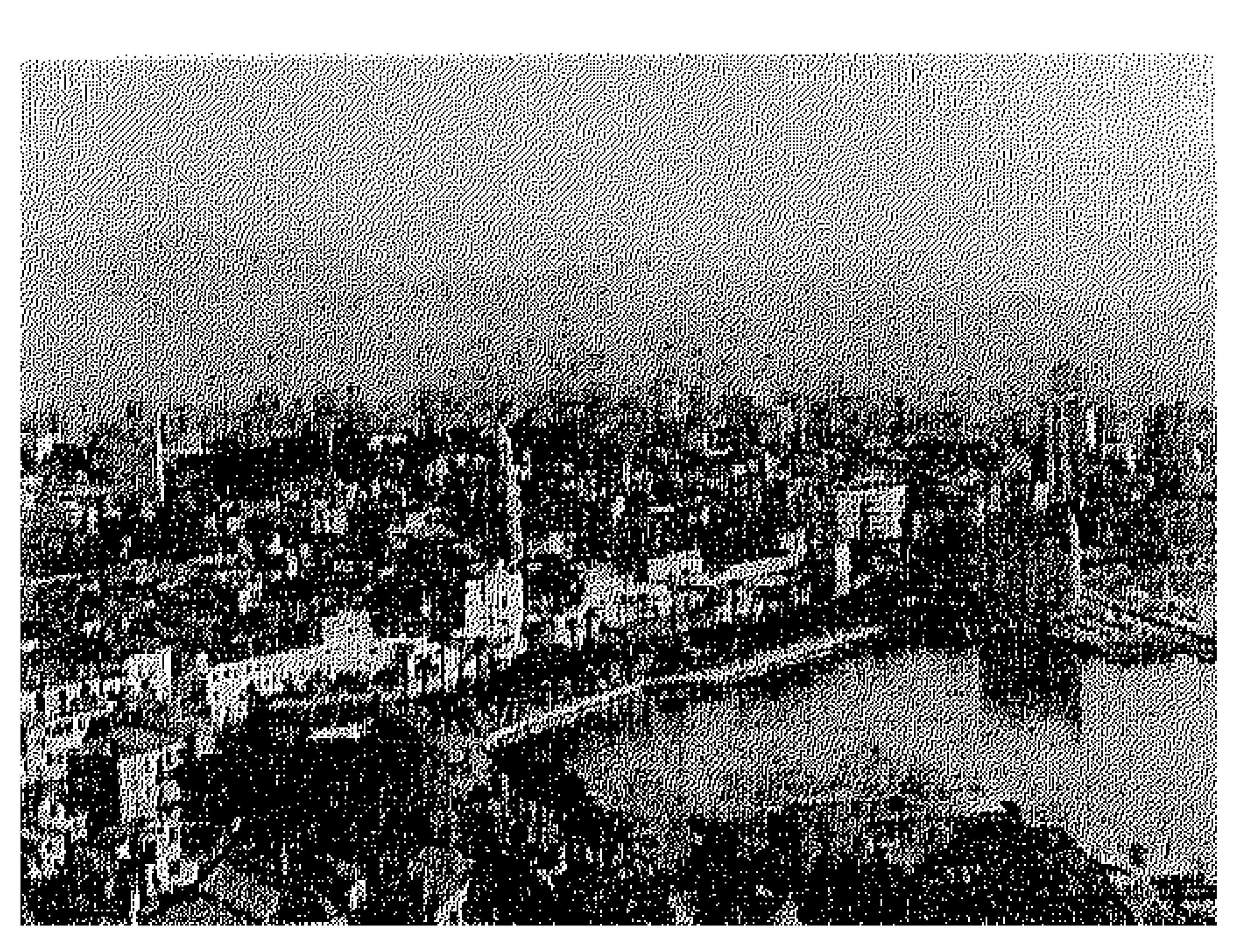
4. الضغط على اصحاب رؤوس الأموال لكي لا يقوموا بتنفيذ مشاريعهم الأستثمارية ذات الأرباح العالية على اراضي ومناطق الحفاظ.

5. مشاركة التخصصات متعددة الجوانب التي استطاعت ان تصنع معايير ناجحة لان الموضوع ليس هو تخطيطي عمراني من جوانبه المادية فقط، وانما اجتماعي وثقافي وسياسي على حدٍ سواء.

التجربة التي اتبعت في جمهورية يوغسلافيا السابقة في التعامل مع المناطق التاريخية:



ان استمرار الحياة الحضرية لفترة طويلة في يوغسلافيا (التي تزيد على الفي سنة في منطقة دالماشيا) قد خلف تراثاً بنائياً متنوعاً. ووفقاً لهذه الميزة التاريخية، فان العديد من الكيانات الحضرية والريفية والمباني المنفردة تم تبويبها في اصناف مختلفة:



• مدن قديمة صغيرة ذات قيمة جوهرية كبيرة: وهذا الصنف يضم قسما من

المدن القديمة جدا مثل دوبروفنك، وكورجولا، وهفار، وتروجر، وبوجيلتج، وبرزرين ومدن اخرى يحتل مركزها التاريخي الجزء البارز من التمركز الحضري.

- كيانات حضرية تضم مناطق تاريخية ذات قيمة معمارية عالية: وهذا الصنف يضم مدنا كبيرة، كمدينة سبلت على سبيل المثال، التي تؤلف بشكل استثنائي مركزا تاريخيا مهما ككل (وبضمنها ياتي قصر دايوكليشيان في المقام الاول)، فضلا عن تلك المدن التي تضم، ضمن اطار المدينة القديمة، كيانات ومباني مثل لوبليانا القديمة، سراييفو، وزغرب والعديد غيرها.

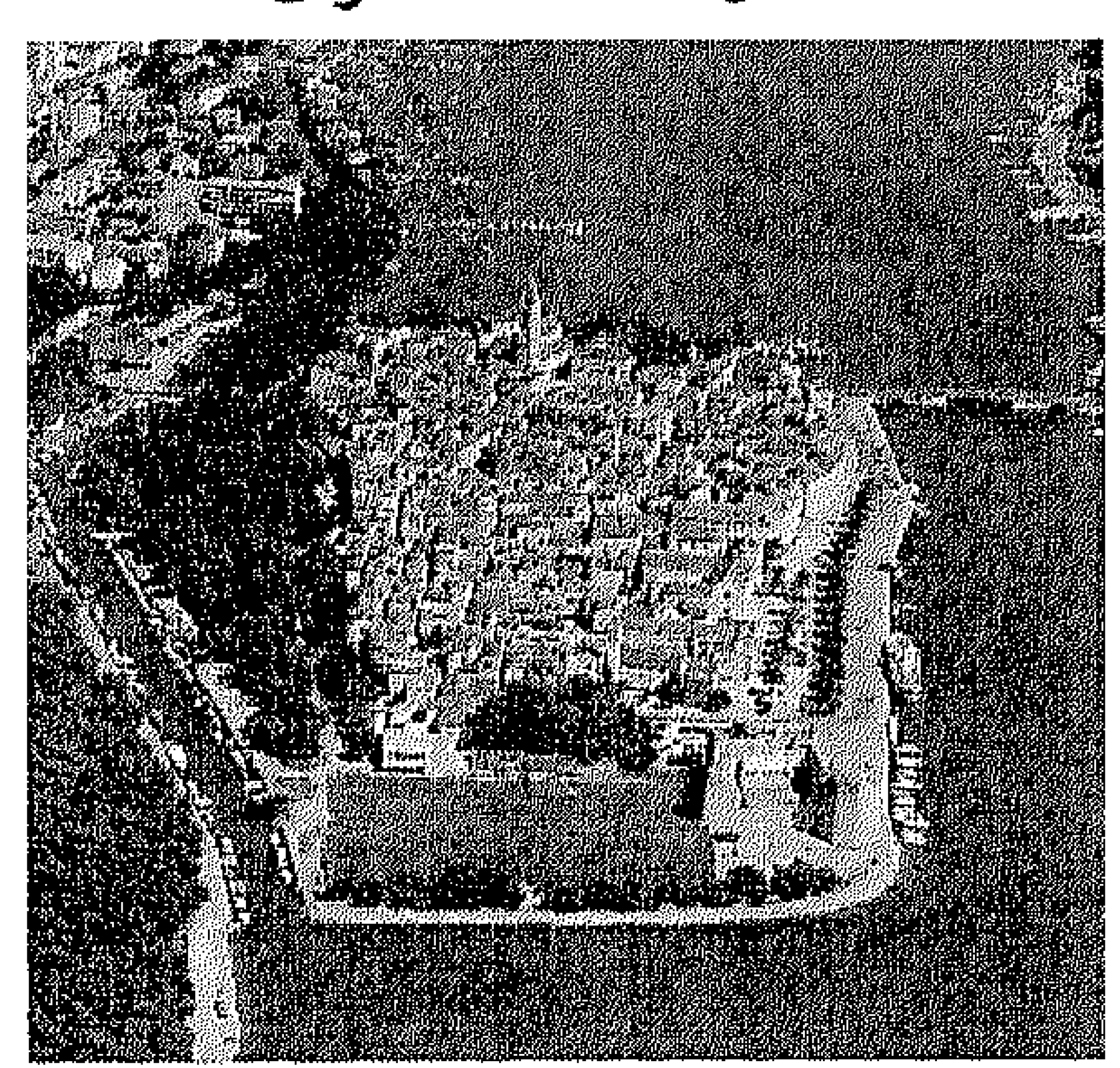
- مدن قديمة ذات قيمة بيئية هامة: وهذه المدن تشكل فئة واسعة تضم سلسلة مدن منطقة دالماشيا كافة.

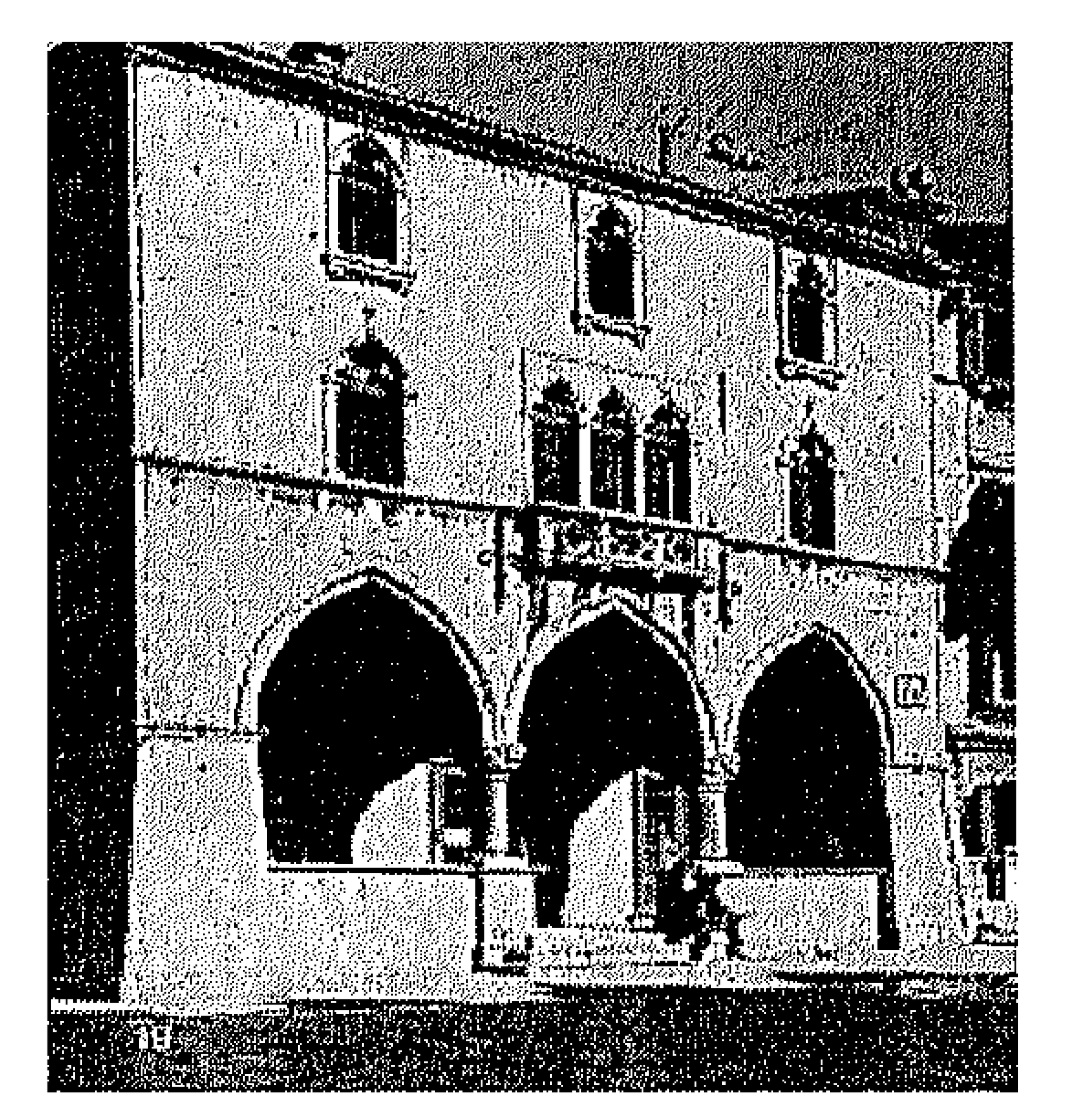


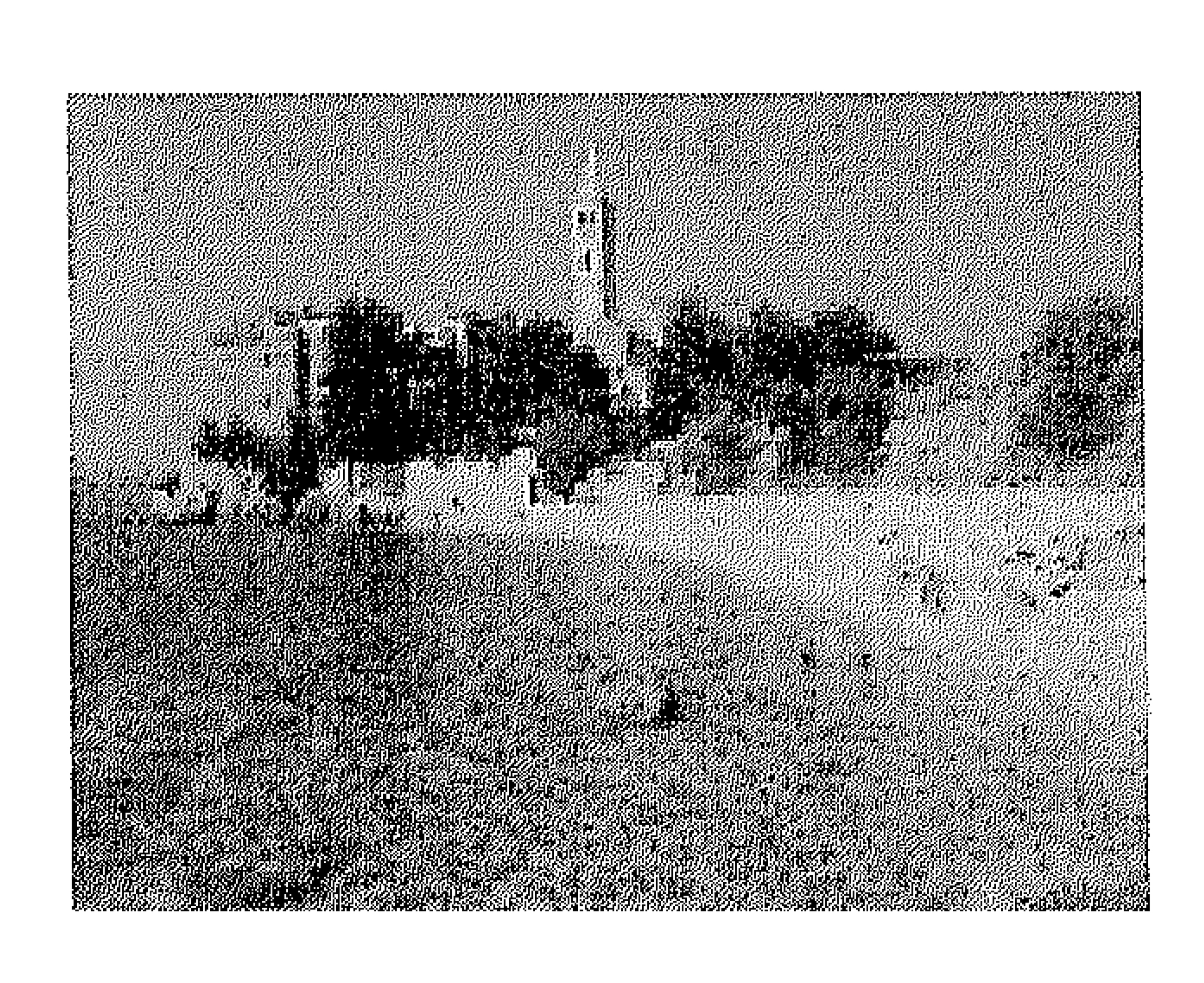
- كيانات ريفية ذات قيمة بيئية عالية.

- مبان منفردة ومجمعات ذات قيمة ثقافية وتاريخية وبيئية خارج المدن والمواقع: وتؤلف هذه الفئة عددا كبيرا من النصب الثقافية والتاريخية ووحدات تقع خارج الاماكن الحضرية والريفية، مثل: العديد من المواقع الاثرية والحصون والكنائس والاديرة والقلاع، وامثلة اخرى للعمارة

العسكرية وخدمات البنية التحتية (بقايا الطرق القديمة والجسور وشبكة اسالة الماء) ومنشأت اخرى.





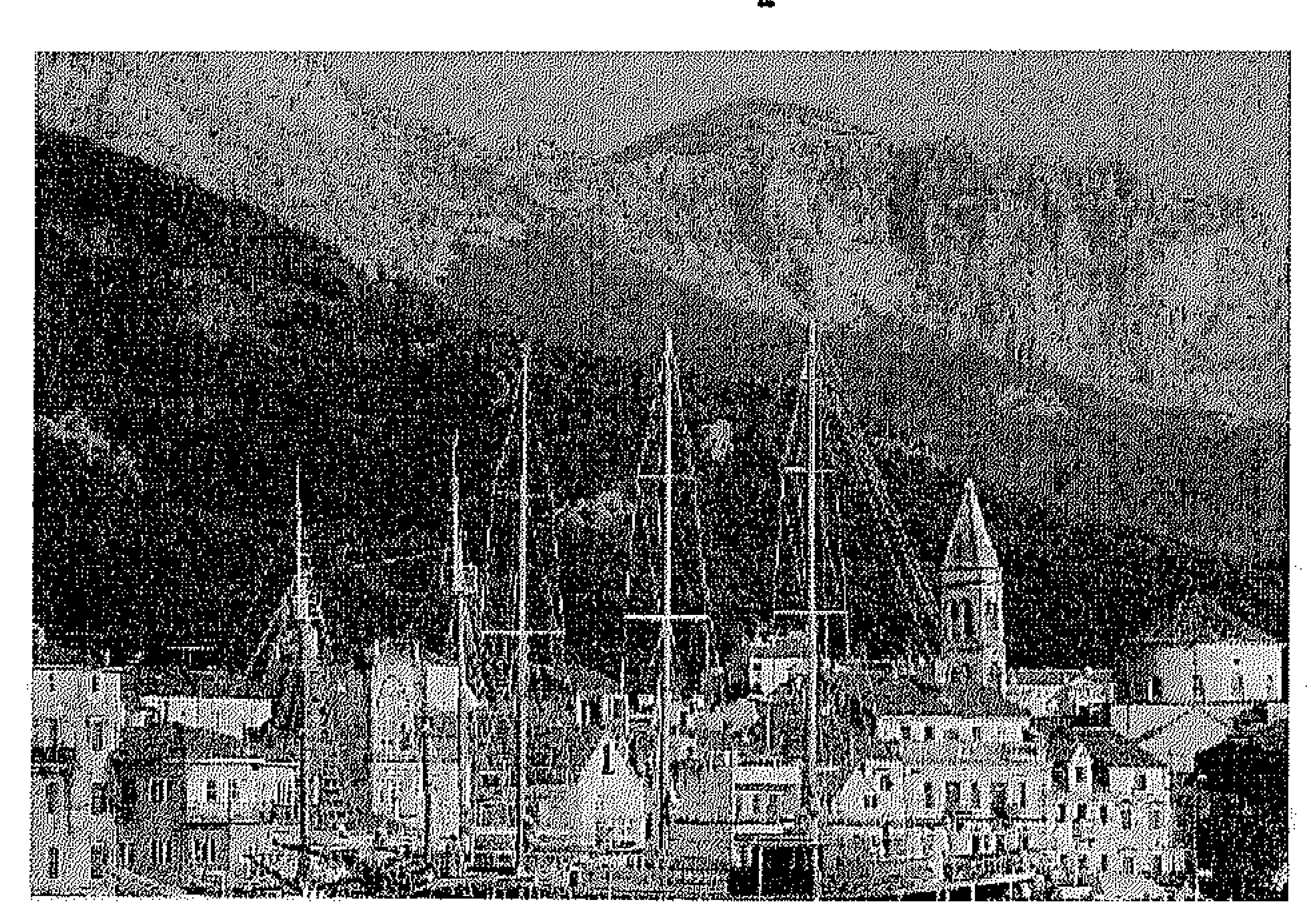


وتوجد على امتداد الساحل الادرياتيكي بدءاً من استريا وحتى مونتيغرو، مدن ومستوطنات ذات معالم تشبه معالم المناطق الحضرية والريفية للبحر الابيض المتوسط، ومبان منفردة عديدة تتسم بالطابع الثقافي والمعماري لمنطقة البحر الابيض المتوسط القديمة وغربي اوروبا في القرون الوسطى. فسلوفينيا وشمال كرواتيا وفوجفدينا، وبصورة عامة مدن شمال الصرب والمجمعات والمباني المنفردة تجسد اتجاهات عديدة ومختلفة لاوربا الوسطى. وفي جنوب الصرب ومقدونيا هناك اثار من القرون الوسطى ذات طابع بيزنطي. وفي وسط وجنوب وجنوب شرق يوغسلافيا، وبالاخص في البوسنة والهرسك ومقدونيا، حافظت المدن والقصبات، اضافة الى المباني المنفردة، على مميزات العمارة الاسلامية.

وبالاضافة الى عناصر التاثير المختلفة هذه وعلاقاتها المتبادلة التي تنعكس في المباني القديمة، فان الطابع المحلي له حضوره ايضا.

وتعتبر التوجهات الحفاظية في "جمهورية يوغسلافيا الاتحادية السابقة" من اغنى التجارب التي يجب استذكارها والتوقف عندها.

تجارب بعض المدن اليوغسلافية في مجال صيانة واحياء المناطق التاريخية في مرحلة السبعينات من القرن الماضي:



باتباعها انظمة ادارية ومالية جديدة، حققت عدد من المدن اليوغسلافية، بالاخص خلال السبعينات من القرن الماضي، نتائجاً ملموسة في مجال حماية واعادة تنظيم المراكز التاريخية فيها، وسنكتفي هنا بذكر هذه المدن فقط ونركز على تلك التي تمتعت باهمية خاصة.

في زغرب (Zagreb) عاصمة كرواتيا، تم معالجة مشاكل مراكز المدن التاريخية من قبل المعهد الاقليمي لحماية الممتلكات الثقافية، اضافة الى منشأة الاسكان (Stanoivest) والتي استثمرت مبالغا كبيرة لتنظيم المباني القديمة.

وبذلت مدينة سيراييفو (Sarajevo) عاصمة البوسنة والهرسك، جهودا

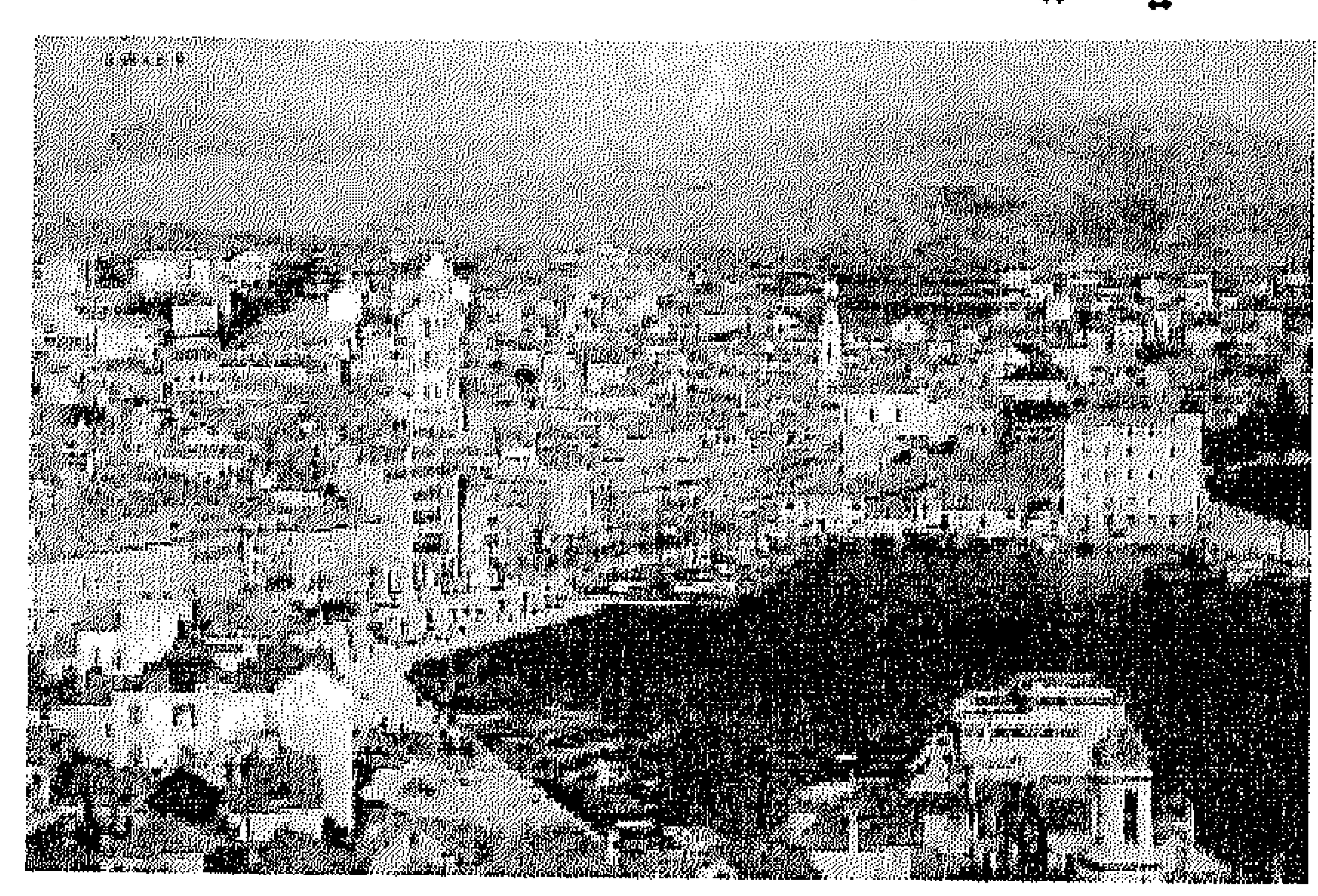
عظيمة من خلال معهد الممتلكات الثقافية ومؤسسات اخرى (مثل: دوائر تخطيط المدن، والجامعة وغيرها) لادامة وتجديد منطقة باشجارشي وهي مركز قديم ذات طراز معماري اسلامي. في عام 1970، اقر مجلس المدينة برنامجا لاعادة تنظيم المنطقة، يهدف الى حماية او اعادة تشييد المباني المتداعية واعادة توحيد المنطقة التجارية ككل واستعمالاتها الحديثة، بحيث يمكن لهذا الجزء من المدينة باجوائها الصحية الجيدة، ان تفي بمتطلبات النشاط التجاري والسياحي والثقافي.

وقد طورت بلغراد، العاصمة الى حد كبير خلال سنوات سابقة لعام 1970م في نشاطاتها في مجال حماية وعرض المناطق التاريخية التابعة لها عرضاً معاصراً، وبالاخص منطقة زيمون (Zemun) االقديمة وبلغراد القديمة. وقام المعهد الحضري لحماية النصب االثقافية بتنظيم هذه النشاطات وهيأ لهذا الغرض وثائق كاملة مثل: المسوحات والدراسات التاريخية والمعمارية وتصاميم اعادة التشييد. وهَيأ معهد تخطيط المدن مخططات وتصاميم تفصيلية للمواقع التاريخية. وفيما يخص الحصول على التسهيلات المالية، فان تجارب المعهد الحضري لحماية النصب الثقافية تستحق اهتماما خاصا. فقد نجح المعهد، من خلال نشاطاته المتعددة في الصيانة، في جمع اموال كافية من اثني عشر مصدر مختلفا (صندوق حماية وتنظيم حصن بلغراد، صناديق سكان بلغراد للثقافة، ومن ميزانيات بعض الدوائر البلدية في مناطق المدن الكبيرة... وغيرها).

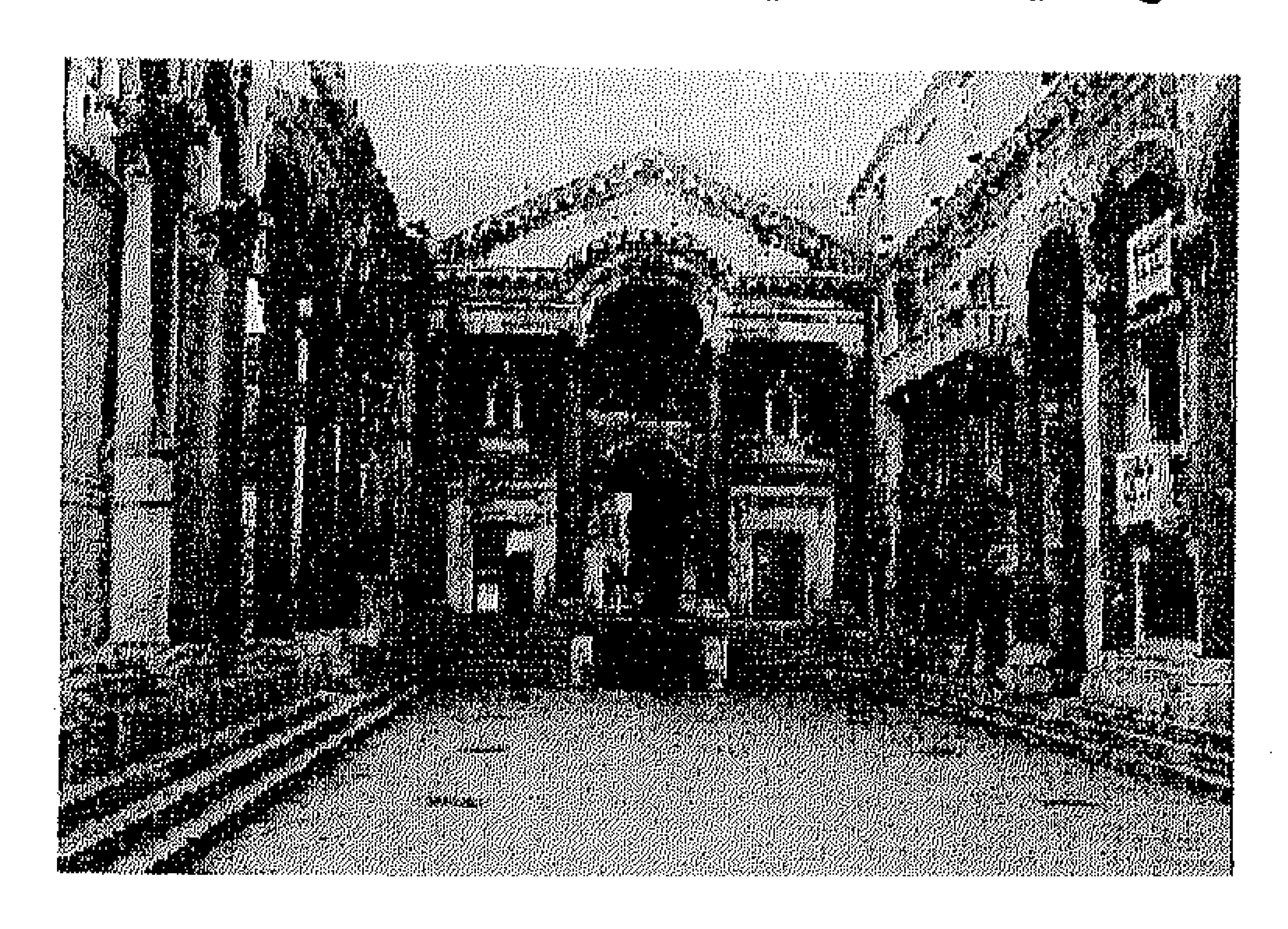
اما في اوهرد (Ohrid) فقد جرى فيها إعادة تنظيم منطقة المدينة القديمة وتجديد المباني المنفردة، وفي موستار (Mostar) نجد امثلة لاعادة البناء والاستعمال الحديث لاهم مجموعة من المباني التي تجاور الجسر القديم، وفي بوجيتيلي (Pociteli) حيث جرى فيها تحوير البيوت ذات الطراز الاسلامي في العمارة لتتلائم مع متطلبات الخدمة والسياحة الحديثة، وثمة مدن ومستوطنات

اخرى اعتبرت فيها التحريات والتوثيق كأساس ضروري لعمل التصاميم وتنفيذ المشاريع.

احياء المركز التاريخي لمدينة سبلت (Spilt) :



وهي مدينة يسكنها 180 الف نسمة، وهي تقع في وسط الساحل الشرقي للادرياتك، وتمثل المركز الاداري والثقافي والاقتصادي الرئيسي في دالماشيا. وفيها العديد من النصب الثقافية، وكان اقتصادها يتصف بالنمو السريع حيث إعتمد ولازال يعتمد على الصناعة، وأحواض صناعة السفن، وعوائد الميناء، والتجارة والسياحة الموسمية والدائمية.



وتتمثل القيمة التاريخية والمعمارية الرئيسية للمدينة في قصر دايوكليشيان

(Diocletian's Palace) اي قلب المدينة. وهو واحد من الاثار المعمارية الرئيسة للفترة الرومانية المتأخرة، وهو بحالة جيدة من ناحية اطاره الخارجي ومفرداته مثل الابواب، والابراج، وضريح دايوكليشيان، والمعبد، وغيرها... اضافةً الى القصر هناك في سبلت اثار تاريخية ومعمارية اخرى، مثل بعض الكنائس والبيوت التي تعود الى ماقبل واثناء عصر الرومانسك وبعض القصور القوطية المتاخرة، ومباني اخرى من عصري النهضة والباروك.

ويمكن ايجازها مراحل العمل التطويري لمدينة سبلت اليوغسلافية بالاتي:



- توثيق وتحليل ودراسة الحالات القائمة: وهي مثلت المرحلة الاولى من العمل التطويري للمدينة واتبعت اجراءات مهمة في المسح والتوثيق والتحليل.

لقد اظهرت التحليلات التي اجريت على منطقة الدراسة نتائج كثيرة غاية في الاهمية، فعلى سبيل المثال، ان مقارنة التحليل الخاص بالاستخدام التجاري للمساحات مع التحليل الخاص بالظروف الصحية والمعيشية قد اظهر بان معظم المباني الايلة للسقوط تقع في المناطق المحرومة من الوظائف الحيوية المؤقتة، وقد استخدم الطابق الارضي في المباني بصورة رئيسية لاغراض

الخزن بينما كانت المخازن والفعاليات التجارية الاخرى المرتبطة بالحياة النشطة في المنطقة تقع في المباني ذات القيمة السكنية الاعلى.

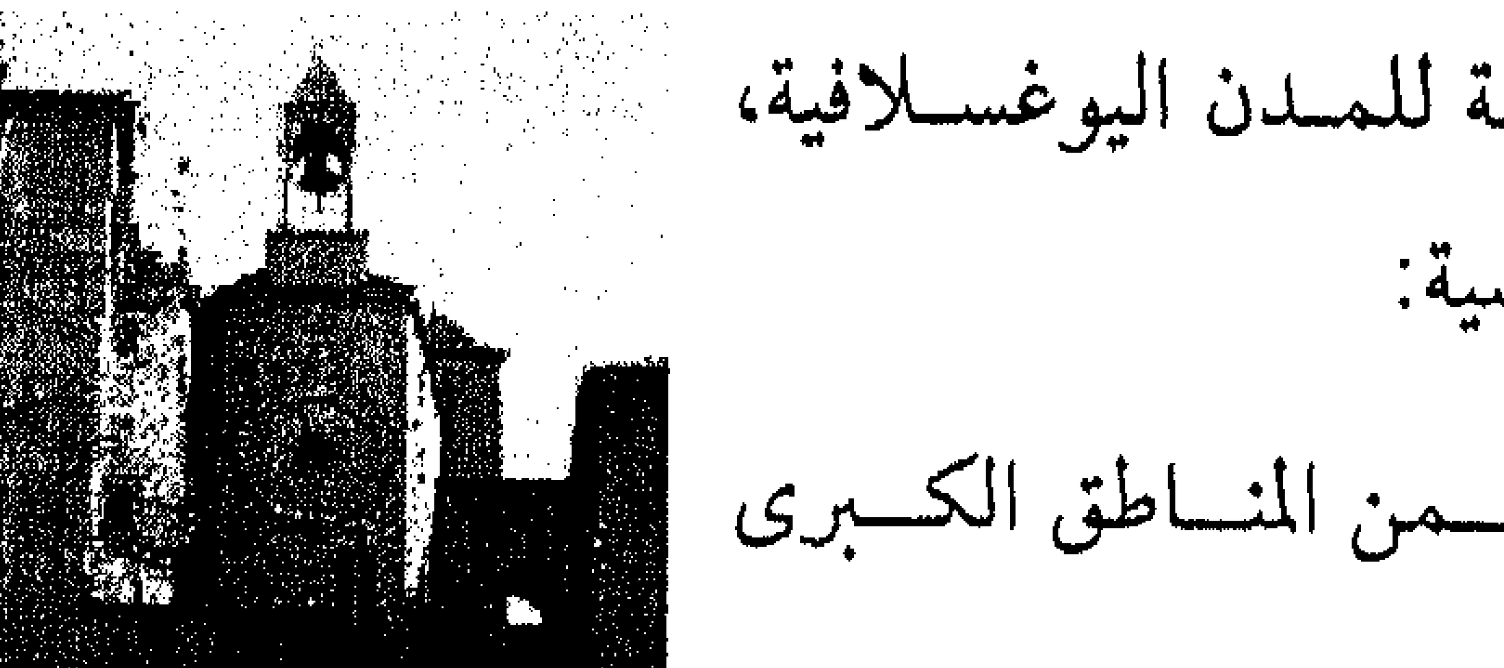
بينما اظهر تحليل حركة المشاة وجود مشكلة كبيرة في المركز التاريخي الا وهي مشكلة تركز المرور في بعض الشوارع والعزوف عن استخدام شوارع اخرى، علما بان معظم شوارع المنطقة كانت مخصصة لحركة المشاة ويمنع دخول المركبات في عدد كبير منها.

- دراسة التطور الحضري للمنطقة: وقد تم ذلك بواسطة دراسة الرسومات الدقيقة التي تبين المراحل التاريخية التي مرَ بها الاقليم والمدينة باكملها.

في جميع المشاريع التي عملوعليها طبقت الاجراءات المنهجية التي تضمنت الخطوات الاتية:

- مسح الحالات القائمة: مسوحات معمارية تفصيلية للمباني والتي تتضمن رسومات دقيقة لكل جزء، سوية مع المسوحات التصويرية (Photo Surveys)، للدراسة الخاصة بالحالات القائمة ومشاريع التجديد.
- تحريات المباني: وتضمنت تحليلات تاريخية ومعمارية مفصلة مع تحريات اضافية مثل (حفريات، فصل الجص من الجدران... وغيرها).

الاسس العامة المتبعة في التجربة اليوغسلافية، و اسباب نجاحها:



ان استعادة المراكز التاريخية للمدن اليوغسلافية، يمكن ايجازه في ثلاث مراحل رئيسية:

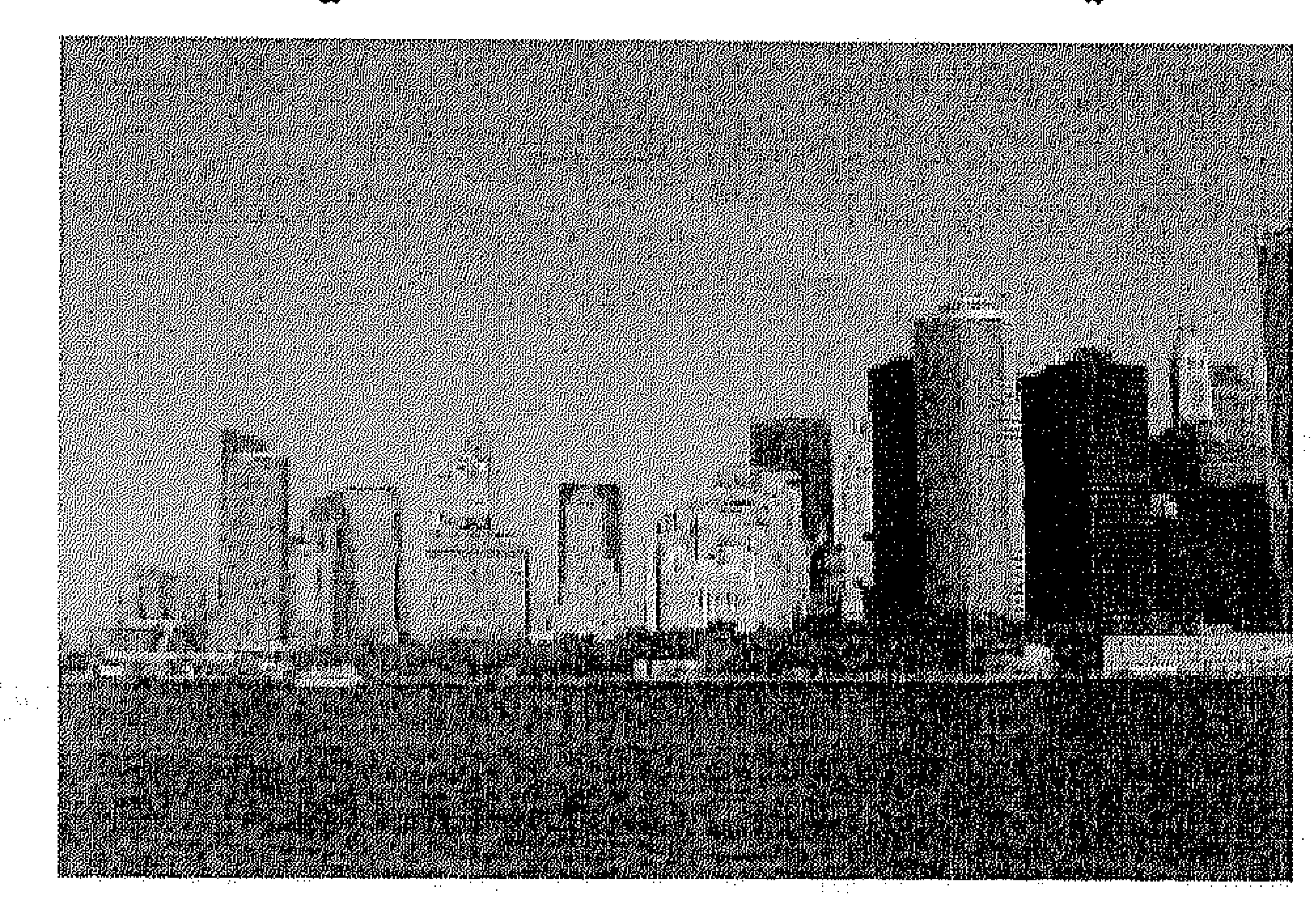
1. حماية المواقع التاريخية ضمن المناطق الكبرى والمخططات الاقليمية.

2. حماية المراكز التاريخية للمدن والمناطق الاخرى ذات الاهمية البيئية في اطار التصاميم الاساسية.

3. حماية وترميم واحياء المواقع التاريخية في اطار المخططات التفصيلية والتصاميم الحضرية والمعمارية.

تمثل حماية واحياء التراث الثقافي والتاريخي في المرحلتين الاولى والثانية فقرة واحدة متكاملة ضمن البيئة المعقدة لتخطيط المدن، وهكذا فان هذا الموجز يبين فقط الاساليب المتعلقة بحماية وتقييم واستعادة التراث الثقافي والتاريخي. اما المرحلة الثالثة (الخطط التفصيلية ومشاريع المواقع التاريخية) فانها تغطي المنطقة باكملها. لذا فان هذه المرحلة تؤلف لب الاجراءات المنهجية، بدءاً بالدراسات الاولية وانتهاءاً بالتنفيذ.

التجربة الامريكية في التعامل مع المناطق التاريخية في المدن:



في الولايات المتحدة الامريكية والتي تقع في قارة امريكا الشمالية والتي اكتشفت قبل اكثر من 500 عام، (والتي سميت بالعالم الجديد). هنالك اصبح المجتمع يميل الى تخليد موروثاته التأريخية، باعتبارها نفائس الماضي.

وقرر المهتمون بالثقافة والتراث ان يتجنبوا المساومة في الطروحات التي لا تتفق مع متطلبات الحياة العصرية، واصالة الموروثات التأريخية. ولهدا كان المخططون ملزمون بايجاد وسائل تعامل عصرية مع المباني التأريخية والتراثية والتي كانوا يرون ان المحافظة عليها يعبر عن عالمين قديم و جديد يعيشان في رحم واحد، وحيث تقرر بأن الاماكن التي تمثل كنوزاً تأريخية يجب ان تبقى في مكانها كمتاحف او ممثلة لاجزاء منها. وقد بحث هذا المجتمع الجديد عن الهوية التأريخية محاولاً التمسك بها في اسواق المدن القديمة في بوسطن وفيلاديلفيا وشيكاغوا ونيواورليانز ومدن اخرى حيثُ وجدت فيها انسجة حضرية اعتبرت تمثل التاريخ الامريكي الذي يعبر عن الهوية التأريخية.

توجهات الحفاظ في المدن الامريكية:

وجد المخططون في الولايات المتحدة الامريكية بان بعض مكونات النسيج الحضري القديم قد توسع ليمتد خارج حجمه واصبحت مسألة المحافظة على دوره القديم امراً مفروغاً منه. وتمتلك هذه الاماكن التأريخية بالنسبة للامريكيين سحراً وبريقاً كبيرين يؤهلهما للعب ادوار جديدة بحيث تصبح هي المحرك الفعال للحياة و جلب المدخولات للسكان، لذا تم انشاء قطارات الانفاق والطرق السريعة المؤدية لها، وانشات حول هذه الاسواق القديمة افضل واجود المطاعم.

وكان العلاج الحقيقي الذي فكر به المخططون للمحافظة على هذه الاماكن التاريخية هو استخدامها الحقيقي و ليس تحميلها دوراً مصطنعاً لم تكن مؤهلة له، بحيث تتولد نسبة من السكان في هذه الاحياء تتمتع بذوق رفيع وحساسية عالية ولها الرغبة في تحقيق درجات من الاصالة. وقد توافد السياح

عليها واصبحوا يكونـون مصـدراً لمـوارد دائمـة لهـا بـالرغم مـن ظهـور بعـض المشاكل.

ان الاساس في ديمومة واستمرار اي مبنى سواء اكان بيتاً سكنياً او سوقاً او غير ذلك، يكمن في قدرته على مقارعة الـزمن مـن خـلال اسـتعماله اسـتعمالاً اصيلاً، وتم تناول امكانية التعامل مع الاجـزاء القديمـة مـن المـدن المهمـة والـتي تندرج ضمن اهتمامات الحفاظ من اجل تأهيلها و تحويلها للدور الذي يجـب ان تلعبه. ولوحظ بان بعض التجمعات السكانية في بعض الاماكن الناشـطة كانـت تأخذ دوراً لا يتفق مع الوظيفة التاريخية التي كانت تؤديهـا هـذه المراكـز، بحيـث حاول بعض المهاجرين اليها ان يعيدوا تشكيل انفسهم من جديد، لانهم وجـدوا تلك الوظيفة التاريخية غير مناسبة لهم.

ان مقرات الدوائر التي تجمعـت في امـاكن واضـحة قـد أصـبحت املاكـاً خاصة في موقع ما عند الضواحي، وكذلك المخازن التي كانت واقعة بالقرب من مراكز تفريغ الحمولات قد واجهت عمليات توسع مستمرة. وظهر شكل جديـد تمحور على شكل مواقف اصطناعية تحاذي مواقف الطرق السـريعة في قياسـات هندسية جميلة، وعند المرور عليها بالسيارة بسرعة 60 ميل في الساعة فانهـا تبـدو وكأن المسافر يسير بمحاذاتها. اما المداخل الامامية المواجهة للطرق السـريعة فقـد ظلت تعاني من بعض المشاكل في التصميم ادى الى تشوه وعرقلة في النظر اليهـا كمقياس جديد في الحركة والرؤيا.

ان من بين الخصائص البارزة للمدن الاخذة بالاتساع (والذي يقف احيانا كعائق امام المراكز التأريخية والتراثية) هو شريان حركة المرور الآخذة في النمو في المشهد الحضري الامريكـي كخطـوط حركـة سـريعة مـن المـدن والى خارجهـا.

فالتحدي المروري الذي تمثله هذه الخطوط يعبر عن خطر يصعب الامساك به. ومن خلال هذه الشرايين الحركية تكمن اعمق التحديات لاولئك الساعين لتطوير المدن الامريكية والمحافظة على تراثها. وقد يتم استبدال الوظيفة المرورية لهذه الشرايين بالطرق السريعة الفوقية (superhighways) وهنا قد توفرت فرصة اختيار على الاقل من خلال تفادي هذه الاماكن بمسالك جديدة.

من الواضح ان التحدي الذي يواجهه التصميم الحضري في مدن الولايات المتحدة الامريكية الاخذة في التطور السريع، ومراكزها الحضرية يكمن في الاجزاء الجديدة وفي التشكيلات المستحدثة السائرة بشكل مضطرد، بحيث حاصرت المراكز التأريخية والتراثية. لكن مراكز التسوق الاقليمية والتي حدد توقيعها في اماكن قريبة من هذه المراكز كانت فاتحة لتطورات لاحقة، وكانت هذه التشكيلات ناجحة في التنظيم وأدخِلَت بنجاح ضمن التخطيط وان العلاقة بينها وبين ما يحيط بها كانت في البداية صعبةً، بسبب طوفان السيارات التي تحيط بمراكز التسوق. وساعد هذا التأزم الى ايجاد حلول ادت الى تنويع اغراض استخدام مراكز التسوق، حيث اصبحت مركز اهتمام المجتمع وتعززت حقيقة هذه المراكز الجديدة في التسوق والتي هي قريبة من المراكز التأريخية والاثارية كونها استقطبت المشاة ايام العطل حيث تكون المراكزالجديدة مقفلة.

النظر الى المكونات الجزئية بشمولية Putting the pieces together:

كانت هنالك مسألة ملحة لدى المخططين الامريكان الا وهي مناقشة الاجزاء المكونة للمدن وكيفية التعامل معها والنظر الى المكونات الجزئية بصورة جمعية. وكان التساؤل في حقيقة الامر هو الى اي مدى يجب ان تكون هذه الاجزاء مستقلة؟.. ان مناقشة المدينة باعتبارها سلسلة من المجموعات العضوية

يؤدي الى تقسيمها الى مجموعة من الوظائف التي تؤديها الاجزاء بشكل منفصل. وهذا هو الجانب المستتر في هذه الظاهرة. ويبقى السؤال قائماً في اتخاذ القرار المناسب في دمج الاجزاء مع بعضها من عدمه والى اي مدى يكون هذا الدمج مفيداً. وحيث تكون الاستمرارية الوظيفية مرغوباً فيها، يصبح دمج الاجزاء امراً مرغوباً به ايضاً. واحد الامثلة الممتازة لهذا تتجسد في مركز فيلادلفيا حيث البيوت التراثية الجميلة (Rittenhouse Square). واقعة مع افضل النوادي والمؤسسات في فيلادلفيا بحيث تفسح المجال للنظر الى ابراج الشقق، ثم تشترك في محلات رائعة ويكون التتويج في ابراج المكاتب للمدينة الرئيسية.

نرى ان الهدف من دمج او عزل اجزاء من المدينة هو ليس لتحديد جزء عن الاخر، انما الغرض من ذلك هو جعل الكل اكثر استيعابا، وفي الحياة العصرية هذه كان يجب على المخططين الامريكيين ان يجعلوا الناس يروا بوضوح اجزاء المدينة ليفهموا موقعهم منها واين يتجهون.

ويعتبر نهر جارلس احد الانهار الرائعة التي تخترق المدن الامريكية ويحتوي في احد ضفتيه على نسيج حضري تراثي. وعند انشاء طريق سريع وحديث على طول ساحل بوسطن، فانه لم يفسد سحر (النهر) ويصل هذا النهر الى ثلاث جامعات رئيسية وهي هارفارد وبوسطن وال(MIT) وتعتبر الصور الضليلة القديمة جزءاً من الماضي. وبالنسبة للذي تعوّد على الصور الظليلة القديمة للمدينة، قد يتصور ان التغيير سيولد صدمة له عند اول نظرة، اما الان فان هذه المؤسسات الثلاثة تحتوي على مباني ابراج عالية، ولدت تفكيراً ملياً لاستيعاب المحاسن الكامنة في التحوير. ان هذه الابراج تقدم للمشاهد مباني الجامعات الثلاث على النهر بطريقة جديدة. وتساعد على استيعاب ووضوح الشكل المتنامي للمدينة، كما انها تنبىء بمهارات مختلفة عن اشكال الحرم الجامعي الذي

تعبر عنه. ان مشهد هذه الابراج والصورة الظلية لها يجب ان يتم تقييمه من خلال المرور بالسيارة على طول النهر ولايستطيع احد ان ينكر الرسالة المضمونية التي تعبر عنها.

الاسس العامة المتبعة في التجربة الأمريكية، و اسباب نجاحها :

ومن خلال الاطلاع على ماقام به الامريكيون من خلال تعاملهم مع التراث التاريخي للمدن يمكن استنتاج الاتي:

1. تمت توعية الجمهور وتنبيهه الى قيمة القديم بالنسبة للحياة المعاصرة وقد استجاب الشعب الامريكي لذلك بشكل كبير.
2. تمت المحافظة على ملامح الجمال القديم ولم يجري طمسه بسبب المعالجات والمخططات الجديدة غير المدروسة.
3. لم يجري هدم المباني الاثرية لاجل التخطيط الجديد او لاجل فرصة رابحة (في بلاد يلعب رأس المال والاستثمارات فيها دورا كبيرا) بل تم العمل على تضمينها داخل اطار التخطيط الجديد.
4. تم التاكيد على وجهات النظر الجمالية بالنسبة للمدينة والحفاظ على طابع الحي والبيئة.
5. تم الاستفادة من التراث ومزجه بالحديث.
6. تم المحافظة على المباني الشعبية والرسوم في كثير من مدن الولايات الامريكية، حيث اعتبرت من الاثار الهامة والتي تمثل التراث الحقيقي.
7. تم المحافظة على منظر المدينة القديم والجديد وجماليته المرتبطة بالحدائق العامة والمتنزهات وحماية ما بها من معالم اثرية.

التجربة الهولندية في التعايش مع التراث:

يبلغ عدد السكان في هولندا (14) مليون نسمة، حيث تبلغ الكثافة السكانية 400 شخص على الكيلو متر مربع، وبعبارة اخرى يمكن القول بأن ثلث السكان يعيشون في مدن يزيد تعداد كل منها عن 000100. شخص وأن الثلثين يعيشون في مدن تعدادها اكثر من 00020. شخص ومن الطبيعى الايكون في هذا شئ غير عادى لان هناك في العالم مناطق تتزاحم فيها المدن الكبيرة. ولكن الحالة تصبح خطرة حين يكون مسطح الارض محدودا، وحين تكون طاقة الايواء من الضيق بحيث لاتتيح لجماهير المدن المتزاحمة في مجال التوسع الطبيعى اللازم لتوازنها. وهذا هو السبب في ان التخطيط الاقليمى له اهميته الحيوية في هولنده.



مساكن الأشجار في روتردام: المعماري بايت بلوم

وقد كان للبيئة الطبيعية الجغرافية تـأثيرات قويـة في هولنـدة. فقـد كانـت هولندة عبارة عن دلتا عريضة ذات انهـار كـبيرة تجـرى فـوق أراضـى مسـطحة ومنخفضة. وكانت الشواطئ الساحلية في مواجهة البحر تعززها الكثبان الرمليـة العالية في الغرب. وكان الهولنـديون يسـتعملون المـاء في أغـراض عديـدة. وفـى أمستردام وحدها توجد 500 قناة مائية و1000 جسر. وترتفع على ضفاف هـذه القنوات القصور الفخمة التي كانت مملوكـة لأمـراء التجـار في القـرنيين السـابع عشر والثامن عشر. وتحيط في وسـط المدينـة المعـروف والقـديم منـاطق سـكنية جديدة تشهد على القدرات الإبداعية للمعماري الهولندي المعاصر.

نشأة المدن الهولندية:

لقد تحولت المستوطنات القديمة إلى مدن. ولم تكـن المسـتوطنات في الواقـع سوى مجموعات صغيرة من المساكن تفتقر إلى الحماية وتسكنها عـائلات التجـار الذين كانوا في الغالب يجوبون البلاد في جماعـات مسـلحة لنشـر تجـارتهم. ومـع اتساع نطاق التجارة وانتظامها كبرت هذه المستوطنات أيضا وأصبحت مـدننا في النهاية.

الاتجاه الحالى في العمارة الهولندية:

يشعر كثير مـن الشـباب المعمـاريين الهولنـديين هـذه الأيـام بجاذبيـة نحـو النظريات التي أعلنها الأستاذ Aldo Van Eyek الذي عمـل لسـنوات عديـدة أستاذا في مدارس العمارة بمدينتي ديلفت وأمستردام، فقد اقنعته دراسته العميقـة للتجمعات البدائية في أفريقيا، والهنود الحمـر في أمريكيـا، وأحيـاء القصـبات في المدينة الإسلامية.

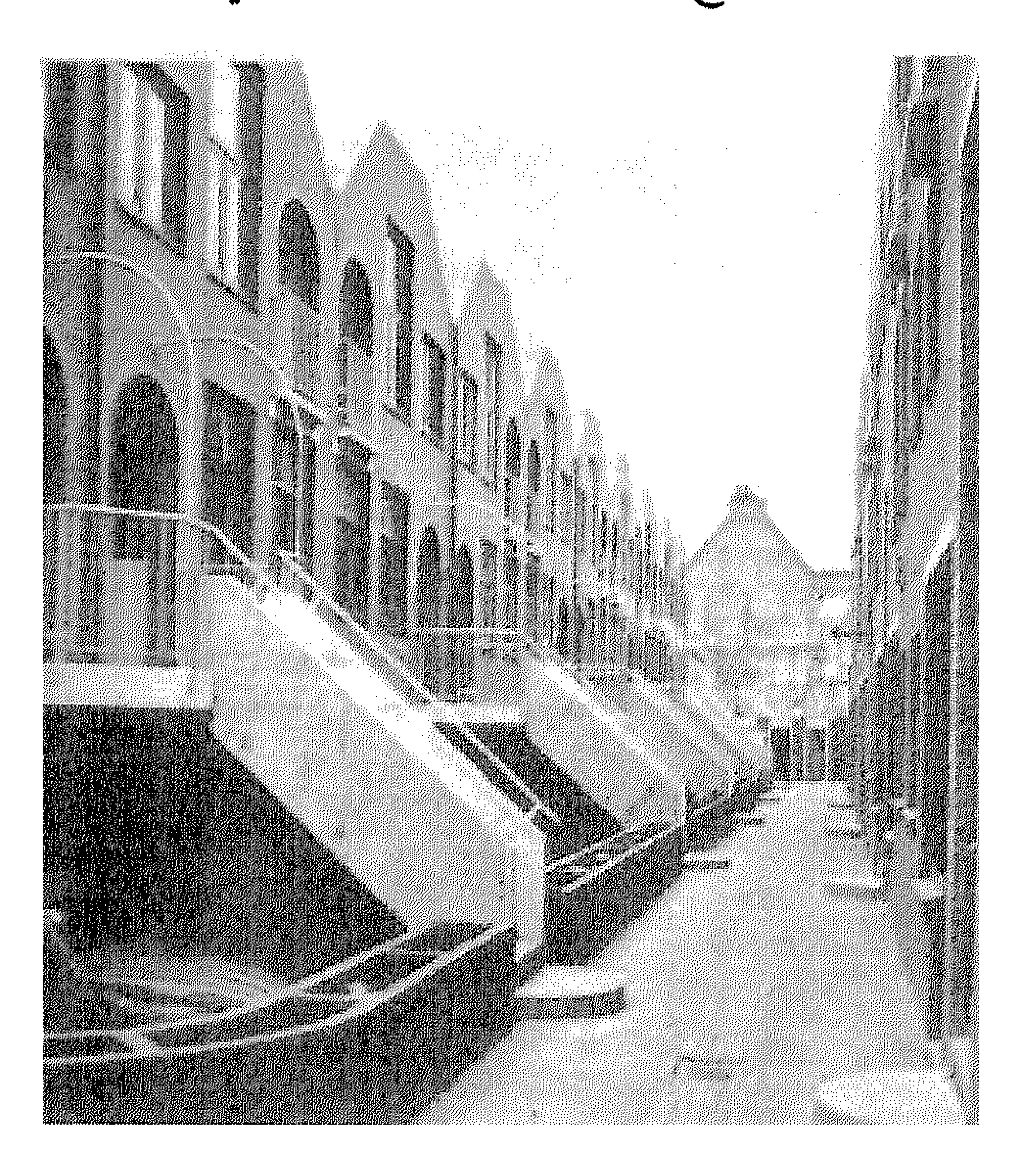
ففى ضاحية هولندية نسـتطيع ان نـرى ماكـان يفكـر بـه" فـأن ايـك" بهـذا

التوجه. فقد قام (بلوم) Piet Blom وهو احد تلاميذه القدامى في أمستردام بتصميم 184 وحدة سكنية متوسطي الدخل، معبرا عن مفهومه حول القصبة في المدينة الإسلامية، وقد قصد بمشروعه الخروج عن اتجاه العزل الراهن Segregation. وبحث عن تفسير جديد للحياة الحضرية. ولهذا ادخل فكرة السقف الحضري Urban Roof ومن خواص مخططه أيجاد نوع من التباين بين المستوى الارضى (حيث تجرى كافة الأنشطة المعيشية الحضرية) وبين مسطح سكنى هادئ فوق هذا المستوى. وطبقا للتقليد الهولندي في الكثافات العالية استطاع Blom على هذا النحو أن يحقق 100 مسكن تقريبا في الهكتار الواحد. ومن المشروعات المشابهة أيضا مشروع أخر صممه (بلوم) في مدينة (هيلموند) والذي يسمى بمساكن الأشجار. حيث ترفع المساكن للأعلى بحيث تكون كمكعب مقلوب يرتكز على جزء مركزي مبنى بالطوب، موفرا بذلك مستوى أرضياً حراً لكي تتم فيه الأنشطة الحضرية وفضلا عن هذه التجارب الإسكانية الغريبة والتي قام بها Biet Blom نجد تعبيرا مصاحبا اخر عن العمارة الملائمة للطبيعة البشرية مماثلة للمجتمعات التي صممها (فان أيك) وبالتعاون مع Theo Bosch لمركز زويللى التاريخي، وهى إحدى المدن الإقليمية. وقد جذبت هذه المجمعات قدراً كبيراً من الاهتمام في منتصف السبعينات، حيث نجح المصممون في الحفاظ على جو مدن العصور الوسطى في إطار الهياكل العمرانية القائمة.

خلاصة التجربة الهولندية:

بالرغم من الأمثلة القليلة التي سقناها عن العمارة الهولندية وهى عبارة عن مشروعات تعبر عن العمارة الملائمة للطبيعة البشرية وبمقياس انساني،

واحتفظت بكثير من أشكالها التراثية ووفرت الاختلاف والتنوع المصحوب بعلاقة قوية بين الفرد والمجتمع وهناك اتجاه يقوده المعماري. والمخطط Carel Weaber ولكي يحيى (ويبر) ويجدد المدن الهولندية نجده يطرح التماساً للموضوعية المنهجية في العمارة وتخطيط المدن. ومن رأيه ان المدن يجب أن يصنعها مخططو المدن. والقيام برحلة في اعمال (كاريل



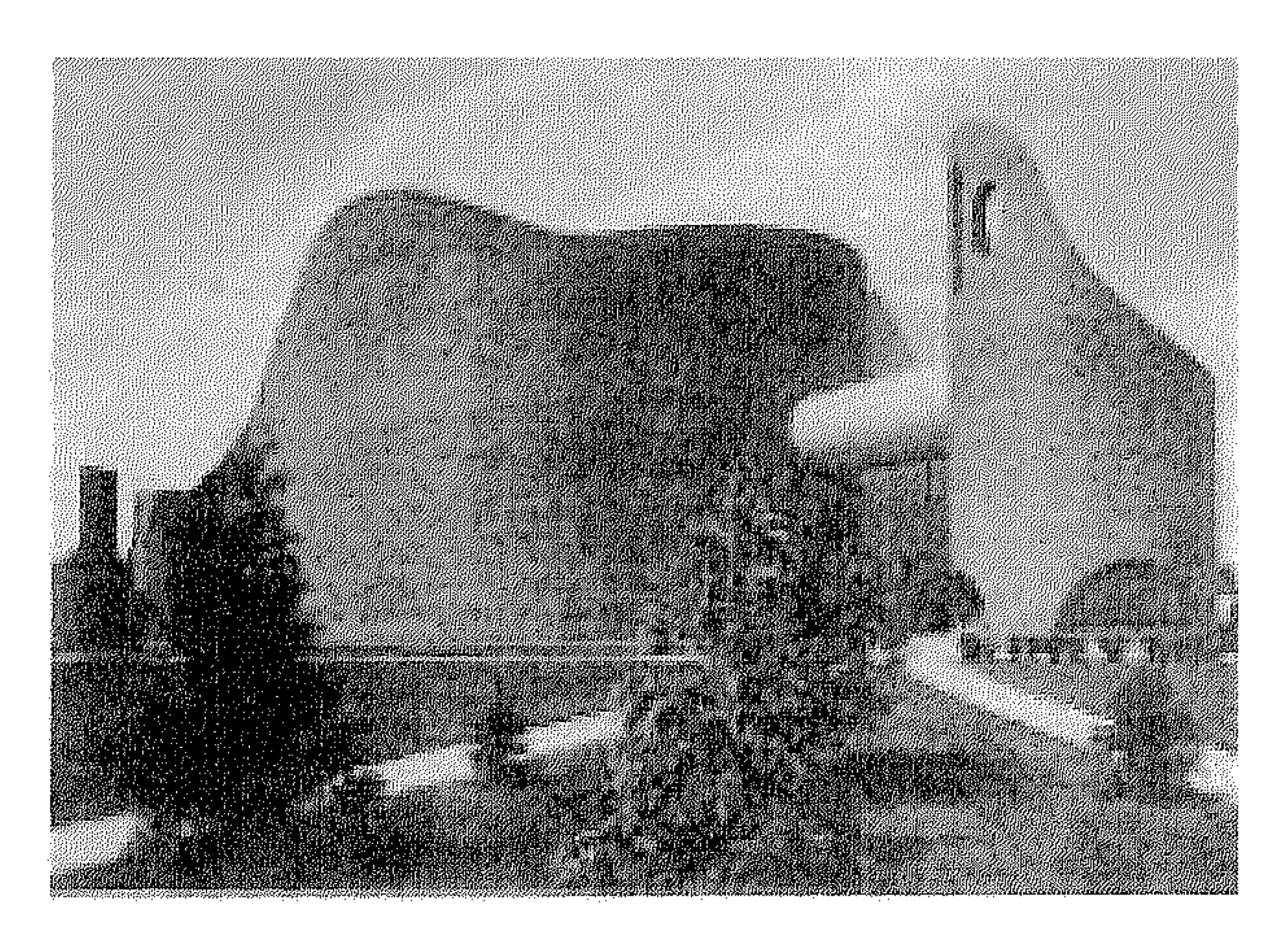
ويبر) عمل يحتاج الى جهد، فله انتاج مميز ومعظمه في قطاع الاسكان الاشتراكى. ومن الاعمال المعروفة في روتردام مايسمى (paperelip) ويشتمل على 549 وحدة من وحدات الإسكان الاشتراكي. وقد وضع (ويبر) مؤخرا تعبيرا يكاد يكون مطلقا عن موضوعية المنهجية حين كلفه مجلس مدينة أمستردام بوضع مخطط عام لمدينة (فينسربولدر) وهى من ضواحي أمستردام. ويستوحي ويبر تخطيط المدن من القرن التاسع عشر مشيرا إلى المخطط الذي وضعه Cerda لمدينة برشلونة في عام 1859م. وفى هذه المناقشات يبدو ان كثيرا من المصممين، وبخاصة من جيل الشباب، يرون في أعمال Rem Koolhaas ومكتبه تجديدا

حقيقيا في العمارة. والتخطيط العمراني. ولحسن الحظ فأن Koolhaas أصبح في السنوات الأخيرة يشكل منبها هاما لمعماري وطنه أيضا. وعندما وجهت بلدية أمستردام الدعوة إلى ويبر لتصميم ضاحية (فينسر بولدر) وجهت الدعوة أيضا إلى كول هاس ليتولى مسؤولية التخطيط العمراني لمشروع أخر من مشاريع الإسكان العام في موقع كان حوضا وترسانة لصناعة وإصلاح السفن بالقرب من أمستردام. وقد طبق مدخلا جديدا لبرنامج الاحتياجات شبيها بالسيناريو وبدراسة دقيقة للبيئة العمرانية القائمة، مما أسفر في النهاية عن وضع مخطط عام يشتمل على 1375 وحدة سكنية ذات طابع ريفى. ويقول Koolhaas عن مشروعه. (من المهم جدا ان نقوم بشئ متزن ومعقول وطبيعى. واذا كان لهذا المخطط العام من مزيه فهى انك تستطيع ان تسير في هذه الشوارع دون أحساس بطموح معماري اوبحلم إقامة يوتوبيا اجتماعية).

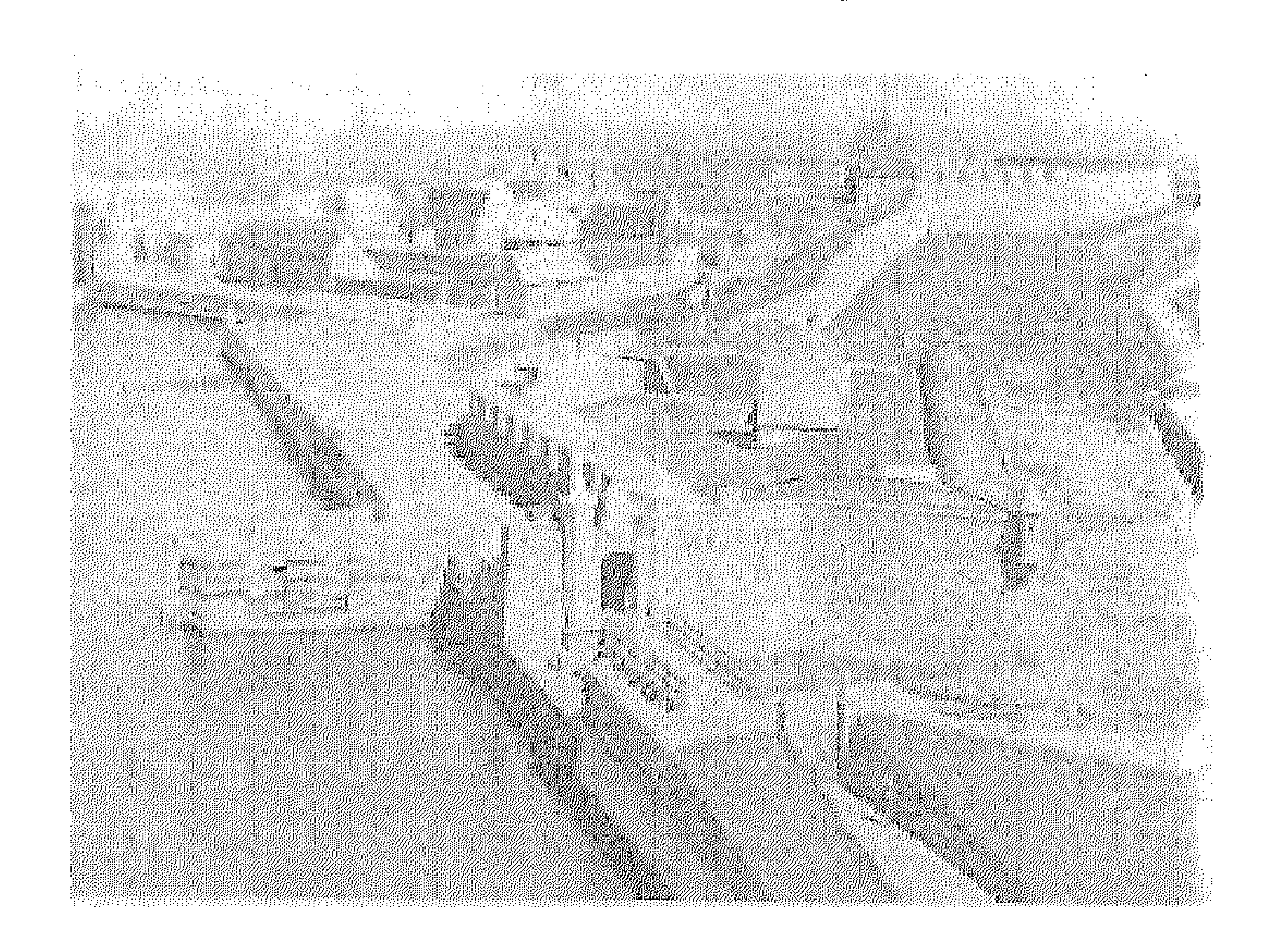
وفى مجمل القول ان الحكومة، كانت واعية بالتعاون مع المعماريين للوصول الى مشروعات ذات طابع محلى وخصوصية، معترفة بالإرث الحضاري السابق. ولم يكن هدفها بالدرجة الاولى مجرد توفير وحدات سكنية بأقل التكاليف، لاتحمل اى طابع او شكل جمالي.

التجربة الكندية في التعايش مع التراث:

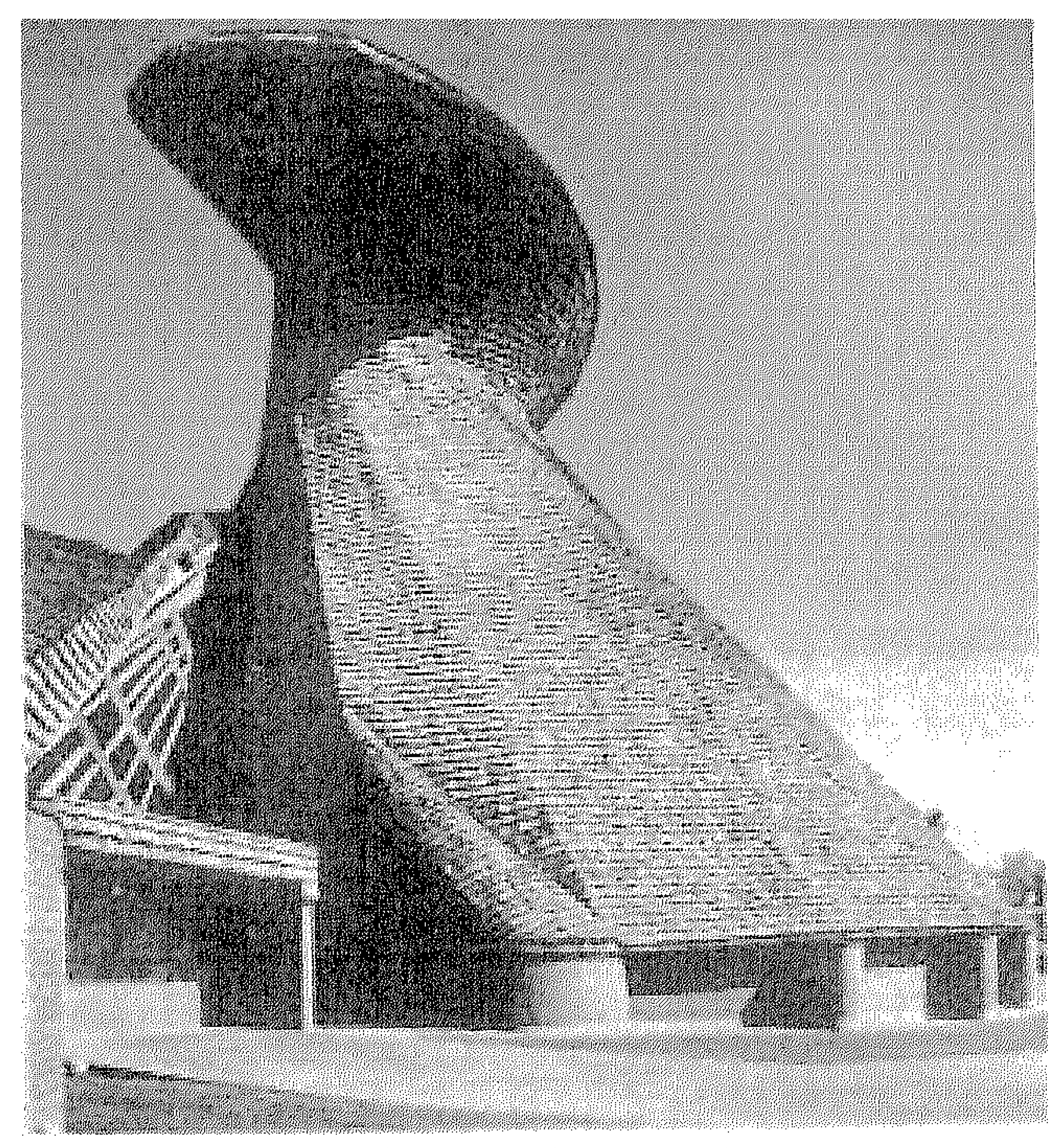
الكنديون شعب حضري يبلغ تعدادهم 25 مليون نسمة تقريبا. ويعيشون في المدن والمناطق المستوطنة في الجزء الجنوبي الذي يمثل عشر مساحة هذه الاراضي الشاسعة والتى تبلغ مساحتها 9 مليون و997 الفا من الكيلو مترات المربعة.



من اعمال دوجلاس كردينال في البيرتا كنيسة سانت مارى وتعكس عمارتها الطبيعة المنبسطة في مناطق البرارى الكندية



السور الضخم الذى يحيط بمدينة لويس بورخ التاريخية والتى تعد اكبر مدينة عسكرية بناها الفرنسيون عام 1740م في امريكيا الشمالية. بدأت الحكومة الكندية عام 1960م مشروعا ضخما لترميم المدينة مع الحفاظ على طابعها المعمارى والاجتماعى بأستخدام اساليب البناء التقليدية القديمة.... ويعكس هذا المشروع مدى اهتمام الكنديين بتاريخهم واعتزازهم به.



احد النماذج الناجحة للعمارة الاقليمية في كندا وهى مبنى كنيسة في (سان بونيفاس)، ويشبه تشكيلها اسلوب القبائل الهندية القديمة في الإقليم الذين كانوا يبنون جميع مبانيهمالدينية في اتجاه حركة عقرب الساعة.

استوردت كندا على مر التاريخ الطرز المعمارية من دول أوروبا الوطن الأم لسكانها- حيث كانت كندا مجرد أراضى ممتدة ذات طبيعة جغرافية ومناخية مميزة. أما من الناحية الحضارية والثقافية فكانت وعاءا خاويا..... وبالرغم من انه اصبح هناك ايمان- يكاد يكون عام- بأن عمارة الهنود الحمر Igloos & Tepees كانت ملائمة للظروف الايكولوجية للمنطقة الا ان المستوطنين نقلوا معهم اساليب البناء الخاصة بأوطانهم الاصلية.... تمثلت هذه الطرز في البداية في الاسقف المائلة والحوائط المبنية بالحجر المنقولة عن العمارة الفرنسية في العصور الوسطى وذلك في مقاطعة كويبك الفرنسية والمباني المبنية

من الخشب على الطراز الانجليزى في المقاطعات الانجليزية، وفى مرحلة اكثر تطورا اعتمد تصميم المباني العامة على الاسس المعمارية التى وضعها Polladia وVignola وبالطبع فأن عدم ملاءمة مواد البناء وعدم توافر الايدى العاملة الحرفية واختلاف الظروف المناخية قد أوجبت بعض التغيرات في الطراز الاوروبي المنقول. وفي نفس الوقت اخرجت الخبرات المحلية مستوى ادنى من التصميم، وقد وضعت هذه الظروف مجتمعة النموذج للأجيال التالية..... وبذلك يمكن القول بأن أهم ما قدمته العمارة الكندية في هذه الفترة التاريخية للعمارة العالمية هو تعديل الطرز المستوردة من اوروبا والوصول بها الى المستوى الاقليمي.

بدأت العمارة الكندية في الفترة الاخيرة بأخذ طابعا خاصا بها. ولا يرجع هذا فقط للمواهب المعمارية الفذة التى ظهرت فيها في الفترة الأخيرة ولكن يرجع اساسا للنظرة التقدمية Post –Internationalism التى بدأت تظهر في كندا والعالم بأسره وذلك بعد انتشار الاتجاه العالمى الحديث International Style الذي نادى بتطبيق نفس أسس التقييم على جميع المباني بدون الاهتمام بالظروف البيئية المحلية للإقليم. وقد ادى هذا الطراز الى تقسيم دول العالم الى دول تبدع واخرى تنقل عنها. ولقد عانت كندا من هذا الاستعمار الثقافي طوال الـ300 سنة الماضية، الا أن هذا الوضع قد تغير بحيث أصبحت كندا من الدول الرائدة في مجال اللامركزية او الاقليمية وبدون ان يكلفها ذلك اعباء اقتصادية كبيرة.

ونظرا للوضع الاقتصادي المنتعش فمن المتوقع ان تلعب كندا دورا هاما في تطوير مفهوم ما أطلق عليه Post –Internationalism وهو الاتجاه بالعمارة بعيدا عن العالمية الى المحلية او الاقليمية.

ومع خروج كندا عن نظام المستوطنات التي غالبا مافرضت بالقوة العسكرية او أقامها المستثمرين. بدأ الكنديون يفرضون الطابع الانساني على مدنهم وقد نتج عن هذا الاهتمام بالانسان مجموعة من المشروعات الرائدة مثل مشروع المركز البريطاني في فانكوفر حيث شارك السكان في تصميم المجاورة السكنية. وثمة محاولات متزايدة تبذل للحفاظ على او اعادة استخدام او دمج المباني التاريخية في النسيج العمراني مثل مشروع البنك الكندي في أوتاوا ومشروع تجديد جزيرة جرافيل في فانكوفر الذي اعاد صياغة دور المعمارى في تصميم البيئة المحلية، فلم يعد دور المعماري مقصورا على تصميم مباني جديدة تعكس النظريات المعمارية المعاصرة. بل تعدى ذلك الى الاهتمام بالمباني القائمة وإعادة الحياة إليها وذلك تأكيدا على ان نجاح العمل المعماري لا يعتمد على التشكيل ولكن على مدى استجابة مستخدمي المبنى معه، فالعمارة هي تفاعل المعماري مع المبنى والناس.

فى الوقت الذى رفض فيه المعماريون المعاصرون اى اتصال بالماضي ايمانا منهم بأن فواصل بين دول العالم قد أذابها التطور العلمي والتكنولوجي الضخم في العصر الحديث بدأ في كندا البحث الحقيقى عن الشخصية الخاصة في مختلف المجالات وخاصة في مجال العمارة التي تعتبر الانعكاس الحقيقي للشخصية الحضارية لاي دولة شجع ذلك العديد من المعمماريين الكنديين على محاولة ايجاد عمارة تعكس وتطور الشخصية التاريخية والمكانية ومن امثالها ذلك نادي التزحلق على الجليد في كويبيك من تصميم المعماري **Peter Rose** والذي تعكس واجهته العمارة التقليدية للسكان الاصليين والاشكال الانسيابية المدموجة في عمارة دونجلاس كردينال في ألبرتا والتي تعد انعكاس للطبيعة المنبسطة في البرارى والمجموعات السكانية الجديدة في تورنتو

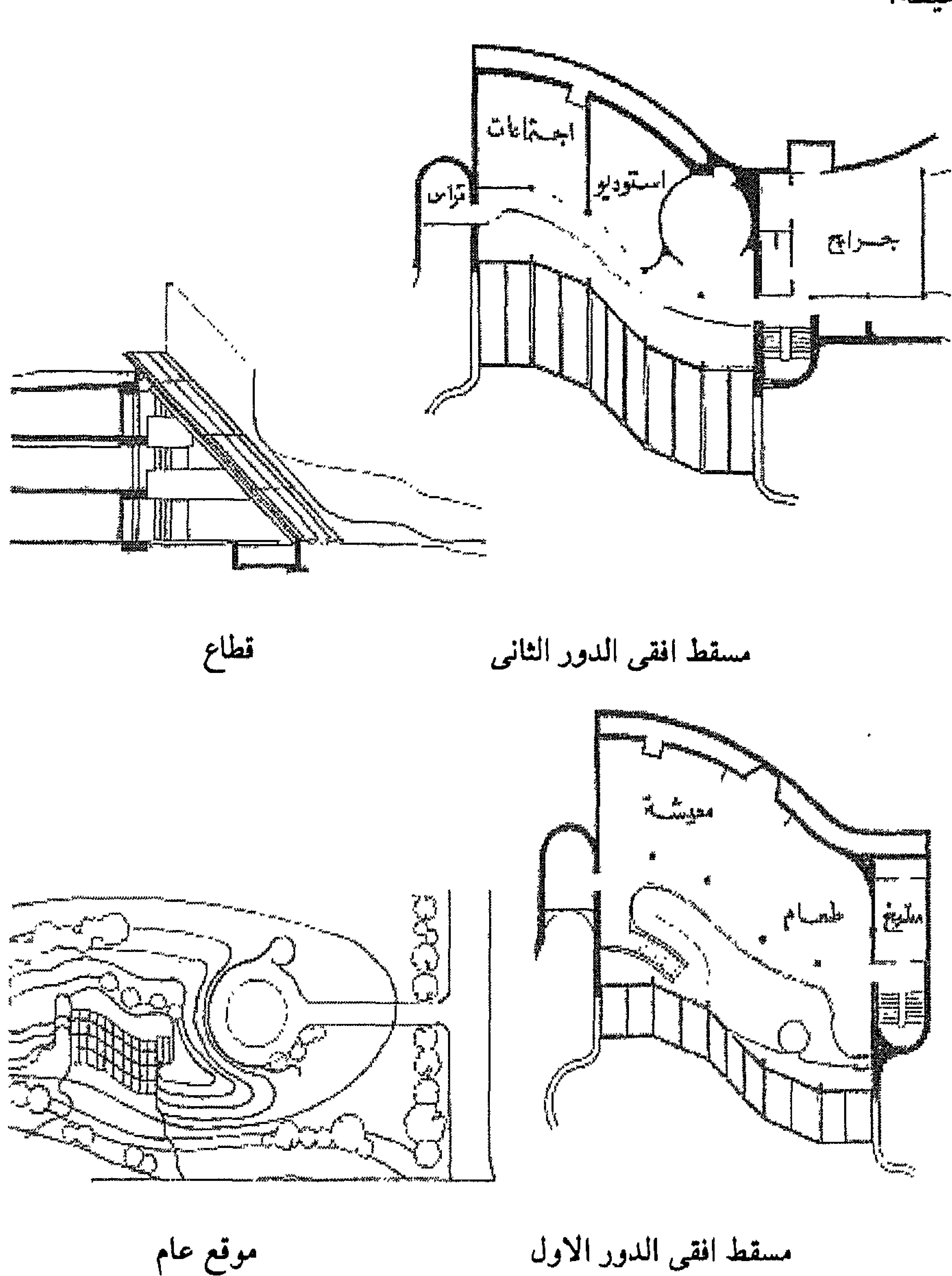
نموذج للمساكن المنفردة في كندا/مسكن المعماري دوجلاس كاردينال الخاص (ادمونتون):

يعتبر المعماري دونجلاس كاردينال من مشاهير المعماريين في كندا وهو من اصل هندى يقول ان الهنود وحدهم يستطيعون السكن في المناطق الشمالية من القارة الامريكية اما الشعوب القادمة من اوروبا فيصعب عليها التكييف مع هذه البيئة والمناخ القاسي ويفكر المعمارى الهندي الأصل وبالاستعانة بمدخل تصميمي لمنازل الهنود قام دونجلاس كاردينال بوضع التصميم لمنزله الخاص في منطقة جبلية تنتشر فيها التلال ولقد استعان ايضا بالتكنولوجيا الحديثة للتغلب على مشكلات المناخ القارس البارد.

والمنازل عبارة عن كهف منحوت داخل التضاريس الارضية للتل حيث تمتد واجهة المنزل الزجاجية بامتداد الميول الطبيعية (Slopin greenhouse roof) حيث تحصر داخله حديقة بارتفاع الأدوار الثلاثة المكونة للمنزل كما تشتمل الحديقة ايضا على حمام للسباحة مكونة بذلك فراغ الاتريوم اما الجهة الخلفية للمنزل فيوجد بها فراغ خاص بالتدفئة بارتفاع الأدوار الثلاثة المكونة للمنزل يفصل فيما بين الحجرات والتل.

المسكن يشتمل على خمسة حجرات للنوم وحديقة وحمام سباحة داخلي والدور الاول يصل اليه سلم من الحديقة بالدور الارضي ويشتمل على مساحة مفتوحة لفراغ المعيشة مع قاعة الطعام والمطبخ ثم يتم الانتقال من هذا الطابق الى الدور الثانى عن طريق السلم بالبرج الجانبي حيث يشتمل الدور الثاني على حجرة اجتماعات واستديو لاعماله كمعماري وخدمات ويتصل الجراج الخاص بالسيارة مباشرة بهذا الدور حيث تصل السيارة عن طريق منسوب علوي من

التل الخلفي الى هذا المنسوب والمبنى عضوي التكوين من الخرسانة والمسطحات الزجاجية الضخمة يعكس مدى تأثير واندماج المعماري المصمم مع الطبيعة المحيطة.

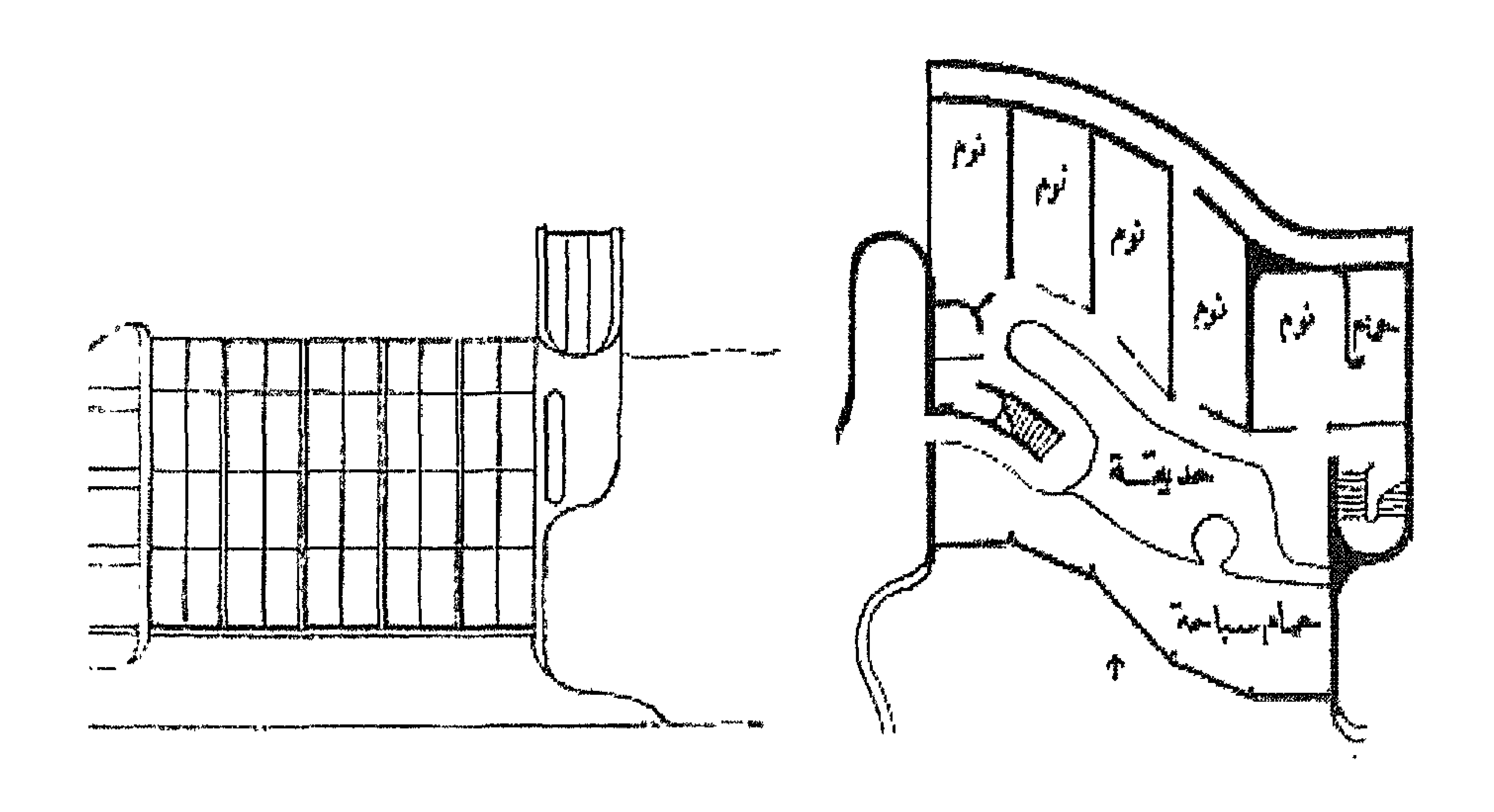


مسقط افقى الدور الثانى

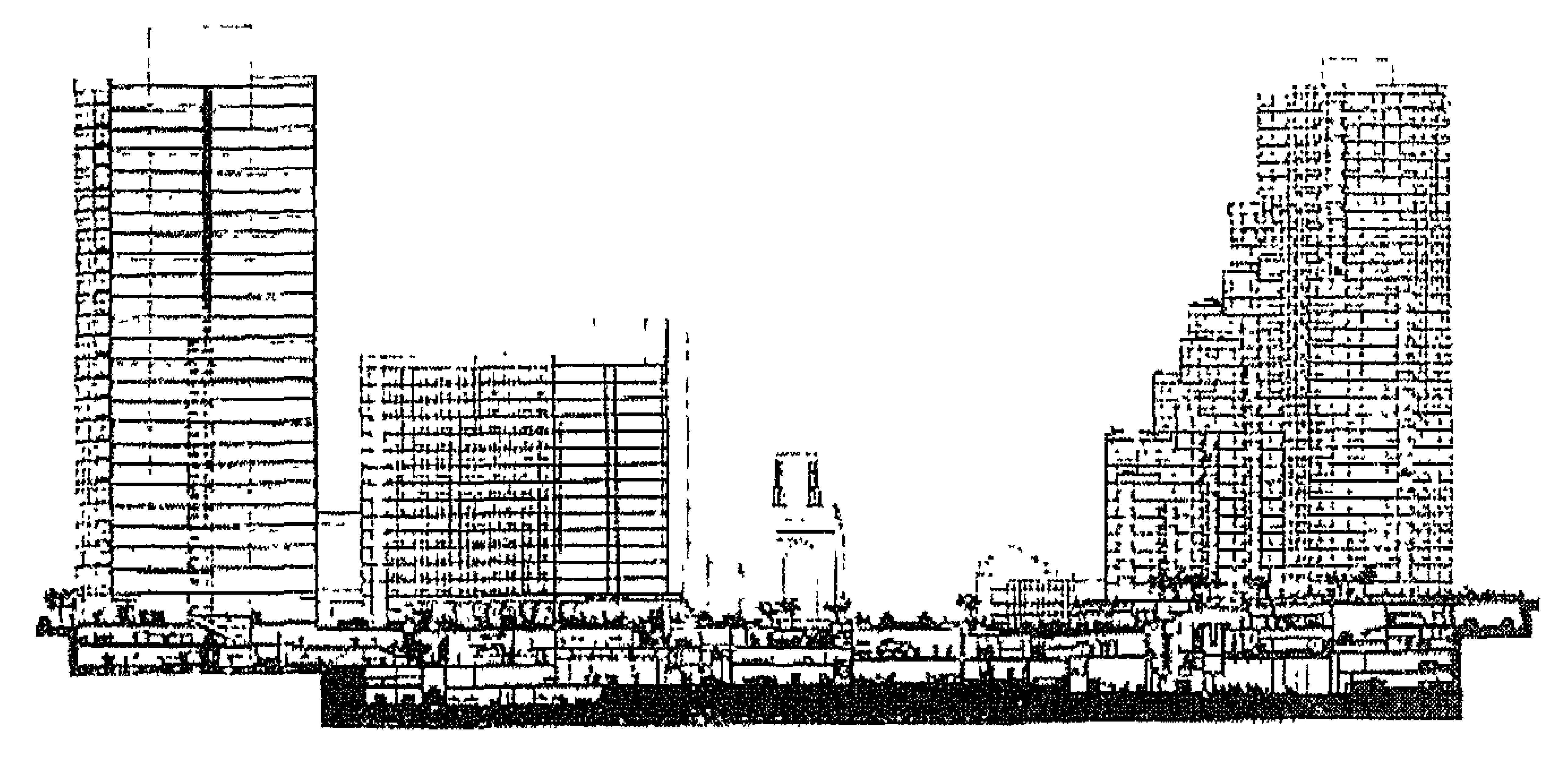
قطاع

مسقط افقى الدور الاول

موقع عام



مسقط افقى الدور الارضى   واجهة جنوبية



قطاع في المجموعة السكنية يحتضن السوق التجارى الممتد اسفل الطريق والذى يحتوى على مبانى تراثية قديمة

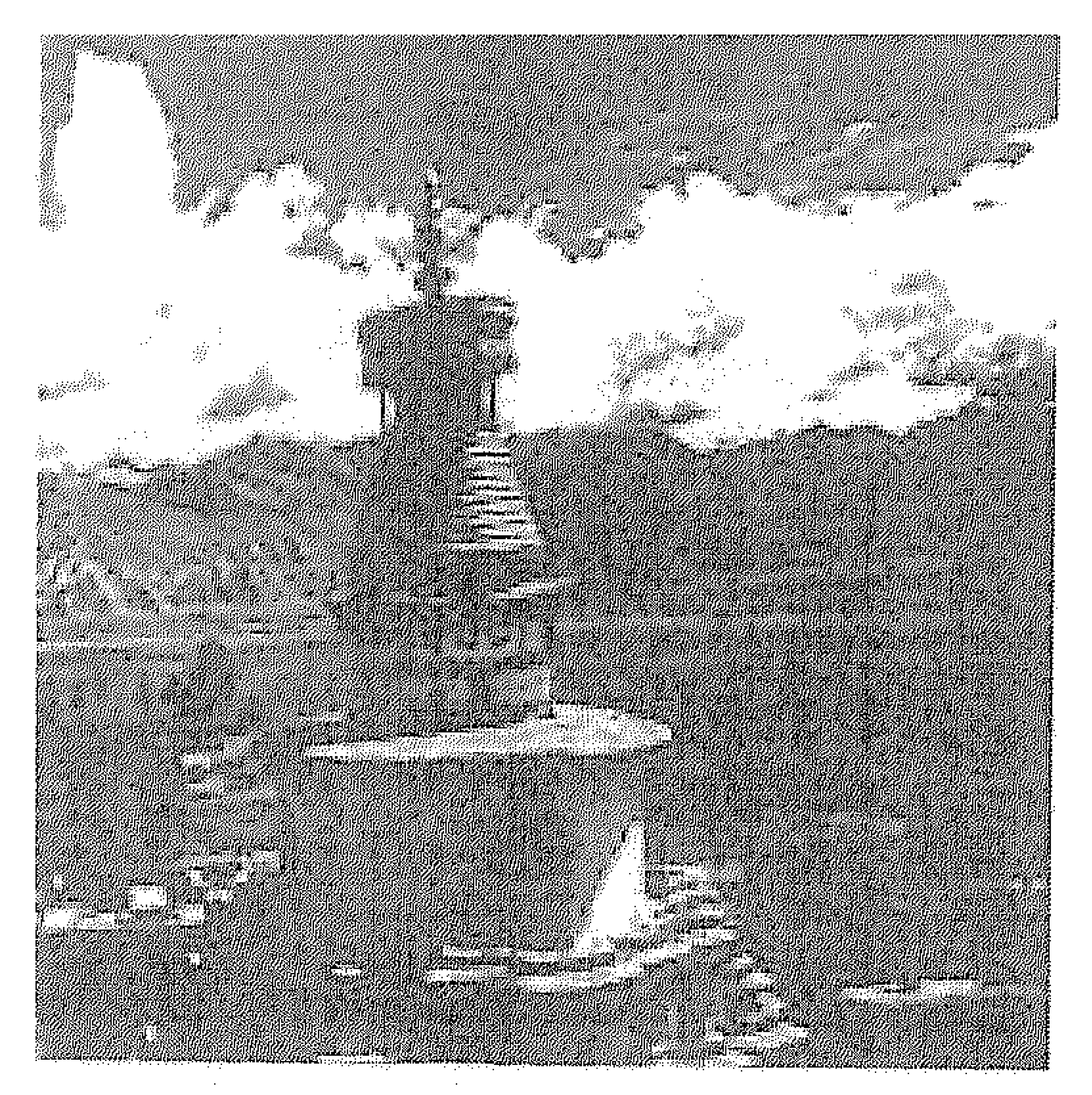
خلاصة التجربة الكندية :

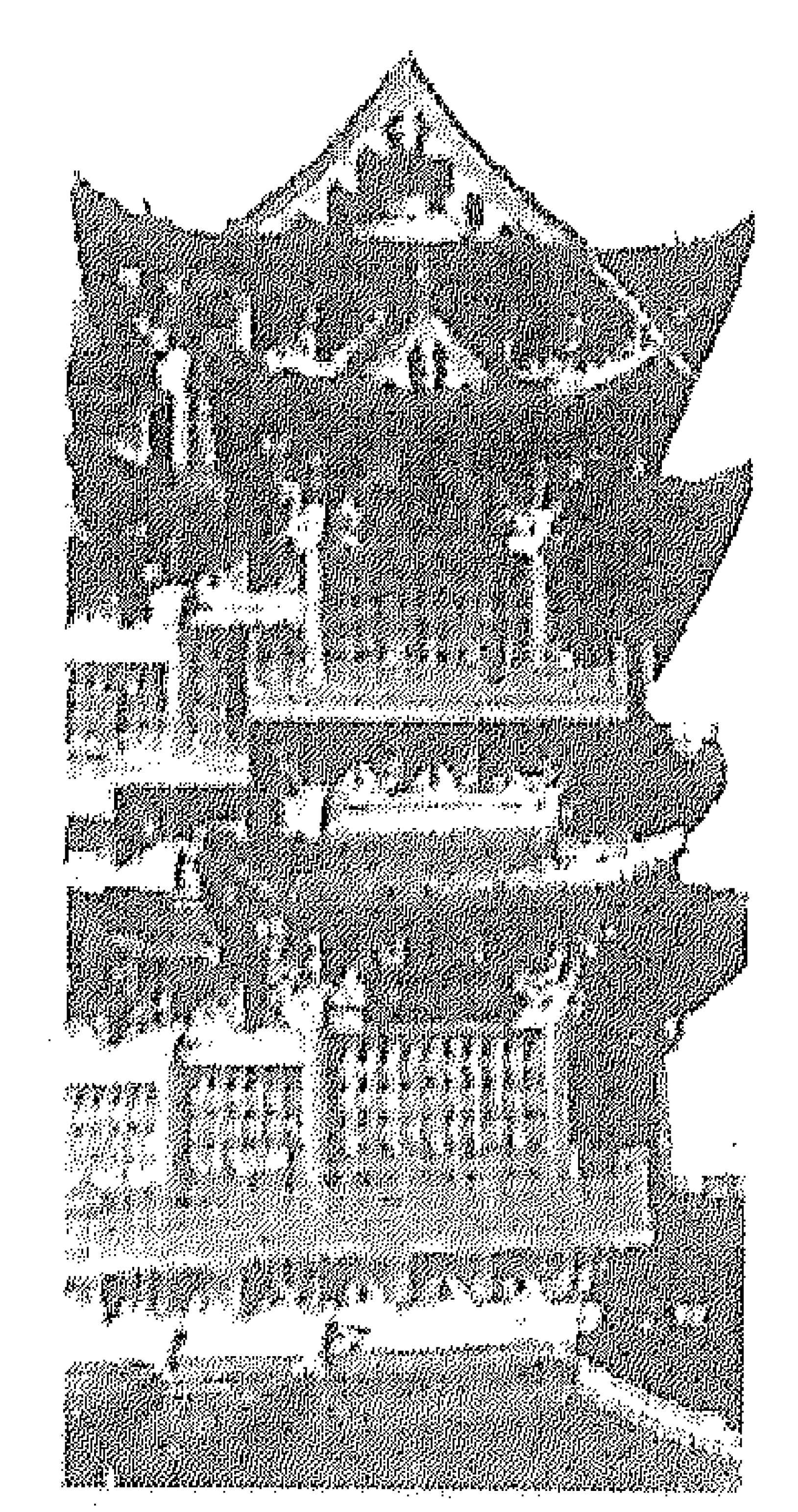
استوردت كندا عمارة الآخرين مما أورثها عمارة ضعيفة غير ملائمة لظروفها الخاصة آما الآن فقد بدأت الرؤية تتضح كغيرها من الدول العالم بدأت

كندا تتخلص من هذا الاستعمار الثقافي السابق الا انها تحاول الاحتفاظ بالروابط التاريخية الحضرية بالرغم من عدم وجود تاريخ مسجل لها قبل الاستيطان الاستعماري وهى تتفق في ذلك مع جارتها امريكا التى مرت بهذه المرحلة منذ 200 عاما تقريبا عندما بدأت في وضع اسلوب حياة خاص بها ونجحت في ذلك وقد استطاعت المدن والاقاليم الكندية تأكيد ملامح معمارية خاصة ومميزة لها مثل ماحدث في مدينة تورنتو ومدينة فانكوفو وأقاليم البراري على وجه المثال كلها عكست الملامح المعمارية الناتجة كانعكاس للمؤثرات الجغرافية والمناخية والتاريخية لأجزاء هامة في كندا.

تجربة الصين في التعايش مع التراث:

بعد أن صحت الصين من منزلق الثورة الثقافية التي عصفت بها في ستينات القرن الماضي بكثير من النواحي الحياة فيها، ومنها القيم التراثية المتجذرة لدى هذا الشعب الذي يمتلك تاريخا غنيا ويمتد إلى آلاف السنين حيث ظهرت صحوة تنادي بضرورة الاهتمام والحفاظ على القديم من اجل تسجيل التاريخ وتقديمه في صورة متحفية رائعة وهنا تنافست المدن الصينية المختلفة في هذا الاتجاه.





جوسق الأمير تنج   مدينة قيانغتسة العريقة.. وتظهر في الصور باغودة الألف بوذا الشهيرة

ورغم ان الصين تعتبر اليوم الاعجوبة الاقتصادية الوثابة، وقد شيدت مدننا حديثة يشار إليها بالبنان مثل شنغهاي وغيرها وانتشرت شركاتها ومكاتبها الاستشارية الخاصة بالتخطيط والتصميم العمراني في كثير من دول العالم واصبحت تتنافس الدول الغربية في تصميماتها المعمارية المعاصرة رغم كل ذلك فأنها لا تزال متمسكة بمدنها التاريخية والاثرية بشكل فائق وفى صيانتها وترميمها وإعادة توظيفها وتأهيلها (Rehabilitation) ومن التحف المعمارية التى تحافظ عليها الصين مايأتى:

متحف العصر الامبراطوري مجرون سميكة:

ويعتبر القصر الامبراطوري ببكين والذي تحول الى متحف اهم مزار سياحي وهناك العديد من المنشآت القديمة التى جمعت بين ماهو حقيقي وماهو

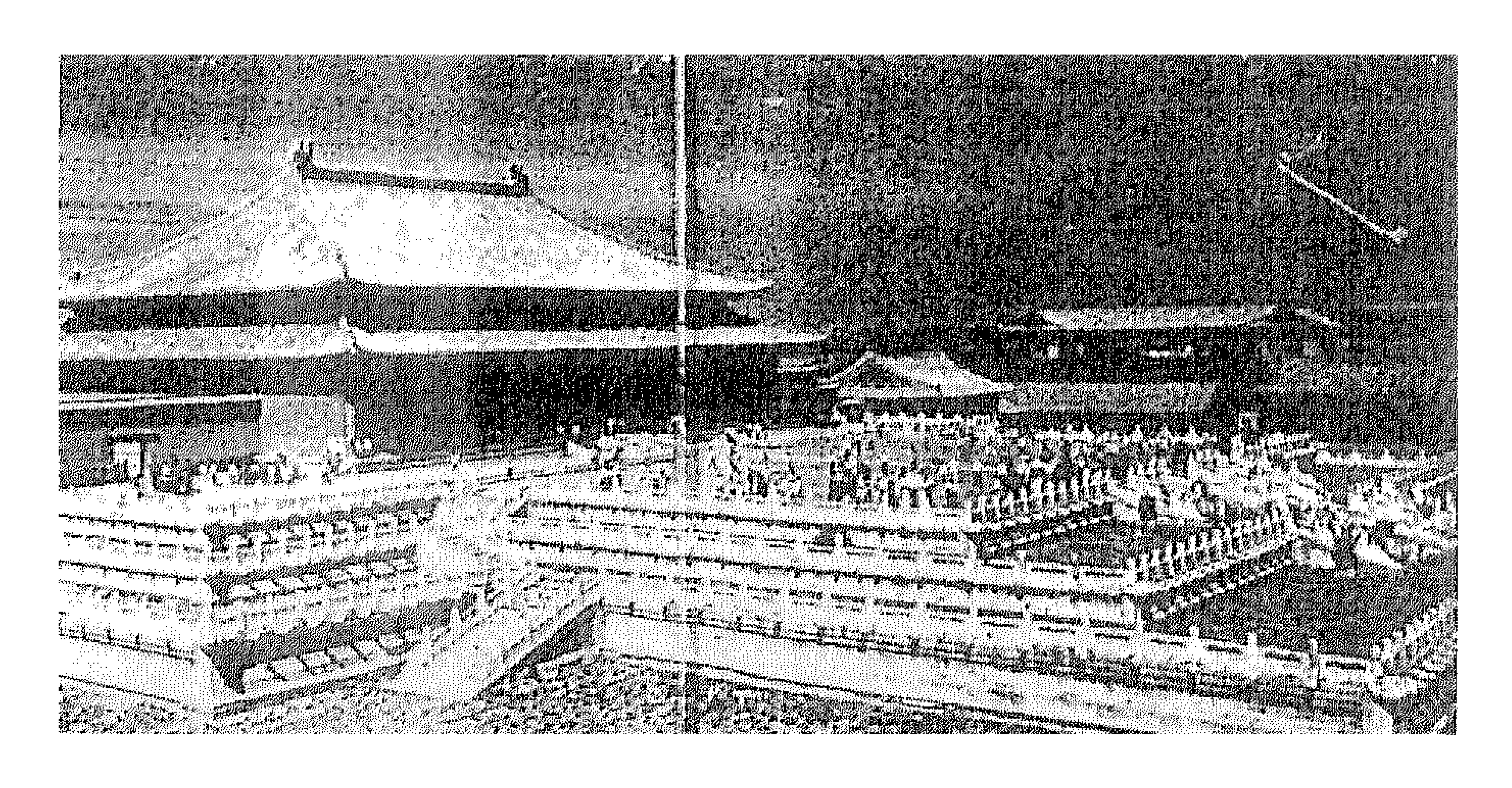
خيال ولما لها من التخطيطات والتصميمات المميزة ومن ثم فأنها تعتبر من اكثر المتاحف الصينية جاذبية.

متحف القصر الامبراطوري هو ذاته المدينة المحرمة الارجوانية في بكين واصلها السابق القصر الامبراطوري لاسرتى مينج وتشينج الملكيتين (1368-1911) وطول الفترة 491 عاما ابتداء من العام 1420 وهو عام اكمال انشاء هذا القصر حتى عام 1911 وهو عام هلاك اسرة تشينج. مارس هناك 34 امبرطورا سلطة حكمهم العليا في هذا المكان. بعد تأسيس جمهورية الصين الوطنية ظل الامبراطور الاخير بوبي من اسرة تشينج الذي قد طرد من عرشه ليسكن في مؤخرة القصر 13عاما اما مقدمة القصر فتحولت في عام 1914 الى (معرض الاثار القديمة).

تحتل المدينة المحرمة الارجوانية وهي مقر متحف القصر الامبراطوري مساحة تقدر بحوالي 720 الف متر مربع ونيف وتحصن بسور يرتفع عشرة امتار، ويبنى في كل من زوايا السور الاربعة برج مميز الشكل وتضم داخل هذا السور اكثر من 9 الالف من القاعات والغرف وهي في الاغلب مبنية بالهياكل الخشبية مع سقوفها المغطاة بالقراميد الزجاجية الصفراء وقواعدها من صخور الاردواز وتزخرف جميع هذه البنايات بالرسوم الملونة الباهرة وتترتب من بينها قاعات رئيسية.

وبعد تأسيس الصين الجديدة خصصت حكومة الشعب المبالغ المالية عدة مرات لترميم هذا القصر القديم في جميع النواحي واليوم استعاد القصر ملامحه الفاخرة السابقة وبدأ يعرض على الجماهير ماكان له من روائع التحف وبدائع الجوهرات وفى عام 1961 اعلن مجلس الدولة الصيني أدراج القصر

الامبراطوري القديم الى قائمة وحدات الآثار الهامة تحت حماية الدولة. تبلغ مساحة العرض 18 الف متر مربع وعدد المعروضات اكثر من 12 الف قطعة بينما تصل المساحة المفتوحة للزوار الى 380 الف متر مربع ولذلك يساوي متحف القصر الامبراطوري مجموعة متاحف ويستقبل كل يوم عشرات الالف من الزوار من اشهرها المزارت السياحية في العالم.

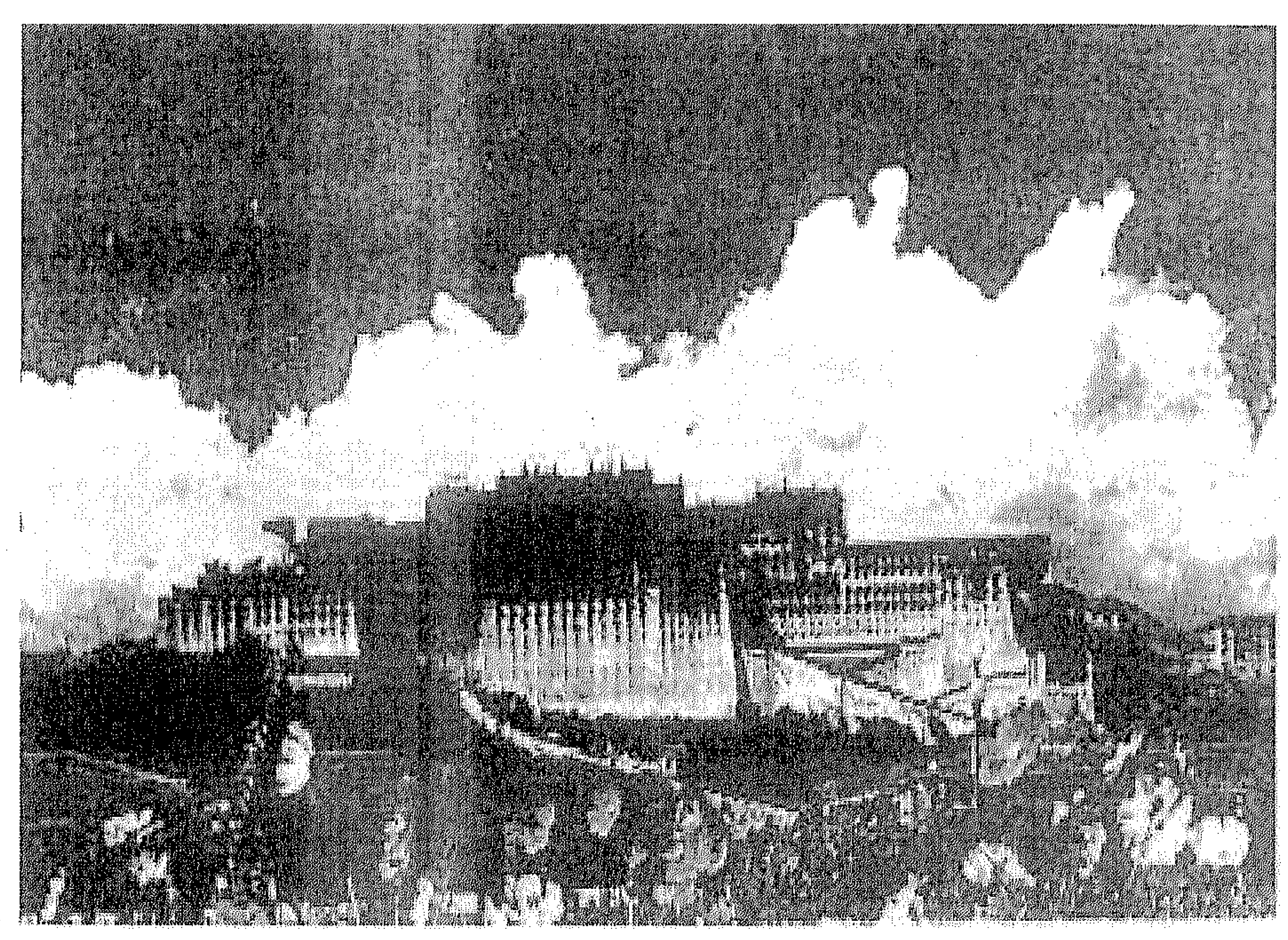


القاعات الثلاثة الكبرى في القصر الامبراطورى

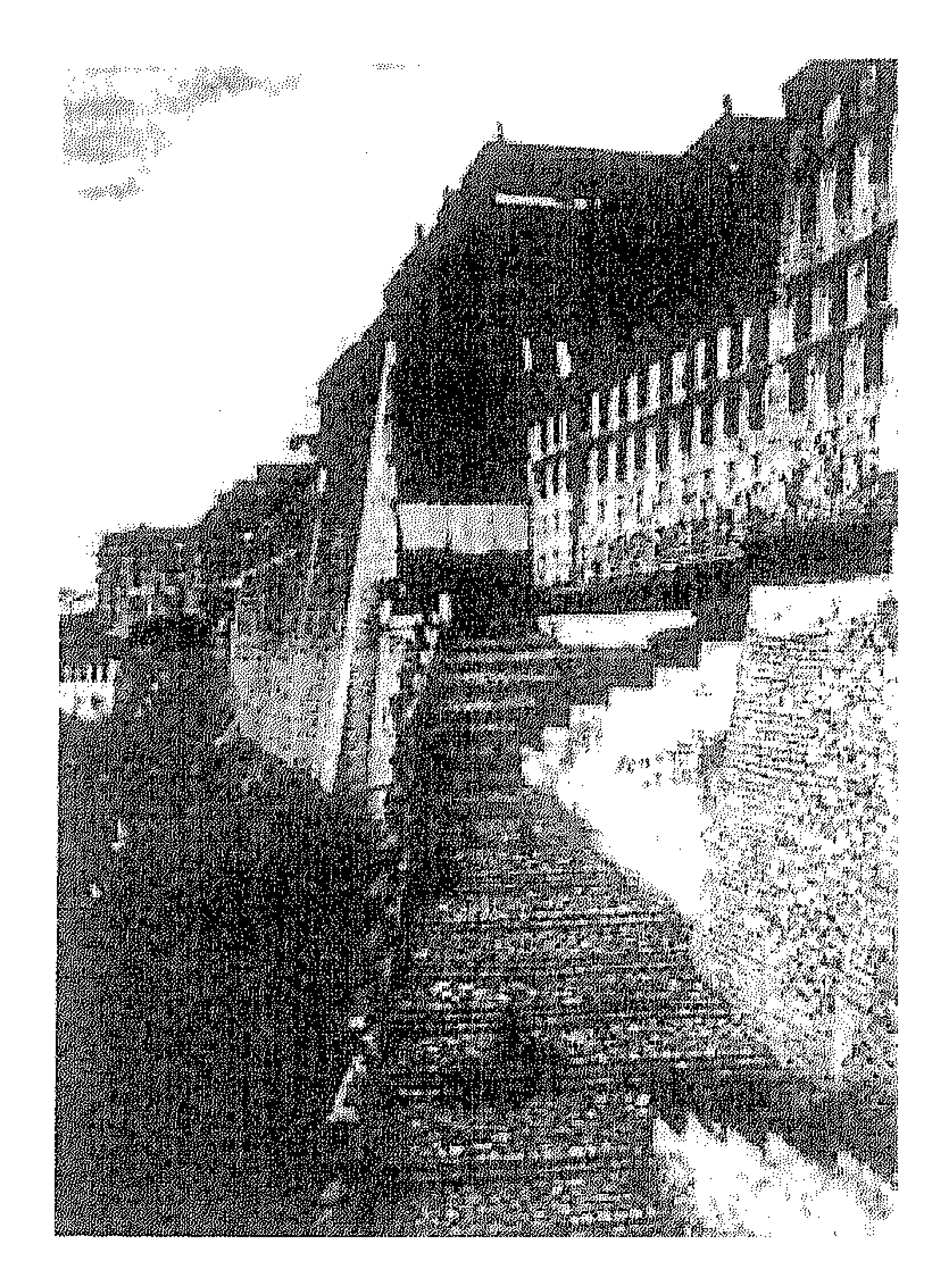
قصر بودالا:

ويزخر اقاليم التبت بالعديد من القصور والمعابد التى تحولت الى متاحف ويعتبر قصر بودالا من اهم هذه القصور ويقع قصر بودالا في عاصمة اقاليم التبت وقد شيد هذا القصر في القرن السابع وهدم عدة مرات نتيجة للصواعق واعيد بناءه في القرن التاسع عشر بواسطة الدالاي لاما الخامس ويعتبر القصر من القصور الحصينة فقد بني من الاخشاب والاحجار مواكبا المنحدر الجبلي ويبلغ ارتفاعه 3117.م حيث يرتفع 13 طابقا فوق الارض و9 طوابق غاطسة

ويبلغ عرضها 360م ومساحتها المبنية تغطى 000130.م^2 ويتكون من جزئيين القصر الاحمر والقصر الابيض وابراج القصر مطلية بالصفائح الذهبية والفضية وهي مرصعة بالاحجار الكريمة والؤلؤ ويتميز هذا القصر بخصائص معمارية والاسلوب الخاص لفن البناء التقليدي لقومية التبت كما يتحلى بمزايا المباني لقومية هان ونيبال.



قصر بودالا في اقليم التبت



الدرجات المؤدية الى القصر والمبنية بما لايحصى من قطع الصخور

معبد بالكور وباغودة (المائة الف بوذة):

داخل مدينة قيانغتسه معبد قديم يدعى معبد بالكور وسبق له ان اكتسب قدر معينا من الاهتمام فترة من الزمن في التاريخ البوذي التبتى بضخامة ابنيته وكثرة رهبانه وجمعه بين المذاهب البوذية المتنوعة.

وبجوار المعبد تنتصب باغوذة باكور الفريدة في نوعها من النقوش والرسوم والتشكيلات ليصل ارتفاعها 30 متر ونيف بتسع طبقات ولها 108 بابا و77 مقصورة وغرفة ومحرابا فيها اعداد كبيرة من التماثيل والصور البوذية قد تصل الى مائة الف فعرفت الباغوذة بأنها (باغوذة المائة الف بوذا) كأسمها الاخر ويمكننا ان نقول ان هذه الباغوذة متحف رائع للتماثيل والصور البوذية.

دير تاشيلهونبو الفخيم:

دير تاشيلهونبو ومعناه (دير جبل البركة) في اللغة التبتية قائم على تل ضوء الشمس في الشمال الغربي من مدينة شيقانسه ثانية كبرى مدن في التبت يشغل الدير حوالى 000150.الف متر مربع من المساحة يبلغ طول اسواره الملتوية والممتدة مع تضاريس الجبل 3000متر واكثر وكل ابنيته مشيدة عند سفح الجبل في صفوف متراصة فوق بعضها البعض حيث تتلاصق الابراج والقصور بالحوائط الحمراء والسقوف الذهبية.

بنى دير تاشيلهونبو في عام 1447م تحت اشراف الدلاي لاما الاولي غيدون غروبا. واشتهر بأنه اضخم دير بوذي من ديار المذهب الاصفر في التبت الداخلية والمقر السكني للبانتشين لاما كزعيم المذهب الاصفر.

يجتذب تمثال تشيانغيا البوذي الكبير في القاعة الغربية للدير عدد لايحصى من السياح كل يوم، هذا التمثال المسبوك من النحاس الأصفر ويرتفع الى 327. 3 متر ويعد اكبر تمثال بوذي نحاسي داخل غرفة.

اما القاعة البوذية ذات طراز قومية هان في الدير فهي لامثيل لها في الديار التبتية الاخرى. في صحن القاعة اقيم تمثال الامبراطور داوقوانغ لاسرة تشينغ (1644-1911)م ونصبت امامه لوحتان مكتوبة عليها كلمات مديح وفى اجنحة القاعة تدخر مخطوطات التفويضات والأوامر العالية الصادرة من قبل الإمبراطور داو قوانج والأباطرة قبله.

ديوان محافظة نيشانج السابق:

كانت المحافظة نيشيانج بعيدة عن الحضارة بوقوعها في المناطق الوعرة والصعبة والمواصلات تحت اقدام جبال فونيون، هذا ماجعل كل شيء في

مركزها مثل المعبد الكونفوشي والجسر المبني في الثلاثينات في القرن الماضي وديوان المحافظة السابق مثار الاعجاب يعود في تاريخ الى عهد اسرة يوان (1271-1368)م وهو الاكمل من نوعه المتبقي من قديم الزمان فقد ادرج في مصاف اهم الآثار التاريخية المحمية على نطاق البلاد كما فتح كمتحف جديد، اما الان فقد اصبح ديوان المحافظة السابق متحفا مفتوح الأبواب لكل شخص وديوان المحافظة قد تم بناءه سنة 1304م وتوسيع بناءه 1896م على يد تشانج بينج تاو عمدة المحافظة وبما انه الوحيد من نوعه في كل انحاء الصين فقد اصبح مقصدا لكل من يهمه دراسة الهيئات السياحية في التاريخ وبعد ان اتخذ متحفا جرى ترميمه وزخرفته مرة اخرى تجددت ملامحه بالاضافة الى ان كل الاثاث والتجهيزات في الديوان قد اعيدت الى مواقعها الاصلية فهو ليس فقط مزار للسائحين الصينين والاجانب بل هو دائما يتخذ خلفية لتصوير الافلام السينمائية التاريخية وهنالك مئات وربما الالاف من المواقع الاثرية والتراثية التى تحتفظ بها الصين وتضع لها البرامج الخاصة بالصيانة اللازمة والحفاظ في مجمل الامر نجد ان الاصول التاريخية للعمارة الصينية اعمق بكثير من اى تصورات كما انها متشعبة الأطراف ومتداخلة تحكمها طبيعة الحياة في هذه المساحة الشاسعة المختلفة الظروف اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا كما انها تخطو سريعا نحو التطور مع ارتباطها الى حد ما بجذورها المعمارية الصلبة.

تأصيل التراث للعمارة البيئية في الصين:

من الجهود العظيمة التى قامت بها الصين في مجال ادارة المصادر التراثية هي الاهتمام بالعمارة البيئية ذات الطابع الخاص بكل اقليم وبكل مقاطعة وكانت التوجيهات تشير الى اهمية اختيار الموقع والبيئة حيث شكلت المباني

نسيجا متكاملا مع مايحيط بالموقع من جبال وانهار وقد لايستطيع ان يستعرض من هذا التراث الغني والمتنوع كل ما جاءت به قرائح المصممين من تصميمات الا اننا سنأخذ مثالا واحدا قد يغنينا عن مئات الجهوذ المبذولة في هذا المجال.



قرية هونج كن

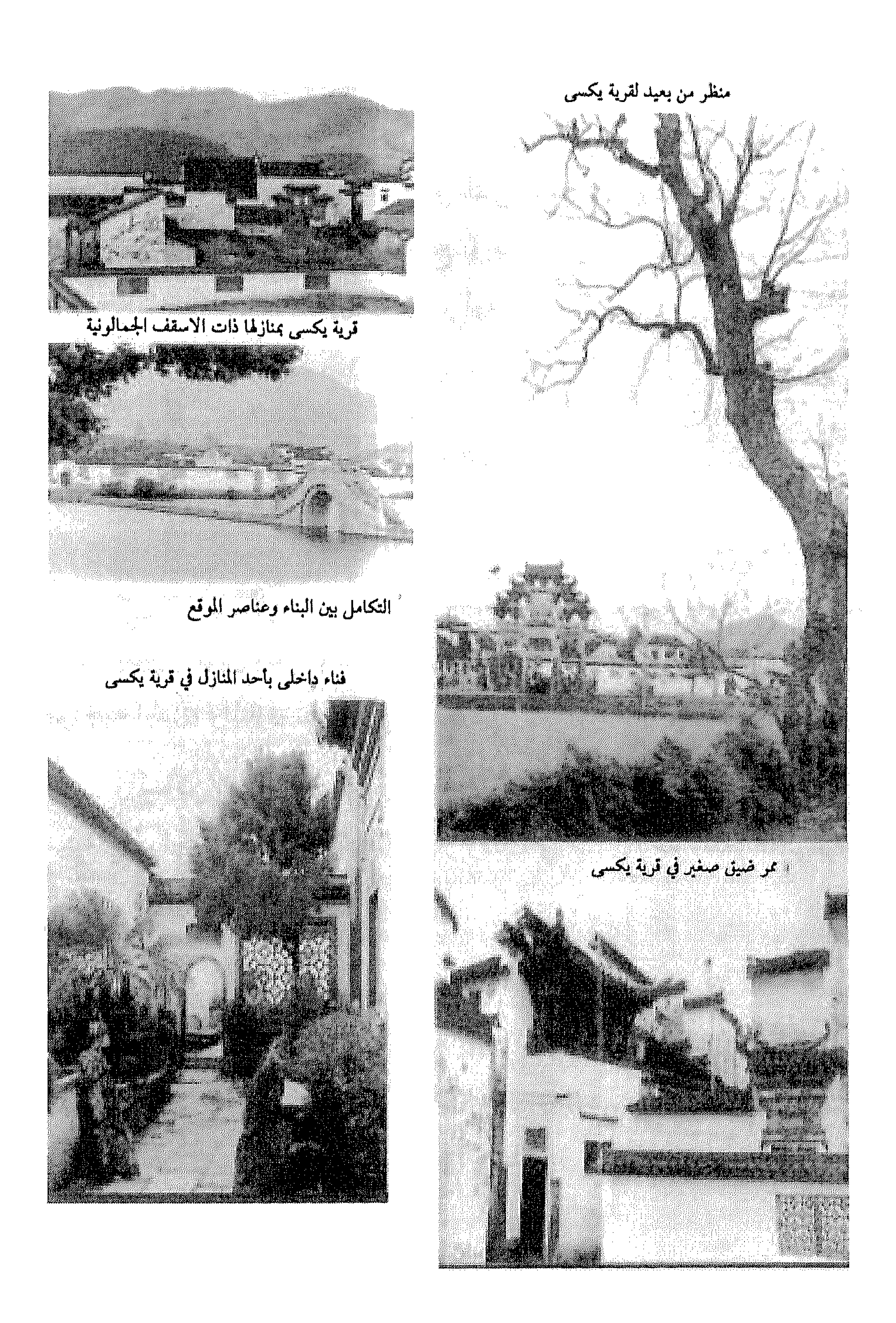
العمارة البيئية في اقليم هويزهو:

يلاحظ ان مخططات القرى في اقليم هويزهو معدة بأتقان فني يستحق الاعجاب بالمهارة الفردية للمخططين ومن الامثلة على ذلك قرية (هونجكن) في مقاطعة (يكسيان) وهي اول قرية بنيت في عهد اسرة (ساوتسونج) منذ اكثر من 790عاما ولا يزال بهذه القرية 137 منزلا يرجع تاريخ بناءه الى عهد اسرة قينج (1644-1911)م ويأخذ مخطط هذه القرية القديمة شكل البقرة وقد تم توصيل النهر الواقع في الشمال الغربي الى القرية بأقامة سد عليها وهكذا تكونت صورة بقرة تشرب من النهر هذه الصورة التى خلقها التخطيط، لها ايضا تميزها الوظيفي فالماء الذى تم تحويله الى القرية من شأنه ان يحسن البيئة المحلية فيها

فالمنازل ذات الأسقف الجمالونية المزخرفة والتي تعلو وتنخفض وتصطف عند الطرف الشرقي للقرية وترتفع الاشجار على ضفاف احد جوانب البحيرة اما على الجانب الاخر فهناك مكتبة نانهو التى بنيت في عهد الامبراطور يونجل (1403–1424)م احد افراد اسرة قينج. ويجد تخطيط هذه القرية القديمة تكاملا بين الشكل والمضمون والمنظر الجميل والوظيفة

هذه العجائب التخطيطية تتواجد ايضا في القرى الاخرى لهذه المنطقة ففى قرية (تاتجمو) بمقاطعة (شكسيات) يوجد طريق مرصوف بحجارة يمتد داخل القرية رابطا بين مدخل القرية والجناح الواقع على جانب الطريق وكذلك القوس والحديقة والمنازل بأرتفاعاتها المختلفة والمصطفة على جانبي الطريق كما ان المدخل المؤدي الى القرية المرصوفة بالحجارة والمنازل مبنية بمحاذة جدول مائي صغير يشق الطريق متعرجا داخل القرية أما قرية (اكسيكو) فهي مقامة في مواجهة الجبال والمنازل تطل على النهر الذي يتعرج بمحاذاة سلاسل الجبال.

والمساكن التقليدية في هذه المنطقة في صفة عامة تتجه نحو الجنوب وهي اما مبنية في مواجهة الجبال اومحاذاة الانهار وذلك في انسجام مع المعالم الطبوغرافية البارزة لطبيعة البيئية المحيطة.



منظر من بعيد لقرية يكسى

قرية يكسى بمنازلها ذات الاسقف الجمالونية

التكامل بين البناء وعناصر الموقع

فناء داخلى بأحد المنازل في قرية يكسى

ممر ضيق صغير في قرية يكسى

وتتميز المساكن بالجدران الجيرية البيضاء والاسقف المغطاة بالبلاط الصغير الداكن اللون وبالجدران ذوات القمم الجمالونية وبحلوق الابواب والنوافذ المزخرفة بحليات جميلة من الخشب او الطوب او الحجر ويتألف المسكن في العادة من ثلاثة حجرات.

ومن الافكار المستخدمة في تصميم مايعرف بأسم (المنظر المقتبس) وهو فكرة معمارية مستوحاة من تصميم الحديقة الصينية القديمة حيث يتم ادماج مناظر خارجية بالفراغ الداخلي وفي جميع المنازل تقريبا توجد الافنية الامامية الخلفية واحواض الزهور والحدائق الخاصة التى تعمل على تعويض محدودية الفراغ الذي فرضته بنية المسكن ومنزل (لوفوتانج) بقرية (يكسي) من ابرز الامثلة على ذلك المنزل المكون من ثلاثة طوابق ينقسم انشائيا الى ثلاثة اجزاء رئيسية فقد بني منذ اكثر من 250عام وبقي في حالة جيدة حتى عصرنا الراهن والسقف في هذا المنزل مرتفع كما انه صمم ببساطة وبدقة بالغة وقد زين الفناء الداخلي للمنزل بحوض تربية الاسماك واللوحات تمثل مناظر طبيعية مصغرة وفي نفس القرية يوجد منزل اخر يرجع الى عهد أسرة قينج هو منزل بينجفوتانج المكون من ثلاثة طوابق والذي يشتمل على ثلاثة أفنية متتالية وفي الفناء توجد مناظر طبيعية مصغرة كما يوجد خارج البوابة الامامية مباشرة قنطرة ترتفع على اربعة اعمدة وهي من الملامح التى تتميز بها المساكن التقليدية في هذه المنطقة وقد اختار البناؤون القدماء تجميل البيئة المحيطة بالالوان الهادئة فالجدران البيضاء وبلاطات السقف الداكنة اللون تنسجم مع الجبال الخضراء والمياه الزرقاء بمنطقة هويزهو.

ويمكن الاستفادة من تصميم هذه المباني التقليدية في التصميمات الحديثة

على الا تكون النظرة سطحية لقيمة التراث فليس الهدف هو مجرد نقل الاسقف الجمالونية المزخرفة والجدران الجيرية البيضاء والبلاط الصغير الداكن اللون والزخارف المصنوعة من الطوب او الحجر لكن يمكن اعتبارها ملامح تجميلية ويجب ملاحظة ان وظائف المنزل تغيرت حاليا واختلفت احتياجات الناس المادية والروحية فأن ما ينبغي البحث عنه هو الجوهر الراسخ في هذه المساكن اى مدى تكامل البناء مع البيئة وانسجام المسكن مع الحياة.

الإحياء السكني لمنطقة ماري، باريس:"MARAIS, PARIS"

طبيعة المنطقة والإشكالية العمرانية :

إن منطقة ماري هي منطقة متميزة عمرانياً في قلب العاصمة الفرنسية باريس، وهي تتميز بوجود مجموعة من الفنادق هي في الأصل مجموعة من المساكن والقصور تم بناؤها في القرنين السادس عشر والسابع عشر للنبلاء والأثرياء، وهذه القصور تقع في متاهة من الشوارع التقليدية الضيقة والأزقة ويزاحمها في ذات الوقت بعض المساكن الحديثة، هذا بالإضافة لإحتواء المنطقة على وظيفة ونشاط متميز يعطي لها طابع خاص وهو إحتوائها على مجموعة من الحرف والمهارات اليدوية الخاصة مثل المشغولات الذهبية والفضية وتصليح الساعات ومعارض للأسلحة التقليدية القديمة، هذا بالإضافة لإحتوائها على مؤسسات لإبتكار الأزياء ومستلزماتها مثل شرائط الزينة والأزرار والزهور الصناعية و... إلخ، بعض من هذه الأنشطة مازال متواجد حتى الآن ومازالت المحلات والورش الفنية والأستوديوهات ترسم شوارع المنطقة وتحدد معالمها، وأيضاً من يشتغلون بهذه الأعمال مازالوا يقطنون المنطقة حتى الآن، ولكن الخطورة الحقيقية حدثت في خلال فترة الستينات من القرن الماضي عندما هجر

هؤلاء الأفراد المنطقة ونقلوا هذه الحرف اليدوية التقليدية والمميزة لطابع المنطقة منها إلى مناطق أُخرى مما أدى إلى تداعي للمنطقة ككل.

عملية الحفاظ والإحياء لمنطقة ماري:

كانت أول أفكار عمليات التنمية والإعمار بعد الحرب العالمية الثانية في أي دولة في أوروبا هي الهدم والإزالة ومن ثم الإحلال والتجديد، فهذا الفكر السائد هو الذي إستنفر وأثار الحملات المناهضة له والداعية إلى الحفاظ والحماية لمدينة باريس القديمة بدلاً من تدخل البلدوزرات، فمن كتابات المحافظ والداعي لعمليات الحماية جورج بيلمنت "Georges Pillmenet" إن المناطق التاريخية ذات القيمة لها أهمية خاصة يجب أن يتم الحفاظ عليها وكذلك تحسين بيئتها هذا بالإضافة الى ترميمها وتجديدها"، أو بمعنى آخر فذلك توجيه دعوة لاهمية وضرورة الحفاظ على المناطق ذات القيمة بدلاً من تركها تعاني الإهمال والتداعي أو بدلاً من هدمها وإعادة بنائها كما كان يحدث في كافة دول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

ففي العقد السادس من القرن الماضي كان يقطن المنطقة حوالي (74) ألف نسمة بكثافة سكانية تبلغ (585) فرد للهكتار بالمقارنة بالكثافة السكانية لمدينة باريس ككل حيث كانت (300) فرد للهكتار لدرجة أن حوالي (85٪) من مسطحات الأراضي الفضاء بالمنطقة تم بناؤها وحتى بعض الطرق الداخلية تم التعدي عليها بالبناء وبدأت تفقد المنطقة طابعها التاريخي والحرفي المتميز، فكانت أولى أفكار المحافظين والمخططين لإعادة أحياء المنطقة هي إختيار بعض المباني الهامة والتي تُعبر عن طابع المنطقة ومحاولة ترميمها وإعادة استخدامها، وفي عام (1962م) صدر تشريع بأهمية المنطقة وضرورة الحفاظ عليها وفي عام

1965م اصبحت منطقة ماري اول محمية في فرنسا بمساحة حوالي 120 هكتارا، وللتأكد من حماية المنطقة التأريخي وتحسينه تم الطلب بضرورة اصدار تشريع اخر من الدولة بعدم عمل اي تعديل او تغيير في مباني المنطقة في المستقبل علاوة على اعطاء الدولة سلطة مطلقة للتعامل بشدة مع من يحاول هدم مبنى او حتى جزء منه، بعدم عمل أي تعديل أو تغيير في مباني المنطقة في المستقبل علاوة على إعطاء الدولة سلطة مطلقة للتعامل بشدة مع من يحاول هدم مبنى أو حتى جزء منه.

وبالتالي أصبحت منطقة ماري تمتلك ثروة كبيرة من المباني المسجلة كآثار وتم تقسيم المنطقة إلى درجات من المباني تبعاً لأهميتها التاريخية وكذلك تم إضافة حيز آخر حولها ليكون حيز حماية لها بحوالي (50) متر حول المنطقة، بحيث يحدث تعاقد بين ملاك الدرجة الأولى من المياني المسجلة كآثار مع الدولة شروطه إعطاء الدولة 50٪ من تكلفة الحفاظ والصيانة والترميم للاملاك لتشجيعهم على اصلاح مبانيهم، وفي المقابل لا يتم عمل اي تعديل في المباني الا بقرار وزاري لذلك وفي حالة رفض الملاك عمليات الصيانة والترميم لمبانيهم يتم اخذها منهم، اما اذا كان المبنى يزار من عدد كبير من السائحين فقد تعطيه الدولة ما بين (50٪) إلى (75٪) من إجمالي تكلفة الصيانة على شكل قروض وإعفاء ضريبي هذا بالإضافة لبعض المنح التي قد تصل إلى (40٪) من إجمالي التكلفة من محافظ المدينة، فبالفعل تم تحويل العديد من الفنادق الملكية والتي تم ذكرها سابقاً إلى متاحف مثل (متحف بيكاسو) و(متحف كوك) و(متحف كارنيفال) و... إلخ.

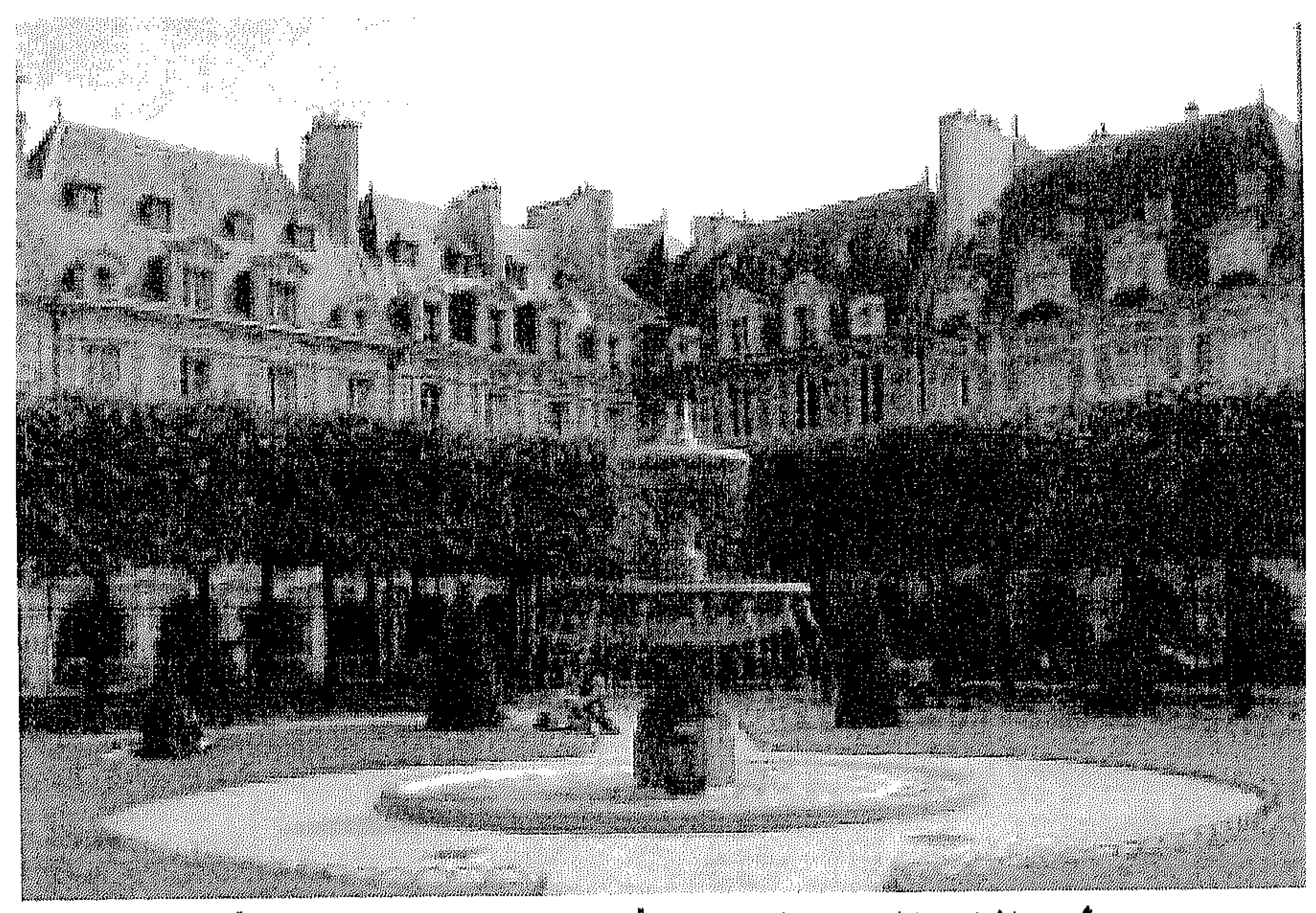
وفي عام (1962م) تم البدء في وضع استراتيجية تستغرق سنتين، تشتمل على عدم عمل أي تعديلات بهيكل المباني أو في شكلها الخارجي وبمجرد الموافقة على هذه الإستراتيجية بشكل كامل لا يجب أن تُبنى أي منشآت جديدة

بدون تصريح رسمي من محافظ المدينة، وأخيراً في عام (1969م) تم وضع إستراتيجية أُخرى للمحافظة على النسيج الاجتماعي وبالتالي أصبح الهدف ليس فقط النسيج العمراني ولكن أيضاً الحفاظ على الخليط الاجتماعي للسكان وتشجيع هؤلاء السكان في الاستمرار في حرفهم المتميزة، وبذلك أمكن إحياء المنطقة وخلق دافع للسكان يجعلهم مهتمين بمنطقتهم ويحافظون عليها.

وفي أثناء عمليات الحفاظ والترميم حدث ارتفاع كبير في قيمة المباني المادية وكذلك إرتفعت إيجاراتها مما أحدث تغير نسبي اجتماعي ولكنه غير مؤثر سلبياً حيث خرج من المنطقة حوالي (20) ألف نسمة ودخلها عدد أقل من السكان ذوي دخول مرتفعة مما قلل من الكثافة السكانية للمنطقة، وكذلك حدث إرتفاع لقيمة الأراضي وكذلك قيمة الإيجارات للورش الفنية والمحلات مما رفع من القيمة الاقتصادية للمنطقة.



المخطط العام لمنطقة ماري، باريس



أحد المباني الهامة بمنطقة ماري "The Palace des Vosges"

الإحياء السياحي لمنطقة تمبل بار، دوبلن: " TEMPLE BAR, DUBLIN"

طبيعة المنطقة والإشكالية العمرانية:

إن منطقة (تمبل بار) تشغل مساحة قدرها حوالي (200) فدان في قلب مدينة دوبلن الأيرلندية وهي تقع ما بين مركزي التجارة والبيع الرئيسيين بالمدينة، حيث تقع في غرب منطقة الدراسة قلعة دوبلن التاريخية وكذلك كاتدرائية "Christchurch" بينما تقع كلية ترينتي شرقها، إن أول تنمية للمنطقة تمت في القرن الثامن عشر بعد بناء منزل رئيس كلية ترينتي بها كما سيطر على المنطقة وجود عدد كبير من التجار وخاصة في جنوب رصيف "Quay" بنهر ليفي والذي يعتبر محوراً للمواصلات بمدينة دوبلن، أما في منتصف القرن نفسه إلى

آخره فقد سيطر على المنطقة إستعمالات الطباعة وتجليد الكتب، أما في أوائل القرن التاسع عشر أصبحت المنطقة مركزاً لتجارة الملابس والصوف، وبذلك أصبحت المنطقة تتميز بالإستعمالات المختلطة وأصبحت مركزاً للفن والثقافة والتبادل التجاري، وهي أيضاً تحتوي على العديد من عناصر التراث الثقافي والتاريخي المتنوعة من نسيج عمراني غني وطابع مميز لنمط الشوارع والمسارات المتعرجة هذا بالإضافة لإحتفاظ المنطقة بملامحها المميزة منذ القرن التاسع عشر، ففي بداية الخمسينات تعرضت المنطقة إلى العديد من المشكلات الحقيقية وذلك بعد إغلاق الكثير من الشركات لمقراتها وإنهيار العديد من المباني وضعف حيوية بعض المؤسسات الصغيرة نتيجةً لظهور تقنيات جديدة مما جعلها تنقل مواقع تواجدها من المنطقة إلى مواقع جديدة أفضل، فهذا التدهور والإنحدار استمر حتى برغم إعلان شركة الأوتوبيسات الأيرلندية "CIE" عام (1981م) مخططاً لتنمية المنطقة بجعلها مركزاً للمواصلات حيث دمر هذا المخطط البيئة المصنوعة التاريخية وكذلك نموذج الشوارع والمسارات المتميز بها، كما دعمت مؤسسة دوبلن الحكومية هذا المخطط وأكدت على أن مقترح الـ "CIE" يتكامل مع سياستها المستقبلية، وبسبب ذلك فبداية عام (1981م) بدأت أسعار العقارات في الإنخفاض الشديد كما إمتلكت الـ "CIE" أراضي كثيرة وعقارات جاهزة للهدم وإعادة البناء.

عملية الحفاظ والإحياء لمنطقة تمبل بار:

في عامي (1985 و1986م) تم عمل دراستين هامتين للحفاظ على المنطقة وتنميتها وهما: دراسة وضع السياسات المستقبلية لمنطقة ودراسة تمبل بار، وكلاهما رفض التغير الخاص بتحويلها إلى منطقة مواصلات مركزية، وكلاهما

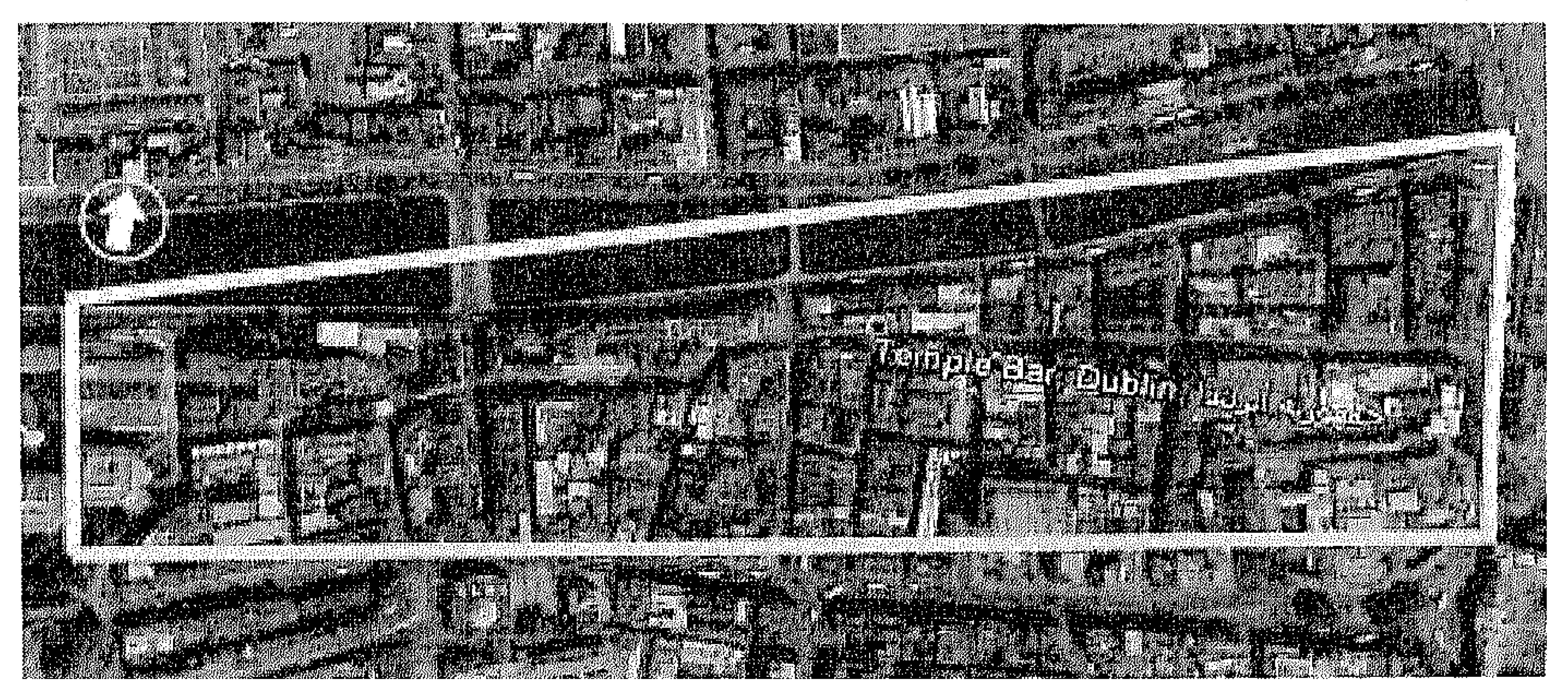
أيضاً ضغط على أهمية البعد الثقافي التاريخي للمنطقة وضرورة الحفاظ عليه وأكدوا على الغنى المعماري والعمراني للمنطقة وكذلك الثقافي وكذلك الأنشطة المجتمعية المتميزة بها، وفي عام (1988م) إشترك كل من تجار المنطقة ورجال أعمالها والمجموعات المجتمعية بها وكذلك خبراء الحفاظ في إنشاء هيئة لتنمية المنطقة عُرفت بإسم مركز تمبل بار للتنمية "Temple Bar Development Center, TBDC"، وفي بداية عام (1989م) اقترح هذا المركز في نشرته ضرورة إنشاء وعمل مشروع ثقافي بالمنطقة وكذلك تشكيل أمانة لتنمية منطقة تمبل بار "Temple Bar Development Trust, TBDT" لتكون هي الآخذة على عاتقها الإحياء الثقافي للمنطقة ويكون هدفها الأساسي هو جعل المنطقة علامة مميزة ومشروع مثالي يقتدى به، وأن تكون مدينة دوبلن هي عاصمة الثقافة في أوروبا وتزيد من فرصها في اكتساب التمويل والدعم المادي والمعنوي لإتمام التحسينات المختلفة بالمنطقة.

ففي المخطط التنموي المقترح من الـ "TBDC" إقترح ثلاثة مجالات للعمل هي: التحسينات البيئية والبيئة المادية المصنوعة والإستثمار في الأنشطة الثقافية، وبدأ ىتنفيذ المخطط من خلال شراء كافة العقارات التي تمتلكها الـ "CIE" كما قام المركز بعمل مسح مفصل لكل من استعمالات الأراضي والمرور وحالات المباني ونوعية البيئة والملكية، ثم أعدت بعد ذلك إطار العمل المستقبلي للمنطقة والذي شمل نظام الضرائب والتحسينات المادية المستقبلية، ونتيجةً لإطلاق تسمية عاصمة الثقافة الأوروبية على مدينة دوبلن وذلك في عام (1991م) إزداد الإهتمام الأوروبي والوعي بها مما تسبب في إجتذاب ما يقرب من (3.6) مليون جنيه استرليني كمنحة مقدمة من صندوق التمويا الأوروبي لخلق منطقة ثقافية متميزة بمنطقة تمبل بار، ولذا فقد أعلن رئيس الوزراء رؤيته الجديدة عن منطقة

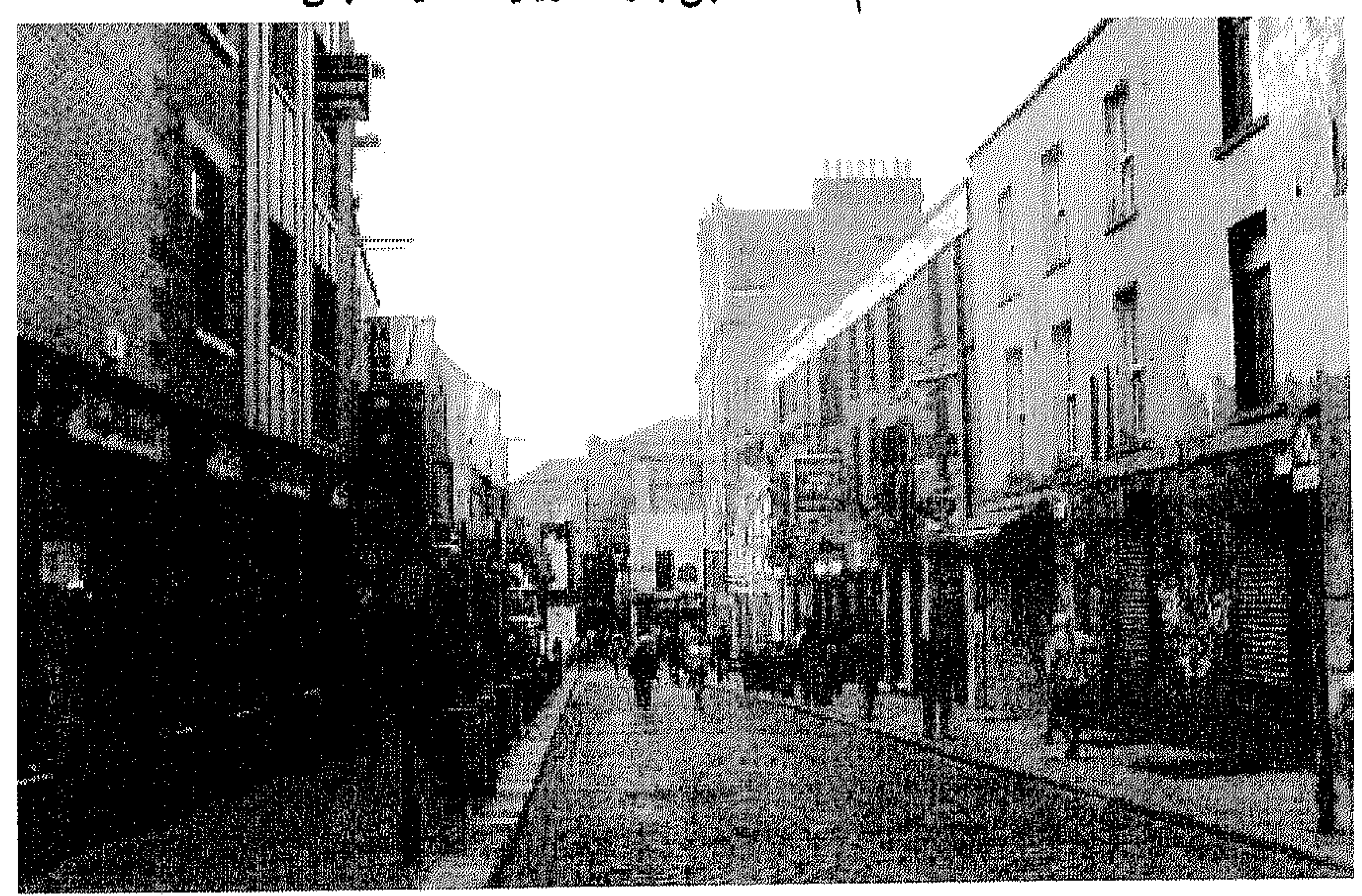
تمبل بار بأن الهدف هو خلق منطقة ثقافية بمدينة دوبلن تحتوي على أنشطة ثقافية متعددة كما تحتوي أيضاً على الإستعمال السكني جنباً إلى جنب مع أنشطة تجارية صغيرة تجتذب أعداداً كبيرة من الزائرين، وفي عام (1992م) قام برنامج تنمية المنطقة بتقديم مخطط تفصيلي للإستعمالات المختلطة والذي شمل إستعمالات الأراضي وإستعمالات الأدوار بالمباني، وسياسة البرنامج ركزت على العمران المجتمعي وشجعت الإستعمالات الفعالة للدور الأرضي مثل التجارة والنوادي والخدمات الثقافية وذلك لعمل حركة نشطة بالمنطقة ولتأمينها أيضاً، أما التحكم في الأدوار العليا فقد سمح فيها بإستعمالات غير نشطة مثل الإستعمال السكني والإداري.

وأخيراً تم تشكيل شركتين إحداهما الـ "Temple Bar Renewal Ltd., TBRL" على أنها هيئة متخذة للقرار يتكون أعضائها من: الحكومة وهيئة السياحة الأيرلندية ومن المنظمات الثقافية المحلية، وتم تكوين هذه الشركة برأس مال قدره (4) مليون جنيه استرليني كمنحة مقدمة من الصندوق الأوروبي وأكثر من (25) مليون جنيه استرليني كقرض من القطاع الخاص والمستثمرين لحماية وتجديد العقارات بالمنطقة، وهذه الشركة أيضاً مسؤولة عن التأكد من مطابقة مقترحات التنمية مع برنامج تنمية المنطقة ومسؤولة أيضاً عن إدارة المحفزات المالية المتاحة، والأخرى هي شركة الـ "Temple Bar Properties Ltd., TBPL" فهي شركة مالكة حكومية تجارية تم إنشائها لتطبيق حركة الإحياء بالمنطقة كما لديها القدرة على الشراء الملزم لأي أراضي أو عقارات بالمنطقة كما لها الحق في إكتساب وملكية كل الأراضي والعقارات وتم تشكيل الـ "TBPL" بمرحلة ابتدائية لقرض قدره (5) مليون جنيه استرليني مقدم من البنك الأوروبي للإستثمار، ولكي تطبق هذه الشركة أهدافها تم وضع هيكلها من خلال ثلاثة أقسام

منفصلة: قسم العقارات والأراضي وقسم الثقافة وقسم التسويق، حيث قسم التسويق هو المسؤول عن عمل مسح شامل للمنطقة كجزء من عملية الترويج للمميزات المتواجدة بالمنطقة أما قسم العقارات فهو المسؤول عن إدارة سندات الملكية الخاصة بالعقارات أما قسم الثقافة فدوره هو التأكد من تطبيق وتنفيذ التنميات الثقافية بالمنطقة وصيانتها.



المخطط العام لمنطقة تمبل بار التاريخية، مدينة دبلن



الشكل النهائي لمنطقة تمبل بار بعد التطوير والتنمية

الإحياء السكني لمنطقة مارشانت، جلاسكو: " MERCHANT, GLASGOW"

طبيعة المنطقة والإشكالية العمرانية:

تُعد منطقة مارشانت بأنها الإمتداد الأول لأكثر الشوارع إزدحاماً وعراقة في مدينة جلاسكو الأسكتلندية، وهذا الإمتداد قام على ثروة كبيرة من الأنشطة التجارية إزدهرت خلال القرن التاسع عشر، وما يميز أيضاً مدينة مارشانت إحتوائها على مجموعة من المباني ذات طُرز معمارية مُتعاقبة خلال حوالي (250) عام، فحتى أواخر الستينات كان الإستعمال المسيطر على مدينة مارشانت هو نشاط تجارة الجملة لدرجة أنها كانت المنطقة الوحيدة في مدينة جلاسكو التي كانت تتميز بذلك النشاط حيث كان يشغل حوالي (60٪) من المباني وكان حوالي (7٪) فقط من هذه المباني خالي. أما في خلال الخمسين سنة الأخيرة تغير هذا الحال بسرعة كبيرة لدرجة أنه أصبح حوالي (35٪) من المباني خالي ومن ثم أصبح النشاط الاقتصادي الوحيد الذي كانت تعتمد عليه في حالة كساد شديد.

إن مدينة مارشانت كانت تعاني من سوء التخطيط وكذلك من الإهمال الوظيفي وإهمال أهمية موقعها، كما شغلتها مجموعة من الأنشطة غير المرغوب فيها كالمخازن مما سبب حدوث إزدحام شديد بها وكذلك بالأماكن المحيطة بها، وهذا يفسر بالطبع مدى الإهمال الكبير لقاعدتها الاقتصادية الأساسية وهي تجارة الجملة وسيطرة بعض الأنشطة الأخرى التي تضر بحالتها الفنية والتاريخية، أما في بداية السبعينات من القرن الماضي وجدت مجهودات كبيرة لتشجيع وجود

أنشطة جديدة بالمدينة ولكنها حققت نجاحات محدودة وبالتالي إستمرت المدينة في التدهور وأصبحت المباني المُسجلة فيها مُهددة بالخطر الشديد.

عملية الحفاظ والإحياء لمنطقة مارشانت:

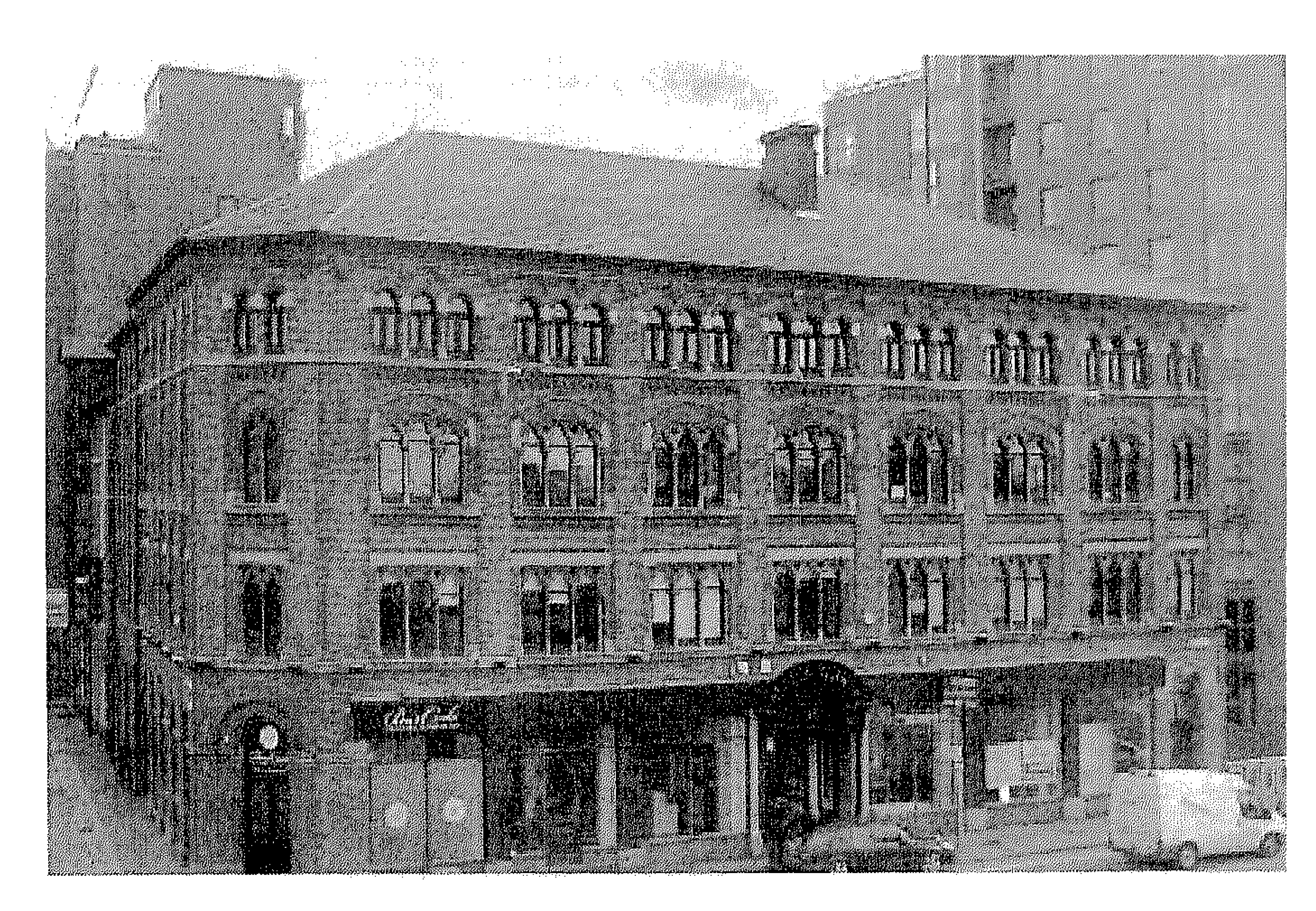
أما بالنسبة لجهودات الإحياء، فكانت بلدية المدينة تمتلك حوالي (40٪) من العقارات منها (60٪) عقارات خالية، وبنظرة متخصصة للعقارات الخالية وجد أن مدينة مارشانت في حاجة لقاعدة اقتصادية جديدة تبدأ بها عملية الإحياء وكانت هذه القاعدة هي قاعدة الإسكان، وبذلك تم إيجاد قيمة اقتصادية مُضافة للمنطقة تُساعد على إيجاد مصادر لتمويل مشروعات الحفاظ والإحياء، وبالتالي تم البدء في إنشاء عقارات سكنية في الأراضي الفضاء داخل المدينة هذا بالإضافة لتشجيع بعض الأنشطة التجارية الأُخرى وذلك لتشجيع تدخل القطاع الخاص في عمليات الإحياء والتطوير، وذلك لدعم التحول النسبي للمدينة من الأنشطة السابقة إلى النشاط السكني الكامل، وكان هناك ضرورة بالطبع لتدخل القطاع العام لتمويل مشروعات الإحياء بالمدينة وذلك لتحقيق هذا التحول السكني المرغوب فيه ولذا تم منح السلطات المحلية صلاحيات كبيرة لعمل الدعم التمويلي وتوفير المنح المالية للمُلاك وكذلك للقائمين بعمليات التطوير، فقامت بلدية المدينة بتوفير حوالي خمسة آلاف جنيه إسترليني لكل منزل هذا بالإضافة لتوفير العقارات التي تمتلكها بأسعار جذابة لمن يريد تملكها وإستخدامها للسكن وكذلك الإمداد بمسطحات لإنتظار السيارات لإستكمال أعمال التشجيع والجذب للفئة القادرة من السكان المحليين والخارجيين.

كانت أولى المشروعات التجريبية والتي أصبحت مثالاً يُحتذى به في باقي المدينة هو مبنى البيون في شارع إنجرام والذي كان مكون من أربعة طوابق

مستخدمة جميعها كمخازن أما الدور الأرضي فكان مستخدماً كبنك، وكان هـذا المبنى خالي تماماً في عام (1982م)، فتم عمل مخطط تنمية لـه وتغيير إستعماله ليصبح مبنى سكني يحتوي على (23) وحدة سكنية مع تغيير إستعمال الـدور الأرضي للمبنى ليصبح محلات تجارية متخصصة في الغالب في تجارة الجملة، وبالفعل تم بيع جميع الوحدات السكنية بالمبنى وكذلك تم بيع مجموعة أُخرى من العقارات المجاورة حتى قبل أن يكتمل مشروع إحياء مبنى البيون نفسه، وبالتالي أثبت المشروع أنـه أوجد بالفعل سوق فعالة للإستخدام السكني في مدينة مارشانت قد يُمكّنها من تغطية الطلب على الإسكان لمئة عام قادمة، وأخيراً في عام (1987م) تم إكتمال بناء وتجهيز حوالي (550) وحدة سكنية وحوالي (1250) وحدة أُخرى في طريقها للإكتمال.



المخطط العام لمنطقة مارشانت، جلاسجو



أحد المباني الهامة بمنطقة مارشانت "Albion Wharf"

ما جدوى عرضنا للتجارب العالمية في الحفاظ؟

هناك قناعة واسعة الانتشار حاليا تؤكد على ان المدن المصطنعة تنقصها بعض المكونات الاساسية. عندما تقارن المدن القديمة التى اتسمت بطابع الحياة، نجد ان محاولاتنا الحديثة لخلق المدن بطريقة اصطناعية هي من وجهة النظر الانسانية غير ناجحة على الاطلاق.

وعندما تزور مدنا تقليدية محببة للناس- خصوصا في الدول الاوروبية- نجدها غالبا ماتكون جذابة ومألوفة ومريحة. وقد يعود ذلك في بعض الاحيان لكونها صغيرة، وبالتالي سهلة الفهم والتعود. الى جانب حفاظها على موروثها المعماري القديم وهناك أيضا صفات اخرى تدل على ذلك، مثل الاستغلال الممتع لمختلف المستويات، والاستعمالات المختلطة وتحديد واضح لمركز

المدينةعلى سبيل المثال بأستخدام الاسوار والمداخل كالابواب والاقواس، والتي يمكن استخدامها وظيفيا للحد من مرور بعض انواع السيارات، وتميز خط سماء المدينة، وشبكة نافذة من الازقة والممرات، التي غالبا ما تحتوي على اقواس او عقود فوقها، ومبان صغيرة الحجم بأطوال ثابتة تكون خلفية متباينة لمبان مهمة، واستخدامات كبيرة في مبان متواضعة، كما هو الحال في الدكاكين الضيقة الواجهات والغائرة من الداخل، والتي تستغل عمق كتلة البناء في مدينة فلورانسا (Florence) لا يعني ذلك اننا نريد من البيئات الحديثة ان تحاكي القديم. مانريده فحسب هو ان ندرس المدن القديمة، ونعرف كيف تعمل، ولماذا يحبها الناس، وبعد ذلك نطور اشكالا عمرانية ومبان جديدة تتحلى بنفس الصفات الايجابية التقليدية، لكنها بوضوح من صنع الحاضر.

ينبغى ان تكون المبانى الجديدة نتيجة خيال مبدع، وذات جودة عالية وان تكون قوية بالوسط التاريخي الذى توجد فيه، كما ينبغي في نفس الوقت ان تعكس عصرها وزمانها. لذلك يجب ان تحوي قدرا من الزخرفة والامتاع للناظر اليها، لا ا ن تكون واجهات مملة مثل الانماط الورقية المطبوعة التى كانت شائعة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي. كما يجب الا تكون خليطا غير متناسق من الاشكال الزخرفية الكلاسيكية التي تحط من قيمة التاريخ. ان العمارة المتميزة في مختلف العصور يمكن ان تتعايش بعضا مع بعض رغم الاختلاف في الطراز والحجم ومواد البناء المستخدمة. فوق كل شى يجب ان نبتعد عن الطراز العالمي (International Style) الذى جعل الكثير من العواصم في العالم تتشابه الى حد كبير.

تحتوي المباني في المدن والبلدان الناجحة على تجانس في تصميماتها ومواد بنائها مما يبرز التنوع والاختلاف عبر عدد محدود من الافكار.

ينبغي ان تكون المشاريع الجديدة استمرارية لتقليد دائم في بناء المدن والبلدان. من ناحية اخرى، هناك خطر يتهدد البيئات العمرانية الغنية تاريخيا وتراثيا نتيجة التقليد السطحي لذلك التراث. يجب ان توفر المشاريع الجديدة الاحتياجات المعاصرة، وتكون متلائمة مع الوسط الذي تنشأ فيه، لا ان تكون شاذة ومختلفة عن غيرها. وليس من السهل تقدير مكانة المباني التاريخية الجيدة التى تلائم حجم وطبيعة الاستعمالات المناسبة لمراكز المدن في القرن العشرين وقرننا الحالي- ولاسباب وظيفية واقتصادية وتقنية- ان تكون المباني الحديثة اكبر واعلى من المباني التقليدية. إضافة إلى ذلك، فإن قابلية المباني الحديثة للتكيف مع الاستعمالات المتعددة اقل قدرة من قابلية المباني القديمة للتكيف. لقد احتلت العديد من المدن الشهيرة مثل طوكيو وباريس ولندن المباني العالية المتشابهة. ولقد صار تأثير كل من الاقتصاد، والتجارة، والتقنية الحديثة، وانماط الحياة، والعمل اليومي، بالإضافة الى الموضات المعمارية، مسيطرا على الطبيعة الخاصة بكل مدينة ترتفع فيها هذه المباني التى صنعت نمطا خاصا جعل المدن الحديثة تشبه بعضها بعضا في جميع انحاء العالم. لذلك، لابد لنا ان نتلافى الحلول العالمية المكررة، وألا نتجاهل أو ندمر القيم التقليدية الرائعة، وذلك بالاستفادة من المباني التاريخية.

التجارب المحلية في مجال إنقاذ وإحياء الموروث العمراني:

دراسة الحفاظ والتطوير للمنطقة المحيطة بالحضرة الكيلانية في باب الشيخ:

Conservation and Redevelopment of Al-GAILANI SHRIN BAB AL-SHEIKH

قام بإنجاز هذه الدراسة شركة انكليزية بالتعاون مع الإستشاري العراقي

(محمود العلي) عام (1980م). شملت الدراسة المنطقة المحيطة بالحضرة الكيلانية في باب الشيخ واحتوى التقرير النهائي على مخططات تفصيلية وكان أهم فقرات هذه الدراسة:

هدف الدراسة:

حفظ وتطوير الأبنية والأزقة التاريخية والتراثية والمعمارية وتحسين البُنى الإرتكازية والمشهد الحضري للموقع إضافةً إلى التأكيد على أصالة المنطقة من خلال تشييد أبنية تراثية تُحيط بالحضرة الكيلانية وفعاليات متنوعة تناسب مثل هذا الموقع.

حدود الموقع:

إمتد الموقع على مساحة (20) هكتار حدود جنوباً من ساحة الخلاني إلى تقاطع الشيخ عمر وشمالاً من ساحة الوثبة مروراً بساحة النهضة إلى تقاطع شارع الشيخ عمر مع شارع الكفاح وشرقاً شارع الخلفاء (الجمهورية سابقاً) وغرباً شارع الشيخ عمر.

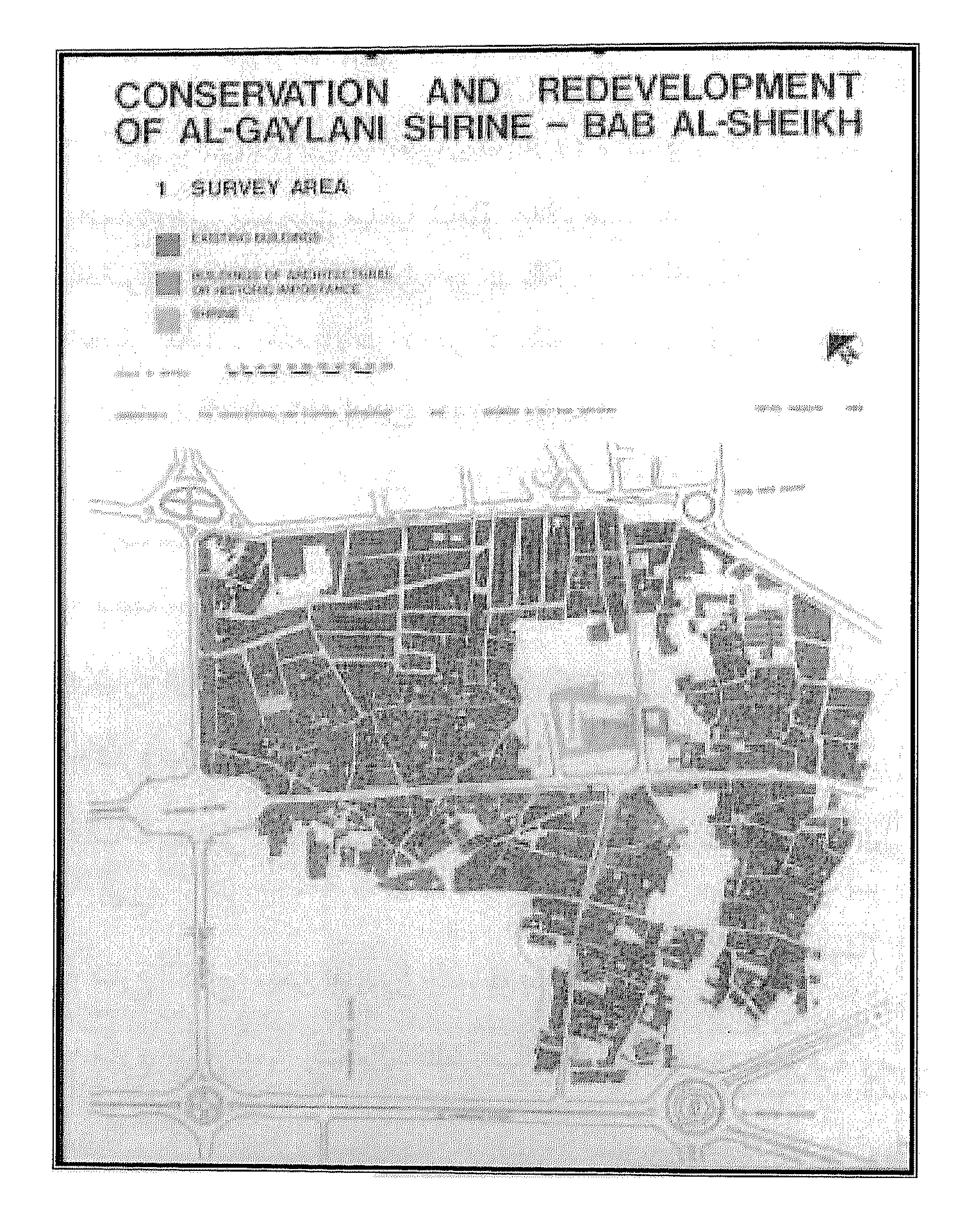
الإستعمالات الرئيسية المقترحة:

الإستعمال الغالب هو السكني بشكل أبنية مختلطة متعددة الطوابق واستعمال التجارة/ التسوق والترفيه/ الابنية الإدارية/ مرافق عامة/ مناطق مفتوحة/ مواقف سيارات عمودية/ فنادق/ وملاجىء، شمل التطوير أبنية عديدة وتم اختيار عدد من الدور حوالي (100) دار لصيانتها.

وتم استحداث الشارع الرابط بين تقاطعي الخلاني وشارع الشيخ عمر حتى محطة شرقي بغداد.



الحفاظ والتطوير للمنطقة المحيطة بالحضرة الكيلانية في باب الشيخ



دراسة تطوير مركز الرصافة (J. C. P) لعام 1984:

حول الحفاظ وإعادة التطوير لمركز بغداد التاريخي للشركة اليابانية (J. C. P) واسم الدراسة:

(Rusafa Study on conservation and redevelopment of Historical Center of Baghdad City)

تُعتبر هذه الدراسة من الدراسات الدقيقة حول مركز الرصافة كونها اعتمدت على مسوحات ميدانية شاملة. هدف هذه الدراسة الحفاظ والتطوير الحضري ونتج عن الدراسة تقرير موحد بالعربي والانكليزي وتصميم هيكلي تفصيلي لمختلف إستعمالات الأرض للمنطقة وتحديد مناطق الحفاظ والتطوير والمناطق الإنتقالية وحدد برنامج زمني للتنفيذ في ثلاث مراحل مدتها (15) عاماً وغطت مساحة (5.5) كم مربع، وأهم إستعمالات الأرض للمناطق المشمولة به فهي:

- منطقة جهة النهر: ثقافي/ ترفيهي.
- شارع الرشيد: تجارة/ أعمال/ قليل من السكن.
- شارع الخلفاء: تجارة/ أعمال/ مرافق عامة.
- ساحة الخلاني/ الباب الشرقي: تجارة/ أعمال/ مرافق عامة وسكن في الطوابق العليا.
- شارع الكفاح: سكن تقليدي/ خدمات عامة.
- شارع الشيخ عمر: إستعمال مختلط/ صناعات خفيفة ومحلات حرفية وصيانة المركبات.

اهم مقترحات هذه الدراسة:

- زيادة نسبة المرافق العامة والمناطق المفتوحة والتجارة والأعمال المركزية.
- تخفيض الكثافة السكانية إلى حوالي النصف عند حلول عام (2000م).

- زيادة عدد المحلات (التجارية) في مناطق التجارة والأعمال بنسبة (5٪).

- إرتفاعات الأبنية: اقترحت الدراسة عدة مستويات لارتفاعات الأبنية وكما يلي:

1- أبنية واطئة الإرتفاع لغاية (8) متر في مناطق الحفاظ وتؤلف (25٪) من مجموع الأبنية في المركز القديم للرصافة.

2- أبنية متوسطة الإرتفاع لغاية (16) متر في شارع الرشيد/ ساحة الميدان/ ساحة الرصافي وساحة الأمين وشارع النهر وساحة الوثبة وجزء من شارع الخلفاء وشارع الثورة وشارع الكفاح والشارع الموصل بين الكفاح وشارع الشيخ عمر إلى ساحة السباع.

3- أبنية متوسطة الإرتفاع لغاية (24) متر ارتفاع تشمل منطقة التطوير في الشيخ عمر وكمب الأرمن والباب الشرقي والخلاني وجزء من السنك.

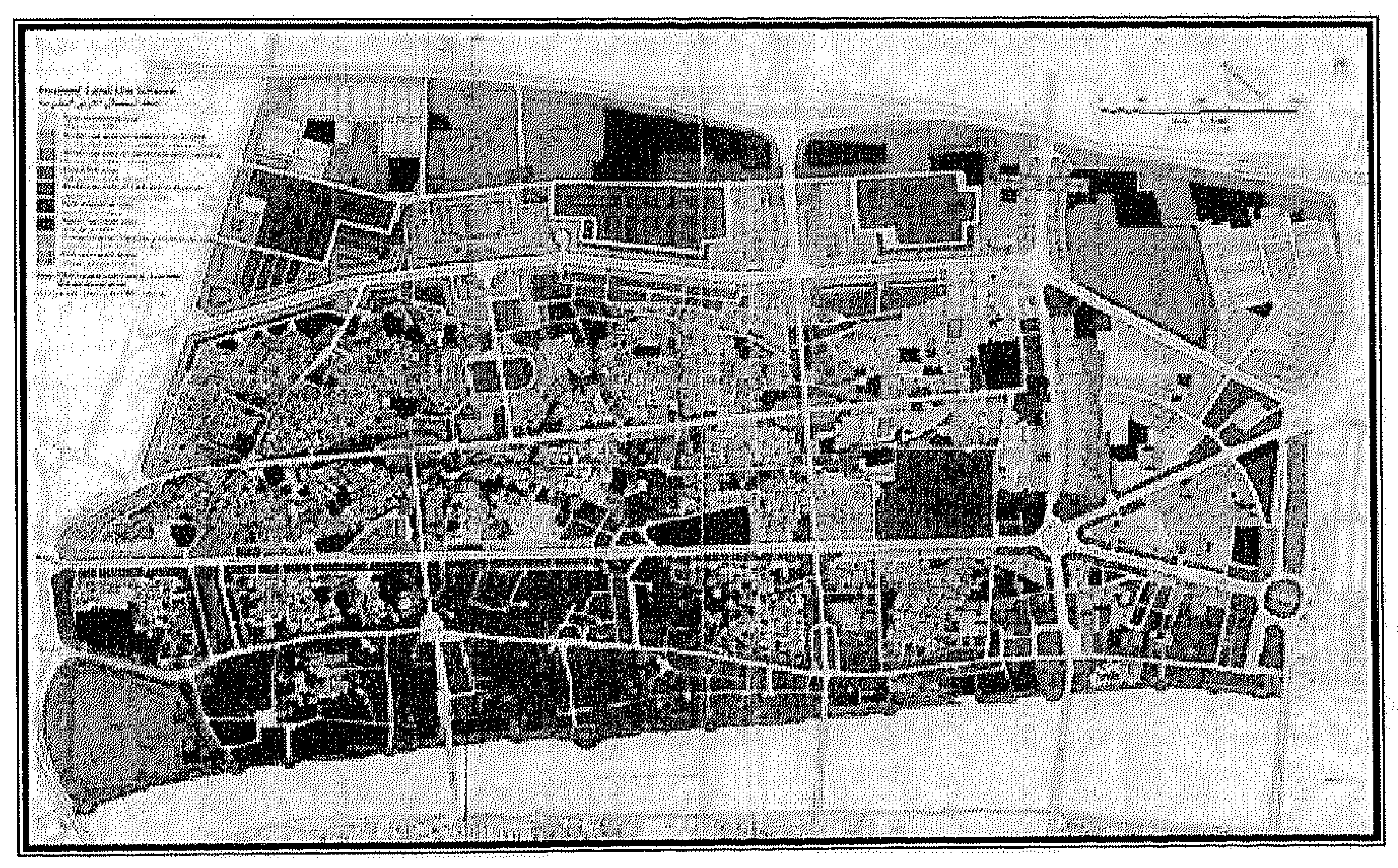
4- الأبنية المرتفعة لغاية (32) متر تشمل منطقة البنوك وشارع الخلفاء إلى ساحة الطيران والباب الشرقي وأبنية المركز المديني في الخلاني وشارع الشيخ عمر إلى باب المعظم.

لما كانت المنطقة تفتقر أساساً للخدمات العامة فقد أُقتُرِحَ إضافة أعداد جديدة من الخدمات العامة من مدارس وساحات اللعب ومواقف السيارات وتطوير المراكز المحلية كما ركزت الدراسة على مناطق الحفاظ على الهيكل التاريخي للمنطقة ورفده بالخدمات الاجتماعية وزيادة محاور السابلة التاريخية فيها والحفاظ على الموروث المعماري المتوارث بأنواعه وتنفيذ الحفاظ وفق برنامج زمني بين أعوام (1985- 2000).

أكد أيضاً على إيجاد الوسائل الإدارية والقانونية والمالية لنجاح هذا البرنامج وأن تنفذ دراسات النقل للمدينة لما للنقل من أثر كبير في تطوير المنطقة.



تطوير مركز الرصافة (J. C. P)



مشروع تطوير شارع الخلفاء لشركة (انركو بروجكت):

(Energoproject Belgrade YUGOSLAVIA)

أنشأت هذه الشركة أعلاه في موقع العمل مصنع لإنتاج القطع الكونكريتية المُسبقة الصنع للهياكل وواجهات المباني ولكن توقف عملها أثناء الحرب الإيرانية ولم نجد أي تقرير رسمي للدراسة ولكنها نفذت بمرحلتين الأبنية القليلة التالية:

- المرحلة الأولى أنجزت مجمع المركز المديني والمتكون من أبنية ديوان أمانة بغداد وإسالة الماء ودائرة الضريبة مع مساحات خضراء و(200) موقف للسيارات تحت الأرض وتطوير جامع الخلفاء وأنتهى تنفيذ هذه المرحلة عام (1982م).
- المرحلة الثانية أنجزت (تسعة) أبنية متعددة الطوابق في ساحة الميدان عدد (خمسة) منها كشقق سكنية وثلاثة أبنية كمكاتب تجارية وشغلت أغلب هذه الأبنية من قبل دوائر حكومية منها بناية وزارة الأشغال العامة الحالية وعمارة تجارية واحدة من خمسة طوابق ذات شكل مضلع كأسواق مع كافة الخدمات المطلوبة للعمارة من أجهزة ميكانيكية ومصاعد كهربائية وتكييف وملاجئ وآلة تصوير تلفزيونية وأجهزة أمان وتقع في مدخل شارع الرشيد وانتهى تنفيذ هذه المرحلة عام (1984م).

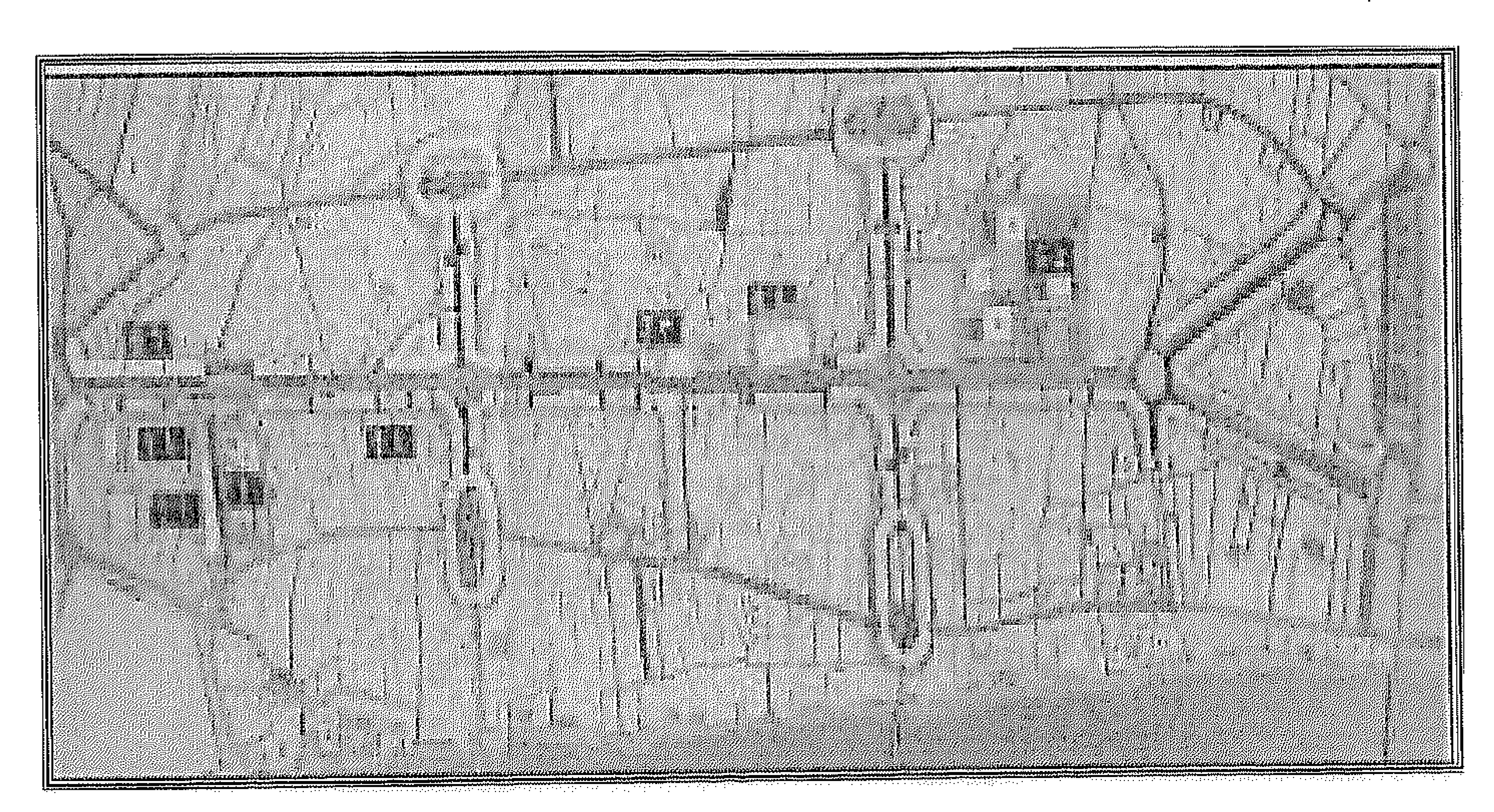
كذلك أنشئت ساحة وقوف للباصات الحكومية في ساحة الميدان عدا هذا أنجزت أيضاً عمارة تابعة لوزارة المالية/ مصرف الرشيد قرب الميدان على شارع الخلفاء، كما تم تجميل سوق الغزل وأرصفة شارع الخلفاء من أعمدة إنارة ومساطب جلوس وأكشاك، إنتهت هذه المرحلة عام (1984م).

وقد تم تصميم الطابق الأرضي والوسطي في كل البنايات لتقديم الخدمات

العامة مثل مكاتب تجارية وأعمال/ محلات/ مصارف/ سكن/ حضانة/ مصاعد/ ملاجىء/ خدمات التبريد المركزي/ نظام الإنذار للحريق ومواقف السيارات.

حُدد جوانب إستعمال هذا الشارع: معارض فنية/ مكاتب أعمال/ مخازن تجارية/ إستعمالات تربوية/ دوائر حكومية/ فنادق ومطاعم وأندية/ مسارح/ تسويق/ مكاتب سفريات/ تأمين ونسبة من السكن العمودي.

قبل التعاقد مع هذه الشركة أعلاه تم التعاقد مع إحدى الشركات المعمارية الأمريكية (ذي أركيتيكتس كولابوراتيف) (The Architects Collaborative) لدراسة نظام التنطيق لهذا الشارع بهدف إيجاد معايير تخطيطية لتطويره وأنجزت الشركة عام (1981م) ضوابط الإرتدادات والإستعمالات المسموحة والأروقة والإرتفاعات فيه.



مشروع تطوير منطقة الكاظمية :

المشاكل الأساسية للمدينة:

• تعاني الكاظمية من نفس المشاكل الأساسية لمناطق بغداد التاريخية القديمة

وسواها من المناطق التاريخية في أماكن أخرى، إلا أن تلك المشاكل تتفاقم مع ضغط الحشود الكبيرة لزائري مرقد الكاظمين الشريف خلال المناسبات والاحتفالات الدينية منها:

- التغيرات الحاصلة في التركيبة السكانية لتلك المناطق مع تدنى المستوى ألمعاشي للسكان.
- انعدام صيانة الخدمات العامة في مجال البنية التحتية للمنطقة.
- نقص الاستثمارات العامة في مجال تحديث البنية التحتية للمنطقة.
- امتداد النشاط الصناعي إلى الأحياء السكنية القديمة.
- صعوبة وصول وسائط النقل إلى المنطقة.
- صعوبة استيعاب الزخم الهائل للأعداد الكبيرة من الزائرين للمرقد الشريف خلال المناسبات الدينية المتعددة.
- انحسار المساحات الخضراء وفقدانها.

الاهداف الرئيسية لتخطيط منطقة الدراسة:

* معالجة وتطوير انشطة الزيارات الدينية

* وضع حلول لمشاكل السكان واصحاب المصالح

* معالجة مشاكل وتطوير البيئة العمرانية

* تحديث البنية التحتية

* خلق بيئة استثمارية سليمة

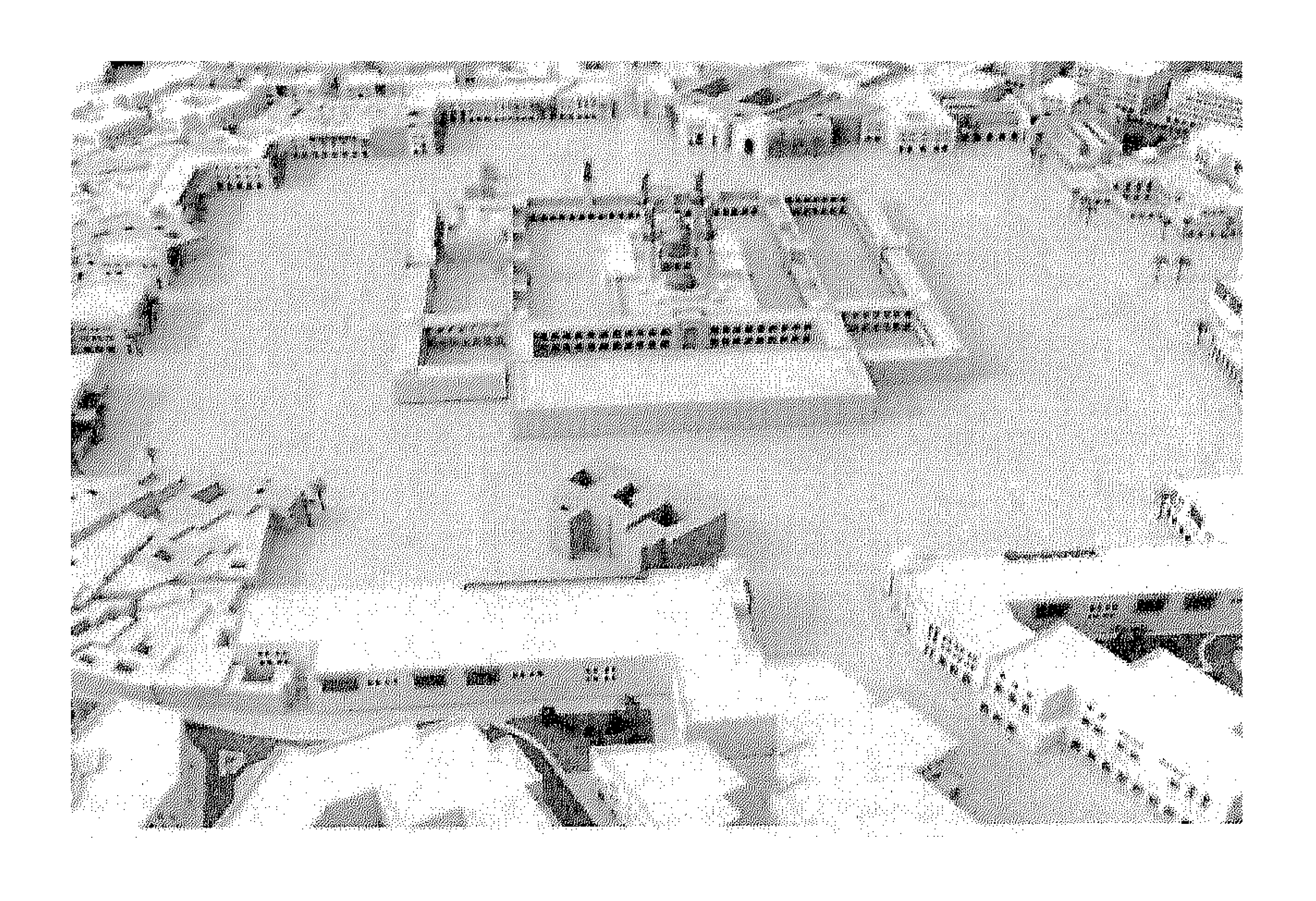
السياسة التخطيطية المتبعة في التصميم المقترح:

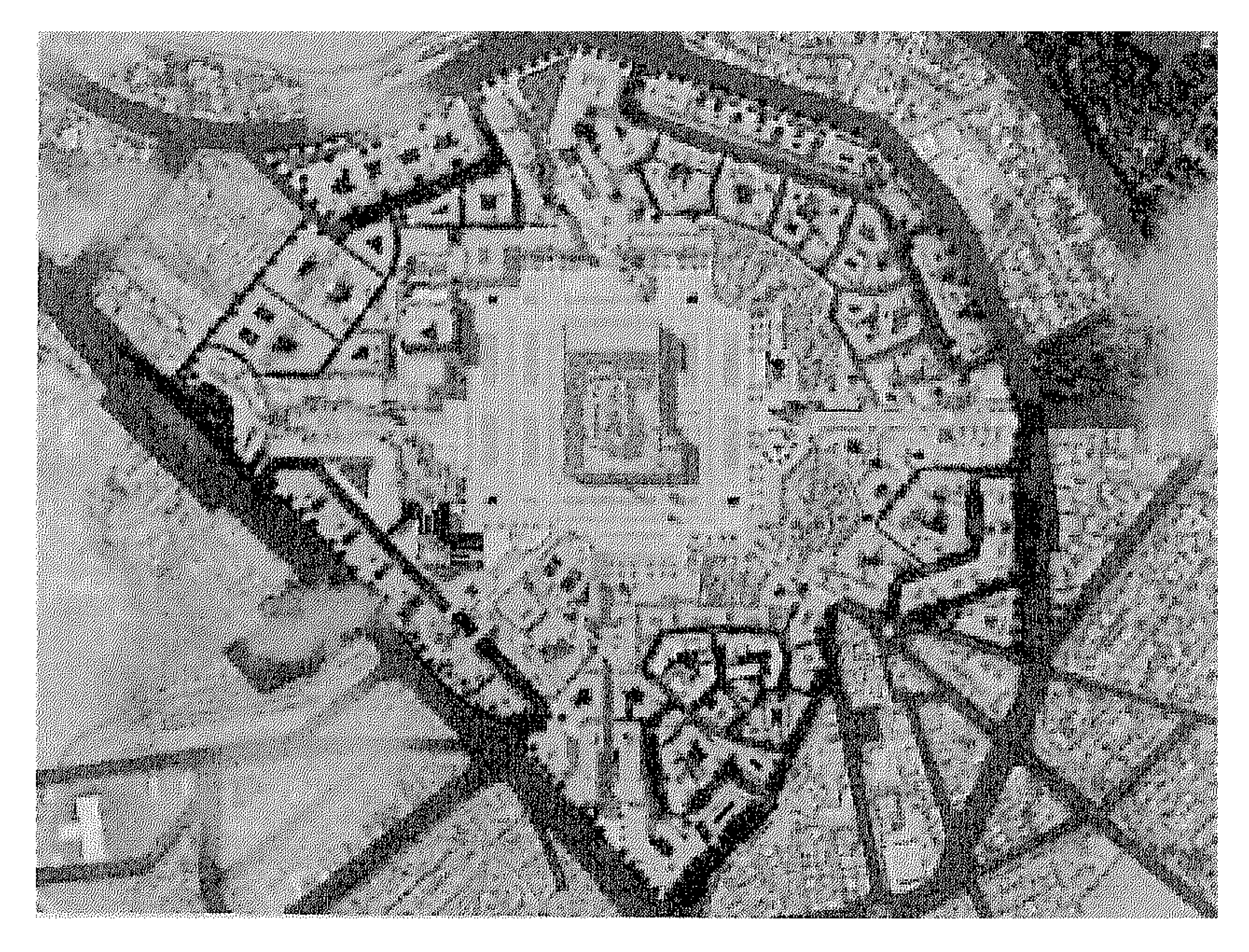
أقامت أمانة بغداد بأجراء مسابقة تطوير المنطقة المحيطة بمرقد الكاظمين ولقد تم وضع هدف للمسابقة محتواه:

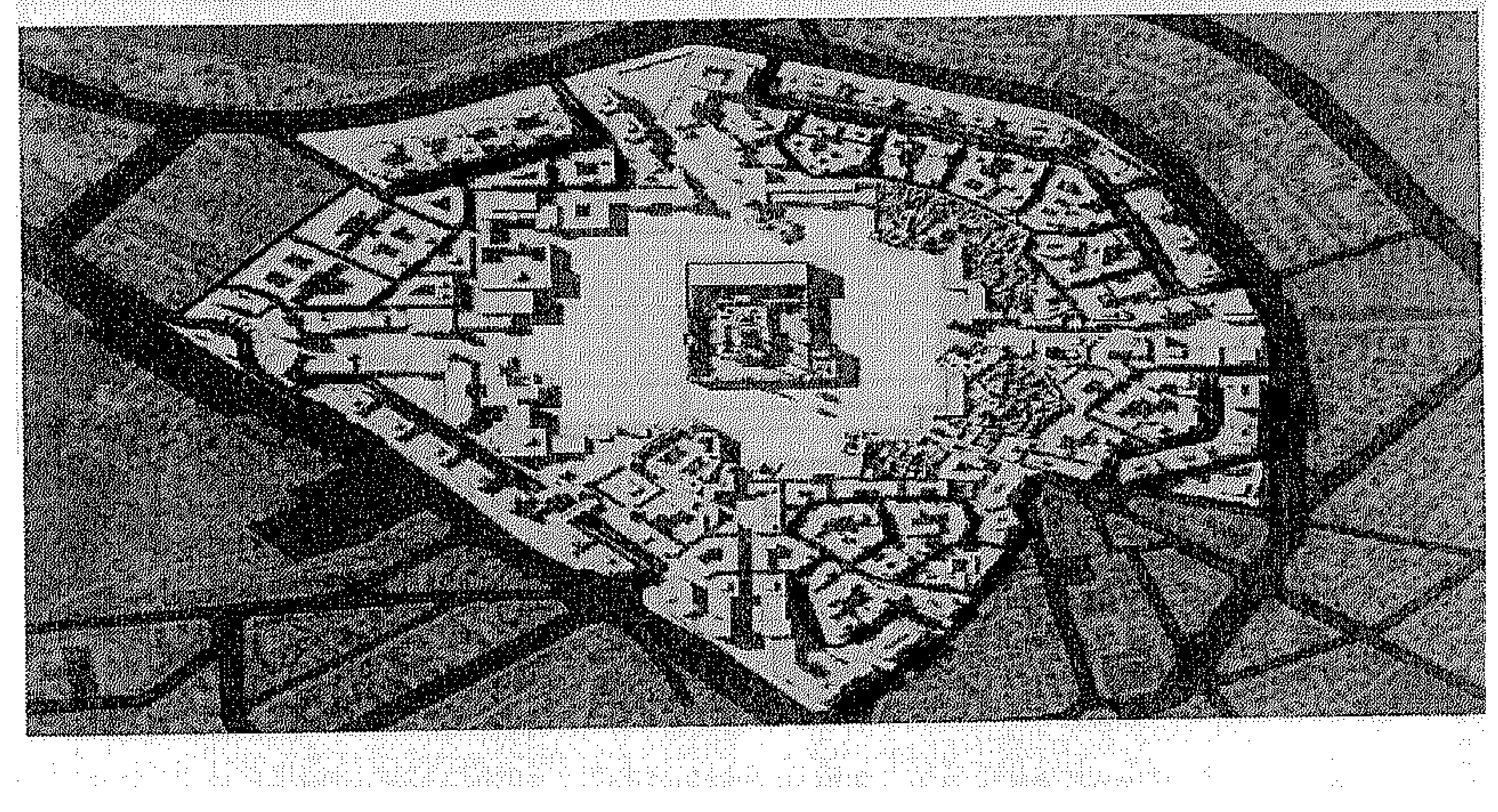
التوصل إلى أفضل الحلول التخطيطية والتصميمية للمنطقة المحيطة بالمشهد ألكاظمي من خلال رؤية شاملة بتكاملها حضرياً ومترابطة مع الفعاليات الدينية والتجارية والسكنية والاجتماعية الأخرى، فضلاً عن تأمين متطلبات الزائرين ومنها مسارات المواكب الدينية، والتي تؤدي عادة إلى اكتظاظ عالي، ومعالجة توفير الخدمات الحالية و سد احتياجاتها للسكان والزائرين على حد سواء.

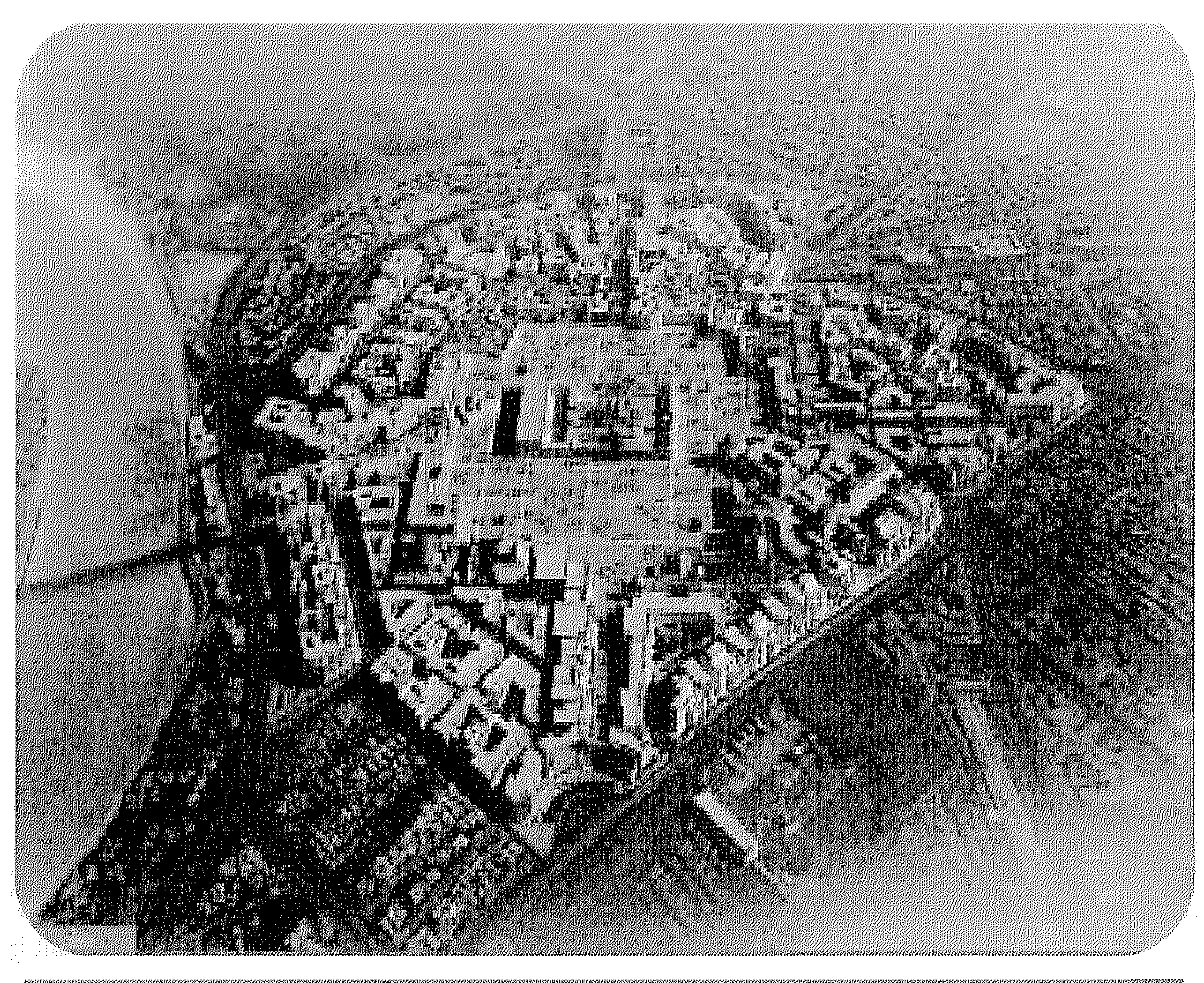
الساحه الرئيسيه المحيطة بالضريح والمحاورالتجارية:

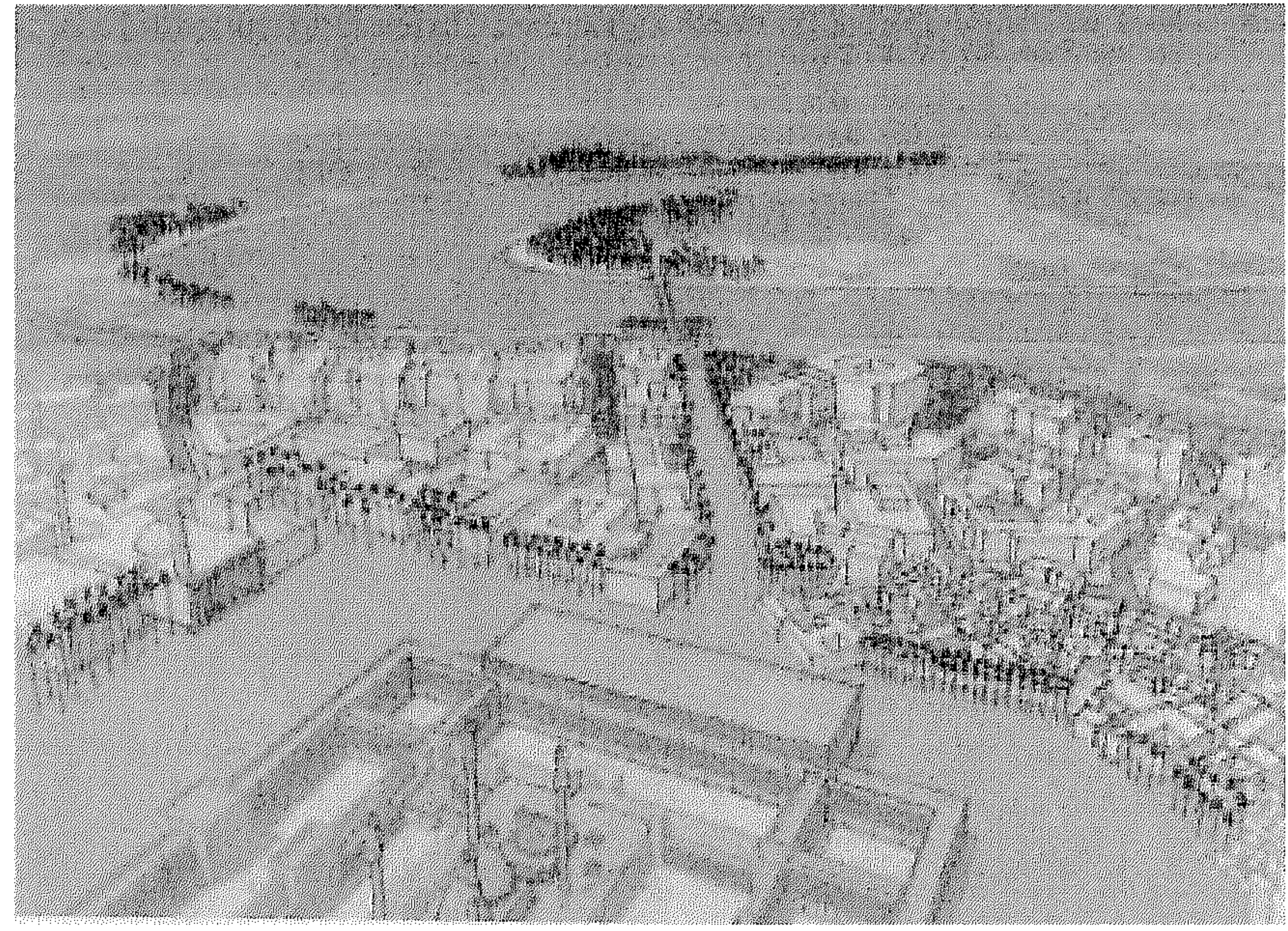
إن الضغوط الكبيرة التي تتعرض لها منطقة الكاظمية بسبب الاعداد الكبيرة للزائرين والوافدين خلال المناسبات الدينية، يتطلب توفير مساحات شاسعه لحركة المشاة وتجمعهم حول المرقد الشريف. سيتم توفير تلك المساحات من خلال هدم أجزاء من النسيج الحضري التأريخي للمنطقه. تم اعتماد معايير تصميمية خاصه للساحة الرئيسية بحجمها الجديد. وسيتم التعامل مع نهايات النسيج الحضري التي تنتج عن هدم اجزاء منه لاغراض التوسعه بمعالجتها بتكوينات معماريه يتم استحداثها في اماكن منتقاة وزوايا محدده مطله على الساحة الرئيسية، مما يمنحها الخصوصية ضمن الفضاء الفسيح، تضاف اليها كذلك معالجات متخصصة للمساحات الخضراء مع عناصر لحركة المياه في اماكن الاستراحة والتجمع.













كيفية التعامل مع الموروث العمراني في المدينة العراقية؟

هو عبارة عن نسيج المدينة القديمة بما يحمله من المعاني والنظم والرموز وكذلك الشواخص والمعالم المعمارية ذات القيمة التاريخية، الرمزية، الدينية، المتناثرة في مدننا. وبما تركه الزمن من الكساء الأسمر.

لم يكن هناك سياسة وطنية واضحة في الحفاظ على هذا الأرث الحضاري.. حيث لم يكن هناك لدى المؤسسات ذات العلاقة أي ضوابط أو تعليمات خاصة بهذه المدن وتحددت وبالاستعمال المختلط، الاستعمال التجاري.. الذي أباح لصاحب الملك أن يتصرف بملكيته وفقاً لذلك.

ملاحظة لم يكن هناك سوى تأجيل استملاك هذه الأملاك لغرض إعادة النظر فيها في مستقبل غير محدد.. وعدم قدرة الدولة أصلاً على الإستملاك.

لذا ينبغي أولاً أن ننظر إلى هذا الإرث على أساس أنه تعبير وجزء أساس من مكونات هوية المجتمع والمدينة العراقية بما يحويه من تاريخ هذا المجتمع الكامن في حياته وشخصيته التي عليها الآن، كما ينبغي أن ننظر إليه على أساس أنه ثروة وطنية وثقافية ومورد ثقافي لابد من إيصاله إلى الشعوب الأخرى والتعبير عنه عالمياً وكذلك استثماره سياسياً وهذا يعتبر أحد المقومات التنموية لإنعاش الاقتصاد المحلي وتنمية هذه المناطق الفقيرة.

عليه لابد من التعامل مع هذا الإرث على عدة مستويات:

1- المستوى الوطني:

ويمكن وضع سياسات وطنية لهذا الغرض تقوم بتنفيذها كافة المؤسسات ذات العلاقة بالإشتراك مع الإدارات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.. يمكن أن تترجم على شكل:

- قوانين وضوابط للتعامل مع الإرث الحضاري والمعماري للمدن.
- وضع معايير تخطيطية وعمرانية بالاعتماد على تجارب العالم لغرض تقييم النسيج والأبنية والشواخص لإدخالها ضمن هذا الإرث.
- إدخال سياسة التجديد الحضري كأحد السياسات الوطنية التي ينبغي أن تعمم على كافة مدن العراق والتي من خلالها يتم دراسة واقع حال المدن القديمة والنسيج الحضري بكل ما يحتويه وتقييم ووضع الستراتيجيات اللازمة للحفاظ عليه.. وإحيائه واستثماره ثقافياً واقتصادياً.

وعليه ينبغي أن تدخل هذه السياسة ضمن الخطط التنموية للبلد وفق أسبقيات يتم تحديدها مُسبقاً وتتضمن وضع برامج شاملة لتنفيذها وفق آليات محددة وبمشاركة المجتمع المحلي لهذه المناطق.

- وضع هيكلية لمؤسسة وطنية تكون مسؤولة عن هذا الإرث ومشرفة على كافة برامج إحيائه وطنياً يمكن أن تمثل الخيمة لكل المؤسسات الوطنية ذات العلاقة، برامج تثقيفية، وزيادة الوعي، برامج وطنية.

2- المستوى المحلي:

ويمكن ضمن هذا المستوى أن يتم العمل ضمن الأطر العامة التي تم تحديدها في أعلاه حيث تكون الإدارات المحلية مسؤولة عن تنفيذ البرامج الخاصة بالحفاظ والإحياء وكيفية استثمار هذا الإرث وفق منهجية تم التنسيق من خلالها مع الجهات المركزية المشرفة. وتكون كل من الإدرات المحلية ومنظمات المجتمع المدني مراقبة ومشرفة على تطبيق السياسات والضوابط المحددة لهذه المناطق وضمان عدم خرقها. ويكون ذلك أشبه بالتصاميم الأساسية لكل منطقة من هذا النوع متضمنة الشواخص والأبنية ذات الأهمية التي ينبغي استمرارها وتكون الدولة مسؤولة عن صيانتها.

3- المستوى العالمي:

ويتم التعامل مع هذا المستوى في مجال الطلب من اليونسكو لإدخال بعض هذه المناطق ضمن التراث العالمي لما لها من الأهمية المعمارية والتاريخية والرمزية وبعد أن يتم دراستها.. ويكون ذلك من خلال الجهات المركزية. كما يمكن التعامل بهذا المستوى من خلال استحثاث الجهات المانحة بالعمل في إحياء هذه المناطق وبضمنها المنظمات الدولية، الهابيتات، واليونسكو إضافة إلى تحفيز الإستثمار لهذه الأبنية بطريقة سيتم تحديدها مسبقاً ضمن الدراسة التي سوف يتم إقرارها لهذه المناطق.

إن منهجية العمل في هذه المناطق ينبغي أن تتأسس على ما يلي:

1- الحفاظ على نظامها الحي ومعالمها الأساسية لغرض استمرارها كهوية ويتم التعامل في هذا المجال واستغلال الخبرات المتخصصة.

2- إحياء هذه المناطق والأبنية من خلال توفير كافة الخدمات والبنى التحتية اللازمة على مستوى النسيج والأبنية المتعددة.. وإعادة تأهيل داخلها بحيث يمكن استغلاله لفعاليات تتلائم مع طبيعة أبنيتها وبما لا يتعارض معها. . ويمكن الإستفادة من تجار الدول الأخرى. إضافةً إلى إحيائها من خلال ربطها مع أجزاء المدينة النابضة بالحياة (ضمن تخطيط وتصميم حضري متكامل يربط القديم بالحديث ويكون هناك حوار مستمر بينها).

3- التفكير بكيفية استثمارها كمورد ثقافي واقتصادي.. لأغراض السياحة الداخلية والخارجية بتحفيز فعاليات نادرة يمكن أن تحدث في هذه المناطق فقط مثل المهرجانات والاحتفاليات والمعارض والندوات المختلفة من جهة. وكذلك توفير مستلزمات استغلالها سياحياً بما يؤمن المورد الاقتصادي وتنمية المنطقة من كافة النواحي.

إدارة عملية التنفيذ:

إن كل ما ورد أعلاه لا يتم عن طريق الدولة فقط.. وإنما هناك فرص كبيرة لاستثمارها من قبل القطاع الخاص.. واستثمارها من قبل أهلها أيضاً وكذلك من خلال وضع برامج للتنفيذ والاستثمار ناجحة تشارك في كافة هذه الجهات مع الدولة التي سوف تضم هذه الخطط والبرامج وتساهم في التنفيذ مقابل ضرائب بسيطة يمكن أن تُديم المنطقة من ناحية الخدمات.

الإجراءات والتدابير العاجلة المطلوبة لإيقاف التدهور السريع في إتلاف الموروث العمراني:

الموروث العمراني (Architectural Heritage) هو ذلك الخزين الحي من الممتلكات الثقافية والحضارية للأمة الذي يعكس أساليب حياة الأجداد وابداعاتهم الفنية والثقافية، وما تضمنه من فهم عميق لأساليب وتقنيات البناء والعمران، وما ولدته الثقافات من حضارة مما يجعل المدن حية تتميز بثراء تراثها المادي من رموز وشواخص قاومت الصعوبات وتغيرات الزمن. وحيث أن للبناء عمراً وزماناً يبدأ به بالتقادم والتلف. إضافةً إلى الفقدان والتشويه في بعض مكوناته نتيجةً لعوامل الطبيعة أو التدخل أو الإستعمال البشري، أو حاجات مستجدة مثل تحديث المدن وتوسيع الشوارع والطرق بعد دخول المركبات وانتشار استعمالها أو زيادة القيمة الاقتصادية للأرض الحضرية والحاجة إلى المباني متعددة الطوابق لزيادة كثافة استعمال الأرض، وغير ذلك من المفاهيم. مما جعل الموروث العمراني- وهو التراث الثقافي الحضاري- مهدداً بالإزالة والفقدان.

المشكلة الأساسية هنا، أن هناك فجوة بين التنظير والتطبيق في مجال الحفاظ على الموروث العمراني. فنحن نؤكد على أهمية هذا الموروث وضرورة إنقاذه من التلف والزوال من جهة، ولكننا نلاحظ التدهور والتلف السريع في النسيج الحضري التقليدي والتهديم السافر للمباني الموروثة. وبالتالي فأن التطبيق لا يسير على هدى التنظير في هذا الجانب.

فالتطبيق هو من مهام المؤسسات المعنية في مجال العمارة والعمران وكذلك

المواطن نفسه ومؤسسات المجتمع المدني وبالتالي فهي جميعاً مسؤولة عن هذا التلف لرصيد السلف.

إن الهدف هنا هو وضع آليات إجرائية وتدابير عملية وعاجلة يُمكن أن تهتدي بها الجهات ذات العلاقة (المؤسسات والمواطن) لإيقاف هذا التدهور السريع للمباني وإتلاف النسيج الحضري التقليدي.

إن الإطار العام لمقومات سياسة إيقاف التدهور السريع في إتلاف النسيج الحضري التقليدي وتهديم المباني، هو:

1- ينبغي التسليم بأن المراكز التاريخية مُعرّضة لا محالة لعوامل التغيير والتحوّل وبالتالي فهنا يجب دراسة وفهم هذا التحوّل العمراني واستيعاب مسبباته وأبعاده البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية.

2- استكشاف الأسباب والخصائص التي تجعل جزءاً معيناً في المدينة ذا خصوصية وهوية تُميزه عن المناطق الأخرى.

3- تحديد مناطق التحوّل بشكل متعاطف مع الهيكل القائم بحيث يمكن أن يعطي هوية دائمة (Lasting Identity) للمركز التاريخي.

4- تطبيق سياسات حفاظية شاملة تصب جهودها نحو الحفاظ على الخصائص الأساسية للمراكز التاريخية من خلال الشكل الحضري وارتفاعات المباني، والشخصية العمرانية وخصائصها المميزة والمقياس والنسيج العمراني.

5- الحفاظ على العناصر التخطيطية والتصميمية المميزة مع تكييفها لتصبح ملائمة لروحية العصر، وبذلك يُمكن معالجة الإنقطاع الحاد في عملية نمو التطوّر العمراني، والذي يُمثل قلب مشكلة الحفاظ.

6- إعادة إحياء (Revitalization) القطاعات القديمة، باعتباره الوسيلة الأسرع

والأقل كُلفة لإعطاء المناطق الحضرية الآخذة بالتدهور بُعداً إنسانياً. إذ أن ذلك لا يتضمن الإزالة التامة أو الحماية السلبية لكل النسيج الحضري، وإنما تحسين الظروف البيئية وتوفير الفعاليات والخدمات الضرورية لتلك القطاعات بحيث يكون لها دوراً في الحياة المعاصرة للمجتمع.

7- إعادة ربط المدينة القديمة في نسق أو منظومة المدينة المعاصرة لخلق هيكل متجانس يحقق الوحدة اللازمة، وأن يحدد كيفية ارتباطها وتكاملها مع الفعاليات الاجتماعية- الاقتصادية والثقافية والفنية المعاصرة بحيث تكون لها مرتبة في المنظومة الحضرية، إذ أن النسيج الحضري يجب أن يبقى حياً.

8- تهيئة المستلزمات القانونية والتمويلية والفنية الأساسية، ومشاركة كُل الأطراف المعنية بالحفاظ، وإعطاء أهمية للمشاركة الجماهيرية كي يكون ذا تأثير فعّال.

تَضمُ مراكز المدن القديمة خزيناً من الموروث الحضاري الذي يتعرض للتهديد تحت ضغط التغيير السريع. ولذا فأن المشكلة الآنية تتلخص في الحفاظ على المواقع والأبنية التاريخية والتراثية، واستعادة كيان المراكز كوحدة متكاملة، مع توفير الخدمات الكافية بالنسبة لمجالات توسيعها، ومتطلبات الرخاء الاقتصادي المتوقع في المستقبل.

وأن السبيل إلى ذلك هو استعادة التكوين الحضري المحيط بهذه المواقع أو الحفاظ عليه. إن إعادة التكوين الحضري حول المواقع التاريخية والتراثية، يوجِد فرصة لدراسة إمكانية تنظيم أنماط الحركة المختلفة، بحيث يجري إبعاد حركة المركبات من الشوارع المحيطة بتلك المواقع وتحويلها إلى مواقع مخصصة لحركة

السابلة مع توفير مواقف للسيارات في مناطق غير مؤثرة بيئياً أو بصرياً، كما ينبغي إلغاء العناصر التي تشوّه النواحي البيئية والبصرية للمنطقة.

ينبغي أولاً وبصورة عاجلة تسجيل وتوثيق جميع الأبنية التاريخية في المنطقة التاريخية لأغراض الحفاظ، والذي يتضمن:

- وضع ضوابط تخطيطية وعمرانية قانونية للسيطرة على عملية البناء وتغيير الاستعمال وذلك للحفاظ على شخصية المنطقة التاريخية ونمطها الحضري مع ضرورة متابعة تنفيذ تلك الضوابط بشكلٍ حازم.
- وضع محفزّات وتشريعات لتشجيع سكان المنطقة للمشاركة في إحياء هذه المناطق والحفاظ على روحيتها عن طريق تحسين عقاراتهم.
- وضع سياسة للحفاظ على الأبنية التاريخية وصيانتها تتضمن منح قروض لصيانتها أو استملاكها ومن ثم صيانتها.

أن الحفاظ يجب أن يتناول النواحي الاجتماعية-الحضارية إلى جانب الخواص المعمارية والتاريخية والبيئية للمنطقة وعلى الحياة الاقتصادية الملائمة.

إن المبنى الأثري أو التراثي القديم، يمثل فترة تاريخية معينة من تاريخ المدينة لا يمكن فصله عن الفترات اللاحقة له. وفي هذه الحالة يلتزم المخطط بوضع المبنى الآثري أو التراثي في وضعه الأساسي من حيث علاقاته الحسيّة بالمباني والفضاءات المحيطة به حتى تظهر قيمته التشكيلية وارتباطه بالمقياس الإنساني الذي لازمه منذ إنشائهِ.

ويستلزم هذا الاسلوب دراسة واعية لتخطيط وتصميم المباني المحيطة بالمبنى الآثري أو التراثي أو الملاصقة له. وتشييد المباني الجديدة حوله ليس

بنفس الأسلوب القديم ولكن بما يتطلبه العصر من أساليب علمية وتقنية في البناء وما تتطلبه الحياة المعاصرة من احتياجات مادية ومعنوية تأكيداً لاستمرار الحياة في نسيج المدينة دون أي إنفصال قد يقطع الاستمرار الحضاري فيها. وذلك مع ضرورة إيجاد التوازن المستمر بين الاحتياجات المادية والاحتياجات المعنوية في البيئة العمرانية للمجتمع.

تُمثل المناطق الرئيسية المبنية حول الأحياء التاريخية الجزء الأكبر من الكيان العمراني للمدينة. إذ أُقيمت على مراحل متعاقبة وفي ظروف حضارية مختلفة إلى أن اتخذت وضعها القائم بما فيه من نقص في المرافق والخدمات أو مشاكل تخطيطية. وكثيراً ما يعجز التخطيط الحديث عن تحقيق أهدافه في هذه المناطق المبنية فيلجأ إلى المناطق غير الصالحة منها ليُقيم على أنقاضها مناطق حديثة، وأن كانت هذه المناطق الحديثة تتحرك تبعاً لمخططات مرحلية، إلا أنها في النهاية تُمثل عملاً جديداً من أساسه شأنها في ذلك شأن المناطق الجديدة عند أطراف المدينة، ويبقى الجزء القائم من المدينة جامداً أمام أي تخطيط جديد وإن كان يدخل ضمن المراحل المستقبلية للتخطيط العام للمدينة. فهو بذلك يبقى آجالاً طويلة من الزمن دون أي معالجات تخطيطة تُذكر اللهم إلا ما تتعرض له هذه المناطق من عمليات توسعة للشوارع أو إقامة المباني الحديثة في الأراضي الخالية. من هنا كان البحث عن أسلوب إظهار التراث الحضاري في المناطق المبنية من المدينة حول الجزء القديم منها عملاً شاقاً أمام المخطط ليس فقط من الناحية النظرية، ولكن أيضاً من الناحية التنفيذية. فالمعالجة التخطيطية لمثل هذه المناطق تمس سكانها قبل ان تمس مبانيها. ويمكن ان تكون المعالجة التخطيطية لهذه المناطق بعد ذلك بمثابة عملية إصلاح للبيئة الحضارية فيها أكثر منها تخطيطاً شاملاً بمعناه المعروف.

وقد تبدأ عملية إصلاح البيئة الحضارية للمناطق المبنية من المدينة بهدف إحياء القيم الحضارية فيها في الاتجاهين التاليين:

أ- نقل حركة المرور من داخل المناطق إلى خارجها.

ب- تطوير المناطق المبنية.

دائماً ما يظهر الأثر الحقيقي والواقعي للمخططات التنفيذية للمدن في مد شبكات الطرق وتقسيم الأراضي مع قليل من التنمية الحضرية التي تُظهر التشكيل المعماري للمدينة. وهذا هو الانطباع السائد لدى كثير من المسؤولين والعامة، حتى أصبح مفهوم التخطيط العمراني لديهم لا يتعدى أن يكون رسماً لشبكات الطرق والمرافق. ولم يظهر للتنمية الحضرية في المدينة بعد ذلك أثر يُذكر، في حين أن التنمية الحضرية هي المُعبر الحقيقي عن القيم الحضارية في التخطيط العمراني، وتظهر الآثار التنفيذية للتخطيط العمراني أكثر ما تظهر في المناطق المتدهورة العمران حيث تتفاقم المشاكل الاجتماعية والبيئية للسكان ويُصبح من الأفضل إزالة هذه المناطق بعد تخطيطها بأي شكل من الأشكال.

ويُمكن إجمال القواعد التنظيمية للتنمية العمرانية في المناطق الأثرية أو التراثية ذات القيمة التاريخية أو الحضارية على الوجه التالي:

1- تُحدد المنطقة الحضرية التي تحتوي على بعض المباني الأثرية أو التراثية في الإطار العمراني الذي تظهر فيه هذه المباني أو أجزاء منها. ويمكن تحديد المنطقة بحدود التأثير البصري لمبانيها الأثرية أو التراثية.

2- تصنيف المباني الأثرية أو التراثية وغيرها الواقعة في حدود التأثير البصري وذلك تبعاً لتاريخها وحالتها وارتفاعاتها واستعمالاتها وألوانها ثم ترفع واجهاتها متجمعة في حدود النطاق البصري لتكون أساساً للتقويم والتطوير

واتخاذ الإجراءات التنظيمية والخطوات التنفيذية لوضعها في الإطار البصري المطلوب حيث تتجانس الألوان والارتفاعات والعناصر المعمارية.

3- إزالة الشوائب البيئية في النطاق البصري ويشمل ذلك الشوائب المعمارية والإضافات القبيحة من معلقات أو مُلصقات بجانب الشوائب الاجتماعية التي تظهر في استعمال المكان واستغلاله. ويتضمن هذا البرنامج مشاركة متكاملة من المجتمع ممثلاً في الأجهزة المعنية من جانب وأصحاب العقارات وشاغليها من جانب آخر سواء بالمساهمة المالية أو المادية مع الحوافز اللازمة أو مقابل الإعفاء من بعض الأعباء المالية.

4- وضع خط البناء الأفقي والرأسي وقواعد الملامح المعمارية التي تحكم بناء المواقع غير المبنية في النطاق البصري للمنطقة الحضارية.

5- توجيه وسائل النقل السريع خارج النطاق البصري للمنطقة الأثرية او التراثية وتخصيص أكبر قدر من المسطح الأفقي لهذا النطاق للمشاة، وذلك باستعمال مواد مناسبة للرصف وعناصر مميزة لتنسيق المكان سواء في أحواض الزهور والنباتات المناسبة للمناخ أو في المقاعد والمظلات المناسبة للبيئة المعمارية السائدة أو في طريقة الإضاءة المناسبة أو المستمدة أشكالها من الوسائل والأشكال التقليدية.

6- تنظيم النشاط الاقتصادي والاجتماعي السائد في الإطار البنائي للمنطقة الأثرية أو التراثية وذلك بدراستها وتوجيهها وتطويرها وإعانتها لتؤدي أغراضها حتى تستمر فيها الحياة المناسبة وإخراج الأنشطة الضارة بالبيئة منها. وهنا يدخل عامل الإعانات في الحالة الأولى أو التعويضات في الحالة الثانية

وذلك على أساس قواعد للتقديرات المالية والتعاقدات القانونية أو على أساس الاستثمار المُجزي.

7- وضع أُسس ونُظم إدارة وصيانة المنطقة. وذلك بتنظيم أوقات ووسائل جمع النفايات بما لا يتنافى مع البيئة الحضارية فيها ومتابعة الصيانة بالمرور والتفتيش والتقرير والأمر بالتنفيذ. مع محاولة ربط سكان المنطقة بالمكان وتنظيم السلوك اليومي للفرد والجماعة.

الضـوابط والاتفاقيـات والتشـريعات المرتبطـة بانقـاذ وإحيـاء الموروث العمراني:

قانون الاثار والتراث العراقي رقم 55 لسنة 2002

الفصل الاول

اهداف القانون وووسائل تحقيقها

المادة 1

يهدف القانون الى ما يأتي:

اولا: الحفاظ على الاثار والتراث في جمهورية العراق باعتبارهما من اهم الثروات الوطنية.

ثانيا: الكشف عن الاثار والتراث وتعريف المواطنين والمجتمع الدولي بهما ابرازا للدور المتميز لحضارة العراق في بناء الحضارة الانسانية.

المادة 2

تعتمد السلطة الاثرية لتحقيق اهداف هذا القانون ما ياتي:

اولا: تعيين المواقع الاثرية والتراثية والتاريخية.

ثانيا: التنقيب عن الاثار في انحاء العراق باستخدام احدث الوسائل العلمية والفنية.

ثالثا: صيانة الاثار والتراث والمواقع التاريخية من التلف والضرر والاضمحلال.

رابعا: اقامة المتاحف العصرية لعرض الاثار والمواد التراثية او نماذجها لتمكين المواطنين والزائرين من الاطلاع عليها.

خامسا: صنع نماذج الاثار والمواد التراثية وانتاج الصور والشرائح الصورية والافلام لعرضها او بيعها او مبادلتها.

سادسا: اجراء الدراسات والبحوث وتنظيم المؤتمرات والندوات التي تبرز اثار العراق وتراثه الحضاري.

سابعا: العمل على عرض الاثار والمواد التراثية او نماذجها في المتاحف الاجنبية بصورة مؤقتة لاطلاع الاجانب على مظاهر حضارة العراق العريقة.

ثامنا: اعداد الاثاريين والتراثيين المتخصصين ورفع كفاءة العاملين منهم عن طريق الدورات التدريبية وارسال البعثات والزمالات الدراسية لهذا الغرض.

تاسعا: تشكيل فرق مسح اثارية وتراثية وطنية لاجراء المسح الشامل للاثار والابنية التراثية في العراق.

المادة 3

اولا: يمنع التصرف بالاثار والتراث والمواقع التاريخية الا وفق احكام هذا القانون.

ثانيا: يمنع مالك الارض التي يوجد فيها الاثر والتراث والموقع التاريخي من التصرف المادي بها او اجراء الحفر فيها او تخريبها او تغيير معالمها.

المادة 4

يقصد بالتعابير الاتية لاغراض هذا القانون المعاني المبينة ازاءها:

اولا: الوزارة- وزارة الثقافة.

ثانيا: الوزير: وزير الثقافة.

ثالثا: السلطة الاثارية: الهيئة العامة للاثار والتراث.

رابعا: رئيس السلطة الاثارية: رئيس الهيئة العامة للاثار والتراث.

خامسا: الجهة المشاركة: الجهة المناط بها ادارة وصيانة المباني التراثية في وزارتي الداخلية والاوقاف والشؤون الدينية وامانة بغداد.

سادسا: اللجنة الفنية: اللجنة المؤلفة من متخصصين في علوم الاثار والتراث والفنون والقانون.

سابعا: الاثار: الاموال المنقولة وغير المنقولة التي بناها او صنعها او نحتها او انتجها او كتبها او رسمها او صورها الانسان ولا يقل عمرها عن 200 مئتي سنة وكذلك الهياكل البشرية والحيوانية والنباتية.

ثامنا: المواد التراثية: الاموال المنقولة والاموال التي يقل عمرها عن 200 مئتي سنة ولها قيمة تاريخية او وطنية او قومية او دينية او فنية، يعلن عنها بقرار من الوزير.

تاسعا: الموقع التاريخي: الموقع الذي كان مسرحا لحدث تاريخي مهم او له اهمية تاريخية بغض النظر عن عمره.

عاشرا: التنقيب عن الاثار: اعمال الحفر والسبر التي تهدف الى الكشف عن الاثار المنقولة وغير المنقولة في باطن الارض او في قيعان الانهار او البحيرات او الاهوار او المياه الاقليمية.

الفصل الثاني

الاثار غير المنقولة

المادة 5

اولا: تمسك السلطة الادارية سجلات خاصة لتسجيل المباني والمواقع الاثرية وتثبيت المعلومات والوثائق المتعلقة بها وحقوق الارتفاق التي تترتب على العقارات المجاورة لها ونشرها في الجريدة الرسمية لتامين حمايتها وصيانتها

ثانيا: اذا كان قد سبق تسجيل الاثر ولم تكن حقوق الارتفاق في العقارات المجاورة قد حددت له فيجري تحديدها وفق القانون.

ثالثا: تتضمن حقوق الارتفاق ايجاد محرم حول المناطق والمباني الاثرية مع تامين طرق ومسالك للوصول اليها.

رابعا: يحدد طراز الابنية المجاورة للمواقع الاثرية، الجديدة منها والمجددة وارتفاعها وواجهاتها والوانها لتكون منسجمة مع الابنية الاثرية المجاورة لها وذلك بالتنسيق بين السلطة الاثارية والجهة المشاركة.

المادة 6

اولا: للسلطة الاثرية ان تستملك العقارات التي تضم اثارا وفق احكام قانون الاستملاك المرقم بـ12 لسنة 1981 بغض النظر عن قيمة الاثار الموجودة في العقار عند تقدير بدل الاستملاك.

ثانيا: للسلطة الاثرية اخلاء المناطق الاثرية والتراثية ومحرماتها من الاشخاص والاموال في حالة وجود خطر يهدد الاشخاص والمناطق الاثرية والتراثية.

المادة 7

تسجل جميع المواقع التاريخية والاثرية بما فيها التلول الاثرية العائدة للاشخاص المعنوية العامة باسم وزارة المالية وتخصص لاغراض الهيئة العامة للاثار والتراث.

المادة 8

تقوم السلطة الاثرية بالتنسيق مع دوائر الدولة ذات العلاقة بمسح اثاري شامل للمواقع الاثرية والتراثية والابنية في العراق لتحديدها على الخرائط والمستندات المساحية ذات المقاييس الثابتة وادخالها ضمن التصاميم الاساسية لها مع تاشير استعمالاتها بكونها اراضي وابنية اثرية واشعار دائرة التسجيل العقاري وامانة بغداد او البلديات المختصة بذلك.

المادة 9

اولا: تلتزم دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي، عند وضع اليد على الاراضي او افرازها او ازالة شيوعها داخل حدود التصميم الاساسي للمدن او خارجها، بان تتجنب توزيع واستغلال المواقع والابنية الاثرية ووضع المحرمات المناسبة لها بالتنسيق مع السلطة الاثرية.

ثانيا: تلتزم الجهات المعنية بتوزيع الاراضي الزراعية، التي تضم اثارا بعد استصلاحها على سبيل التاجير او البيع باستحصال موافقة السلطة الادارية التحريرية على ذلك.

ثالثا: تلتزم الجهات المعنية بالمحافظة على المواقع الاثرية والتراثية والتاريخية عند وضع المشروعات العامة الصناعية والزراعية والاسكانية ومشروعات تخطيط

المدن والقرى ومشروعات تعبيد الطرق باستحصال الموافقة التحريرية على ذلك من السلطة الاثارية قبل اعداد تلك المشروعات او عند تغييرها.

رابعا: عند تعارض تنفيذ اي مشروع ذي اهمية قصوى في خطة التنمية مع موقع اثري تتولى السلطة الاثارية التنقيب فيه على حساب الجهة المنفذة للمشروع خلال مدة تناسب التنقيب وتدرج كلف التنقيب ضمن تخصيصات المشروع مسبقا.

خامسا: لا تمنح اجازة البناء في المناطق التي تضم مواقع اثرية وفي الاماكن القريبة منها بحدود كيلومتر واحد الا بعد موافقة السلطة الاثارية التحريرية خلال 30 ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلب الاجازة.

سادسا: يتم التنسيق بين السلطة الاثارية وامانة بغداد او البلدية المختصة لمنح الاجازة بشان الابنية الاثرية الشاخصة داخل حدود مدينة بغداد والمحافظات.

المادة 10

تخضع الجوامع والمساجد والعتبات المقدسة ودور العبادة والمشاهد والمقابر والتكايا والصوامع والبيع والكنائس والاديرة والخانات المملوكة او الموقوفة لتصرف الاشخاص الطبيعية او المعنوية التي تملكها او تتولى ادارتها على ان تستخدم للاغراض التي انشئت من اجلها مع عدم الاضرار بها او تشويهها، مع النظر مع توسيعها وتطويرها وفق متطلبات العصر وخاصة العتبات المقدسة.

المادة 11

اولا: تتولى السلطة الاثارية مراقبة المنشات المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بصورة دورية ويتولى مالكها او المتولي عليها صيانتها وترميمها تحت اشراف السلطة الاثارية.

ثانيا: اذا ثبت امتناع المالك او المتولي عن صيانة المنشات المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون فتتولى السلطة الاثارية ذلك وتستوفي النفقات المصروفة من الجهة المالكة او المشرفة او من موارد تلك الاماكن مباشرة وفق احكام قانون تحصيل الديون الحكومية المرقم بـ56 لسنة 1977.

ثالثا: اذا ثبت اعسار المالك او المتولي يعفى من تسديد نفقات الترميم والصيانة ما لم تكن للمبنى موارد خاصة به.

رابعا: لا يباشر المالك او المتولي اعمال هدم اي من المنشات المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون او نقلها كلا او جزءا او ترميمها او تجديدها او تغييرها الا بعد استحصال موافقة السلطة الاثارية التحريرية، وبخلاف ذلك تتولى السلطة الاثارية اعادة المنشا الى ما كان عليه على حسابه مع خضوعه للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون والحكم بالتعويض ان كان له مقتضى.

المادة 12

يلتزم كل من يكتشف اثرا غير منقول او علم باكتشافه بابلاغ جهة رسمية او منظمة جماهيرية بذلك خلال 24 اربع وعشرين ساعة وعلى هذه الجهة ان تخبر السلطة الاثارية بذلك فورا.

المادة 13

اولا: على كل من يشغل ارضا تضم مواقع اثرية وتراثية غير قابلة للنقل ان يسمح للسلطة الاثارية بالمرور في الارض المذكورة للوصول الى تلك المواقع والابنية في الاوقات المناسبة لفحصها او رسم خرائطها او تصويرها او اجراء السير او التنقيب فيها او صيانتها او ترميمها، والسماح بمرور العاملين

وادواتهم والاتهم واجهزتهم المستخدمة للاغراض المذكورة، وفي حالة حدوث الضرر تلتزم السلطة الاثارية بدفع التعويض المناسب عنه رضاء او قضاء.

ثانيا: لا يعتبر وجود السلطة الاثارية للغرض المنصوص عليه في البند اولا من هذه المادة حالة من حالات وضع اليد على الارض.

ثالثا: لا يحق لمالك الارض او صاحب حق التصرف في الارض المملوكة للدولة او المتولي في اراضي الوقف المطالبة باجر المثل عند منع السلطة الاثارية له من استغلالها استغلالا مضرا بالاثار.

المادة 14

اولا: يعوض المتضرر نتيجة تثبيت حقوق الارتفاق على ارضه او الاخلاء عن المناطق الاثرية وفق احكام هذا القانون.

ثانيا: تشكل لجنة لغرض التعويض المنصوص عليه في البند اولا من هذه المادة برئاسة ممثل عن السلطة الاثارية وعضوية ممثلين من الدوائر البلدية المعنية في امانة بغداد او الوحدة الادارية في المحافظة ودائرة التسجيل العقاري ومن دائرة عقارات الدولة ومن مديرية ضريبة العقار التي يقع العقار ضمن حدودها خلال مدة 90 تسعين يوما من تاريخ تثبيت حقوق الارتفاق او الاخلاء وبخلافه يعد قرار السلطة الاثارية بشان تثبيت حقوق الارتفاق او الاخلاء ملغى

المادة 15

يمنع:

اولا: التجاوز على المواقع الاثرية والتراثية والتاريخية بما فيها التلول والاراضي المنبسطة التي عثر فيها على الملتقطات الاثرية وان لم يتم نشرها في الجريدة الرسمية وكانت في ظروف يمكن للشخص المعتاد العلم بها.

ثانيا: القيام بالزراعة او السكن او اقامة البناء او المحدثات الاخرى على المواقع الاثرية والتراثية ومحرماتها او تغيير معالمها.

ثالثا: استعمال المواقع الاثرية مستودعات للانقاض او المخلفات او اقامة الابنية او مقابر او حفر مقالع فيها.

رابعا: قلع الاشجار والمغروسات وازالة المنشات من المواقع الاثرية او اجراء اية اعمال يترتب عليها تغيير معالم المواقع الاثرية.

خامسا: اقامة الصناعات الملوثة للبيئة او الخطرة على الصحة العامة في المناطق التي يقل بعدها عن 3 ثلاثة كيلومترات من المواقع الاثرية والابنية التراثية من كل جهة.

سادسا: قلع البناء الاثري او التراثي او التصرف بمواده الانشائية او استخدامه استخداما يخشى معه تلفه او تضرره او تغيير مزيته.

الفصل الثالث

الاثار المنقولة والمواد الانشائية

المادة 16

تمسك السلطة الادارية ما ياتي:

اولا: سجلات تسجل فيها الاثار المنقولة التي تتسلمها من المواطنين الذين يعثرون عليها مصادفة ويقدمونها الى السلطة الاثارية.

ثانيا: سجلات تسجل فيها المواد التراثية والاثرية الموجودة في الاماكن المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون وتزويد حائزها بوثيقة خاصة واجراء رقابة دورية عليها.

المادة 17

اولا: يحظر على الاشخاص الطبيعية والمعنوية حيازة الاثار المنقولة.

ثانيا: على من لديه اثار منقولة تسليمها الى السلطة الاثارية خلال 30 ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثالثا: يستثنى من حكم البند اولا من هذه المادة ما ياتي:

أ- الاثار المنقولة الموجودة في الاماكن المبينة في المادة 10 من هذا القانون.

ب- المخطوطات والمسكوكات الاثرية المسجلة لدى السلطة الاثارية المرخص بحيازتها.

رابعا: يلتزم المالك او الحائز او المتولي على الاثار والمواد المنصوص عليها في البند ثانيا من هذه المادة بما ياتي:

أ- تسجيلها لدى السلطة الاثارية خلال 180 مئة وثمانين يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون او تاريخ تملكه اياها.

ب- المحافظة عليها واخطار السلطة الاثارية تحريريا عن كل ما يمكن ان يعرضها الى الضياع او التلف لاتخاذ ما يلزم للمحافظة عليها.

ج- الحصول على موافقة السلطة الاثارية على نقل ملكيتها او حيازتها الى العراقي المقيم في العراق الذي يتعهد للسلطة الاثارية بالوفاء بالتزامات المالك او الحائز السابق.

د- تسليمها الى السلطة الاثارية لقاء وصل عند طلبها منه لدراستها او تصويرها واعادتها اليه على نفقة السلطة الاثارية.

خامسا: تتولى السلطة الاثارية تحديد مسؤولية المقصر عند ضياع او تلف الاثار والمواد المنصوص عليها في البند ثالثا من هذه المادة، ومصادرتها اذا ثبت ان ضياعها او تلفها كليا او جزئيا كان بسبب مسؤولية الحائز او اهماله.

المادة 18

اولا: يجوز ان تشتري السلطة الاثارية اية مخطوطة او مسكوكة اثرية مسجلة لديها من مالكها مقابل ثمن تقدره اللجنة الفنية باتفاق الطرفين.

ثانيا: يلتزم البائع بعدم نشر المخطوطة الا بموافقة السلطة الاثارية التحريرية.

المادة 19

اولا: يلتزم كل من اكتشف اثرا منقولا او مادة تراثية او علم باكتشافها باخبار اقرب جهة رسمية او منظمة جماهيرية بذلك خلال 24 اربع وعشرين ساعة من تاريخ الاكتشاف او العلم بذلك.

ثانيا: تتولى الدائرة او المنظمة الجماهيرية التي ابلغت باكتشاف الاثر المنقول او المادة التراثية اخبار السلطة الاثرية بذلك فورا.

ثالثا: يجوز ان تمنح السلطة الاثارية المكتشف او الذي علم بالاكتشاف مكافاة مناسبة عن قيامه بالاخبار بذلك ولا تقل المكافاة التي تقررها اللجنة الفنية عن قيمة مادة الاثر اذا كان من الذهب او الفضة او الحجارة الكريمة بغض النظر عن قدمه او صنعته او قيمته التاريخية او الفنية.

المادة 20

اولا: يلتزم من يدخل اثرا منقولا او مادة تراثية الى العراق وفق القانون بان يقدم تصريحا بها الى السلطة الكمركية فور ادخالها.

ثانيا: تتولى السلطة الكمركية ابلاغ السلطة الاثارية بتفاصيل الاثر المنقول او المادة التراثية خلال 48 ثمان واربعين ساعة من تاريخ تقديم التصريح اليها.

ثالثا: يلتزم من يدخل الاثر المنقول او المادة التراثية بتسجيله لدى السلطة الاثارية خلال 30 ثلاثين يوما وفق ما نصت عليه الفقرات ب، ج، د من البند رابعا من المادة 17 من هذا القانون.

رابعا: تصادر السلطة الاثر المنقول او المادة التراثية الداخلة الى العراق اذا ثبت انها خرجت من موطنها بصورة غير مشروعة وتعيدها الى بلدها الاصلي مع مراعاة مبدا المعاملة بالمثل.

المادة 21

اولا: للسلطة الاثارية ان تخرج الاثر المنقول او المادة التراثية الى خارج العراق لاغراض الدراسات العلمية او الصيانة او الغرض المؤقت وفق نظام داخلي يصدره الوزير.

ثانيا: يجوز بقرار من مجلس الوزراء تبادل الاثار المنقولة والمواد التراثية التي يمكن الاستغناء عنها لوجود امثالها مع المتاحف والمعاهد والجامعات والمؤسسات العلمية العربية والاجنبية لتحقيق الفائدة العلمية او التاريخية او للمساعدة على اغناء المتاحف العراقية.

ثالثا: تتولى السلطة الاثارية عرض الاثار المنقولة والمواد التراثية التي في حوزتها على انظار الجمهور في المتاحف والمعارض داخل العراق.

المادة 22

اولا: لا يجوز:

أ- تزوير او تقليد المادة الاثرية.

ب- صنع قوالب او نماذج للمادة التراثية.

ج- كسر او تشويه المادة الاثرية او التراثية بالكتابة عليها او الحفر فيها او تغيير معالمها.

ثانيا: تتولى السلطة الاثارية او من تعهد اليه بذلك صنع القوالب او النماذج المنصوص عليها في الفقرة ب من هذه المادة وفق شروط وطرق محددة منعا للغش والاحتيال.

ثالثا: يمنع بيع او اهداء الاثار والمواد التراثية او اخراجها الى خارج العراق في غير الاحوال المنصوص عليها في هذا القانون.

الفصل الرابع

الاموال التراثية غير المنقولة

المادة 23

اولا: تلتزم السلطة الاثارية بالاستمرار في توثيق الابنية والمناطق التراثية استكمالا لنهجها العلمي وتنفيذا للواجبات المناطة بها في حماية التراث الحضاري في العراق.

ثانيا: تمسك الجهة المشاركة سجلا خاصا تسجل فيه الابنية التراثية والمناطق والاحياء السكنية ذات الطابع المعماري التراثي لاهميتها التراثية العربية والاسلامية حسب ما تراه السلطة الاثارية وتعلن عنه تحريريا.

ثالثا: تعلن الجهة المشاركة عن ان الابنية والمناطق والاحياء السكنية المنصوص عليها في البند ثانيا من هذه المادة هي منطقة حفاظ وتعد خرائط لها وتصدر القرارات اللازمة لحمايتها باعتبارها تراثا معماريا وتحدد اوجه استخدامها وتثبيت ما يلزمها من محرمات وحقوق وارتفاق تترتب على العقارات المجاورة لها خلال 90 تسعين يوما من تاريخ الاعلان عنها في الجريدة الرسمية.

رابعا: تشعر السلطة الاثارية دائرة التسجيل العقاري المختصة بوضع اشارة عدم التصرف على المباني التراثية الموثقة لديها وتصدر قرارها بشان حمايتها او عدم حمايتها خلال 90 تسعين يوما من تاريخ وضع الاشارة.

المادة 24

اولا: للجهة المشاركة ان تستملك الابنية التراثية وفق احكام قانون الاستملاك.

ثانيا: تقوم الجهة المشاركة باخلاء الابنية التراثية والتاريخية ومحرماتها من

الاشخاص والاموال في حالة وجود خطر يهدد حياة الاشخاص او الابنية التراثية وفق قواعد تصدرها الجهة المذكورة.

المادة 25

تقوم الجهة المشاركة بتخلية المبنى التراثي المؤجر لغرض اجراء الصيانة والترميم بعد توجيه انذار للمستاجر خلال 90 تسعين يوما من تاريخ تبلغه بالانذار استثناء من قانون ايجار العقار المرقم بـ 87 لسنة 1979.

المادة 26

تلتزم دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي عند اقامة المشروعات العامة بالمحافظة على الابنية التراثية والتاريخية بالتنسيق مع السلطة الادارية.

المادة 27

يتمتع صاحب المبنى التراثي المشمول بالحفاظ او التوثيق بالامتيازات الاتية:

اولا: الحصول على منحة او سلفة لمساعدته في الحفاظ على المبنى التراثي وتصرف له من الجهة المشاركة وفق قواعد تصدرها.

ثانيا: الاعفاء من ضريبة العقار.

ثالثا: تاجير المبنى التراثي استثناء من احكام قانون ايجار العقار المرقم بـ 87 لسنة 1979.

المادة 28

اولا: لا يجوز:

أ- التجاوز على المباني والاحياء التراثية المعلن عنها في الجريدة الرسمية او هدمها او تغيير المهنة والاختصاص الذي يمارس فيها في المحلات والاسواق والشوارع التراثية او الغاء وظيفتها الاساسية التي منحتها الصفة التراثية.

ب- الغاء الصفة التراثية لمحل تراثي قائم في ملك الغير عن طريق تخليته، وتقدر الهيئة العامة للضرائب بدل الايجار في حالة الخلاف بين المؤجر والمستاجر حفاظا على المحل التراثي ومنع زواله.

ج- هدم الابنية المشمولة بالحفاظ او الموثقة او اعادة بنائها او ترميمها او تغيير استخدامها الا بموافقة السلطة الاثارية واجازة من الجهة المشاركة تؤمن التجانس مع الخصائص المعمارية والمقاييس العامة لمنطقة الحفاظ والابنية الموثقة والمحافظة عليها ويبت في منع الاجازة خلال 30 ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب.

ثانيا: للجهة المشاركة ان تامر المخالف لحكم الفقرة ج من البند اولا من هذه المادة بمعالجة المخالفة بالطريقة والمدة التي تحددها له والا عالجتها على نفقته.

ثالثا: تعوض الجهة المشاركة المتضرر نتيجة تثبيت حقوق الارتفاق على ارضه المنصوص عليها في البند ثالثا من المادة 23 من هذا القانون او الاخلاء عن المناطق التراثية وفق البند ثانيا من المادة 24 من هذا القانون خلال 90 تسعين يوما من تاريخ تثبيت حقوق الارتفاق او الاخلاء وبخلافه يعد قرار الجهة المشاركة بشان تثبيت حقوق الارتفاق او الاخلاء مسحوبا.

الفصل الخامس

التنقيب عن الاثار

المادة 29

تختص السلطة الاثارية بالقيام باعمال التنقيب عن الاثار في العراق، ولها ان تجيز للهيئات العلمية والعلماء والجامعات والمعاهد العراقية والعربية والاجنبية التنقيب عن الاثار بعد تاكد السلطة الاثارية من مقدرتها وكفاءتها العلمية والمالية.

المادة 30

اولا: يجوز ان ينقب في الاراضي المملوكة للدولة او الاشخاص الطبيعية او المعنوية التي تقع ضمنها المناطق الاثرية

ثانيا: تلتزم الجهات والاشخاص المنصوص عليها في المادة 29 من هذا القانون باعادة الاراضي التي نقبت الى حالتها قبل التنقيب، وتعويض اصحابها عما لحقهم من ضرر بعد انتهاء مدة التنقيب ويتم تقديره بقرار من السلطة الاثارية.

ثالثا: تحدد السلطة الاثارية مدة التنقيب في غير اراضي الدولة ويجوز تمديدها بقرار من الوزير.

المادة 31

يتم التنقيب علميا باشراف هيئة يشكلها الوزير او من يخوله من:

اولا: رئيس الهيئة او البعثة ويشترط فيه ان يكون عالما اثاريا معروفا سبق له ممارسة اعمال التنقيب الاداري.

ثانيا: مهندس متخصص في تاريخ العمارة.

ثالثا: مساعد ممارس في الرسم والتصوير.

رابعا: اختصاصي في قراءة الكتابات القديمة عند الحاجة اليه.

المادة 32

يشترط للقيام باعمال التنقيب من غير السلطة الاثارية ما ياتي:

اولا: تقديم طلب التنقيب الى السلطة الاثارية على ان يتضمن:

أ- صفة مقدم الطلب وخبرته السابقة ومقدرته المالية.

ب- انتساب مقدم الطلب الى جهة علمية معروفة تعني بالتنقيب ودراسة الاثار بتخويل منها.

ج- عدد العاملين معه ومؤهلاتهم العلمية في مجال التنقيب.

ثانيا:

أ- خارطة مبينة فيها حدود منطقة التنقييب ومؤشر عليها الموقع الاثري المراد اجراء التنقيب فيه.

ب- تقرير عن برنامج العمل الذي سيتبع في التنقيب خلال 5 خمس سنوات.

ثالثا: موافقة الوزير على قيام طالب التنقيب بذلك بناء على دراسة السلطة الاثارية وبيان رايها فيها.

رابعا: ارتباط طالب التنقيب بعقد مع السلطة الاثارية تحدد فيه حقوق والتزامات الطرفين.

المادة 33

تقوم السلطة الاثارية بتفتيش اعمال التنقيب والاثار المكتشفة في اي وقت تراه مناسبا.

المادة 34

اولا: توقف السلطة الاثارية اعمال التنقيب عند مخالفتها احد شروط التنقيب وتنذر القائم بالتنقيب بلزوم ازالة المخالفة خلال مدة مناسبة تقدرها السلطة الاثارية.

ثانيا: للوزير الغاء موافقته على التنقيب اذا لم يقم القائم بالتنقيب بازالة المخالفة او كانت المخالفة جسيمة او ان وضع القائم بالتنقيب يستدعي ذلك.

المادة 35

اولا: تكون الاثار المكتشفة اثناء التنقيب من الاموال العامة وكذلك المعلومات المستحصلة من نتائج التنقيب بما في ذلك الصور والخرائط والمخططات التي لا يجوز التصرف بها او نشرها داخل العراق او خارجه الا بموافقة السلطة الاثارية التحريرية.

ثانيا: للسلطة الاثارية ان تمنح القائم بالتنقيب مقابل اتعابه ما ياتي:

أ- قوالب الاثار المكتشفة وصورها ومخططاتها وخرائطها.

ب- كسر الفخار والمواد العضوية والتربة، لغرض التحليل والدراسة، يشترط ان يعطى نتائج الدراسة الى السلطة الاثارية خلال مدة سنة من تاريخ استلامه هذه المواد.

ثالثا: تعفى المواد المنصوص عليها في البند ثانيا من هذه المادة من اجازة التصدير والرسوم الكمركية ويتم تصديرها تحت اشراف السلطة الاثارية المباشر.

المادة 36

لا يجوز استثمار الصور الفوتوغرافية والمتحركة للمواقع الاثرية والمناطق التراثية تجاريا واعلاميا الا بموافقة السلطة الاثارية.

المادة 37

على السلطة الاثارية العمل على اعادة الاثار العراقية المسروقة من خارج العراق بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية وبالطرق القانونية والوسائل الدبلوماسية الممكنة.

الفصل السادس

العقوبات

المادة 38

يعاقب بالسجن مدة لاتزيد عن (10) عشر سنوات وبتعويض مقداره ضعف القيمة المقدرة للأثر كل من لديه أثر منقول ولم يسلمه إلى السلطة الآثارية خلال (30) ثلاثون يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

المادة 39

يعاقب بالسجن مدة لاتزيد عن (10) عشر سنوات وبتعويض مقداره ضعف القيمة المقدرة للأثر كل حائز لمخطوطة أو مسكوكة أو مادة تراثية مسجلة تسبب في ضياعها أو تلفها كلاً أو جزءاً بسوء نية أو بإهمال منه.

المادة 40

أولاً: يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (7) سبع سنوات ولا تزيد عن (15) خمس

عشرة سنة من سرق أثراً أو مادة تراثية في حيازة السلطة الآثارية وبتعويض مقداره (6) ستة أضعاف القيمة المقدرة للأثر أو المادة التراثية في حالة عدم استردادها، وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا كان مرتكب الجريمة من المكلفين بإدارة أو حفظ أو حراسة الأثر أو المادة التراثية المسروقة وتكون العقوبة الإعدام إذا حصلت السرقة بالتهديد أو الإكراه أو من شخصين فأكثر وكان أحدهم يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأ.

ثانياً: يعد الشريك في الجرائم المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة في حكم الفاعل.

المادة 41

أولاً: يعاقب بالإعدام من أخرج عمداً من العراق مادة أثرية أو شرع في إخراجها.

ثانياً: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (3) ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها (100000) مئة ألف دينار من أخرج عمداً من العراق مادة تراثية.

المادة 42

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (10) عشر سنوات من باشر التنقيب عن الآثار أو حاول كشفها دون موافقة تحريرية من السلطة الآثارية وتسبب في إضرار بالموقع الأثري أو محرماته والمواد الأثرية فيه، وبتعويض مقداره ضعف القيمة المقدرة للضرر وضبط الآثار المستخرجة ومصادرة أدوات الحفر، وتكون العقوبة السجن مدة لاتزيد على (15) خمس عشرة سنة إذا كان مسبب الضرر من منتسبي السلطة الآثارية.

المادة 43

أولاً: يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن (10) عشر سنوات من حفر أو شيد أو غرس أو سكن في موقع أثري معلن أو أزال أو حور أو كسر أو قلع أو شوه أو هدم أثراً أو بناءً أثرياً أو تراثياً أو تصرف بمواده الإنشائية أو استعمله استعمالاً يخشى معه تلفه أو تضرره أو تغيير مزيته وبتعويض مقداره ضعف القيمة المقدرة للضرر وإزالة التجاوز على نفقته.

ثانياً: يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة الموظف أو ممثل الشخص المعنوي الذي يُحدث ضرراً متعمداً في المواقع الأثرية أو الدور والأحياء التراثية.

المادة 44

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن (10) عشر سنوات وبغرامة مقدارها (1000000) مليون دينار من يتاجر بالمواد الأثرية مع مصادرة المواد المتاجر بها، وتكون العقوبة السجن وبغرامة مقدارها (2000000) مليونا دينار إذا مان مرتكب الجريمة من منتسبي السلطة الآثارية.

المادة 45

يعاقب بالسجن مدة لاتزيد على (3) ثلاث سنوات وبغرامة مقدارها (100000) مئة ألف دينار من قام دون ترخيص من السلطة الآثارية بالمتاجرة في مادة أثرية مزورة أو مقلدة ومصادرة الأدوات والمواد المستعملة في الجريمة وتكون العقوبة الحبس إذا كان مرتكب الجريمة من منتسبي السلطة الآثارية.

المادة 46

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (7) سبع سنوات من تجاوز على المباني أو المحلات أو الأحياء التراثية المعلن عنها في الجريدة الرسمية بالهدم أو تغيير الاستعمال المخصص لها ويلتزم بإعادتها إلى ما كانت عليهِ قبل التجاوز على نفقته الخاصة.

المادة 47

أولاً: يعاقب بالحبس المالك لأحد المباني المنصوص عليها في المادة (10) من هذا القانون أو المتولي عليه إذا قام بهدمه أو نقله كلاً أو جزءاً أو ترميمه أو تجديده أو تغييره دون موافقة السلطة الآثارية التحريرية ويعاد المبنى إلى ما كان عليه على نفقته الخاصة.

ثانياً: يعاقب مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة مقدارها (100000) مئة ألف دينار ومصادرة الآثار المضبوطة والمواد الجرمية، من يخالف أحكام المواد (12) و(15) و(19/ أولاً) و(20/ أولاً وثالثاً) و(22/ أولاً وثالثاً) و(36) من هذا القانون.

الفصل السابع

أحكام عامة وختامية

المادة 48

أولاً:

أ- للسلطة الآثارية منح مكافأة نقدية لمن يبلغ عن حيازة غير مشروعة للآثار او مواد تراثية أو يساعد في وضع اليد عليها.

ب- يختص رئيس السلطة الآثارية بالفصل في الدعاوى الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها في المواد (12) و(15) و(19/ أولاً) و(20/ أولاً وثالثاً) و(22/ أولاً وثالثاً) و(36) من هذا القانون.

ج- يُمنح رئيس السلطة الآثارية سلطة قاضي جنح لممارسة الاختصاصات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من البند أولاً من هذه المادة.

د- يطعن في القرارات والأحكام التي يصدرها رئيس السلطة الآثارية بصفته قاضي جنح خلال مدة (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ الحكم أو القرار أو اعتباره مبلغاً أمام هيئة استئنافية دائمة برئاسة قاضٍ من الصنف الثاني في الأقل يسميه وزير العدل ومن عضوين يسميهما وزير الثقافة وتكون قرارات الهيئة باته.

ثانياً: يخول المفتش في السلطة الآثارية سلطة محقق لأغراض هذا القانون.

ثالثاً: يخول الحارس والمراقب في السلطة الآثارية سلطة عضو ضبط قضائي لأغراض هذا القانون.

رابعاً: تعد التقارير المرفوعة من السلطة الآثارية بتحديد المواقع الآثارية والأبنية التراثية أو المواد الآثارية والتراثية أو المزورة من أدلة الإثبات أمام المحاكم.

المادة 49

تتولى اللجنة الفنية ما يأتي:

أولاً: تحديد ما إذا كانت الأموال أثرية أو تراثية أو مزورة.

ثانياً: تقدير قيمة المواد المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة وفق الأسعار التجارية في السوق بما لا يقل عن قيمتها إذا كانت ذهباً أو فضة أو حجارة كريمة.

ثالثاً: تقدير مبلغ التعويض عن الضرر الذي يصيب الأثر أو المادة الأثرية والتراثية.

رابعاً: تحديد مقدار المكافأة لمن يكتشف أثراً أو يبلغ عنه.

المادة 50

يصدر الوزير نظاماً داخلياً يحدد فيه ما يأتي:

أولاً: أجور:

أ- الدخول إلى المتاحف والمناطق الأثرية والابنية التاريخية والتراثية.

ب- استصحاب الأدلاء في المناطق الأثرية والأبنية التاريخية والتراثية.

ج- التصوير الفوتوغرافي والمتحرك في المتاحف والمناطق الأثرية والأبنية التاريخية والتراثية.

د- كشوف الأراضي.

ثانياً: أسعار المواد المنصوص عليها في البند (ثانياً) من المادة (22) من هذا القانون.

ثالثاً: مخصصات القائمين على أعمال الكشف.

المادة 51

أولاً: يلغى قانون منع تهريب الآثار المرق بـ (40) لسنة 1926 وقانون الآثار المرقم بـ(59) لسنة 1936 وقانون رسم تصدير الآثار القديمة المرقم بـ(73) لسنة 1937.

ثانياً: يستمر العمل بنظام أجور زيارة المتاحف المرقم بـ(35) لسنة 1946 إلى حين صدور ما يحل محله أو يلغيه.

المادة 52

للوزير إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة 53

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كُتِبَ ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر شعبان سنة 1423هـ الموافق لليوم الثالث من شهر تشرين الثاني سنة 2002م.

الأسباب الموجبة

من أجل الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية في جمهورية العراق باعتبارها موروثاً ثقافياً وعلمياً يمثل الهوية الحضارية للشعب وذات صلة مباشرة في نشوء حضارته وارتقائها عبر العصور ودوره الفاعل في مد الحضارة الانسانية بأولى مقوماتها الأساسية مما اقتضى تسجيل هذا التراث وحمايته وصيانته ومنع التجاوز عليه أو تخريبه كي تبقى معالمه شاخصة أما أنظار الناس تحي دور الإنسان العراقي المتميز في وضع اللبنة الأولى لبناء الحضارة الإنسانية منذ نشأتها، ومن أجل وضع عقوبات تمنع حيازة تلك الآثار أو التلاعب بها إخراجها إلى البلدان الأخرى، إلا ما يسمح بحيازتها استثناءً لاعتبارات المصلحة العامة وبنما يؤمن حمايتها والإبقاء عليها في العراق، ومن أجل حماية التراث وصيانته، شُرع هذا القانون.

ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته:

الهدف

- المحافظة على الهوية الثقافية والعمرانية لممتلكات الأمة العربية من التراث العمراني.
- الدعوة لتطوير القوانين والأنظمة واستصدار تشريعات معاصرة لحماية التراث العمراني وتنميته والمحافظة على هوية المدن.
- توحيد مفاهيم التعامل مع التراث العمراني من حيث التصور والأنظمة وآليات التنفيذ مع مراعاة خصائص أنظمة مختلف الدول العربية وعناصر إلتقاءها. بحيث يحقق الميثاق المقترح المستوى الأدنى الذي تتحد حوله سياسات التعامل مع التراث العمراني.

الوصف

- قامت الهيئة العليا للسياحة بإعداد ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته، وذلك بناءً على قرار مجلس وزراء السياحة العرب في دورته السادسة المنعقدة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 27-28 ذي القعدة/ 1424ه الموافق 20-21 كانون الثاني/ يناير/ 2004م والتي تناولت موضوع التراث العمراني، وقرار المجلس ضمن البند السادس من قراراته الذي يُؤكد على أهمية النظر باهتمام لمشروع ميثاق عربي للتراث العمراني في الدول العربية، ودعوة المملكة العربية السعودية إلى إحاطة المجلس حول ترتيبات إعداد المشروع للنظر فيه من قبل المجلس.

المحاور الرئيسية

- السجل الوطني للتراث العمراني.
- سجل التراث العمراني العربي.
- أنظمة (قوانين) المحافظة على التراث العمراني.
- المجلس العربي الأعلى للتراث العمراني.
- سياسات المحافظة على التراث العمراني.
- مجلس خبراء التراث العمراني العربي.
- مشاركة الجمعيات غير الحكومية.
- صندوق تنمية التراث العمراني العربي.
- التوعية والتدريب.
- التنسيق بين الدول الأعضاء.

الجهة المسؤولة والشُركاء

لا يوجد شُركاء لهذه المبادرة.

الإطار الزمني

- مرحلة جمع المعلومات:

- تمت مخاطبة عدد من الجهات والمنظمات ذات العلاقة للحصول على المعلومات والمواثيق الدولية في مجال التراث العمراني.

- مرحلة إعداد الميثاق:

- شارك في إعداد ومراجعة الميثاق عدد من الخبراء والمختصين من داخل المملكة وخارجها.

• مرحلة مراجعة المسودة الأولية:

- وُضعت المسودة الأولية لنص الميثاق من قبل الهيئة العليا للسياحة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة السياحة والآثار بالمملكة الأردنية الهاشمية، والمعهد العربي لإنماء المدن، ومؤسسة التراث، وقسم الآثار والمتاحف بجامعة الملك سعود.

• أُعدت المسودة النهائية للميثاق وعُرضت على مجلس الوزراء العرب للسياحة الذي عُقد بمدينة دبي.

ميثاق أثينا لترميم الشواخص التاريخية:

تم تبنيه في المؤتمر الدولي الاول لمعماريي وتقني الشواخص التاريخية، في أثينا عام 1931

نتج عن المؤتمر في اثينا (7) نتائج عرفت باسم (كارتا ديل ريستورا) او (ميثاق الترقيم):

1. تأسيس منظمات دولية تسهم في مستويات الترميم والعمليات والاستشارات.
2. ان تخضع مشاريع الترميم لنقد معرفي (مختص) لتجنب الاخطاء التي قد تنتج ضياع الشخصية والقيم التاريخية للبنى.
3. حل مشاكل الحفاظ على المواقع التاريخية من خلال التشريعات على المستوى المحلي لجميع الدول.

4. مواقـع التنقيبـات (الحفريـات) الـتي لا تخضـع للترمـيم المباشـر يعـاد دفنهـا لحمايتها.

5. يمكن استعمال تقنيات ومواد حديثة في اعمال الترميم.

6. تخضع المواقع التاريخية لحماية دقيقة (صارمة).

7. يجب ايلاء الاهتمام بحماية المناطق المحيطة بالمواقع التاريخية.

الاستنتاجات العامة لمؤتمر أثينا

1. القوانين. المبادئ العامة

استمع المؤتمر الى نص المبادئ العامة والقوانين المرتبطة بحماية الشواخص.

أياً كان تنوع القضايا الملموسة، فان كلاً منها لـه القابليـة لاسـتيعاب حـل مختلف وقد لاحظ المؤتمر ان التوجه السائد في البلدان المختلفة ينزع الى نبذ اعمال الترميم برمتها وتجنب الاخطـار المصـاحبة للانخـراط في نظـام للصـيانة المنتظمـة والثابتة بغية ضمان الحفاظ على المباني.

عندما يصبح لا مفر من الترمـيم- نتيجـة الخـراب او الـدمار- فأنـه (اي المؤتمر) يوصي بوجـوب احـترام الاعمـال التاريخيـة والفنيـة مـن الماضـي، دون الاستثناء لاي فترة زمنية معطاة.

اوصى المؤتمر بالحفاظ على اشغال المباني، الذي يضمن استمرارية حياتهـا على ان تستعمل (تلك المباني) لاغراض تتلائم مع شخصيتها التاريخية والفنية.

2. المحددات (القرارات) الادارية والتشريعية المتعلقة بالشواخص التاريخية

استمع المؤتمر الى نص المحددات التشريعية المستنبطة لحماية الشواخص ذات اهمية فنية او تاريخية او علمية وتعود لبلدان مختلفة.

تمت الموافقة بالاجماع على الهدف العام الذي- في هذا التجمع- يقر بحق معين للمجتمع فيما يتعلق بالملكية الخاصة. وقد لاحظ بان الاختلافات الموجودة بين هذه المحددات التشريعية تعود الى صعوبة التوفيق بين القانون العام وحقوق الافراد.

بناءً على ذلك، عند اقراره الهدف العام من تلك المحددات فان للمؤتمر رأيه بانها يجب ان تراعي الظروف المحلية وتوجه الرأي العام وباقل قدر ممكن من التعارض، وفقاً للتعويضات لقاء تضحية اصحاب الملكية المطالبين بها للصالح العام.

ويوصي بان تفوض السلطات العامة في كل بلد لاتخاذ المقاييس الحفاظية في الحالات الطارئة. وهو يتأمل جدياً بان تقوم دائرة المتاحف الدولية بنشر تقرير وجدول مقارنة بالمحددات التشريعية الواجبة في البلدان المختلفة وان يكون هناك تحديث مستمر لهذه المعلومات.

3. تعزيز القيمة الجمالية (الفنية) للشواخص القديمة

يوصي المؤتمر بانه في حالة انشاء المباني يجب ان تراعى الشخصية والمظهر الخارجي للمدن التي سيتم انشاؤها فيها، خاصة عند مجاورة شواخص قديمة حيث يتوجب اعطاء عناية خاصة بالمحيط، كذلك يتوجب الحفاظ على مجاميع معينة ومعالجات منظورية صورية محددة.

يجب ان تكون هناك دراسة ايضاً للبيئة التزيينية الاكثر ملائمة لشواخص

معينة، او مجاميع من الشواخص لغرض الحفاظ على شخصيتها القديمة. وهو (اي المؤتمر) يوصي خاصة بالتصدي لجميع اشكال التعميم، من نصب اعمدة التلغراف القبيحة واقصاء جميع المصانع الصاخبة وحتى ذات المحاور الرأسية الطويلة في جوار الشواخص الفنية والتاريخية.

4. ترميم الشواخص

استمع الخبراء الى حورات مختلفة فيما يخص استعمال المواد الحديثة لاسناد الشواخص القديمة. وقد وافقوا على الاستعمال الحكيم لجميع الموارد التي تتطلبها التقنية الحديثة وبالاخص الخرسانة المسلحة.

وقد حددوا هكذا نوع من الاسناد بأنه يجب ان يكون قدر الامكان مخفياً (محجوباً) بغية الحفاظ على مظهر وشخصية الشاخص المرمم.

وقد اوصوا بتبنيه (اي هذا النوع من الاسناد) بالاخص في حالات يتيح استعماله فيها فرصة تجنب اخطار الانهيار ويعيد اجزائه الى سابق عهدها للحفاظ عليها.

5. تلف الشواخص القديمة

لاحظ المؤتمر انه في خضم ظروف الحياة المعاصرة، تتعرض الشواخص في ارجاء العالم الى تهديد بالغ بسبب العوامل الجوية.

بعيداً عن التدابير والطرق المتعارف عليها التي طبقت بنجاح في الحفاظ على الشواخص النصبية في المجال التطبيقي المعاصر، فان من المستحيل نظراً لتعقيد الحالات والمعرفة المعرفة المتوفرة حالياً، صياغة اي قوانين عامة.

يوصي المؤتمر:

آ- بان يتعاون المعماريون والمشرفين على الشواخص، في كل بلد، مع المختصين في علوم الفيزياء، والكيمياء، والعلوم الطبيعية بغية تحديد الطرق التي سيتم تبنيها في حالات معينة.

ب- بان تبقى دائرة المتاحف الدولية نفسها على اطلاع على العمل القائم في كل بلد ضمن هذا المجال، وبأن يتم ذكره في منشورات الدائرة.

بصدد الحفاظ على المنحوتات النصبية يرتئي المؤتمر بان لا يتم تشجيع ازالة الاعمال الفنية من محيطها الذي صممت ضمنه، من حيث المبدأ. وهو يوصي على سبيل الوقاية، بالحفاظ على النماذج الاصل ما دامت ما تزال موجودة، او ان ثبت استحالة ذلك، تؤخذ الانماط.

6. تقنية الحفاظ

يسر المؤتمر ان يلاحظ بان المبادئ والاعتبارات التقنية الموضوعة في مختلف الحورات التفصيلية مستوحاة من فكرة واحدة والتي هي:

في حالة البقايا الخربة، فان الحفاظ الدقيق يصبح ضرورياً، ويجب اتخاذ خطوات لارجاع الاجزاء (الشظايا) الاصلية التي يمكن اصلاحها الى سابق عهدها (اعادة تجميع العناصر المتناثرة)[1]، متى ما كان هذا ممكناً وفي جميع الحالات يجب ان تكون المواد الجديدة المستعملة لهذا الغرض قابلة للتمييز. عند استحالة الحفاظ على البقايا الخربة التي تم الكشف عنها خلال التنقيبات، يوصي المؤتمر بدفنها، مع عمل سجلات توثيقية دقيقة قبيل الشروع بأجراءات دفنها.

ليس هناك داعي للتذكير بان العمل التقني الذي يرتبط بالتنقيب والحفاظ على الشواخص القديمة يستدعي التعاون الوثيق بين الآثاري والمعماري.

بالنسبة لباقي الشواخص، اتفق الخبراء بالاجماع على وجوب عمل تحليل شامل للعيوب وطبيعة الضعف لتلك الشواخص، قبيل الشروع بأي اعمال تقوية او ترميم جزئي. وقد أقروا (اي الخبراء) بأن كل حالة تحتاج الى معالجة خاصة بها.

7. الحفاظ على الشواخص والتعاون الدولي

أ- التعاون التقني والمعنوي

المؤتمر مقتنع بان مسألة الحفاظ على الملكية الفنية والاثرية للانسان هي مسألة تهم المجتمع في الدول التي تحتفظ بحضارة،

ويأمل بأن تتعاون الدول التي تعمل ضمن روحية ميثاق رابطة الامم، مع بعضها على مستوى كبير (وقابل للتوسع) وبأسلوب اكثر وضوحاً بهدف تعميق الحفاظ على الشواخص الفنية والتاريخية.

مبدياً رغبته الكبيرة في ان تعطى المؤسسات والجمعيات القيمة، بدون الاضرار بالقانون الدولي العام باي سلوك مهما كان، الفرصة ببيان اهتمامها بحماية الاعمال الفنية التي تم التعبير من خلالها عن الحضارة الى اقصى درجة وتلك التي يبدو بأنها مهددة بالتهديم.

معرباً عن امنيته بأن تحظى مطالبه الختامية المقدمة الى المنظمات ذات التعاون الفكري في رابطة الامم، بالاهتمام الجاد من الدول.

بعد البحث المنجز من قبل دائرة المتاحف الدولية وبعد جمع كل المعلومات

ذات الصلة، بالاخص من الهيئة الوطنية في التعاون الفكري المعنية، سيكون للهيئة الدولية في التعاون الفكري التعبير عن رأيها في ملائمة الخطوات المتخذة وفي المعالجة المتبعة في كل حالة منفردة.

بعد قيامهم بان فترة تداولهم واثناء رحلة الدراسة التي تمكنوا بالقيام بها في هذه المناسبة، بزيارة مواقع تنقيب عدة وشواخص اغريقية قديمة، يتقدم اعضاء المؤتمر بتحية اجلال لحكومة اليونان، التي ولسنوات عديدة مضت، كانت هي ذاتها الراعية للاعمال الموسعة وفي الآن ذاته، قبلت تعاون الآثاريين والخبراء من كل بلد.

شهد اعضاء المؤتمر مثالاً على الفعالية التي تسهم في ادراك اهداف التعاون الفكري الحاجة التي تفصح عن ذاتها خلال اعمالهم.

الثقافة في احترام الشواخص

المؤتمر على قناعة راسخة بأن الضمان الامثل فيما يخص الحفاظ على الشواخص والاعمال الفنية انما ينبع من احترام الناس انفسهم لها وارتباطهم بها.

عاداً ان هذه المشاعر يمكن تعزيزها بشكل كبير من خلال اتخاذ النشاط المناسب من قبل السلطات العامة.

موصياً بأن يحث المثقفون الاطفال والشباب بالامتناع عن تشويه الشواخص بأنواعها كافة وبأن يعلموهم على ان يكون لهم مزيداً من الاهتمام بحماية تلك الشواهد المادية على جميع عصور الحضارة.

ب- قيمة التوثيق الدولي

يعبر المؤتمر عن رغبته في:

1. ان يقوم كل بلد او المؤسسات المعدة او المؤهلة لهذا الغرض، باصدار قائمة جرد للشواخص القديمة مع الصور والملاحظات التوضيحية.
2. ان يقوم كل بلد بأنشاء سجلات رسمية تضم جميع الوثائق المتعلقة بشواخصه التاريخية.
3. ان يستودع كل بلد نسخاً من اصداراته عن الشواخص الفنية والتاريخية لدى دائرة المتاحف الدولية.
4. ان تخصص الدائرة (اي دائرة المتاحف الدولية) جزءاً من اصداراتها لمقالات تخص الطرق والاجراءات العامة للحفاظ على الشواخص التاريخية.
5. ان تدرس الدائرة افضل الوسائل للانتفاع من المعلومات المتمركزة هكذا.

الميثاق الدولي للحفاظ وترميم الشواخص والمواقع:

(ميثاق فينيسيا- البندقية- 1964)

المؤتمر الدولي الثاني لمعماريي وتقنيي الشواخص التاريخية، في فينيسيا 1964

تم تبنيه من قبل الآيكوموس 1965

متشربين برسالة من الماضي، تبقى الشواخص التاريخية لأجيال من الناس شواهد حية لتقاليد عصرها. اصبح الناس على وعي اكثر فأكثر بوحدة القيم الأنسانية والنظر الى الشواخص القديمة كارث لعامة الشعب. وادراك المسؤولية التي تقع على عامة الشعب في الحفاظ عليها للأجيال اللاحقة. ان من واجبنا تقديم يد العون لهم في الدعم الكامل (تعميق) لأصالتها.

ان من الجوهري ان يتم الاتفاق على المبادئ الموجهة للحفاظ والترميم للمباني القديمة ووضعها ضمن القاعدة الدولية، لدى كل بلد يتولى مسؤولية تطبيق الخطة ضمن اطار ثقافته الخاصة وتقاليده.

بتعريف هذه المبادئ الاساس للمرة الاولى، ساهم ميثاق أثينا عام 1931 في تطوير الحركة الدولية الممتدة التي اتخذت شكلاً ملموساً في الوثائق الوطنية، في عمل الآيكوم[1] واليونسكو ومؤخراً في انشاء المركز الدولي لدراسة الحفاظ والترميم للملكية الثقافية[2]. زيادة الوعي والدراسة التوضيحية للتصرف في المشاكل التي تزداد تعقيداً واختلافاً يوماً بعد يوم، الآن آن الاوان لفحص الميثاق من جديد لعمل دراسة شاملة للمبادئ المعنية ولتوسيع افقها في وثيقة جديدة.

تبعاً لذلك، صادق المجلس الدولي وتقنيي الشواخص التاريخية، الذي انعقد في فينيسيا للفترة من 25 آيار الى 31 آيار 1964، على النص الآتي:

التعاريف

البند 1

إن مفهوم الشواخص التاريخية لا يقتصر فقط على العمل المعماري المنفرد وإنما أيضاً المستوطنات الحضرية أو الريفية حيث يكشف عن دليل على حضارة معينة، أو تطور متميز، أو حدث تاريخي. وهذا تطبيقه لا يقتصر على الأعمال الفنية العظيمة وإنما أيضاً الأعمال العادية من الماضي التي تكتسب طابعاً تراثياً بمرور الزمن.

البند 2

الحفاظ والترميم للشواخص يجب أن يلتجئ إلى جميع العلوم والتقنيات التي يمكن أن تسهم في دراسة وحفظ التراث المعماري.

---

(1) ICOM
(2) The International Center for the Study of the Preservation and the Restoration of Cultural Property

البند 3

إن الغاية من الحفاظ على الشواخص وترميمها هي لحفظها كأعمالٍ فنية بقدر ما هي دلائل تاريخية.

الحفاظ

البند 4

من الجوهري، في الحفاظ على الشواخص، أن يتم صيانتها وفقاً لأسس ثابتة.

البند 5

إن الحفاظ على الشواخص يتم تيسيره دائماً من خلال استغلالها لغرض اجتماعي مفيد لذا يكون هكذا استعمال مرغوباً لكنه يجب أن لا يغير الهيئة أو تزيين المبنى. ضمن هذه الحدود فقط يجب توقع التحويرات التي يتطلبها تغيير الوظيفة ويمكن السماح بها

البند 6

يتضمن الحفاظ على الشاخص وقاية المحيط الذي لا يخرج عن القياس أينما تواجد المحيط التقليدي، يجب الإبقاء عليه. يجب أن لا يتم السماح بأي إنشاء جديد، أو تهديم، أو تحوير ممكن أن يغير علاقات الكتلة ولونها.

البند 7

الشاخص لا ينفصل عن (متلازم مع) التاريخ الذي شهده ولا عن المحيط الذي أحدثه. لا يمكن السماح بإزالة كل أو جزء من الشاخص إلا عندما يتطلب

الحفاظ على الشاخص ذلك أو عندما تُسوغ ذلك المنفعة الوطنية أو الدولية ذات الأهمية القصوى.

البند 8

المواضيع من نحت، أو رسم، أو تزيين التي تشكل جزءاً متمماً للشاخص ممكن إزالتها عنه فقط في حالة كون ذلك الوسيلة الوحيدة لتأمين الحفاظ عليها.

الترميم

البند 9

عملية الترميم هي عملية عالية التخصص. هدفها الحفاظ والكشف عن القيمة الفنية والتاريخية للشاخص وتعتمد على احترام المادة الأصلية والوثائق الحقيقية. يجب أن تتوقف حيث يبدأ الحدس، في هذه الحالة فضلاً عن أي عمل إضافي أساس يجب أن يتمايز عن التشكيل المعماري ويحما طابعاً معاصراً. يجب أن يكون الترميم في أي حالة مسبوقاً ومتبوعاً بدراسة آثارية وتاريخية للشاخص.

البند 10

أينما ثُبت عدم كفاية التقنيات التقليدية، يمكن إنجاز تقوية الشاخص من خلال استعمال أي تقنية حديثة للحفاظ والإنشاء، ظهرت كفاءتها من خلال البيانات العلمية وتم إثباتها بالتجربة.

البند 11

يجب احترام الإسهامات الموجودة من جميع الفترات عى بناء الشاخص، طالما لم تكن وحدة الطراز هي هدف في الترميم. عندما يتضمن البناء عملاً مركباً لفترات مختلفة، فإن الكشف عن الوضع الأساس يمكن فقط أن يكون مقبولاً في

ظروف استثنائية وعندما يتضمن الجزء المزال ذا أهمية قليلة والمادة المكتشفة ذات قيمة تاريخية، أو آثارية، أو جمالية كبيرة، وحالتها الحفاظية جيدة بما يكفى لتبرير الفعل. إن تقويم أهمية العناصر المعنية وتقرير ماهي التي يُمكن تدميرها لا يمكن أخذه بشكلٍ منفرد من قبل الجهة المسؤولة عن العمل.

البند 12

يجب أن تتكامل بدائل الأجزاء المفقودة بتجانس مع الكل، لكن في الوقت نفسه يجب تمييزها عن الأصل كي لا تُزيف عملية الترميم الدليل الفني أو التاريخي.

البند 13

لا يمكن السماح بإضافات إلا إن كانت لا تحط من قدر الأجزاء المهمة للمبنى، ومحيطه التقليدي، وتوازن تشكيله وعلاقته بمجاوراته.

المواقع التاريخية

البند 14

يجب أن تكون مواقع الشواخص موضوعاً لرعاية خاصة لضمان سلامتها وتأمين كونها قد تم تصفيتها وإظهارها بإسلوب ملائم يجب أن يستلهم عمل الحفاظ والترميم المنجز في مثل هذه الأماكن من مجموعة المبادئ المذكورة في البنود السابقة.

التنقيبات

البند 15

يجب أن تتم التنقيبات وفقاً للمواصفات (المعايير) العلمية والتوصية التى

تعرف المبادئ الدولية المنصوص عليها في مادة التنقيب الآثاري التي تبنتها اليونسكو عام 1956.

البقايا الخربة يجب أن تُصان ويجب القيام بأعمال القياس الضرورية للحفاظ الدائم وحماية المعالم المعمارية والأشياء التي تم اكتشافها. علاوة على ذلك، يجب اتخاذ جميع التدابير لتسهيل فهم الشاخص وإظهاره بدون أي تشويه لمعناه. جميع اعمال الإنشاء يجب أن تستبعد الافتراضات. فقط Anastylosis، أي التي تتيح فرصة إعادة التجميع للأجزاء الموجودة لكنها متناثرة يجب أن تكون المادة المستعملة للتكامل دائماً متمايزة ويجب أن يكون استعمالها بأقل مايمكن والذي سيضمن الحفاظ على الشاخص وإعادة شكله إلى سابق عهده.

النشر

البند 16

في جميع أعمال الحفاظ أو الترميم، أو التنقيب، يجب أن يكون هناك دائماً توثيق دقيق على شكل تقارير تحليلية وتوضيحية، موضحة بالرسوم والصور، يجب أن تتضمن كل مرحلة من عمل التصفية، والتقوية، وإعادة التنظيم، والتكامل، فضلاً عن المقالات التقنية والمنهجية الموضوعة خلال فترة العمل. هذا السجل يجب وضعه في أرشيف مؤسسة عامة، ووضعها تحت يد الباحثين. يوصى بنشر التقرير.

الأشخاص الأتية اسمائهم ادناه اشتركوا في عمل الهيئة لوضع مسودة الميثاق الدولي للحفاظ وترميم الشواخص:

بيير كازولا (إيطاليا)، رئيساً

ريموند ليمير (بلجيكا)، مقرراً

إس. سي. جي. بافيل (تشيكوسلوفاكيا)

بول فيليبوت (ICCROM)

جوزيه باسيكودا- نونيل (إسبانيا)
لويس بينافينت (برتغال)
دجوردجي بوسكوفيتش (يوغوسلافيا)
هيروشي دايفوكو (يونيسكو)
بي إل. دي فريزي (هولندا)
هارالد لانكبيرك (دانمارك)
ماريو ماتيوتشي (إيطاليا)
جان ميرلي (فرنسا)
كارلوس فلوريسر ماريني (ميكسيكو)
روبيرتو باني (إيطاليا)
فيكتور بيمينك (بيرو)
هارولد بليترليث (ICCROM)
ديو كليتشيو ريديج دي كامبوس (فاتيكان)
جان سونيي (فرنسا)
فرانسوا سورلين (فرنسا)
أوستاثيوس ستيكاس (اليونان)
تورد توريب (أستراليا)
يان تساخواتوفيتش (بولندا)
مصطفى س. زبيس (تونس)

ميثاق الحفاظ على القرى والمناطق الحضرية التاريخية

(ميثاق واشنطن 1987م)

تم تبنيه في اجتماع الآيكوموس في واشنطن، دي سي، تشرين الأول عام 1987م

التمهيد والتعاريف

جميع المجتمعات الحضرية، سواء تطورت تدريجياً بمرور الزمن أم وجدت عن قصد، فإنها تعبير عن تنوع المجتمعات خلال التاريخ هذا الميثاق يتعلق بالمناطق الحضرية التاريخية، الكبيرة والصغيرة، بضمنها المدن، والقرى والمراكز الحضرية والأحياء، سوية مع بيئاتها الطبيعية والتي من صنع الإنسان علاوة على دورها كوثائق تاريخية، فإن تلك المناطق تجسد قيمة الثقافات الحضرية التقليدية، اليوم تتعرض العديد من تلك المناطق للتهديد، الانحلال المادي (الفيزياوي)، أو الضرر، أو حتى الانهيار، نتيجة تأثير التطور الحضري الذي يتبع التصنيع (الثورة الصناعية) في المجتمعات في جميع الأرجاء مواجهاً لذلك الوضع الدرامي، الذي غالباً مايؤدي لخسائر لا يمكن تفاديها ثقافياً، واجتماعياً، بل وحتى اقتصادياً فإن المجلس الدولي للشواخص والمواقع (الآيكوموس) عد من الضروري تحرير ميثاق دول للقرى والمناطق الحضرية التاريخية الذي سيستكمل (الميثاق الدولي للحفاظ وترميم الشواخص والمواقع) والذي يشار إليه عادة بـ (ميثاق فينيسيا).

هذا النص الجديد يعرف المبادئ، والأهداف، والطرق الضرورية للحفاظ على القرى والمناطق الحضرية التاريخية. وهو يسعى أيضاً إلى تعزيز التوافق لكل من الحياة الخاصة وحياة المجتمع في تلك المناطق وتشجيع الحفاظ على تلك الملكيات الثقافية، التي مهما تضاءلت في المقياس، فهي تشكل ذاكرة الانسان.

كما تم إيضاحه في "توصية تتعلق بالحفاظ والدور المعاصر للمناطق

التاريخية" لليونيسكو (وارشو- نيروبي، 1976)، وكذلك في اوساط مختلفة، فإن "الحفاظ على القرى والمناطق الحضرية التاريخية" يعني تلك الخطوات الضرورية لحماية مثل تلك القرى والمناطق والحفاظ عليها وترميمها، فضلاً عن تطويرها وتكييفها بصورة توافقية مع الحياة المعاصرة.

المبادئ والأهداف

1- بغية أن يكون أكثر كفاءة، يتوجب على الحفاظ على القرى التاريخية والمناطق الحضرية التاريخية الأخرى أن يكون حصيلة تكامل سياسات متلاحمة في الاقتصاد والتطور الاجتماعي فضلاً عن التخطيط الحضري والاقليمي في كل مستوى.

2- إن القيم التي يتم الحفاظ عليها تشمل الشخصية التاريخية للقرية أو المنطقة الحضرية وكل تلك المواد والعناصر الروحية التي تعبر عن تلك الشخصية، خاصة فيما يخص:

أ- الطرز الحضرية المعرفة بوساطة قطع الأرض والشوارع.

ب- العلاقات مابين الأبنية والفضاءات المفتوحة والخضراء.

ج- المظهر المألوف، الداخلي والخارجي، للأبنية والمعرف من خلال المقياس، والحجم، والطراز، والإنشاء، والمواد، والألوان، والديكور.

د- العلاقة بين القرية أو المنطقة الحضرية ومحيطها الطبيعي والذي من صنع الإنسان.

هـ- الوظائف المتنوعة التي تتطلبها القرية أو المنطقة الحضرية عبر الزمن.

إن أي تهديد لهذه القيم سيعرض أصالة القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية للخطر.

3- إن مشاركة وتدخل السكان أساس لنجاح برنامج الحفاظ، ويجب أن يتم تشجيعه فالحفاظ على القرى والمناطق الحضرية يعنى بسكانها بالمقام الأول وقبل كل شيء.

4- الحفاظ على القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية يتطلب حكمة، وتوجهاً نظامياً وتدريب. يجب تجنب التصلب (بالرأي) إذ أن بعض الحالات المنفردة قد ينتج عنها مشاكل معينة.

5- يجب أن تسبق عملية التخطيط للحفاظ على القرى والمناطق الحضرية التاريخية دراسات في مجالات عدة. خطط الحفاظ يجب أن تصب في جميع العوامل المعنية التي تتضمن الآثار، والتاريخ، والعمارة، والتقنيات، وعلم الاجتماع والاقتصاد.

الأهداف الأساس لخطة الحفاظ يجب أن يتم تحديدها بوضوح، كذلك المواصفات (المعايير) التشريعية، والإدارية، والمالية الضرورية لتحقيقها.

يجب أن تهدف خطة الحفاظ إلى تأمين علاقة توافق بين المناطق الحضرية التاريخية والمدينة ككل.

يجب أن تحدد خطة الحفاظ أي المباني يجب الحفاظ عليها، وأيها يجب الحفاظ عليها في ظروف معينة، وأيها، تحت ظروف استثنائية جداً، يمكن الاستغناء عنها قبل أي تدخل، يجب توثيق الظروف الموجودة في المنطقة بصورة شاملة يجب أن تلقى خطة الحفاظ دعماً من قبل سكان المنطقة التاريخية.

6- حتى يتم تبني خطة للحفاظ، فإن أي فعالية حفاظ ضرورية يجب أن يتم إنجازها وفقاً لمبادئ وأهداف هذا الميثاق وميثاق فينيسيا.

7- الصيانة المستمرة أساس للحفاظ الكفء على القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية.

8- يجب أن تكون الوظائف والفعاليات الجديدة متلائمة مع شخصية القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية. إن تكييف هذه المناطق للحياة المعاصرة يتطلب تنصيب حذو أو تطوير للفعاليات الخدمية العامة.

9- إن تحسين السكن يجب أن يكون أحد الأهداف الأساس للحفاظ.

10- عندما يكون من الضروري إنشاء مبانٍ جديدة، أو تكييف مبانٍ موجودة، فإن (المخطط) الحدود الفضائية الموجودة يجب أن توضع بالحسبان، خاصة فيما يخص المثياق، وحجم قطعة الأرض.

إن تقديم عناصر حديثة تتوافق مع المحيط يجب أن لا يلقى عدم الترحيب (عدم التشجيع)، طالما كان بإمكان مثل تلك المعالم الإسهام في إثراء المنطقة.

11- المعرفة بتاريخ القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية يجب أن تتوسع من خلال البحث الآثاري، والحفاظ الملائم على اللقى الأثارية،

12- المرور داخل القرية أو المنطقة الحضرية التاريخية يجب أن يسيطر عليه ومناطق مواقف السيارات يجب أن تخطط، كي لا تلحق الضرر بالنسيج الحضري لها أو ببيئتها.

13- عندما يتم تجهيز مخططات حضرية أو إقليمية لإنشاء طرق سريعة رئيسة، يجب أن لا تخترق القرية أو المنطقة الحضرية، لكنها يجب أن توفر مدخلاً لها.

14- القرى التاريخية يجب أن يتم حمايتها ضد الكوارث الطبيعية والأضرار المؤذية مثل التلوث والاهتزازات، كي يتم حفظ التراث، فضلاً عن أمن وسلامة سكانها.

أياً كانت طبيعة الكارثة التي تؤثر في القرية أو المنطقة الحضرية، يجب تبني مقاييس وقائية وترميمية للشخصية المعينة للملكيات المعنية.

15- لغرض تشجيع مشاركتهم وتدخلهم يجب وضع برنامج معلوماتي (بياني) عام لجميع السكان، بدءاً من الأطفال في عمر المدرسة.

16- يجب أن يخضع جميع المحترفين المعنيين بالحفاظ إلى تدريب خاص.

ميثاق في الموروث المحلي العمراني (1999) م

تم اقراره في الاجتماع العام الثاني عشر للآيكوموس، في مكسيكو، تشرين الاول عام 1999م.

المقدمة

يحتل الموروث العمراني المحلي مكانة متميزة في وجدان جميع الناس ويحظى باعتزازهم. ونال استحسانهم كنتاج متميز وجذاب للمجتمع. إنه يبدو غير مقصود، لكنه مع ذلك منظم. إنه نفعي وفي الآن ذاته يحوز أهمية وجمالاً. إنه بؤرة الحياة المعاصرة وفي الآن ذاته وثيقة لتاريخ المجتمع رغم أنه من عمل الإنسان إلا أنه أيضاً نتاج الزمن. سيكون ظلماً (جائراً) إن لم يحظ تراث الإنسان بالرعاية للحفاظ على تلك التناسقات (الايقاعات) التقليدية التي تشكل مركز وجود الإنسان ذاته.

إن الموروث المحلي العمراني مهم. إنه التعبير الأساس عن ثقافة (حضارة) المجتمع، لعلاقته بأرضه، وفي الآن ذاته، فهو الصورة المعبرة عن التنوع الثقافي (الحضاري) للعالم.

العمران المحلي هو الأسلوب التقليدي والطبيعي الذي تتخذه المجتمعات لإسكان أنفسهم. إنه عملية مستمرة تتضمن تغييرات ضرورية وتكيف مستمر استجابة لضغوط المجتمع والبيئة. إن بقاء هذا التقليد يتعرض للتهديد في أرجاء العالم من قبل قوى التوليف (التجانس) الاقتصادي، والحضاري (الثقافي)، والمعماري. فالكيفية التي يمكن أن تلتقي بها هذه القوى تشكل مشكلة أساساً يجب تحديدها من قبل المجتمعات وكذلك الحكومات، والمخططين، والمعماريين، والحفاظيين، ومن قبل فريق من المختصين بمجالات عدة.

نتيجة التوليف بين الحضارة (الثقافة) والتحولات الاجتماعية- الاقتصادية العالمية، تجردت البنى المحلية في أرجاء العالم من حصانتها للغاية، وأصبحت عرضة لمشاكل جسيمة في تعرضها للإهمال، والتوازن والتكامل الداخلي.

لذا بات من الضروري، فضلاً عن ميثاق فينيا، إرساء مبادئ لرعاية وحماية موروثنا المحلي العمراني.

المواضيع العامة

1- الأمثلة عن المحلية يمكن التعرف عليها من خلال:

أ- أسلوب بناء يشترك به المجتمع.

ب- خاصية محلية أو إقليمية مشخصة مستجيبة للبيئة.

ج- تماسك الطراز، أو الشكل والمظهر، أو استعمال أنماط بناء وليدة التقاليد.

د- خبرة تقليدية في التصميم والإنشاء تم تداولها عرضاً (بدون تخطيط مسبق).

هـ- استجابة كفوءة للمحددات الوظيفية، والاجتماعية، والبيئية.

و- التطبيق الكفء لنظم وحرف الإنشاء التقليدية.

2- التقدير والحماية الناجحة للموروث المحلي يعتمد على مدى انخراط ومساندة المجتمع، والاستعمال المستمر، والصيانة.

3- يجب أن تعترف الحكومات والسلطات المسؤولة بحق المجتمعات في صيانة تقاليدهم الحية، وفي حمايتها بجميع الوسائل التشريعية، والادارية والمالية وفي تسليمها للأجيال اللاحقة.

مبادئ الحفاظ

1- الحفاظ على الموروث المحلي العمرانى يجب أن ينجز من خلال خبرة متعددة المجالات عند تشخيص تغيير وتطوير لا مناص منه، والحاجة إلى احترام الهوية الحضارية (الثقافية) المميزة للمجتمع.

2- يجب ان يراعي العمل المعاصر في المباني المحلية، والجاميع والمستوطنات، قيمها الثقافية (الحضارية) وشخصيتها التقليدية.

3- الطابع المحلي يُمكن أن يتمثل بندرة في البنى المنفردة، وافضل حفاظ عليه يكون من خلال الصيانة والحفاظ على المجاميع والمستوطنات ذات الشخصية المتميزة، منطقة منطقة.

4- إن الموروث المحلي العمراني هو حصيلة تكامل الطبيعة الثقافية (الحضارية) وهذه العلاقة يجب أن تؤخذ بالحسبان في تطوير توجهات الحفاظ.

5- الطابع المحلي لا يتضمن الشكل الفيزياوي ونسيج الأبنية، والبنى والفضاءات، فحسب وإنما ايضاً أساليب استعمالها وفهمها، والتقاليد والروابط غير المادية التى تربطها ببعض

أسس التطبيق

1- البحث والتوثيق

يجب أن يكون أي عمل ملموس (فيزياوي) في البنية المحلية حذراً ويجب أن يكون مسبوقاً بتحليل شامل لشكلها وبنيتها.

يجب أن تودع هذه الوثيقة في أرشيف متاح للعامة.

2- الموقع، والطبيعة ومجاميع الأبنية

يجب أن تنجز التداخلات في البنى المحلية بأسلوب يحترم ويصون سلامة الموقع، وعلاقتها بالطبيعة الفيزياوية والثقافية (الحضارية)، وعلاقة بنية بأخرى.

3- نظم البناء التقليدية

تعد استمرارية نظم البناء التقليدية والمهارات الحرفية المرتبطة بالطابع المحلي اساساً لمظهر الطابع المحلي، وجوهرية لإصلاح وترميم تلك البنى. هكذا مهارات يجب أن يتم الحفاظ عليها، وتوثيقها وإيصالها إلى الأجيال الجديدة من الحرفيين والبنائين من خلال التعليم والتدريب.

4- استبدال المواد والأجزاء

يجب أن تنجز التبديلات التي تستجيب بشكل منطقي للاستعمال المعاصر من خلال إدخال المواد التى تحافظ على تناسق التعبير، والمظهر، والملمس، والشكل على امتداد البنية وتناسق مواد البناء.

5- التكيف

التكيف وإعادة الاستعمال للبنى المحلية يجب أن يتم من خلال اسلوب يحترم سلامة البنية، شخصيتها وشكلها بينما يكون متلائماً مع مواصفات (معايير) المعيشة المقبولة. حيثما لا يكون هناك انقطاع في الاستعمال المستمر للأشكال المحلية، يمكن أن تعمل مجموعة القيم والأخلاقيات للمجتمع كوسيلة للتداخل.

6- التغييرات والترميم الدوري

يجب أن تقدر التغييرات عبر الزمن وتفهم على أنها مظاهر مهمة للعمارة

المحلية. لا يعد توافق بجميع الأجزاء للمبنى لفترة واحدة، هدفاً مألوفاً للعمل في البنى المحلية.

7- التدريب

بغية الحفاظ على القيم الثقافية (الحضارية) للصورة المحلية، يجب أن تؤكد الحكومات، والسلطات المسؤولة، المجاميع والمنظمات، على الآتي:

أ- برامج ثقافية للحفاظ في مبادئ الطابع المحلي.

ب- برامج التدريب لإسناد المجتمعات في صيانة نظم البناء التقليدية، والمواد والمهارات الحرفية.

ج- البرامج المعلوماتية التي تعزز الوعي العام تجاه الطابع المحلي خاصة بين الأجيال الشابة.

د- الشبكات الاقليمية للعمارة المحلية لتبادل الخبرات والتجارب.

CIAV:

مدريد، 30 كانون الثاني، 1996.

القدس، 28 آذار، 1996.

ميكيلي، 26 شباط، 1998.

ICOMOS: ستوكهولم، 10 أيلول، 1998.

وثيقة نارا للأصالة (1994)م

تمهيد

1- نحن، الخبراء المجتمعين في نارا (اليابان)، نأمل في الإعراب عن شكرنا لروح الكرم والشجاعة الفكرية التي تتحلى بها السلطات اليابانية في توفير منبر في وقت مناسب نتمكن من خلاله من تحدي التفكير النمطي (المألوف) في حقل الحفاظ، ومناقشة سبل ووسائل توسيع آفاقنا من أجل احترام أكبر لتنوع الثقافة والموروث في ممارسة الحفاظ.

2- كما نتمنى ايضاً التعبير عن تقديرنا لقيمة إطار المناقشة التي أمنتها رغبة الهيئة العالمية للتراث لتطبيق اختبار الأصالة بأساليب تمنح كامل الاحترام للقيم الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، لدى فحص القيمة العالمية المهمة للممتلكات الثقافية المزمع إدراجها ضمن قائمة الموروث العالمي.

3- إن وثيقة نارا للأصالة تفهم في ضوء ميثاق فينيسيا لعام 1964، وتبنى عليه وتشكل امتداداً له في الاستجابة للمدى الموسع لشجون وشؤون الحفاظ على الموروث الحضاري في عالمنا المعاصر.

4- في عالم أصبح خاضعاً لقوى العولمة والتجنيس، وفي عالم أصبح فيه البحث عن الهوية الحضارية أحياناً نضالاً بين قومية عدائية وكبت لثقافات الأقليات، فان مراعاة الاصالة في ممارسة الحفاظ تعد الإسهامة الجوهرية لإيضاح وإنارة الذاكرة الجمعية للانسانية.

5- أن تنوع الثقافات والتراث في عالمنا مصدر لا غنى عنه للثراء الروحي والفكري للإنسانية جمعاء. يجب أن يتم بفاعلية تعزيز حماية ودعم تنوع الثقافة والتراث في عالمنا كمظهر جوهري لتطور الانسان.

6- إن تنوع الموروث الحضاري موجود زمانياً ومكانياً، ويتطلب احترام للثقافات الاخرى وجميع مظاهر نظمها العقائدية. في الحالات التى تبدو فيها القيم الثقافية في نزاع، فأن احترام التنوع الثقافي يتطلب اعترافاً بشرعية القيم الثقافية لجميع الأطراف.

7- جميع الحضارات والمجتمعات متأصلة في أشكال ووسائل معينة بأسلوب تعبير مادي وغير مادي تشكل تراثها، وهذه يجب احترامها (أي، الأشكال والوسائل).

8- ان من المهم التأكيد على مبدء أساس لليونسكو، تؤكد فحواه على أن الموروث الحضاري، للجزء هو موروث حضاري للكل إن مسؤولية الموروث الحضاري وإدارته تعود في المقام الأول إلى المجتمع الحضاري الذي أنشأه، ولاحقاً لذلك الذي يرعاه. عموماً، فضلا عن هذه المسؤوليات، فإن التقيد بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الموضحة للحفاظ عى الموروث الحضاري يتضمن أيضاً الالتزام بدراسة المبادئ والمسؤوليات المتمخضة عنها. إن الموازنة بين متطلبانهم الذاتية وبين تلك التي للمجتمعات الثقافية الأخرى، لكل مجتمع، هو أمر مرغوب جداً، شريطة أن لا يضعف من قيمها الثقافية الأساس.

9- إن الحفاظ على الموروث الحضاري بجميع أشكاله وفتراته التاريخية موصول بالقيم المتميزة للتراث. إن قدرتنا على فهم تلك القيم يعتمد جزئياً على مدى إدراك مصداقية أو صحة مصادر المعلومات لتلك القيم. تعد معرفة وإدراك مصادر المعلومات تلك، ذات الصلة بخصائص الموروث الحضاري الأصلية واللاحقة، ومعناها، قاعدة أساساً لتقدير جميع مظاهر الأصالة.

10- الأصالة على هذا النحو والمقرة في ميثاق فينيسيا، تظهر على انها العامل النوعي الأساس المرتبط بالقيم. إن فهم الأصالة يلعب دوراً أساساً في جميع الدراسات العلمية للموروث الحضاري، وفي التخطيط للحفاظ والترميم، فضلاً عن دوره في إجراءات صياغة اتفاقية الموروث العالمي وقوائم جرد الموروث الحضاري الأخرى.

11- جميع الأحكام حول القيم المميزة للممتلكات الثقافية فضلاً عن مصداقية مصادر المعلومات المعنية، قد تختلف من حضارة إلى أخرى، بل وحتى ضمن الحضارة ذاتها. لذا من غير الممكن إرساء احكام القيم والأصالة وفقاً لمعايير ثابتة على العكس من ذلك، فإن الاحترام الواجب لجميع الثقافات يتطلب وجوب دراسة الممتلكات التراثية والحكم عليها ضمن سياقها الحضاري الذي تنتمي إليه.

12- لذا، فإنه لذو اهمية وضرورة قصوى، ضمن كل حضارة، أن يتم الاتفاق على إدراك الطبيعة المحددة لقيم تراثها ومصداقية وصحة مصادر المعلومات المعنية.

13- اعتماداً على طبيعة الموروث الحضاري، وسياقه الحضاري، وتطوره عبر

الزمن، قد ترتبط احكام الأصالة بجدارة التنوع العالي في مصادر المعلومات. قد تتضمن مظاهر المصادر الشكل والتصميم، والمواد والجوهر، والاستعمال والوظيفة، والتقاليد والتقنيات، والموضع والمحيط، والروحية والإحساس، وعوامل اخرى داخلية وخارجية. إن استعمال هذه المصادر يسمح بدراسة أبعاد فنية، وتاريخية، واجتماعية، وعلمية معينة للموروث الحضاري الذي يتم فحصه

الملحق 1

مقترحات للاتباع (مقترحة من قبل هيرب ستوفيل)

1) يتطلب احترام تنوع الثقافة والتراث جهوداً واعية لاجتناب فرض صيغة ميكانيكية، أو إجراءات موحدة (مقيسة) في محاولة تعريف أو تحديد اصالة بعض الشواخص والمواقع المعينة.

2) إن الجهود لتحديد الأصالة بأسلوب يحترم تنوع الثقافة والتراث تتطلب توجهات تشجع الحضارات على تطوير عملية تحليلية ووسائل خاصة بطبيعتها واحتياجاتها. هكذا توجهات قد تمتلك مظاهر عدة مشتركة:

- جهود لتأمين اسلوب تقويم الأصالة تتضمن تعاون متعدد المجالات والاستغلال الملائم لكل الخبرة والمعرفة المتوفرة.
- جهود التأمين القيم المتميزة تعد تمثيلاً حقيقياً للتراث وتنوع شؤونه، بالأخص الشواخص والمواقع.
- جهود التوثيق الواضح للطبيعة الخاصة لأصالة الشواخص والمواقع كدليل تطبيقي للمعالجة والمراقبة المستقبلية.
- جهود لتحديث أساليب تقويم الأصالة في ضوء تغير القيم والظروف.

3) إن الجهود لتأمين احترام القيم المتميزة، و(ضمان) ان يتضمن تحديدها جهوداً لبناء اتفاق جمعي متعدد المجالات واجتماعي يأخذ بالحسبان، قدر الإمكان، تلك القيم، إن هذه الجهود ذات أهمية خاصة.

4) التوجهات يجب أن تبنى على وتيسر التعاون الدولي بين كل المهتمين بالحفاظ

على المـوروث الحضـاري، لتعزيـز الاحـترام والفهـم العـالمي لتنـوع الصـور التعبيرية والقيم لكل حضارة.

5) إن استمرارية وامتداد هذا الحوار إلى أقاليم وحضـارات شـتى في العـالم يعـد مطلباً أساساً لزيادة القيمة التطبيقية لاعتبار الاصالة في الحفاظ على المـوروث العام للبشرية.

6) إن زيادة الوعي لدى العامة بهذا البعد الأساس للتراث يعد ضـرورة مطلقـة لغرض الوصول إلى مقاييس محددة لحفظ آثار الماضي. هذا يعـني تطـوير فهـم أكثر للقيم المتمثلة بالممتلكات الثقافية ذاتهـا، فضـلاً عـن احـترام دور هكـذا شواخص ومواقع الذي تلعبه في المجتمع المعاصر.

الملحق 2

التعاريف

الحفاظ: جميع الجهود المعدة لفهم الموروث الحضاري، ومعرفة تاريخه ومعناه، وتأمين الحفاظ على مواده، وكما يتطلب الأمر، أسلوب تقديمه، وترميمه، وإسناده. (الموروث الحضاري يفهم على أنه يتضمن الشواخص، ومجاميع الأبنية والمواقع ذات القيمة الثقافية كما تم تعريفها في البند الأول من اتفاقية الموروث العالمي).

مصادر المعلومات: جميع المصادر المادية، والمكتوبة، والشفهية، والصورية التي تتيح إمكانية معرفة طبيعة، ومواصفات، ومعنى وتاريخ الموروث الحضاري.

وضعت مسودة وثيقة نارا للأصالة من قبل المشتركين الخمسة واربعين في مؤتمر نارا للأصالة المرتبط باتفاقية الموروث العالمي، المنعقد في نارا اليابان، للفترة من 1-6 تشرين الثاني 1994، بدعوة من وكالة العلاقات الثقافية (حكومة اليابان) وولاية نارا. نظمت الوكالة مؤتمر نارا بالتعاون مع اليونسكو والآيكروم والآيكوموس.

هذه النسخة النهائية من وثيقة نارا تم تحريرها من قبل المقررين العامين لمؤتمر نارا، السيد ريموند ليمير والسيد هيرب ستوفيل.

مبادئ تسجيل الشواخص، ومجاميع الأبنية والمواقع (1996)م

تم اقراره في الأجتماع العام الحادي عشر للآيكوموس، في صوفيا، تشرين الاول عام 1996م

بما ان الموروث الحضاري تعبير متفرد لإنجاز الإنسان وبما ان الموروث الحضاري في خطر مستمر، وبما ان التسجيل من الطرق الأساس المتوفرة لمنح المعنى، والفهم، والتعريف، والمعرفة لقيم الموروث الحضاري، وبما ان مسؤولية الحفاظ وصيانة الموروث الحضاري لا تقع على عاتق المالكين فحسب وإنما ايضاً على عاتق المختصين في مجال الحفاظ والمحترفيين، والمدراء، والسياسيين، والإداريين العاملين في جميع مستويات الحكومة، وعلى عاتق عامة الشعب، وحسبما يتطلب البند 16 من ميثاق فينيسيا، فإن قيام المنظمات والأفراد المعنيين بتسجيل طبيعة الموروث الحضاري يعد مسألة جوهرية.

لذا فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تحديد مواضيع الأسباب الأساس، والمسؤوليات، ومواصفات التخطيط، والمحتويات، والادارة والتوزيع لتسجيل الموروث الحضاري

تعاريف الكلمات الواردة في هذه الوثيقة :

الموروث الحضاري يشير إلى الشواخص، ومجاميع الأبنية والمواقع ذات القيمة التراثية، التي تشكل البيئة التاريخية أو العمرانيه.

التسجل هو التقاط المعلومات التي تصف الشكيل المادي (الفيزياوي)، حالة واستعمال الشواخص، ومجامع المباني والمواقع، في ازمنة معينة، ويعد (أي التسجيل) جزءاً جوهرياً من عمليه الحفاظ.

سجلات الشواخص ومجاميع الابنيه والمواقع قد تتضمن دليلاً مادياً فضلاً عن غير المادي، وتشكل جزءاً من التوثيق الذي يمكنه الاسهام في استيعاب التراث وقيمه المعنية.

اسباب التسجيل

1) إن تسجيل الموروث الحضاري أمر جوهري:

أ- لتحصيل المعرفة لغرض تعميق الفهم للموروث الحضاري، وقيمه وتقويمه.

ب- لتعزيز اهتمام وانخراط الناس في الحفاظ على التراث من خلال نشر المعلومات المسجلة.

ج- للسماح بإدارة المعلومات والسيطرة على أعمال الانشاء وعلى كل التغير في الموروث الحضاري.

د- لضمان ان يكون الحفاظ وصيانة التراث محسساً (حساساً) لشكله المادي (الفيزياوي)، ومواده، وإنشانه، ودلالته التاريخيه والحضاريه.

2) يجب ان ينجز التسجيل بمستوى ملائم من التفصيل لغرض:

أ- توفير معلومات لعمليه التعريف، وفهم، وتأويل، وتمثيل التراث، وتعزيز اهتمام العامه.

ب- توفير سجل ثابت لجميع الشواخص، ومجاميع الأبنيه والمواقع التي سيتم هدمها أو تغييرها بأي حال، أو حيثما تكون عرضة لخطر حوادث الطبيعة أو النشاطات الإنسانيه.

ج- توفير معلومات للاداريين والمخططين على المستويات القومية أو

الإقلميـة، أو المحليـة لعمـل تخطـيط حسـاس وسياسـات سـيطرة تنمويـه وقرارات.

د- توفير معلومات حول الاستعمال الملائـم والمسـتدام الـذي يمكـن تعيينـه، وحول ما يمكن تخطيطه من بحث مـؤثر، وإدارة، وبـرامج صـيانة، واعمـال إنشاء.

3) يجب النظر إلى تسجيل الموروث الحضاري علـى أنـه أولويـة، ويجـب تنفيـذه خاصة:

أ- عند اعداد جرد قومي، أو إقليمي، أو محلي.

ب- كحصيلة مباشرة لتكامل فعالية البحث والحفاظ.

ج- قبل، واثناء وبعـد أي اعمـال إصـلاح، أو التغـيير، أو أي تـدخل آخـر، وعندما يكشف عن دليل على تاريخه اثناء هكذا اعمال.

د- عند توقع حدوث دمار، أو تهديم، . و إخلاء أو تغـيير مكـان، جزئـي أو كلي، أو حيثما يكون التراث عرضة لخطر الأذى من قبل الإنسان أو القوى الخارجية الطبيعية.

هـ- أثناء أو بعد اضطراب عرضي أو غير متوقع يؤذي الموروث الحضاري.

و- عند حدوث تغير في الاستعمال أو مسؤولية الإدارة أو السيطرة.

مسؤولية التسجيل

1) يتطلب الالتزام على المستوى القومي للحفاظ علـى الـتراث التزامـاً مسـاوياً بعملية التسجيل.

2) يتطلب التعقيد في عمليتي التسجيل والتفسير توظيف الأفراد ذوي المهارة، والمعرفة والوعي الملائمة للمهام المعنية قد يكون من الضروري الاستعانة ببرامج تدريبية لتحقيق ذلك.

3) عادة تشتمل عملية التسجيل على أشخاص ذوي مهارة يعملون بتعاون، كالمسجلين (المدونين) المختصين بالتراث، والمساحين، والحفاظين، والمعماريين، والمهندسين، والباحثين، ومؤرخي العمارة، والآثاريين فوق الأرض وتحتها، ومرشدين مختصين آخرين.

4) جميع مديري الموروث الحضاري مسؤولون عن تأمين تسجيل ملائم، ونوعية وتحديث الوثائق.

التخطيط للتسجيل

1) قبل إعداد سجلات جديدة، يجب الحصول على مصادر المعلومات الموجودة واختبار مدى ملاءمتها:

أ- نمط السجلات التي تتضمن هكذا معلومات ينبغي أن تبحث عنها في المسوحات، والرسوم، والصور، والتقارير والإيضاحات المنشورة وغير المنشورة، والوثائق المعنية المرتبطة بأصول وتاريخ المبنى أو مجموعة الأبنية أو الموقع إن من المهم البحث في السجلات الحالية فضلاً عن القديمة.

ب- يجب أن يتم البحث عن السجلات الموجودة في مواضع كالأراشيف القومية والمحلية العامة، وفي الأراشيف المحترفة، لمنظمة أو لأفراد، وقوائم الجرد والجاميع، في المكتبات أو المتاحف.

ج- البحث عن السجلات من خلال استشارة الأفراد والمؤسسات التى

تمتلك، أو تستغل أو تسجل، أو تنشئ، أو تحافظ، أو تنجز في أو يضم معرفة حول المبنى، أو مجموعة المباني أو الموقع.

2) لعمل التحليل أعلاه، وانتخاب المدى، والمستوى وطرق التسجيل الملائمة فإن هذا يتطلب:

أ- يجب أن تتلاءم أساليب التسجيل ونمط التوثيق المنتج مع طبيعة التراث، والغرض من التسجيل، والسياق الحضاري، والتمويل أو الموارد المتوفرة الأخرى. إن محددات هكذا موارد قد تتطلب توجه مرحلي للتسجيل. هكذا أساليب قد تتضمن مواصفات وتحليلات مكتوبة، وصور (جوية أو أرضية)، أو التصوير المعالج، أو التصوير المساحي الضوئي، أو المسح الجيوفيزياوي، أو الخرائط، أو المخططات المقيسة، أو الرسوم والمخططات الأولية، أو الصور المنقولة أو تقنيات اخرى تقليدية وحديثة.

ب- قدر الإمكان، يجب أن لا تستعمل مناهج التسجيل تقنيات مقحمة، ويجب أن لا تتسبب بأذى للشيئ الذي يتم تسجيله.

ج- يجب أن يتم تنظيم عرض منطقي لإيضاح مبادئ المجال المطلوب ومنهجية التسجيل.

د- يجب أن تكون المواد المستعملة لتشكيل السجل النهائي مؤرشفة دوماً.

محتويات السجلات

1) أي سجل يجب تعريفه من خلال:

أ- اسم المبنى، أو مجموعة الأبنية.

ب- رقم خاص للرجوع إليه.

ج- تاريخ تأليف السجل.

د- إسم منظمة التسجيل.

هـ- المراجع المختلفة لسجلات المبنى المعني والتقارير، والوثائق الصورية، أو المرسومة؟ أو النصية أو الببلوغرافية، والسجلات الأثرية والبيئية.

2) موضع ونطاق الشاخص، أو مجموعة الأبنية أو الموقع يجب أن يعطى بدقة- هذا يمكن أن يتحقق من خلال الوصف، والخرائط، والمخططات أو الصور الجوية. في المناطق الريفية، قد تكون الخارطة كمرجع أو المسح بالاستعانة بعلم المثلثات لنقاط معلومة الوسائل المتوفرة الوحيدة في المناطق الحضرية قد يكون العنوان أو الشارع كمرجع وافياً.

3) يجب أن تشير السجلات الجديدة إلى جميع مصادر المعلومات التي لم تستحصل مباشرة من الشاخص، أو مجموعة المباني أو الموقع.

4) يجب أن تتضمن السجلات بعضاً أو جميع المعلومات الآتية:

أ- نمط، وشكل، وأبعاد المبنى، أو الشاخص، أو الموقع.

ب- الخصائص الداخلية والخارجية، بأسلوب ملائم، للشاخص، أو مجموعة الأبنية أو الموقع.

ج- طبيعة ونوعية، والدلالة الثقافية، والفنية والعلمية للتراث ومكوناته والدلالة الثقافية، والفنية والعلمية لما يأتي:

- المواد، والأجزاء الأساس والإنشاء، والتزيين، والزخرفة أو النقوش.
- الخدمات، التراكيب والمعدات الميكانيكية.

• البنى الملحقة، الحدائق، والطبيعة والمعالم التراثية، والطبوغرافية والطبيعية للموقع.

د- التقنية التقليدية والحديثة والمهارات المستعملة في الإنشاء والصيانة.

هـ- شاهد لاثبات تاريخ النشأة، ومبدعه، ومالكه، والتصميم الأصلي، والتوسع، والاستعمال، والتزين.

و- شاهد لإثبات التاريخ المتعاقب لاستعمالاته، والأحداث المرتبطة به، والتغيرات البنيوية والتزيينية، وأثر القوى الخارجية البشرية والطبيعية.

ز- تاريخ الادارة، والصيانة والاصلاحات.

ح- العناصر النموذجية أو نماذج للانشاء أو لمواد الموقع.

ط- تقويم حالة التراث الآنية.

ي- تقويم العلاقة البصرية والوظيفية بين التراث ومحيطه.

ك- تقويم (تخمين) النزاعات والمخاطر من مسببات بشرية أو طبيعية، ومن التلوث البيئي أو استعمالات الأرض المتجاورة.

5) نظراً للأسباب المختلفة التي تستدعي التسجيل (أنظر مقطع 1. 2 اعلاه) فإن هذا سيتطلب عدة مستويات من التفاصيل. جميع المعلومات اعلاه توفر، حتى وإن تم طرحها بإيجاز، فإنها توفر بيانات مهمة حول التخطيط المحلي والسيطرة على البناء وإدارته. إن المعلومات المفصلة بدقة مطلوبة بشكل عام لمالك، أو مدير أو مستعمل الموقع أو المبنى لأغراض الحفاظ والصيانة والاستعمال.

ادارة ونشر وتوزيع السجلات

1) يجب أن يتم حفظ السجلات الأصلية في أرشيف أمين، ويجب أن تضمن بيئة الأرشيف دوام المعلومات وسلامتها من التلف وفقاً للمعايير الدولية المعروفة.

2) يجب خزن نسخة احتياط كاملة لهكذا سجلات في موضع أمين منعزل.

3) يجب أن تكون هناك نسخ من هكذا سجلات متاحة للسلطات التشريعية، وللمحترفين المعنيين بهذا الموضوع وللعامة، حينما يكون ملائماً، لأغراض البحث، وضوابط التطور والإجراءات الإدارية والقانونية الأخرى.

4) السجلات المحدثة يجب أن تكون دوماً متواجدة وجاهزة، إن أمكن في الموقع، لأغراض البحث في التراث، الإدارة، والصيانة، ومعالجة الكوارث.

5) يجب أن تخضع صياغة السجلات لمعايير محددة، ويجب أن تتم فهرسة السجلات حيثما امكن ذلك لتسهيل تبادل واسترجاع المعلومات على المستوى المحلى، أو القومي، أو الدولي.

6) يتطلب تجميع، وإدارة وتوزيع المعلومات المسجلة بشكل فعال، حيثما امكن ذلك، التفهم والاستعمال المناسب لتكنولوجيا المعلومات المعاصرة.

7) يجب أن يكون موضع هذه السجلات متاحاً للعامة.

8) يجب نشر وتوزيع تقرير عن أهم النتائج لأي تسجيل، متى ما كان ذلك ملائماً.

اتفاقية التراث العالمي

- يعتبر التراث الثقافي والطبيعي ثروة لا تقدر بثمن ولا يمكن تعويضها ليس فقط لكل بلد ولكن للبشرية جمعاء. وإن اندثار أو زوال أي بند من هذا التراث الثمين يعد إفقارا لتراث جميع شعوب العالم. ويمكن اعتبار بعض أجزاء هذا التراث، بسبب صفاتها الفريدة، (ذات قيمة استثنائية) وتستحق من ثم أن تحظى بحماية خاصة ضد الأخطار المتزايدة التى تتهددها.

- ولكي يكفل قدر الإمكان تحديد التراث العالمي وحفظة وعرضه على النحو الملائم، اعتمدت الدول الأعضاء في اليونسكو في عام 1972 اتفاقية التراث العالمي. وتنص الإتفاقية على (إنشاء لجنة التراث العالمي) و(صندوق التراث العالمي). وقد أُنشئت اللجنة والصندوق وهما يعملان منذ عام 1976.

- ومنذ اعتماد الاتفاقية في عام 1972، تبنى المجتمع الدولي مفهوم (التنمية المستدامة). وتسهم حماية التراث الثقافي والطبيعي وصونه مساهمة هامة في التنمية المستدامة.

- والغرض من الاتفاقية هو تعيين التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية وحمايته والمحافظة عليه وإصلاحه ونقله إلى الأجيال المقبلة.

- وقد وُضِعت معايير وشروط تسجيل الممتلكات في قائمة التراث العالمي من أجل تقدير القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات، وتوجيه الدول الأطراف فيما يتعلق بحماية ممتلكات التراث العالمي وإدارتها.

- وعندما يكون أحد الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي مهدداً بأخطار محددة، تدرجه اللجنة في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وعندما تزول

القيمة الاستثنائية العالمية التي بررت إدراج الممتلك في قائمة التراث العالمي، تنظر اللجنة في شطب الممتلك المعني من قائمة التراث العالمي.

الدول الأطراف في إتفاقية التراث العالمي

- تشجع الدول على أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية وذلك بموجب وثائق التصديق لم القبول والانضمام التي ترد نماذج لها في الملحق (1). وينبغي إرسال النسخة الأصلية بعد التوقيع عليها إلى المدير العام لليونسكو.
- ويمكن الحصول على قائمة الدول الأطراف في الاتفاقية على العنوان الشبكي التالي: (http://whe. unesco. org/en/statesparties).
- وتشجع الدول الأطراف في الإتفاقية على ضمان مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في تعيين ممتلكات التراث العالمي وترشيحها وحمايتها، بما في ذلك مديرو المواقع، والحكومات المحلية والإقليمية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الأطراف المعنية والشركاء.
- وعلى الدول الأطراف في الاتفاقية موافاة الأمانة بأسماء وعناوين المنظمة أو المنظمات الحكومية المكلفة بالقيام بدور جهة التنسيق الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية لكي يتسنى للأمانة أن ترسل إلى جهات التنسيق الوطنية هذه نسخاً من جميع المراسلات الرسمية والوثائق حسب الاقتضاء. وتوجد قائمة بهذه العناوين على الموقع الشبكي: (http://whe. unesco. org/en/statespartieslocalpoints). وتشجع الدول الأطراف على إذاعة هذه المعلومات على الصعيد الوطني وضمان استيفائها بانتظام.
- وتشجع الدول الأطراف على تنظيم لقاءات منتظمة بين خبرائها في مجال

التراث الثقافي والطبيعي لمناقشة تنفيذ الاتفاقية. ويجوز للدول الأطراف أن تُشرك في هذه الاجتماعات هيئات استشارية وخبراء أخرين إذا رغبت في ذلك.

- مع الاحترام التام لسيادة الدول التي يقع التراث الثقافي والطبيعي في اقليمها، تعترف الدول الأطراف في الاتفاقية بمصلحة المجتمع الدولي الجماعية في أن يتعاون لحماية هذا التراث. وتكون الدول الأطراف في اتفاقية التراث العالمي مسؤولة عن:

أ- ضمان تحديد التراث الثقافي والطبيعي التي تعثر عليه في أراضيها وتعيينه وحمايته والمحافظة علية وعرضه ونقله إلى الأجيال المقبلة، وتقديم المعونة في هذه المهام للدول الأطراف الأخرى التي تطلبها.

ب- اعتماد سياسات عامة تستهدف جعل التراث يؤدي وظيفة في حياة الجماعة.

ج- إدماج حماية التراث في مناهج التخطيط العام.

د- إنشاء مرافق لحماية وصون وعرض التراث.

هـ- تنمية دراسات علمية وتقنية لتحديد التدابير الكفيلة بمواجهة الأخطار التي تهدد التراث.

و- اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لحماية التراث.

ز- دعم إنشاء أو تنمية مراكز تدريب وطنية أو إقليمية في مجال حماية التراث وصونه وعرضه وتشجيع البحث العلمي في هذه الميادين.

ح- عدم اتخاذ أي إجراءات متعمدة من شأنها إلحاق الضرر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتراثها أو بتراث أي دولة طرف أخرى في الإتفاقية.

ط- قديم جرد بالمتلكات التى تصلح لأن تسجل في قائمة التراث العالمي (يشار إليه باسم القائمة ألمؤقتة) إلى لجنة التراث العالمي.

ي- تقديم مساهمات منتظمة إلى صندوق التراث العالمي تحدد الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية مقدارها.

ك- دراسة وتشجيع إنشاء مؤسسات أو جمعيات وطنية عامة وخاصة لتشجيع بذل المال من أجل حماية التراث العالمي.

ل- تقديم المساعدة لحملات جمع المال الدولية التي تُنضم لصالح صندوق التراث العالمي.

م- استخدام البرامج التعليمية والإعلامية لتعزيز احترام شعوبها وتقديرهم للتراث الثقافي والطبيعي المحدد في المادتين 1 و2 من الإتفاقية، والمواظبة على إعلام الجمهور بالأخطار التي تهدد هذا التراث.

ن- تقديم معلومات إلى لجنة التراث العالمي عن تنفيذ إتفاقية التراث العالمي وحالة صون الممتلكات.

س- تشجع الدول الأطراف على حضور دورات لجنة التراث العالمي وهيئاتها الفرعية.

الجمعية العامة للدول الأطراف في إتفاقية التراث العالمي

• تجتمع الجمعية العامة للدول الأطراف في إتفاقية التراث العالمي أثناء دورات المؤتمر العام لليونسكو. وتدير الجمعية العامة أعمالها وفقاً لنظامها الداخلي

المتـاح علـى شـبكة الويـب في العنـوان التـالي: (http://whe. unesco. org/en/garules).

- تحدد الجمعية العامة النسبة المئوية الموحدة للاشتراكات في صندوق التراث العالمي التي تطبق على جميع الدول الأطراف، وتنتخب أعضاء لجنة التراث العالمي. وتتلقى الجمعية العامة والمؤتمر العام لليونسكو تقريراً من لجنة التراث العالمي عن أنشطتها.

لجنة التراث العالمي

- تتألف لجنة التراث العالمي من (21) عضواً وتجتمع مرة في السنة على الأقل (حزيران/ يونيو- تموز/ يوليو). وتعين اللجنة مكتبها الذي يجتمع أثناء دورات اللجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك. ويمكن الإطلاع على تشكيل اللجنة ومكتبها على العنوان الشبكي التالي: (http://whe. unesco. org/committeemembers).

- وتدير اللجنة اجتماعاتها وفقاً لنظامها الداخلي، المتاح على العنوان الشبكي التالي: (http://whe. unesco. org/en/ committeerules).

- ويشغل أعضاء اللجنة مناصبهم لمدة ستة سنوات، ولكن الجمعية العامة تدعو الدول الأطراف، توخياً لعدالة التمثيل والتناوب على المنصب، إلى النظر في تخفيض فترة عضويتها طوعاً من ستة إلى أربع سنوات، ولا تشجعها على السعي غلى شغل العضوية لفترتين متتاليتين.

تعريف التراث العالمي

التراث الثقافي والطبيعي

تعريف التراث الثقافي والطبيعي كما ورد في المادتين 1 و 2 من إتفاقية التراث العالمي:

المادة 1

يعني (التراث الثقافي) لأغراض هذه الإتفاقية:

- الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.
- المجمعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.
- المواقع: أعمال الإنسان، أو
- الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الإثنولوجية، أو الأنثروبولوجية.

المادة 2

يعني (التراث الطبيعي) لأغراض هذه الإتفاقية:

- المعالم الطبيعية المتألفة من التشكلات الفيزيائية أو البيولوجية أو من مجموعات هذه التشكلات، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر الجمالية، أو العلمية.
- التشكلات الجيولوجية أو الفيزيوغرافية، والمناطق المحددة بدقة مؤلفة موطن الأجناس الحيوانية والنباتية المعرضة للخطر، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات.
- المواقع الطبيعية أو المواقع الطبيعية المحددة بدقة، التي لها قيمة عالميةاستثنائية من وجهة نظر العلم، أو المحافظة على الثروات أو الجمال الطبيعي.

التراث الثقافي والطبيعي المختلط

تعتبر الممتلكات من التراث الثقافي والطبيعي المختلط إذا كانت تفي ببعض أو كل التعاريف المحددة لكلا التراثين الثقافي والطبيعي في المادتين 1 و 2 من الاتفاقية.

المناظر الطبيعية الثقافية

المناظر الطبيعية الثقافية هي ممتلكات ثقافية وتمثل (الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسان) المذكورة في المادة 1 من الإتفاقية. وهي تعبر عن تطور المجتمع الإنساني والتوطن البشري عبر الزمان تحت تأثير القيود التي تفرضها و/ أو

الفرص التي تتيحها بيئتها الطبيعية، وتوالي القوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الخارجية والداخلية.

التراث المنقول

لا تؤخذ في الاعتبار ترشيحات الممتلكات غير المنقولة التي يحتمل أن تصبح ممتلكات منقولة.

القيمة العالمية الإستثنائية

يقصد بالقيمة العالمية الاستثنائية لتراث ما الدلالة الفائقة التي يتمتع بها هذا التراث من الناحية الثقافية و/ أو الطبيعية بحيث تتجاوز أهميته الحدود الوطنية وتصبح أهمية مشتركة للأجيال الحاضرة والمقبلة للبشرية جمعاء. وتكون حماية مثل هذا التراث ذات أهمية قصوى للمجتمع الدولي بأسره. وتتولى اللجنة وضع المعايير التي تحكم إدراج الممتلكات في قائمة التراث العالمي.

وتدعى الدول الأطراف إلى ترشيح الممتلكات الثقافية و/ أو الطبيعية التي تعتبر ذات (قيمة عالمية استثنائية) لإدراجها في قائمة التراث العالمي.

ولدى إدراج ممتلك ما في قائمة التراث العالمي، تعتمد اللجنة (بيان القيمة العالمية الاستثنائية) ليكون وثيقة مرجعية أساسية للحماية الفعلية للممتلك المعني ولإدارته في المستقبل.

وليس المقصود بالاتفاقية أن تكفل حماية جميع الممتلكات ذات الأهمية أو القيمة الكبرى، وإنما قائمة مختارة فقط من الممتلكات التي تعتبر ذات قيمة استثنائية قصوى من وجهة نظر دولية. ولا يفترض أن يكون كل ممتلك ذي أهمية وطنية و/ أو إقليمية مؤهلاً للإدراج تلقائيا في قائمة التراث العالمي.

وينبغي أن تتضمن الترشيحات المقدمة إلى اللجنة ما يثبت أن الدولة الطرف تلتزم التزاماً كاملاً بصون التراث المعني في حدود إمكانياتها. ويفترض هذا الالتزام اتخاذ واقتراح التدابير السياسية والتشريعية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية الملائمة لحماية الممتلك والمحافظة على قيمته الاستثنائية العالمية.

قائمة تمثيلية وموثوقة ومتوازنة للتراث العالمي

تسعى اللجنة إلى وضع قائمة تمثيلية ومتوازنة وموثوقة للتراث العالمي وفقاً للأهداف الاستراتيجية الأربعة التي اعتمدتها في دورتها السادسة والعشرين (بودابست، 2002)م.

الاستراتيجية العالمية لإعداد قائمة تمثيلية وموثوقة ومتوازنة للتراث العالمي

إن الغرض من الاستراتيجية العالمية لإعداد قائمة موثوقة وتمثيلية ومتوازنة للتراث العالمي تحديد الثغرات الرئيسية في قائمة التراث العالمي وملء هذه الثغرات. ويتم ذلك عن طريق تشجيع عدد أكبر من الدول الأطراف على الانضمام الى الاتفاقية وعلى إعداد القوائم المؤقتة وتقديم الترشيحات لإدراج ممتلكات في قائمة التراث العالمي (أنظر: http://whe. unesco. org/globalstrategy).

المبادىء التوجيهية الخاصة بإدراج أنواع معنية من الممتلكات في قائمة التراث العالمي[1]

المقدمة:

1- يقدم هذا الملحق معلومات عن أنواع معينة من الممتلكات لكي تسترشد بها الدول الأطراف في إعداد ملفات ترشيح الممتلكات التي ترغب في إدارجها في قائمة التراث العالمي. وهذه المعلومات عبارة من توجيهات ينبغي استخدامها بالتنسيق مع الفصل (ثانياً) من المبادئ التوجيهية الذي يتضمن معايير إدراج الممتلكات في قائمة التراث العالمي.

2- وقد أيدت اللجنة نتائج اجتماعات الخبراء التي تناولت مسألة المناظر الطبيعية الثقافية، والمدن، والقنوات والطرق (القسم "أولاً" أدناه).

3- وترد في القسم "ثانياً" معلومات بشأن تقارير اجتماعات الخبراء الأخرى التي طلبتها لجنة التراث العالمي في إطار (الاستراتيجية العالمية لإعداد قائمة موثوقة وتمثيلية ومتوازنة للتراث العالمي).

4- أما القسم "ثالثاً" فيتضمن قائمة بالدراسات المقارنة والموضوعية التي أعدتها الهيئات الاستشارية.

أولاً- المناظر الطبيعية الثقافية والمدن والقنوات والطرق

5- قامت لجنة التراث الثقافي بتحديد وتعريف عدة أنواع معينة من الممتلكات

---

(1) يمكن أن تعد اللجنة مبادئ توجيهية إضافية لأنواع أخرى من الممتلكات في السنوات القادمة.

الثقافية والطبيعية واعتمدت مبادئ توجيهية لتيسير تقييم هذه الممتلكات عندما يجري ترشيحها للإدراج في قائمة التراث العالمي. وشملت هذه الأنواع حتى الأن الفئات التالية وإن كان من المرجح أن تضاف إليها أنوع أخرى عند الاقتضاء:

أ- المناظر الطبيعية الثقافية.

ب- المدن التاريخية ومراكز المدن.

ج- قنوات التراث.

د- طرق التراث.

المناظر الطبيعية الثقافية[1]

التعريف

6- المناظر الطبيعية الثقافية هي ممتلكات ثقافية تمثل (الأعمال المشتركة بين الطبيعة والإنسان) المذكورة في المادة (1) من الإتفاقية. وهي تعبر عن تطور المجتمع الإنساني والاستيطان البشري عبر الزمن تحت تأثير القيود التي تفرضها- و/أو الفرص التي تتيحها- بيئتها الطبيعية والقوى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الخارجية والداخلية، المتعاقبة عليها.

---

(1) أعد هذا النص فريق خبراء مختص بالمناظر الطبيعية الثقافية (لا بتيتت بيير 24-26 تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٢٢) (انظر الوثيقة WHC-92/CONF.202/10/Add) ثم وافقت لجنة التراث العالمي في دورتها السادسة عشرة (سلنتافى 1992) على إدراج النص في المبادئ التوجيهية (أنظر الوثيقة WHC-92/CONF.002/12).

7- وينبغي أن يتم اختيارها على أساس قيمتها العالمية الاستثنائية وصفتها التمثيلية في إطار منطقة جغرافية ثقافية محددة بدقة، وكذلك من حيث قدرتها على تجسيد عناصر ثقافية أساسية تتميز بها المنطقة المعنية.

8- وتشمل عبارة (المنظر الطبيعي الثقافي) مجموعة متنوعة من الظواهر التي يتجلى فيها التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية.

9- وكثيراً ما تتجلى في المناظر الطبيعية تقنيات متميزة للاستخدام المستدام للأراضي، نظراً لخصائص وحدود البيئة الطبيعية التي توجد فيها، كما تتجلى فيها علاقة وجدانية خاصة بالطبيعة. وإن حماية المناظر الطبيعية الثقافية يمكن أن تسهم في التقنيات الحديثة لاستخدام الأراضي بصورة مستدامة، وأن تحافظ على القيم الطبيعية للمنظر الطبيعي أو تعززها. واستمرار الأشكال التقليدية لاستخدام الأراضي يعزز التنوع البيولوجي في مختلف مناطق العالم. ومن ثم فإن حماية المناظر الطبيعية الثقافية التقليدية تفيد في المحافظة على التنوع البيولوجي.

التعريف والفئات

10- تنقسم المناظر الطبيعية الثقافية إلى ثلاث فئات رئيسية:

1- الفئة الأولى الأبرز للعيان هي المناظر الطبيعية المحددة بدقة التي صممها أو ابتدعها الإنسان بشكل متعمد. وتشمل هذه الفئة البساتين والمناظر الطبيعية للحدائق المنشأة لأسباب جمالية والتي كثيرا (وليس دائما) ما تكون مرتبطة بأبنية ومجمعات دينية أو غيرها.

2- والفئة الثانية هي المناظر الطبيعية المتطورة وظيفياً. وهي التي أنشئت أصلاً

لدواعٍ اجتماعية واقتصادية وإدارية و/ أو دينية، ثم طورت شكلها الحالي من خلال التفاعل مع بيئتها الطبيعية واستجابة لها. وتتجسد عملية التطور هذه في شكل ومعالم هذه المناظر الطبيعية. وهي تنقسم إلى فئتين فرعيتين:

- المنظر الطبيعي العتيق (الأحفوري) وهو الذي شهد عملية تطور توقفت في وقت ما في الماضي، سواء بشكل مفاجئ أو على امتداد فترة من الزمن، ولكن معالمه المميزة لا تزال ظاهرة للعيان في شكل مادي.
- المنظر الطبيعي المتواصل، وهو الذي احتفظ في المجتمع المعاصر بدور اجتماعي نشيط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الحياة التقليدي، والذي لا تزال عملية تطوره مستمرة، مع احتفاظه بدلائل مادية بارزة على تطوره عبر الزمن.

3- والفئة الأخيرة هي المناظر الطبيعية الثقافية الإيحائية. وما يسوّغ إدراج هذه الفئة من المناظر الطبيعية في قائمة التراث العالمي هو ما يوحيه العنصر الطبيعي للمنظر الثقافي من تداعيات دينية أو فنية أو ثقافية، وليس معالمه الثقافية الملموسة التي يمكن أن تكون غير ذات قيمة بل وحتى غير موجودة.

إدراج المناظر الطبيعية الثقافية في قائمة التراث العالمي

11- إن تحديد تخوم المنظر الطبيعي الثقافي المطلوب إدراجه في قائمة التراث العالمي يرتهن بجوانبه الوظيفية وقوة تعبيره. وفي جميع الأحوال ينبغي أن تكون مساحة العينة المختارة كافية للتعبير عن المنظر الطبيعي الكامل الذي تمثله. ولا يجب استبعاد اختيار مناطق طولانية تمثل شبكات النقل والاتصال ذات الأهمية الثقافية.

12- وتطبق أيضاً على المناظر الطبيعية الثقافية المعايير العامة الخاصة بالحماية والإدارة. ومن الأهمية بمكان إيلاء العناية الواجبة لجملة القيم الماثلة في المنظر الطبيعي، الطبيعية منها والثقافية. وينبغي إعداد الترشيحات بالتعاون مع المجتمعات المحلية وبموافقتها الكاملة.

13- وإن إدخال فئة (المناظر الطبيعية الثقافية) في قائمة التراث العالمي وفقاً للمعايير المبينة في الفقرة 77 من المبادئ التوجيية، لا ينغي إمكانية الاستمرار في إدراج ممتلكات ذات قيمة عالمية استثنائية تجمع بين المعايير الثقافية والمعايير الطبيعية (انظر تعريف الممتلكات المختلطة الوارد في الفقرة 46). وفي هذه الحالات يجب تبرير القيمة العالمية الاستثنائية لهذه الممتلكات وفقاً لفئتي المعايير معاً.

المدن التاريخية ومراكز المدن[1]

التعريف والفئات

14- تنقسم مجموعات المباني الحضرية المؤهلة للإدراج في قائمة التراث العالمي إلى ثلاث فئات رئيسية، هي:

1- المدن الميتة التي لم تعد مأهولة ولكنها احتفظت بدلائل أثرية ثابتة على ماضيها، وتفي هذه الفئة عموماً بمعيار الأصالة ومن السهل نسبيا مراقبة حالة صونها.

(1) أدرج هذا النص في نسخة كانون/ الثاني 1987 من المبادئ ألتوجيهية بعد المناقشة التي أجرتها اللجنة في دورتها الثامنة (بوينس آيرس 1984) لنتائج اجتماع الخبراء بشأن المدن التاريخية الذي نظمه إيكوموس وعقد في باريس من 5 إلى 7 أيلول/ سبتمبر 1984.

2- المدن التاريخية الحية وهي المدن التي لا تزال مأهولة والتي شهدت وستشهد، بسبب ذات طبيعتها وبتأثير التطورات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية، تطورات تزيد من صعوبة تقييمها وفقاً لمعيار الأصالة، وتجعل سياسات صونها بالغة التعقيد.

3- مدن القرن العشرين الجديدة، وهي المدن التي تنطوي، على الرغم من حداثتها، على شي، مشترك مع الفئتين السابقتين: فمع أن تنظيمها الحضري الأصلي يظل واضحاً جداً للعيان وأن أصالتها أمر لا شك فيه، فإن مستقبلها يلفه الغموض بسبب ما تشهده من نمو عشوائي لا ضابط له.

إدراج المدن التاريخية ومراكز المدن في قائمة التراث العالمي

15- يمكن دراسة مدى أهمية المدن ومراكز المدن وفقاً للعوامل المبينة أدناه:

1- المدن الميتة

لا يثير تقييم المدن الميتة صعوبات مختلفة عن تلك المتعلقة بالممتلكات التاريخية بصفة عامة: فقد أدى تطبيق معيار التفرد أو الطابع النموذجي إلى اختيار مجموعات متميزة من حيث نقاء طرازها وكثافة مبانيها وأحياناً من حيث ارتباطها بأحداث تاريخية هامة. ومن الأهمية بمكان إدراج وحدات متكاملة من المواقع الأثرية الحضرية. فلا يكفي وجود نواة معمارية أو تجمع صغير من المباني للإيحاء بالوظائف العديدة والمركبة للمدينة المندثرة، التي ينبغي الحفاظ على أطلالها كاملة، وكذلك على البيئة الطبيعية المحيطة بها إن أمكن.

2- المدن التاريخية الحية

وفي حالة المدن التاريخية الحية فإن الصعوبات عديدة جداً وتعود أساساً إلى

هشاشة النسيج الحضري (الذي أصابه اضطراب خطير منذ بداية عصر التصنيع) وإلى التوسع العمراني السريع الذي انتشر في أرباضها. ولكي تكون المدن مؤهلة للإدراج في القائمة، فإنها يجب أن تفرض نفسها بسبب قيمتها المعمارية ولا ينظر إليها فقط لاعتبارات نظرية تتعلق بالدور الذي لعبته في الماضي أو بقيمتها كرموز تاريخية وفقاً للمعيار (4) من المبادئ التوجيهية لإدراج الممتلكات الثقافية في قائمة التراث العالمي (أنظر الفقرة 77 (6) من المبادئ التوجيهية). ولكي يكون المجمع المعماري مؤهلاً للإدراج في القائمة، ينبغي أن يكون تنظيمه المكاني وبنيته ومواد بنائه، وأشكاله، وكذلك وظائفه قدر الإمكان، شواهد ملموسة على الحضارة أو تعاقب الحضارات التي سوغت ترشيحه. ويمكن تمييز أربع فئات من المدن:

أ- المدن التي تعتبر نموذجا لفترة معينة أو ثقافة معينة، والتي حفظت بأكملها تقريباً، وسلمت إلى حد كبير من تأثير التطورات اللاحقة. والممتلك الذي يدرج في القائمة في هذه الحالة هو المدينة بأسرها مع البيئة المحيطة بها التي ينبغي أيضاً أن تشملها الحماية.

ب- المدن التي تطورت وفقاً لمسارات متميزة مع احتفاظها -أحيانا وسط بيئة طبيعية استثنائية- بتنظيم مكاني وإنشاءات تشهد بعصورها التاريخية المتعاقبة. وفي هذه الفئة من المدن، يكون الحي التاريخي للمدينة محدداً بدقة وله الغلبة على البيئة الحديثة.

ج- (المراكز التاريخية) التي تقع تماماً في الحيز الذي تحتله مدينة قديمة باتت محاصرة بمدينة حديثة. ولا بد هنا من رسم حدود الممتلك بدقة في أبعاده التاريخية الأوسع، مع اقتراح معالجة ملائمة لمحيطه المباشر.

د- القطاعات أو المناطق أو الوحدات المعزولة، التي تمثل نموذجاً متماسكاً لمدينة تاريخية اندثرت، حتى عندما تكون مجرد أطلال باقية من الماضي. وينبغي في مثل هذه الحالة أن تكون المناطق والأبنية المتبقية شاهداً كافياً على المجموعة المندثرة.

ولا تدرج المراكز التاريخية والمناطق التاريخية في القائمة إلا إذا كانت تحتوي على عدد كبير من الأبنية القديمة ذات القيمة المعمارية التي تتجلى فيها مباشرة الصفات المميزة لمدينة ذات أهمية استثنائية. وينصح بالامتناع عن ترشيح بضعة مبان منعزلة لا رابط بينها، بدعوى أنها تمثل في حد ذاتها مدينة غابت معالم نسيجها المعماري.

ولكن يجوز بالمقابل ترشيح ممتلكات تحتل مساحة صغيرة ولكنها أثرت تأثيراً كبيراً على تاريخ التخطيط الحضري. ويجدر في هذه الحالة التأكيد على أن الترشيح يخص المجمع المعماري بشكل أساسي، وأن المدينة لم تذكر إلا عرضاً باعتبارها المكان الذي يقع فيه هذا المجمع. أما إذا كان الترشيح يخص مبنى ذا قيمة عالمية استثنائية واضحة ولكنه موجود في محيط حضري متدهور بشدة أو لا يملك صفة تمثيلية كافية، فينبغي إدراج المبنى المعني بطبيعة الحال دون أي إشارة محددة إلى المدينة.

3- مدن القرن العشرين الجديدة

من الصعب تقييم أهمية مدن القرن العشرين الجديدة، فالكلمة الأخيرة ستكون للتاريخ الذي سيفصل في أي منها ستظل نموذجاً للتخطيط الحضري المعاصر. ولذا ينبغي إرجاء دراسة مثل هذه الترشيحات، إلا في حالات استثنائية.

وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي إعطاء الأفضلية لإدراج مناطق حضرية صغيرة أو متوسطة الحجم في قائمة التراث العالمي تكون قادرة على ضبط أي نمو محتمل، بدلاً من الحواضر الكبرى التي يصعب جمع القدر الكافي من المعلومات والوثائق اللازمة للنظر في إدراجها بكاملها في القائمة.

وبالنظر إلى النتائج المصيرية التي يمكن أن تترتب على اتخاذ قرار بإدراج مدينة في قائمة التراث العالمي، فإن مثل هذا القرار يجب أن يظل استثنائياً، ويفترض أن تكون قد اتخذت مسبقا كافة التدابير التشريعية والإدارية لضمان حماية المجمع وحماية البيئة المحيطة به. كما يفترض نشر الوعي بأهمية هذا المشروع بين السكان المعنيين الذين يتعذر تنفيذ أي خطة للصون بدون مشاركتهم النشيطة.

قنوات التراث

16- ترد مناقشة وافية لمفهوم (القنوات) في تقرير اجتماع الخبراء بشأن قنوات التراث (كندا، أيلول/ سبتمبر 1994)م[1].

التعريف

17- القناة هي عبارة عن طريق ملاحي من صنع الإنسان. ويمكن أن تكون ذات قيمة عالمية استثنائية من زاوية التاريخ أو التكنولوجيا، سواء في حد ذاتها أو

(1) تقرير اجتماع الخبراء بشأن (قنوات التراث) (كندا، 15-19 أيلول/ سبتمبر 1994) (انظر الوثيقة WHC-94/CONF.003/INF.10) الذي ناقشته لجنة التراث العالمي في دورتها التاسعة عشرة (برلين، ألمانيا، 1995) (انظر الوثيقة WHC-95/CONF. 203/16).

كنموذج استثنائي لهذه الفئة من الممتلكات. ويمكن أن تكون القناة عملاً إنشائياً عظيماً، أو تكون سمة مميزة لمنظر طبيعي ثقافي طولاني، أو جزءاً لا يتجزأ من منظر طبيعي ثقافي مركب.

إدراج قنوات التراث في قائمة التراث العالمي

18- يعتمد تحديد (الأصالة) اعتماداً كلياً على مجموعة من القيم والعلاقات التي تربط بين هذه القيم. ويعتبر التطور الذي شهدته القناة عبر الزمن من السمات الأساسية التي تميز القناة بوصفها عنصراً من عناصر التراث. وهذا بدوره يرتبط بأساليب استخدام القناة في فترات مختلفة وما جلبته من تطورات تكنولوجية. فاتساع مدى هذه التطورات يمكن أن يشكل عنصراً تراثياً.

19- إن تحديد أصالة القناة وتفسيرها التاريخي يشمل الصلة بين الممتلك في حد ذاته (بالمعنى المقصود بالاتفاقية) وما يمكن أن يتصل به من ممتلكات منقولة (السفن، والمواد الملاحية العابرة) والإنشاءات المرتبطة به (الجسور وما إلى ذلك) والمنظر الطبيعي.

20- ويمكن دراسة مدى أهمية القناة استناداً إلى عوامل تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية، كما هو مبين أدناه:

1) التكنولوجيا

يمكن أن تنشأ القناة لخدمة أغراض مختلفة: الري، الملاحة، الدفاع، الطاقة المائية، الحماية من الفيضانات، تجفيف الأراضي، والتزويد بالمياه. وفيما يلي بعض المجالات التكنولوجية التي يمكن أن تكون ذات أهمية في هذا الصدد:

أ- بطانة القناة وسماكتها.

ب- الإنشاءات الهندسية لخط القناة مقارنة بالإنشاءات المشابهة في مجالات تكنولوجية وهندسية أخرى.

ج- التطور الملحوظ في تحسين أساليب البناء.

د- نقل التكنولوجيات.

2) الاقتصاد

تسهم القنوات في الاقتصاد من زوايا مختلفة، منها مثلاً التنمية الاقتصادية ونقل البضائع والأشخاص. فقد كانت القنوات الطرق الأولى الفعالة التي ابتكرها الإنسان لشحن البضائع السائبة. وكانت القنوات ولا زالت تؤدي دوراً أساسيا في التنمية الاقتصادية من خلال استخدامها في الري. ونورد فيما يلي بعض العوامل الهامة في هذا الصدد:

أ- بناء الأمة.

ب- التنمية الزراعية.

ج- التنمية الصناعية.

د- خلق الثروات.

هـ- تنمية المهارات الهندسية المطبقة في مجالات وصناعات أخرى.

و- السياحة.

3- العوامل الاجتماعية

كان ولا يزال لشق القنوات نتائج اجتماعية:

أ- إعادة توزيع الثروة بما يترتب عليه من آثار اجتماعية وثقافية.

ب- حراك البشر والتفاعل بين الجماعات الثقافية.

4- المنظر الطبيعي

إن مثل هذه الإنشاءات الضخمة أثرت ولا تزال تؤثر على المنظر الطبيعي. فما تحدثه من نشاط صناعي وتغيير في أنماط الاستيطان يحدث تغييراً ملموساً في أشكال وملامح المنظر الطبيعي.

طرق التراث

21- نوقش مفهوم الطرق أو المسالك الثقافية في اجتماع الخبراء بشأن (الطرق كجزء من تراثنا الثقافي) (مدريد، اسبانيا، تشرين الثاني/ نوفمبر 1994)[1].

التعريف

22- إن مفهوم طرق التراث مفهوم بالغ الثراء ويوفر أرضية خصبة لنمو التفاهم المتبادل، والرؤية التعددية للتاريخ، وثقافة السلام.

23- يتألف طريق التراث من عدة عناصر مادية تستمد قيمتها الثقافية من المبادلات والحوار التعددي عبر البلدان أو المناطق، وتعبر عن التفاعل الناشئ عن الحركة على امتداد الطريق عبر الزمان والمكان.

---

(1) تقرير اجتماع الخبراء بشأن (الطرق كجزء من تراثنا الثقافي) (مدريد 24-25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994) (أنظر الوثيقة WHC-94/CONF.003/INF.13) الذي ناقشته لجنة التراث العالمي في دورتها التاسعة عشرة (برلين، 1995) (أنظر الوثيقة WHC-95/CONF.203/16).

24- ينبغي دراسة النقاط التالية لدى النظر في أهلية طريق التراث للإدراج في قائمة التراث العالمي:

1- ينبغي التذكير بضرورة الوفاء بشرط القيمة العالمية الاستثنائية.

2- إن مفهوم طريق التراث:

- يستند إلى الحركة الدينامية وفكرة التبادل، مع الاستمرارية عبر الزمان والمكان.
- يحيل إلى كل تكون فيه قيمة الطريق أهم من جملة العناصر المكونة له والتي يستمد منها قيمتة الثقافية.
- يسلط الأضواء على التبادل والحوار بين البلدان أو بين المناطق.
- مفهوم متعدد الأبعاد، يشتمل على جوانب مختلفة تعزز وتكمّل هدفه الأصلي الذي يمكن أن يكون هدفاً دينياً، أو تجارياً، أو إدارياً، أو أي هدف آخر.

3- إن طريق التراث يمكن اعتباره منظراً طبيعياً ثقافياً من نوع خاص وديناميكي، لا سيما بعد أن تمخضت المناقشات أخيراً عن الموافقة على إدراج المناظر الطبيعية في المبادئ التوجيهية.

4- إن تحديد طريق ما كطريق للتراث يقوم على مجموعة من الطاقات والعناصر المادية التي تشهد بأهمية الطريق ذاته.

5- ينبغي تطبيق شروط الأصالة على أساس أهمية طريق التراث والعناصر الملموسة الأخرى التي يتألف منها. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان طول المسافة

التي يقطعها الطريق، وربما مدى استخدام الطريق في الوقت الراهن، وكذلك التطلعات التنموية المشروعة للسكان المعنيين.

وينبغي بحث هذه النقاط ضمن الإطار الطبيعي للطريق ومع مراعاة أبعاده الروحية والرمزية.

ثانياً- تقارير اجتماعات الخبراء الإقليمية والموضوعية

25- في إطار الاستراتيجية العالمية لإعداد قائمة موثوقة وتمثيلية ومتوازنة للتراث العالمي، دعت لجنة التراث العالمي إلى عقد عدد من الاجتماعات الإقليمية والموضوعية للخبراء بشأن مختلف أنواع الممتلكات. ويمكن أن تسترشد الدول الأطراف بتقارير هذه الاجتماعات في إعداد ترشيحاتها. وتتاح تقارير اجتماعات الخبراء المقدمة إلى لجنة التراث العالمى للاطلاع عليها بالاتصال بالعنوان التالي على الأنترنيت:http://whe. unesco. org/globalstrategy

ثالثاً- الدراسات الموضوعية والمقارنة التي أجرتها الهيئات الاستشارية

26- لكي تفي الهيئات الاستشارية بالتزاماتها فيما يتعلق بتقييم ملفات ترشيح الممتلكات الثقافية والطبيعية، قامت، بالتعاون مع منظمات أخرى في كثير من الأحيان، بإجراء دراسات مقارنة وموضوعية في مجالات مختلفة بغية توفير الإطار المناسب لتقييماتها.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- Hardy, Matthew, "The Venice Charter Revisited: Modernism, Conservation and Tradition in the 21st Century", (INTBAU) with Cambridge Scholars Publishings, Newcastle upon Tyne, UK, 2008
- Bacon, Edmund N., "Design of Cities", Thames and Hudson Ltd., London, UK, 1982
- Zen, Ismawi, Kassim, Shireen Jahn, Nawawi, Norwina Mohd, "An anthology of essays on Integrating Islamic values in the theory and practice of Architecture and the Built Environment", International Islamic University, Kuala Lumpur, Malaysia, 2009
- Chadirji, Rifat, and Mutschler, Carlfried, "The Bab al-Sheikh Project-Baghdad" in (Designing for New and Old Cities), 1987
- Warren, John, and Worskett, Roy, "Conservation and Redevelopment of the Kadhimiyeh Area in Baghdad" in (Redeveloping and Rehabilitating Traditional Areas), 1986
- Papers submitted to the (1st Internationalsium on Conservation and Cultural Management in Monuments, Landscapes and World Heritage Sites), Granada, Spain, 14-18 November 2011
- Papers submitted to the (First International Symposium on Urban Development), Faculty of Engineering at Koya University, Kurdistan, 16-18 December 2013
- البحوث العلمية المنشورة في (المؤتمر والمعرض الدولي الثاني- الحفاظ العمراني، الفرص والتحديات في القرن الحادي والعشرين)، دبي، 11-13 فبراير 2007.
- البحوث المقدمة الى مؤتمر (الحفاظ على مراكز المدن التأريخية في العراق واعادة تأهيلها)، بغداد، 22- 26 اذار 2010.

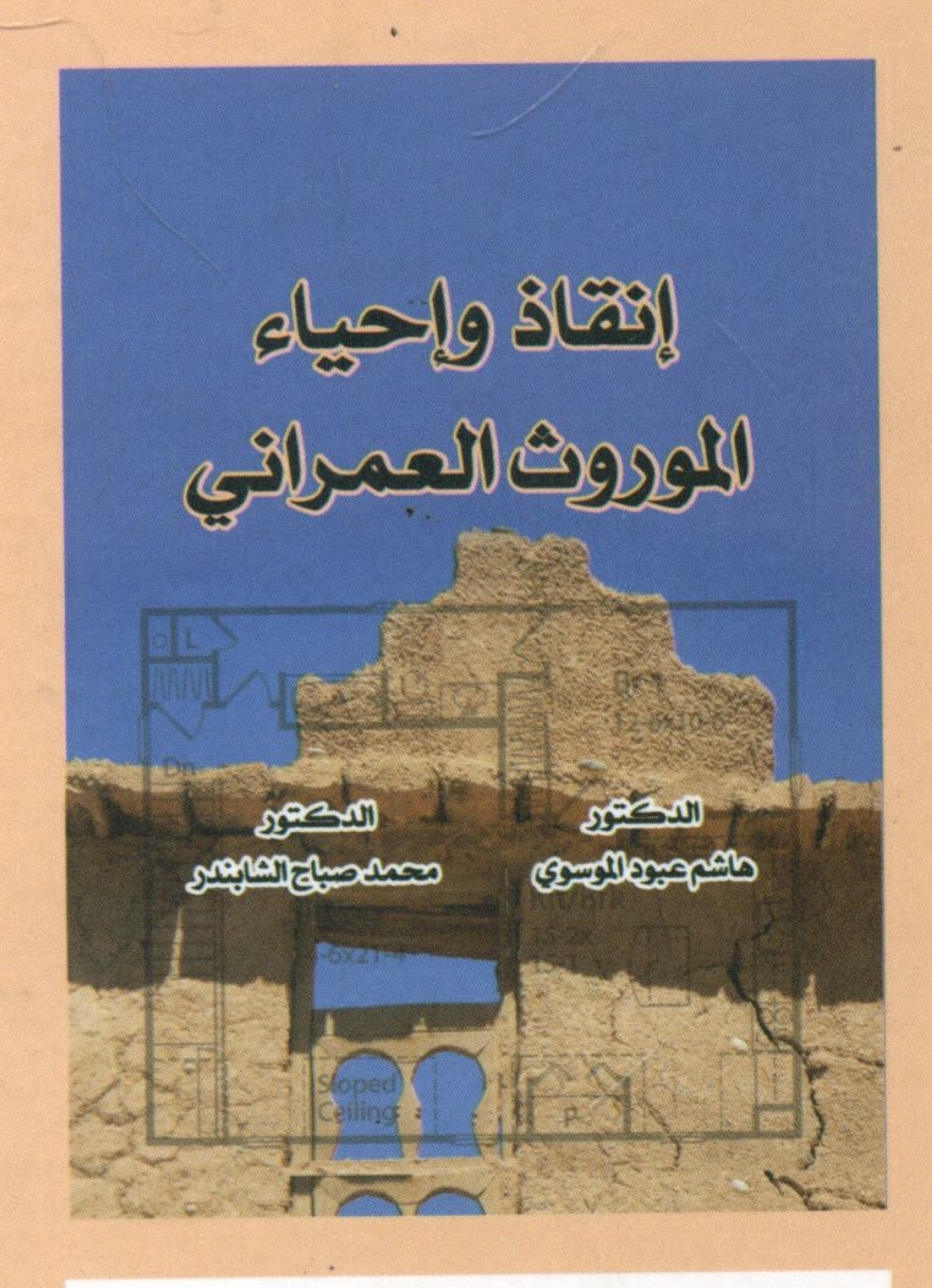
- البحوث المقدمة الى ندوة (انقاذ الموروث العمراني العراقي)، بغداد، 1-2 تموز 2006.

- البحوث المقدمة الى الندوة العلمية (رؤيا مستقبلية للعمارة في اقليم كوردستان)، جامعة نوروز، دهوك، 13 مايس 2014.

- مجموعة بحوث على شبكة الانترنيت تخص التجارب العالمية في تقييم مصادر التراث المعماري وتحديد القيم المرتبطة بها.

- مجموعة القوانيم والتشريعات والاتفاقيات العراقية والعربية والعالمية.

- مشاريع التجديد الحضري والحفاظ لمراكز المدن العراقية القديمة والمعدة من قبل دائرة التخطيط العمراني- وزارة البلديات العراقية وبالاشتراك مع بعض الشركات العالمية، 2007- 2012.







عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: 96264647550+ خلوي: 962795265767+
ص ب: 712773 عمان 11171 الأردن
E-mail: dardjlah@yahoo.com
www.dardjlah.com



